



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير  
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير  
تخصص: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير  
بعنوان:

## أهمية الحوكمة في الميزانية العامة للدولة - حالة الجزائر -

إعداد المترشح: علي مسعودي

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

أ.د صديقي مسعود	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د دادن عبد الغني	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ.د غوالي محمد البشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
د. دموم زكرياء	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	مناقشا
د. محيريق عدنان	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الوادي	مناقشا
د. زوزي محمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد، المتفضل على عباده بالجود بلا عد، المتفرد في العطاء بلا ند، حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم فضله على إتمام هذا العمل، ثم الشاء والصلاة والسلام على خير الأنام، محمد رسول الله خاتم المرسلين وسيد الخلق أجمعين وأتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور عبد الغني دادن

على قبوله للإشراف، وعلى المتابعة والآراء السديدة والتي دفعت بهذه الأطروحة نحو الأفضل.

ولا يفوتني في هذا المقام شكر كل من مد لي يد العون في إتمام هذه الأطروحة

## الإهداء

إلى الوالدين الكريمن برا بهما وعرفانا بجميلهما ورجاء دعواتهما حفظهما الله  
وأطال في عمرهما وجعلهما ذخرا لنا في الدنيا والآخرة.

إلى زوجتي الكريمة وفاء في كل دروب الحياة

إلى الذي رزقنا الله بهم زينة الحياة الدنيا حفظهم الله

إلى أخي الوحيد و كل أخواتي وفقهم الله لكل درب يرضيه

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي فله مني السلام

أرفع هذا العمل المتواضع

الملخص

تعتمد حوكمة الميزانية العامة نظريا على الالتزام بمحددات المبادئ الثلاث الرئيسية لها، والمتمثلة في مبدأ الشفافية الذي يتحقق من خلال الالتزام بإعداد ونشر الوثائق الثمانية في توقيتات ملائمة، واحتوائها على معلومات شاملة. مبدأ المشاركة والذي يتحقق من خلال إتاحة فرصة المشاركة لكل من مجلس النواب وجمعيات المجتمع المدني في رسم السياسات وتحديد أولويات الإنفاق. مبدأ المساءلة من طرف السلطة التشريعية وجمعيات المجتمع المدني، بإقرارها صراحة في القوانين مع ضمان فعاليتها بناء على تقارير السلطة التنفيذية المختلفة، وتقارير المجلس الأعلى للمحاسبة التي تبين الاختلالات والأخطاء المرصودة خلال دورة الميزانية، مما يحسن من قيمة المساءلة وجدواها. لقد استهدفت هذه الدراسة تفسير وتقييم مدى حوكمة الميزانية العامة للدولة في الجزائر في ظل القانون الساري المفعول، والمتمثل في القانون 84-17، المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم. والقانون العضوي 18-15، المتعلق بقوانين المالية، والمرتبب تطبيقه ابتداء من سنة 2021. ومن أجل ذلك اعتمدنا قياسا على مؤشر الميزانية المفتوحة، والناجم عن مسح الميزانية المفتوحة الذي تقوم به شراكة الميزانية الدولية (IBP)، ويعتبر هذا التقييم مستقل، منظم ومقارن لشفافية الميزانية والمشاركة والمساءلة في مختلف أرجاء العالم تقريبا. وعلى مدار الأعوام تقوم المبادرة بتطوير وتحديث تلك المعلومات بشكل مستمر تلبية لطلب المجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص، وتتم عملية المسح دوريا كل سنتين.

بالنسبة للقانون الساري المفعول 84-17، توصلت الدراسة من خلال مؤشر الميزانية المفتوحة إلى أن درجة الشفافية ضعيفة، بسبب عدم نشر الحكومة الجزائرية لكل وثائق الميزانية الثمانية على مواقع الانترنت الرسمية، عدا قانون المالية، مع أن المعلومات التي يتضمنها تعتبر غير كافية. كذلك المشاركة والمساءلة تعتبر منعدمة تماما وفقا للمؤشر، حيث أن كل الأطراف المشاركة في عمليات الميزانية لا توفر آليات واضحة من أجل مشاركة جمعيات المجتمع المدني في رسم السياسات وتحديد الأولويات الإنفاق، كما المساءلة تعتبر منعدمة لضعف وانعدام المبدأين السابقين، حيث أنه وعند درجة شفافية مقبولة لوثائق الميزانية، وإقرار مشاركة المجتمع المدني قانونيا، يمكن تحقيق مساءلة فعالة مفضية إلى تقويم أي اختلال وحلل للموارد العامة. أما بالنسبة للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، والذي سوف يبدأ العمل به سنة 2021، وقياسا بالمؤشر ستتتحقق عدة مكاسب في طريق إصلاح نظام الميزانية وحوكمتها، حيث سوف تعطى إمكانية مشاركة البرلمان في رسم السياسات من خلال عرض المذكرة المنهجية عليه، ومن خلال اعتماد ميزانية البرامج والأداء، حيث سوف يتم تحديد أهداف يجب بلوغها وفقا لمستوى معين من الأداء، وإجبار الوزراء على تقديم تقارير عن المردودية سنويا، مما يعزز من المساءلة، وبالتالي التخصيص والتنفيذ الجيد للنفقات العامة.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة - الميزانية المفتوحة - الميزانية العامة - الشفافية - المساءلة - المشاركة

## Abstract

Theoretically, public budget governance is based on adherence to the three main principles of: Transparency principle, which is achieved through the obligation to prepare and publication the eight documents at appropriate times and to contain comprehensive information. Participation principle, which is achieved by providing the opportunity for participation of both the House of Representatives and civil society associations in the formulation of policies and prioritize spending. Accountability principle by the legislative authority and civil society associations by explicitly approving them in the laws and ensuring their effectiveness based on the reports of the various executive authorities, and the reports of the Supreme Council of Accounting, which show the imbalances and errors observed during the budget cycle, thus improving feasibility of accountability. This study aimed at interpreting and assessing the extent of the governance of the state's general budget in Algeria under the applicable law No. 84-17 on amended and complementary financial laws. And law No 18-15 on financial laws, which is expected to be implemented starting in 2021. We have therefore adopted a standard open budget index resulting from the IBP's open budget survey, which is a regular, comparative, transparent, participatory and accountable around the world. Over the years, the initiative has continuously developed and updated this information in response to the demand of civil society, donors and the private sector. The survey is conducted every two years.

With regard to the law in effect no 17-84, the study found that the degree of transparency is weak because the Algerian government does not publish all eight budget documents on the official websites except to publish the Finance Law regularly, although the information which it contains are insufficient. Participation and accountability are also completely non-existent according to the indicator, since all parties involved in budgetary processes do not provide clear mechanisms for civil society associations to participate in policy-making and prioritization of expenditure. Accountability also reflects the weakness and lack of previous principles. The recognition of the legal participation of civil society can lead to effective accountability leading to the assessment of any imbalance and disruption of public resources. With respect to organic law 18-15 on financial laws, which will come into effect in 2021, and measuring the index, several gains will be made in reforming and judging the budget system. The possibility of parliament participation in policy-making will be given through the presentation of the methodological note, Performance where targets will be set according to a certain level of performance, and forcing the ministers to report on the cost of the year, thus enhancing accountability and thus allocation and good implementation of public expenditure.

### key words:

Governance - Open Budget - General Budget - Transparency - Accountability - Participation

# فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرافان
I	ملخص
III	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
X	قائمة الرموز والمصطلحات
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: التأصيل النظري للحوكمة ومحدداتها في الميزانية العامة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة
03	المطلب الأول: نشأة الحوكمة وتطور مفهومها
03	الفرع الأول: نشأة الحوكمة
08	الفرع الثاني: تطور مفهوم الحوكمة (Governance)
12	الفرع الثالث: الحوكمة وجهة نظر إسلامية
14	المطلب الثاني: حوكمة الميزانية العامة للدولة وعناصر التنمية المستدامة
14	الفرع الأول: تحقيق العدالة الاجتماعية
18	الفرع الثاني: الاستقرار السياسي
19	الفرع الثالث: دفع التنمية الاقتصادية
23	المطلب الثالث: دوافع ظهور مفهوم الحوكمة
23	الفرع الأول: دوافع تطور الفكر التنموي
25	الفرع الثاني: الدوافع الواقعية
27	المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة
27	المطلب الأول: مداخل وأبعاد الشفافية في إدارة الميزانية العامة للدولة
27	الفرع الأول: مداخل شفافية إدارة الميزانية العامة

36	الفرع الثاني: الأبعاد الأساسية لشفافية الميزانية العامة
47	المطلب الثاني: أبعاد المشاركة وفاعلية المساءلة في إدارة الميزانية العامة
47	الفرع الأول: مشاركة البرلمان في إدارة الميزانية
55	الفرع الثاني: اللامركزية كأداة للمشاركة والمساءلة السياسية
60	خلاصة
61	<b>الفصل الثاني: نظام الميزانية العامة في الجزائر (ماهيته - إختلالاته - دوافع حوكمته)</b>
62	تمهيد
63	المبحث الأول: القواعد التنظيمية للميزانية العامة
63	المطلب الأول: الإطار التشريعي
63	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة وأنواعها
66	الفرع الثاني: القوانين الأساسية للمالية والمحاسبة العمومية
67	المطلب الثاني: تبويب الميزانية العامة
67	الفرع الأول: تبويب الإيرادات العامة
67	الفرع الثاني: تبويب النفقات العامة
69	المطلب الثالث: مدونة الميزانية العامة في الجزائر
69	الفرع الأول: مدونة إيرادات الميزانية
70	الفرع الثاني: مدونة نفقات الميزانية
72	المطلب الرابع: وثائق الميزانية العامة
72	الفرع الأول: قانون المالية
72	الفرع الثاني: الوثائق الملحقة بقانون المالية
73	الفرع الثالث: وثائق أخرى
74	المبحث الثاني: دورة الميزانية العامة ومبادئها
74	المطلب الأول: دورة الميزانية العامة
74	الفرع الأول: مرحلة تحضير الميزانية
77	الفرع الثاني: مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية
80	الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

81	الفرع الرابع: عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة
84	المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة في الجزائر
84	الفرع الأول: مبدأ السنوية
86	الفرع الثاني: مبدأ الوحدة
87	الفرع الثالث: مبدأ العمومية (الشمولية)
87	الفرع الرابع: مبدأ التوازن
88	المبحث الثالث: دوافع تبني حوكمة الميزانية العامة في الجزائر
88	المطلب الأول: اختلالات النظام الميزانياتي في الجزائر.
88	الفرع الأول: الاختلالات المرتبطة بعمليات الميزانية.
89	الفرع الثاني: الاختلالات المرتبطة بمدونة الميزانية.
91	الفرع الثالث: اختلالات في الرقابة
92	الفرع الرابع: نقص الشفافية في الميزانية
93	المطلب الثاني: مشروع عصرنه نظام الميزانية العامة
93	الفرع الأول: إجراءات المتخذة من أجل تنفيذ المشروع
95	الفرع الثاني: المحاور الأساسية لمشروع تحديث الميزانية ومشروع القانون العضوي
97	الفرع الثالث: حالة المشروع
98	المطلب الثالث: تحديث الإطار القانوني المؤسسي بما يتماشى والتوجه الجديد
98	الفرع الأول: قوانين وتشريعات
106	الفرع الثاني: الترتيبات المؤسسية
110	الفرع الثالث: الاتفاقيات الدولية والإقليمية
115	خلاصة الفصل
116	الفصل الثالث: واقع وآفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة
117	تمهيد
118	المبحث الأول: نشأة وتطور مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة ومؤشرها المتعلق بالحوكمة
118	المطلب الأول: ماهية مبادرة الميزانية المفتوحة
118	الفرع الأول: تعريف منظمة الشراكة الدولية للميزانية المفتوحة

120	الفرع الثاني: مبادئ مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة
122	الفرع الثالث: أهمية مؤشر الميزانية المفتوحة
126	المطلب الثاني: ماهية مسح الميزانية المفتوحة
127	الفرع الأول: مبادئ الشفافية والمساءلة المالية حسب مسح الميزانية المفتوحة
128	الفرع الثاني: المعلومات المحتواة في الاستبيان
131	المطلب الثالث: ماهية الاستبيان المتعلق بالمبادرة
132	الفرع الأول: منهجية الاستبيان
134	الفرع الثاني: عملية البحث
135	الفرع الثالث: عملية المراجعة
136	الفرع الرابع: تقديم التقرير النهائي
138	المبحث الثاني: واقع حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة
138	المطلب الأول: واقع الشفافية
139	الفرع الأول: مدى إتاحة وثائق الميزانية العامة
141	الفرع الثاني: مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية
142	الفرع الثالث: متوسط نتيجة الشفافية لستة أنواع من المعلومات الموجودة في مقترحات الميزانية
144	المطلب الثاني: واقع المشاركة والمساءلة
144	الفرع الأول: رقابة السلطة التشريعية
145	الفرع الثاني: رقابة الهيئة العليا للرقابة (المجلس الأعلى للمحاسبة)
146	الفرع الثالث: مشاركة الجمهور
147	المطلب الثالث: الترتيب الدولي للجزائر في مؤشر الميزانية المفتوحة وعلاقة المؤشر ببعض المتغيرات
147	الفرع الأول: ترتيب الجزائر دوليا وعربيا
148	الفرع الثاني: البعد الاقليمي لاتباع مؤشر الميزانية المفتوحة (المنطقة الجغرافية)
149	الفرع الثالث: مؤشر الميزانية المفتوحة وعلاقته ببعض المؤشرات الأخرى
153	المبحث الثالث: آفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة (القانون العضوي رقم
153	المطلب الأول: ماهية القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018 المتعلق
153	الفرع الأول: نظرة عامة عن القانون

154	الفرع الثاني: موارد الدولة وأعبائها
155	الفرع الثالث: المحاسبة الممسوكة من طرف الدولة
155	الفرع الرابع: آجال تطبيق القانون العضوي
156	المطلب الثاني: قوانين المالية وفق الإطار الميزانياتي الجديد
156	الفرع الأول: قوانين المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية
157	الفرع الثاني: الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة ومشروع قانون المالية التصحيحي
160	الفرع الثالث: القانون المتضمن تسوية الميزانية
161	المطلب الثالث: مدى تكريس الإطار الميزانياتي الجديد لمبادئ حوكمة الميزانية العامة
161	الفرع الأول مبدأ الشفافية
167	الفرع الثاني: مبدأ المشاركة ومبدأ المساءلة
169	الخلاصة
171	الخاتمة
177	قائمة المصادر والمراجع
	ملاحق

# فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
11	مبادئ الحوكمة	01-01
53	التوقيتات الزمنية للمراحل المختلفة لعملية إقرار الميزانية في السويد	02-01
63	أنواع الميزانيات العامة	01-02
91	قانون ضبط الميزانية (1978 - 1981)	02-02
95	إطار الميزانية المتعدد السنوات	03-02
119	عدد البلدان المتمنية لمبادرة الميزانية المفتوحة	01-03
132	تصنيف الأسئلة في الاستبيان	02-03
133	وثائق الميزانية الأساسية	03-03
134	تطور مدة الإجابة على الاستبيان	04-03
135	عدد الدول التي عقب على نتائج الاستبيان	05-03
138	مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر	06-03
140	مدى إتاحة وثائق الميزانية	07-03
141	مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية	08-03
142	بعض المعلومات المضمنة في وثائق الميزانية	09-03
144	السلطة التشريعية على الميزانية في الجزائر	10-03
145	رقابة الهيئة العليا للرقابة على الميزانية العامة في الجزائر	11-03
146	مشاركة الجمهور في مراحل الميزانية في الجزائر	12-03
148	ترتيب الجزائر حسب مسح الميزانية المفتوحة	13-03
148	التقسيم الجغرافي للدول حسب تصنيف مؤشر الميزانية المفتوحة	14-03
149	العلاقة بين الناتج المحلي للفرد ومؤشر الميزانية المفتوحة	15-03
149	العلاقة بين الديمقراطية ومؤشر الميزانية المفتوحة	16-03
150	المساعدات الخارجية ومؤشر الميزانية المفتوحة	17-03
150	متوسط النتيجة لمؤشر حرية الصحافة العالمية ومؤشر الميزانية المفتوحة	18-03
151	الفساد ومؤشر الميزانية المفتوحة	19-03
151	التنمية البشرية ومؤشر الميزانية المفتوحة	20-03
151	الاستقرار الداخلي ومؤشر الميزانية المفتوحة	21-03

# فهرس الأشكال



فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
07	الأطراف الفاعلة في الحوكمة	01-01
12	مبادئ الحوكمة	02-01
23	علاقة حوكمة الميزانية العامة بالتنمية المستدامة	03-01
65	أنواع الميزانيات العامة	01-02
96	تصنيف النفقات حسب النشاط	02-02
120	مسار انضمام البلدان إلى مبادرة الميزانية المفتوحة	01-03
132	تطور تصنيف الأسئلة في الاستبيان	02-03
136	تطور مدة الإجابة على الاستبيان	03-03
139	تطور مؤشر الميزانية المفتوحة	04-03

# قائمة الرموز والمصطلحات

الرموز	أصل المصطلح	المعنى العربي
-	Gouvernance	الحوكمة
PRSPs	Poverty Reduction Strategy Papers	أوراق إستراتيجية محاربة الفقر
GFS	Government Financial Statistics System	نظام إحصائيات مالية الحكومية
-	Top-Down	أعلى - أسفل
-	Spring Fiscal Policy Bill	مشروع قانون السياسة المالية للربيع
CRC SOGEMA	-	شركة كندية لإدارة مشاريع التنمية الدولية
SIGBUD	Integrated Budget Management System	نظام متكامل لإدارة الميزانية
ADETEF	Alliance Experts en Transmission et Finance	تحالف الخبراء في النقل والتمويل
INEUM	-	شركة استشارات إدارية فرنسية
MSB	Modernisation du système budgétaire	تحديث النظامي الميزانياتي
MSFP2001	Manuel de Statistiques de finances publiques 2001	دليل إحصائيات المالية العامة
GDDS	the General Data Dissemination System	النظام العام لنشر البيانات
APRM	African peer review mechanism	الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء
Disha	-	اسم منظمة مجتمع مدني في الهند
CSO	Civil social organization	منظمة مجتمع مدني
IBP	International budget Partnership	شراكة الميزانية الدولية
SIDA	Swedish International Development Cooperation Agency	الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي
indaba	-	أداة إدارة مسح الميزانية المفتوحة عبر الأنترنت
-	National des Finances publique	الجمعية الوطنية للمالية العامة
AP	Autorisation de programme	رخص البرامج
CP	credit de paiement	إعتمادات الدفع
FMI	Fond monétaire international	صندوق النقد الدولي

# المقدمة

تعتبر الميزانية العامة حجر الأساس في تحقيق الأهداف المخططة في حياة المجتمع، فمن خلالها تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، والاستقرار الاقتصادي، وذلك بهدف استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي، من خلال الرشادة في الإنفاق وزيادة الإيرادات. كما تعتبر الميزانية مؤشراً لتوجه الدولة وفلسفة النظام السياسي الحاكم. والميزانية العامة للدولة هي وثيقة تُعدها الحكومة سنوياً وتعرض فيها توقعاتها لإيرادات الدولة خلال السنة المالية القادمة فضلاً عن برجة نفقاتها، وتعد وفقاً لقواعد وضوابط يحددها نص منظم لقوانين المالية، بهدف تحسين مقروئيتها وتعزيز شفافيته ومصداقيته في أعين المواطنين. ويعتمدها في العادة البرلمان بعد جلسة تصويت تسبقها جلسات نقاش وتعديل، ولا يمكن للحكومات في البلدان الديمقراطية أن تتصرف في موارد الدولة خارج ما تنص عليه الميزانية العامة التي تكون قد حظيت بثقة البرلمان بعد عرضها عليه للتصويت.

لقد مرت الميزانية العامة بتطورات ومراحل كثيرة أفضت إلى أنماط مختلفة من الميزانيات، وزادت من حسن إدارة الأموال العامة عن طريق إحداث تغييرات هيكلية متتالية شملت مكونات الميزانية العامة وطريقة تبويبها، كما أدت إلى تغيير أساليب المتبعة في كل من مرحلة الإعداد والتنفيذ للميزانية العامة والرقابة عليها، وذلك من خلال تقييدها بجملة من الضوابط العلمية، ومؤشرات قياسية دقيقة، والواجب على العاملين في مجال الميزانية التقييد بها واحترامها. إن إدارة الميزانية العامة بما تحتويه من إيرادات ونفقات جعلها بيئة خصبة للفساد المالي والإداري، الذي يؤدي إلى هدر موارد الدولة وعدم التخصيص للفعال للنفقات مما يضعف من إنتاجيتها، ويزيد من عجز الميزانية العامة .

تعتبر الحكمة من خلال الأخذ بمبادئها من أهم الإصلاحات للميزانية، باعتبارها أفضل السبل لمحاربة كافة أشكال الفساد الاقتصادي والإداري وزيادة درجة الشفافية والمشاركة والمساءلة من جهة، ومن جهة أخرى يودي تبني مبادئ الحكمة إلى رفع إنتاجية النفقات العامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تتسم بالندرة من خلال إيجاد آلية فعالة تتضمن توظيف المورد الملائم في المكان الأكثر جدوى والوقت الملائم. وقد زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الميزانية العامة مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث زاد الاهتمام بحصول المواطنين على المعلومات الكافية عن الميزانية العامة، لجعل الحكومات مسؤولة أمام المواطنين، فالتمكن من الحصول على هذه المعلومات في الوقت المناسب يتيح للمواطنين فهم القرارات التي لها بالغ الأثر على حياتهم اليومية والمشاركة في صنعها، ويمكنهم من المساهمة في رسم مستقبل بلادهم، إن إعطاء الفرصة للإطلاع وتحليل الميزانية يعتبر أداة قوية في تقييم فعالية الحكومة في إنفاق الموارد العامة من جهة وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد على تحديد السياسات التي ينبغي على الحكومة أن تنتهجها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الالتزامات.

كما أن الميزانية العامة للدولة لم تعد مجرد أداة أو وسيلة لإدارة العلاقة بين الموارد المتاحة للدولة والحاجات المتزايدة للمجتمع، بقدر ما أصبحت عملية متكاملة يمكن توظيفها كأداة، وكمؤشر في الوقت ذاته لقياس حجم التطور الديمقراطي لمجتمع ما، من خلال قياس حجم الشفافية التي تقتضي المشاركة والمسألة التي تتمتع بهم عملية صنع وتنفيذ تلك الميزانية من خلال ما اصطلح عليه ما يعرف بمؤشر الميزانية المفتوحة، والذي يساهم في مساعدة المنظمات غير الحكومية والباحثين

لجعل أنظمة الميزانية العامة أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع، وبالتالي جعل هذه الأنظمة أكثر شفافية، وأكثر قابلية للمشاركة جميع الأطراف، وأيضاً تخضع للمساءلة أمام المجتمع المدني. وبما أن إدارة الميزانية العامة للدولة في الجزائر تعتبر الحلقة المركزية في عملية التنمية، كان ولا بد من إعادة النظر وتطوير الكثير مما هو متعلق بها، وبالأخص ما يتعلق بإدارتها وتسيير مواردها.

### - إشكالية الدراسة

لقد كشف مؤشر الميزانية المفتوحة الذي يهتم بقياس مدى تجسيد مبادئ الحوكمة في عمليات الميزانية العامة عن ضعف درجة حوكمة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2006-2017) حيث لم تتجاوز المؤشر (100/19)، مما يعكس ضمناً ضعف تجسيد مقتضيات الحوكمة (الشفافية، المشاركة، المساءلة) في نظام الميزانية العامة، والتي تعتبر محدد جوهرى لسلوك ذلك المؤشر وعليه يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تجسيد مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة وما مدى تحقق ذلك في الجزائر؟.

### - الإشكاليات الفرعية

هذه الإشكالية الأساسية تنفرع منها مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها على النحو التالي:

- 1- ما المقصود بالحوكمة في الميزانية العامة؟.
- 2- ما هي أهم مبادئ حوكمة الميزانية العامة وكيف يمكن تجسيدها؟.
- 3- ما مدى وجود بيئة قابلة لإرساء لمبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة الجزائرية؟.
- 4- ما هي الآفاق المستقبلية لحوكمة إدارة الميزانية العامة الجزائرية؟.

### - فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات أعلاه سنختبر مجموعة من الفرضيات التي تربط بين مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة المتمثلة أساساً في الشفافية، المشاركة والمساءلة ومحدداتها وذلك في مجتمع دراستنا المتمثل في نظام الميزانية العامة الحالي للدولة الجزائرية كما يلي:

- 1- تركز حوكمة الميزانية العامة للدولة على مجموعة من المبادئ أهمها الشفافية، المشاركة والمساءلة.
- 2- تضعف عدم إلزامية إعداد أو نشر الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية في الجزائر من مستوى مبدأ الشفافية.
- 3- تؤدي زيادة شمولية المعلومات في الوثائق الثمانية للميزانية في الجزائر لتحسين مستوى مبدأ الشفافية.
- 4- تعمل عملية إشراك المجتمع المدني في عمليات الميزانية العامة في الجزائر على تحسين مستوى مبدأ المشاركة.
- 5- يرتبط مستوى مبدأ المساءلة طردياً بمدى التزام هيئات رقابة الميزانية في الجزائر بالمهام المنوطة بها.

### - أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية من تطرقها إلى تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة وإدارة الميزانية العامة، وهذا نظرا للأهمية التي يكتسبها موضوع إدارة الميزانية العامة للدولة والذي يجمع بين أكثر من حقل علمي: علوم اقتصادية، وسياسية وإدارية، وما أضافه مفهوم الحوكمة من قيم في إدارة الميزانية العامة للدولة من شأنها إحداث النقلة النوعية المطلوبة في أداء تلك المؤسسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير عامل الاستقرار المالي والسياسي.

### - أهداف الدراسة:

تسعى هذا الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة التي من شأنها أن تساعد على زيادة فعالية إدارة الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق الإلمام بمفهوم الحوكمة وفهم مبادئها والتأكيد على الضرورة الملحة لاهتمام الجزائر بالحوكمة وتفعيلها في أرض الواقع في أقرب الآجال الممكنة خاصة وأن الجزائر تمر بأوضاع اقتصادية عسيرة وجبهة اجتماعية ساخنة، كما تحاول تحديد المعوقات التي تواجه إدارة الميزانية العامة للدولة التي تحد من تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر، معرفة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة بالجزائر.

### - دوافع اختيار البحث:

إن الجزائر عرفت خلال العشرين السنة الأخيرة طفرة بتروية كبيرة مما جعل الدولة في مجبوحة مالية جعلتها في أريحية كبيرة مما أدى إلى زيادة النفقات العامة من خلال إنحاز وبرمجة العديد من المشاريع الإستراتيجية والاجتماعية، ورافق ذلك ضبابية في التسيير للأموال العامة، مما تسبب في سلسلة من الفضائح التي لا يتطلب المواطن جهدا كبيرا من اجل الوقوف عليها والتماسها، وسعيًا نحو المساهمة في إضفاء الشفافية والنزاهة في تسيير الأموال العمومية، كل هذا كان دافعا لاختيار موضوع الحوكمة في الإدارة المالية التي لا يزال يعتبر حديثا وتحت دائرة ضوء اهتمامات الباحثين، الذي -موضوع الحوكمة- يحقق المأمول في إدارة الميزانية العامة. كذلك من الدوافع قلة الدراسات العلمية التي تناولت إبراز قيمة مفهوم الحوكمة في الميزانية العامة للجزائر.

### - المنهج المتبع في الدراسة

إن المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث نستعمل المنهج الوصفي في جمع وتقديم المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع الحوكمة ومبادئها وعلاقتها بالميزانية العامة، أما المنهج التحليلي فنستخدمه تحليل المعطيات والبيانات المجمعة، والمتعلقة بالعلاقة بين الحوكمة والميزانية العامة للدولة.

### - حدود الدراسة

هناك صنفان من الحدود للدراسة حدود موضوعية وحدود مكانية و زمنية.

**\* الحدود الموضوعية:**

بالنسبة للحدود الموضوعية تناولت الدراسة موضوع الحوكمة ومدى التزام الإدارة المالية بمبادئها التالية الشفافية والمشاركة والمساءلة باعتبارها أهم مبادئ للحوكمة والتي تشكل إجماع لكل المنظمات والهيئات المهتمة بالحوكمة.

**\* الحدود المكانية والزمنية:**

بهدف الوصول إلى استنتاجات موضوعية وتشخيص أفضل للواقع، تم التقييد في الدراسة بالحدود التي توافقت البعد الزمني مع مسيرة الجزائر في إرساء أسس الحوكمة وخاصة في إدارة الميزانية العامة للدولة، وتقوم الدراسة على تحليل مؤشر الميزانية المفتوحة منذ إطلاق أول استبيان حول الميزانية المفتوحة من طرف منظمة شراكة الميزانية المفتوحة سنة 2006 حتى عام 2017، والذي يبين مدى توافر مبادئ الحوكمة الثلاث الأساسية وذات الإجماع في الميزانية العامة للجزائر .

**- الدراسات السابقة**

في حدود ما توفر لدينا من معلومات من خلال الإطلاع والبحث حول موضوع الدراسة، هناك بعض من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت في مختلف الجامعات الوطنية والدولية وتناولت موضوع الحوكمة والميزانية فكانت في معظمها تتصف بالطابع الوصفي للحوكمة ومبررات تطبيقها وجانها التشريعي، أو دراسة أثر مبدأ من مبادئها، وقليل من هذه الدراسات ما أشار إلى موضوع قياس الحوكمة في الميزانية العامة للجزائر ومن بين الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الحوكمة والميزانية ما يلي:

**\* الدراسات العربية:**

1- أثير أنور شريف، دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق-دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008.

سعت الدراسة إلى معالجة واستشراف والربط بين موضوع الحوكمة مع عملية الميزانية العامة للدولة، باعتبارها تشكل جوهر وجود الحوكمة ومعاييرها في عموم نشاطات الحكومة وجهازها الإداري بسبب الحيز الذي تشغله والدور الذي تلعبه الموازنة في تلك النشاطات.

ولقد كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد تحليل قوائم الفحص ضعف أو انخفاض البنية أو الترتيبات المؤسسية والهيكلية اللازمة والداعمة للحاكمية في عموم أنشطة ووظائف الوزارة، هذا لانخفاض مستوى معايير السلوك الأزمنة للحاكمية المتبناة وعدم دعمها لتلك الترتيبات، وكذلك عدم دعم الهياكل التنظيمية ومستوى الأداء المالي والإداري فيها، ومستوى مقبول لوظيفة الرقابة وإدارة المخاطر لأن الوزارة قامت بخطوات كبيرة في هذا الاتجاه. وضعف محتوى التقارير وتوقيتاتها وطبيعة البيانات فيها، انخفاض مستوى ومبادئ الحاكمية في عملية الموازنة العامة للدولة، متمثلة بضعف تطبيق مبدأ الشفافية في النشاط المالي والإداري، وكذلك قلة حجم ومستوى المشاركة الفاعلة بين مكونات الحاكمية وأصحاب



العلاقة، وبالتالي أيضا انخفاض مستوى وقوة المساءلة الإدارية والقانونية والإعلامية، الداخلية والخارجية التي يتعرض لها المسؤولون في الإدارة الوسطى والعليا بالوزارة .

**2- ساجي فاطمة، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير تخصص المالية العامة جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معوقات وإمكانية ومجالات الاستفادة من تطبيق مفاهيم الشفافية في المالية العامة وذلك للمساهمة في زيادة فعالية المالية العامة وحل مشاكلها، وانطلقت الدراسة من محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية حول كيف يمكن تعزيز الشفافية في تسيير المالية العامة وما مدى شفافية المالية العامة في الجزائر في ظل النظام الميزاني الحالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المالية العامة في الجزائر بعيدة عن مبدأ الشفافية حيث لا تفصح عن كامل مصروفاتها الأمر الذي كشفت عنه قلة المعلومات المتاحة للجمهور حول الميزانية العامة للدولة ونشاطاتها المالية. ضعف الرقابة البرلمانية وتراجع الدور الرقابي ي، وأرجع ضعف الشفافية في الميزانية العامة للدولة إلى ضعف مجلس المحاسبة

**3- محمد، أحمد محمد رفعت خميس فؤاد، دور الحوكمة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، قسم الاقتصاد والمالية العامة، جامعة بنها، مصر 2012. (دراسة غير منشورة).**

هذه الدراسة تناولت طبيعة مفهوم الحوكمة ونشأتها وأسباب ودوافع تلك النشأة من حيث الدوافع الإيديولوجية والفنية والاقتصادية والأكاديمية، مع إظهار الدور الذي لعبه الاقتصاد المؤسسي الجديد في بلورته وصياغته، وتحليل لبعض الاتجاهات الاقتصادية لتعريفات الحوكمة، وضوابط وآليات تفعيلها داخل كافة مؤسسات الدولة خاصة جهاز الموازنة العامة للدولة وفقا للحالة المصرية، وذلك بعد إرساء الأطر العامة لذلك المنظور الاقتصادي الحديث نسبيا في الأوساط العربية، في ظل دعم قيم الشفافية ومبادئها وآلياتها.

بالإضافة إلى تعزيز شفافية الأداء المؤسسي لأجهزة الموازنة العامة، وإيجابية أدوار المشاركة المجتمعية لكافة طوائف المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني في نجاح تطبيق الحوكمة وبالأخص طبيعة هذا الدور في صناعة الموازنة، مع إلقاء الضوء على أطوار المساءلة على كافة مستويات الحكم، وبيان أهمية الحوكمة الرشيدة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية المستدامة مع التأكيد على الفروق الجوهرية بين معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، والوقوف على العوائق التي تعترض الأداء الفعال داخل الهياكل الحوكمية في مصر .

أيضا الدراسة تسعى لبيان طبيعة العلاقة بين معدلات الحوكمة ومؤشرات الاستدامة المالية والتي يتضح أن هناك علاقة حساسية طردية، فكلما ارتفعت مؤشرات الحوكمة، زادت مؤشرات الاستدامة المالية، والعكس صحيح ليس على الإطلاق، مع التحليل القياسي لأوضاع الاستدامة المالية والوقوف على الرؤى المتباينة لها في الأدبيات الاقتصادية المختلفة

بدءاً من وضع الاستدامة المالية في المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، ثم وضعها عند الرواد الكينزيين، وعند الكينزيين الجدد ثم أوضاعها فيما بعد الكينزيين مع توضيح بعض اختبارات الاستدامة المالية ومؤشراتها ونماذجها في ظل المداخل اليقينية والمداخل غير اليقينية. كما توضح الدراسة الآثار الاقتصادية والمالية المترتبة على تفاقم حجم الدين العام المحلي والخارجي التي غالباً ما ترد إلى سوء أوضاع الاستدامة المالية في الدولة مما يؤكد على ضرورة دور الحكومة الرئيسي في زيادة مؤشرات الاستدامة المالية، مع التأكيد على تفعيل قيم الشفافية المؤسسية ومبادئها وآلياتها، وطرح سبل لدعمها خاصة شفافية الأداء المؤسسي لأجهزة الموازنة العامة، وأخيراً تنتقل الدراسة من المفهوم الضيق للاستدامة المالية إلى المفهوم الأكثر استجابة للمتغيرات الاقتصادية الكلية وهو الاستدامة الاقتصادية.

**4- بسام بن عبد الله البسام، الحكومة الرشيدة والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، مؤتمر حالة الحكومة في الدول العربية، خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن ديسمبر 2013.**

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والحكومة الرشيدة في السعودية ودول الخليج الخمس الأخرى، وتبين مدى تطابق الدراسة هذه مع نتائج دراسات سابقة على المستوى الدولي، والتعرف على مستوى دول الخليج على مؤشر الحكومة.

توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من تبني الحكومة السعودية للكثير من الإصلاحات لتعزيز الحكومة الرشيدة، إلا أن أداء الحكومة السعودية في مؤشرات الحكومة الرشيدة مازال أقل من المأمول، مما يحتم تفعيل الإصلاحات، التي تعتبر مهمة لكن الأهم تجسيدها في الواقع، الذي من شأنه أن يحسن من أداء وكفاءة وفعالية الحكومة، ويساهم في محاربة الفساد، ويدعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل، أيضاً يجب التنسيق بين مهام الجهات المختلفة ذات الاختصاصات المتداخلة، مثل الرقابة المالية والإدارية، أيضاً يجب الفصل بين السلطات لأن ذلك من شأنه أن يدعم الحكومة الرشيدة كذلك يجب مشاركة الجهات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة هذا من شأنه تعزيز المسألة والشفافية والسيطرة على الفساد.

**5- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.**

هدفت هذه الدراسة إلى الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية المستدامة وعلاقتها بالحكم الراشد من خلال محاولة تجسيد الحكم الراشد الذي يعتبر هدفاً رئيسياً ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وما يحققه من مكاسب للدولة وخاصة الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الفساد، والبحث عن بدائل إستراتيجية لتفعيل الحكم الراشد بما تستدعيه التنمية المستدامة، والعمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الراشد.

وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في التجربة العربية عموماً وإستراتيجية التنمية في الجزائر، حسبما أوضحته مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة التي تم استعراضها في هذا البحث يستدعي تبني جملة من المقترحات لعل أهمها هو إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة يتولى تحليل تكامل السياسات وتنسيق البرامج والإشراف على عملية التنمية، بالإضافة إلى استحداث آليات اقتصادية جديدة للبحث على الالتزام بتقدير كلفة البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والعمل على إدراج هذه التقديرات في الحسابات القومية، أيضاً تشجيع ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات غير النفطية بقصد تحقيق التنوع الاقتصادي، من مقترحات الدراسة أيضاً إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة على أن يجري تحديثها وإعداد تقارير وطنية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

**6- سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية مؤتمر حالة الحوكمة في الدول العربية، خيارات أم تحديات ومتطلبات جديدة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية عمان، الأردن، ديسمبر 2013.**

هدف هذه الدراسة هو التعرف على معايير الحكم الرشيد للوقوف على مواضع الخلل في تطبيق هذه المعايير ومن ثم تقديم الحلول الممكنة لمعالجتها، مما يمكن الوزارات الفلسطينية من زيادة فعالية وكفاءة الأداء .

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية، وبناء منظومة قيمية تدعو إلى تطبيق الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة والانفتاح على كافة مستويات وفئات المجتمع، ويجب تضافر جهود الجميع من أجل ذلك، تنمية البعد الأخلاقي لدى الموظفين، وتحديث شبكة نظم المعلومات، السعي لاستقطاب الكفاءات لتطوير برامج التطوير.

**\* الدراسات الأجنبية:**

7-Jeffrey Carmichael, Public Sector Governance and the Finance Sector, Presentation delivered to: A Regional Seminar on Non-Bank Financial Institutions Development in African Countries ,Sponsored by the World Bank December 9-11, 2001.

تسعى هذه الدراسة النظرية إلى الكشف عن الطرق التي يشارك فيها القطاع العام ويؤثر بشكل فاعل في سلوك القطاع العام المالي العام والخاص، فضلاً عن تأثير مضامين الحوكمة الضعيفة للقطاع العام في الأداء المالي أي تكاليف الحوكمة الضعيفة في القطاع المالي وإجراءات تحسينها .

في البداية يستعرض الباحث أثر الظروف والمتغيرات المعاصرة في ظهور حوكمة الشركات والحوكمة العامة ومفهوم كل منهما، ثم يتطرق إلى أهمية الحوكمة في القطاع المالي العام ويشير أن الحوكمة في المالية العامة لها عدة أهداف اقتصادية واجتماعية قبل أن تكون سياسية وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من المبادئ العامة لحوكمة القطاع المالي العام .

8- Kaufmann, Daniel; Kraay, Aart and Mastruzzi, Massimo, The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues, The World Bank Policy Research Working Paper No. 5430, (2010)

يعتبر الاقتصادي دانيال كوفمان من أهم الباحثين في مجال الحوكمة، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على مؤشرات الحوكمة العالمية التي شملت أكثر من 200 دولة منذ 1996، وتحليل منهجية قياسها واستنباط أهم الدروس من إمكانية قياس الحوكمة وعلاقتها مع مختلف مجالات التنمية في الدول قيد الدراسة، فكانت النتيجة أن قياس الحوكمة ينطوي على تحديات فريدة. فهي عملية معقدة ولها أبعاد كثيرة مختلفة، ومن غير الممكن لمؤشر واحد أن يحدد بشكل كامل أداء أحد البلدان في مجال الحوكمة. ولذلك، فمن المهم الاستناد إلى مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مصادر البيانات المتاحة بشأن الحوكمة. وتعتبر المؤشرات العالمية الإدارية الحكم طريقة لتجميع وتلخيص تلك الثروة من المعلومات اعتماداً على خبرات وآراء أصحاب المصلحة الحقيقية على مستوى العالم وتمثلت مؤشرات الحوكمة حسب الدراسة في:

إبداء الرأي والمساءلة: يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية التنظيم وتكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

الاستقرار السياسي وانعدام العنف: يقيس هذا المكون التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إزاحتها عن سدة الحكم مستقبلاً من خلال وسائل غير دستورية أو عنيفة.

الفعالية الحكومية: يقيس نوعية كل من تقديم الخدمات العامة وجهاز الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بها.

نوعية الأطر التنظيمية: يقيس هذا المكون قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيعه.

سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقييد بها، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، والشرطة، والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال حدوث الجرائم وأعمال العنف.

مكافحة الفساد: يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد، صغیرها وكبیرها، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

9-Nihangaza Charles, etude sur la transparence budgetaire au BURUNDU, bujumbura, 2013.

هي دراسة قام بها الباحث في إطار أبحاث جمعية PARCEM التي تعنى بقضايا الميزانية العامة في إطار تقييم نشاطات الدولة خاصة فيما يخص الشفافية والمشاركة في إعداد الميزانية في ظل تحديث نظام الميزانية في بوراندي والتوجه نحو ميزانية البرامج، فركزت الدراسة حول موضوع الشفافية باعتبارها حق المواطن في الحصول على بيانات الميزانية والمشاركة في إعداد الميزانية المحلية أو حتى العامة. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل المجتمع المدني في عملية الميزانية العامة عن طريق نشر الوعي بأهمية تحليل بيانات الميزانية والمطالبة بإتاحة المعلومات والتقصي عنها في كل مرحلة من مراحل دورة الميزانية

وإنشاء مجموعات التتبع الميزانية المحلية عبر النطاق الجغرافي مع ضرورة التأكيد على تنمية مهارات هاته المجموعات بإجراء دورات تدريبية وأيام دراسية حول الميزانية العامة وأهمية الشفافية فيها .

### - تقسيمات الدراسة

لمحاولة الإحاطة بهذا الموضوع بكل جوانبه، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول كما يلي:

\* **الفصل الأول:** الموسوم ب: " التأسيس النظري للحكومة ومحدداتها في الميزانية العامة " والذي يحوي مبحثين حاولنا من خلالها تأصيل المصطلح، كما تعرضنا إلى دوافع ظهور هذا المفهوم وأسباب الاهتمام الواسع به، وتناولنا علاقة الحكومة بعناصر التنمية المستدامة وكذلك أبرز الخصائص والمبادئ والتي تطرقنا لها من حيث مداخلها وأبعادها.

\* **الفصل الثاني:** الموسوم ب: " نظام الميزانية العامة في الجزائر (ماهيته - إختلالاته - دوافع حوكمته) ": والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق إلى القواعد التنظيمية للميزانية، ومبادئ ودورة الميزانية، ثم التطرق إلى حوافز تبني الحكومة في الميزانية العامة للدولة.

\* **الفصل الثالث:** الموسوم ب: " واقع آفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة " : والذي يحوي ثلاث مباحث وقد عرضنا فيه مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال مؤشر حوكمة الميزانية العامة الذي يعد من طرف مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة بعد أن تم التعريف بالمبادرة والمؤشر الذي تعدده، ثم تم التطرق إلى مستقبل الحوكمة في ظل القانون العضوي رقم 02-18 المتعلق بقوانين المالية الذي يعد نظام الميزانية العامة المستقبلي.

## الفصل الأول

التأصيل النظري للحوكمة ومحدداتها في الميزانية العامة

## تمهيد

أحدث مفهوم الحوكمة ثورة كبيرة في الميدان الأكاديمي، من خلال التطور المستمر في نظرياته وتطبيقاته إلى درجة تبنيه من طرف أكبر الهيئات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى ربط المصطلح بالعديد من المجالات. أصبح موضوع الحوكمة ميدانا واسعا للبحث باعتباره مفهوما سياسيا واجتماعيا وإداريا تتجسد من خلاله منهجية وآليات ممارسة السلطة في الوقت الحاضر، فهو حصيلة التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في رسم السياسات العامة وتطويرها.

إن خصائص الحوكمة ليست هدفا بحد ذاتها، وإنما وسيلة أصبحت في قمة اهتمامات المؤسسات والمنظمات والحكومات المختلفة المهتمة بمحاربة الفساد الإداري والمالي، أو تلك المهتمة بالإصلاح السياسي والديمقراطي والإصلاح الهيكلي والمؤسسي في الإدارة، أو تحسين الوضع الاقتصادي، وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاهتمام بحوكمة الميزانية العامة باعتبارها آلية تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة العامة للحكومة من خلال تعزيز الرقابة على صرف المال العام وإرساء مزيدا من الشفافية في تدفق المعلومات والسماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة وفرض المساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل.

وبناء على ذلك يمكن تقسيم الفصل الأول إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة.**

**المبحث الثاني: مبادئ الحوكمة في الميزانية العامة للدولة.**

## المبحث الأول

### الأدبيات النظرية للحوكمة

إن تطور مفهوم الحوكمة ومتطلبات تطبيقها كان نتاجاً لبروز العديد من الظواهر الاقتصادية والمالية التي تفتشت في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وقد كان هذا المفهوم محل اهتمام العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والجهات المانحة الدولية، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني حيث أبدت كل هذه الجهات اهتماماً واسعاً بهذا المفهوم الجديد، وكل جهة قدمت مفهوم للحوكمة وفق زاوية النظر إليها.

#### المطلب الأول: ماهية الحوكمة

سوف نحاول خلال هذا المطلب عرض جذور الحوكمة، و تطور مفهومها مع توسع انتشاره، والتطرق إلى الأطراف المعنية بهذا المفهوم والتعريف على صورته في الشريعة الإسلامية

#### الفرع الأول: نشأة الحوكمة والأطراف الفاعلة فيها

أولاً: نشأة الحوكمة: إن الحوكمة بشكل عام تشير إلى الطريقة التي يدار بها كيان اجتماعي ما، مهما كانت طبيعة هذا الكيان سواء كان دولة، أو ولاية، أو بلدية، أو شركة، أو مؤسسة، أو جمعية، وبالتالي فمصطلح الحوكمة ينطبق على مختلف مستويات القطاع، سواء الوطنية، أو الإقليمية، أو محلية، وكذلك ينطبق على القطاع الخاص، وينطبق أيضاً على الجمعيات الأهلية، وبالتالي يمكن تقسيم مستويات الحوكمة إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- المستوى العام للحوكمة: والمتعلق بكيفية إدارة الشأن العام للمجتمع.
- المستوى الخاص للحوكمة: والمتعلق بإدارة الشركات.
- مستوى المجتمع المدني: والمتعلق بكيفية تصرف أفراد المجتمع في القطاعين العام والخاص.

وما يهم هذه الدراسة هو مفهوم الحوكمة في إدارة الشأن العام وتحديدًا في إدارة الميزانية العامة للدولة.

وبناء على ما سبق ظهرت الحاجة إلى أسلوب جديد للحكم والإدارة، يزوج بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لصياغة ورسم السياسات العامة للدولة، وهذا بعدما تبين أن مفهوم الحكومة غير كافٍ للتعبير عن طريقة الحكم حيث ارتأى مشاركة الأطراف المجتمعية الأخرى والمتمثلة في الأحزاب، والجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني والنقابات القطاع الخاص... الخ في عملية اتخاذ القرار<sup>2</sup>، فبرز مصطلح الحوكمة كخلاصة للتفاعل الطبيعي لجملة من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية التي شكلت اللبنة الأولى لهذا المصطلح.

<sup>1</sup> - محي الدين شعبان توفيق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 46.

<sup>2</sup> - عبيد فالح العلواني، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المؤسسي للجهاز الإداري ومتطلبات التطبيق في دولة الكويت، مجلة النهضة المجلد العاشر، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2009، ص 67.



في الحقيقة لم توسم الحوكمة بذات الاسم في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي فمن الناحية اللغوية نجد أن كلمة *Gouvernance* تعني التربية في الكتابات الكلاسيكية، وقد كان الجدل وقتها حول الرقابة التقليدية، وسبل تفعيلها والتي تحولت إلى آليات المساءلة، ثم أضيفت الشفافية ثم النزاهة، الشيء الذي تغيرت معه أدوار الحكومة تدريجياً<sup>1</sup>، فوجد منهج لوضع آليات ومبادئ الحوكمة خاصة على مستوى المؤسسات العامة، وعديد البرامج تسعى لتمكين قدرة الحوكمة الصالحة، وسبل تحقيق أهدافها السامية المتبغاة.

لقد تأكد دون ريب مع اضطراب البيئة الاقتصادية العالمية التي التقى فيها معدلات تضخم مرتفعة مع الركود وارتفاع معدلات البطالة على نطاق واسع فشل أساليب إدارة الحكم في حل أقطار العالم، وخاصة على المستوى الاقتصادي، حيث فقد الاستقرار في نظام النقد الدولي وتعددت التحولات الاقتصادية في أعقاب انتهاء العمل بنظام النقد الدولي، نتيجة لإلغاء اتفاقية بريتون وودز، وخاصة عندما قطعت في الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة بين الدولار والذهب سنة 1971 وتصاعد حكم اليمين في العالم الغربي، مما أدى إلى الدعوة إلى السياسات الليبرالية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وما أنجر عنه من تداعيات في شتى المجالات.<sup>2</sup>

فبرزت الحوكمة كفكرة حينما أشار إليها كل من (Jensen and Mack lin) سنة 1976 وهما أول من حددا مشكلة تحديد تعريف الحوكمة، وهو ما يدل على بداية ظهورها في تلك المرحلة، وبالضبط في إطار مشكلة المؤسسة، حيث أشارا إلى التعارض بين مصالح مديري المؤسسات والمنظمات ومصالح المستفيدين منها وتوصلت النتائج إلى أن التطبيق السليم للقوانين واللوائح التي تضمن الشفافية ومراعاة حقوق المستفيدين تسهم في الحد من فساد الأداء الإداري وتضارب المصالح.<sup>3</sup>

وفي مطلع عقد الثمانينات استشرت أزمة الديون على الأوساط الاقتصادية العالمية في عديد الدول خاصة النامية منها، والتي على إثرها أشهرت البعض من بلدان أمريكا اللاتينية إفلاسها السبب الذي أدى إلى البحث عن طرق آمنة للتمويل وطرق لتحفيز نظرية التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تفعيل كثير من الآليات لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

ولم يشذ البنك الدولي عن هذا المنحى ففي شهر جوان سنة 1998 أصدر تقريراً تحت عنوان: -إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام- تم تطرح مصطلح الحوكمة للمرة الأولى خلال الحديث عن إعادة هيكلة

<sup>1</sup> - سامح فوزي، المساءلة والشفافية - إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1999، ص 11.

<sup>2</sup> - إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 مع بيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007، ص 78.

<sup>3</sup> - ماجد شوقي، حوكمة الشركات سهلة المال للأسواق المتقدمة وصعبة المال بالنسبة للأسواق الناشئة؟، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد السابع، سبتمبر 2002، ص 11-6.

الديون وسبل تحقيق التنمية المستدامة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومحاربة كل صور الفساد في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وهذا بعدما عجزت تلك الدول عن الوفاء بالتزاماتها المالية وآداء مديونيتها والقدرة على خدمة أعبائها بالإضافة إلى فشلها في تنفيذ برامج الإدارة الاقتصادية الكلية، حيث أوعز البنك الدولي وقتها أزمة النمو إلى أزمة الحكم، من خلال الربط بين كفاءة الإدارة الحكومية ومعدلات التنمية الاقتصادية، مما جعل مفهوم الحوكمة مرتبط بالأداء السياسي للحكومة أكثر من غيره، ثم بعد ذلك شاع استخدام الحوكمة بشكل أوسع باعتبارها منهجية للوصول لدرجات أعلى من الرفاهية، خاصة في الدول النامية نتيجة لعجز القطاع الحكومي عن تحقيق التنمية الشاملة لوحده دون أطراف مجتمعية أخرى للعمل كشركاء لإدارة شؤون الدولة.<sup>1</sup>

وفي سنة 1990 قدم John Carver نموذج الحوكمة وعلاقته بالسياسة، والذي يعتبر الحوكمة منظومة متكاملة مكونة من مجموعة مبادئ ومفاهيم مترابطة واعتبره كثير من الباحثين في ذلك الوقت النظرية الوحيدة المثلى على المستوى العالمي، ثم بعد ذلك ظهرت الحركة الثانية، وتأسلت مفاهيم الليبرالية الجديدة اعتمادا على تحفيز المنظمات وتحريكها من داخلها،<sup>2</sup> مع تمكين المديرين العامين واستبدال بعض الخدمات الحكومية بخليط من الموردين والمشتريين من أجل تحقيق أعلى هامش للأرباح من خلال زيادة الكفاءة وتحويل الحكومات إلى مؤسسات.<sup>3</sup>

واستمر التطور وصولا إلى الحركة الثالثة التي سعت إلى إرساء الديمقراطية على الصعيد الدولي، وظهرت ثورة المعلومات وازداد معها التركيز على وفرة المعلومات ودقتها وشمولها، وتزايد الاهتمام بهذا المفهوم، وانتقل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة البحث عن العلاقة بين السياسة والنظم والمنافسة .

على إثر أزمة القروض عالية المخاطر مقابل الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع أسعار الفائدة المتغيرة على القروض العقارية الرديئة التي بدأت في منتصف عام 2007، بدأت الاضطرابات المالية واستمرت حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في سبتمبر عام 2008، هذا أدى إلى ضرورة إعادة النظر في القواعد الأساسية التي يركز عليها الحكم الرشيد في العالم بأسره، بحيث لا يمكن ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية واستدامة الاستقرار المجتمعي، إلا من خلال أخلاق العمل الاقتصادي، والتي يأتي من ضمن أولوياتها وضع حد فاصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة والتي تعد أمرا أساسيا للحد من استئراء الفساد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية Governance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص 13.

<sup>2</sup> -Jan Kooiman, Modern Governance :New Government Society Interactions, Sage Publication, London,1993, p 03.

<sup>3</sup> -John Carver, Boards that make a difference, San Francisco:Josses-Bass,1997,p 28.

<sup>3</sup> - عبد اللطيف المطروز، الرقابة المالية في الأقطار العربية، ندوة عن الرقابة المالية في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (23-24 أبريل 2009)، ص 18.

فالفساد ناجم عن تحويل الشؤون العامة إلى شؤون خاصة، إذن فهو فرع من ظاهرة شخصنة الشأن العام، من حيث دوافع القيام بالتصرفات العامة وتحقق مكاسبها، مما يتأكد معه وجود علاقة ترابط عكسية ما بين مستوى جودة وصلاح الحكم وبين درجة خطورة الفساد، ومدى ذبوعه وانتشاره والعكس صحيح، أي أن الارتقاء بمستوى جودة الحكم يعتبر أنجع السبل فاعلية في مجابته، وفي هذا السياق أشارت كل الجهود المبذولة من أجل التنمية إلى أهمية الحكم الصالح باعتباره هدف ووسيلة لتحقيق التنمية وتحجيم الفساد ومحاربه.<sup>1</sup>

ويعد الفساد ظاهرة شديدة الانتشار ذات صبغة عالمية، لها جذور ممتدة إلى الأعماق، تأخذ أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل متباينة يصعب التمييز بينها، ودرجة شموليتها تختلف من مجتمع إلى آخر، حيث يلخص صندوق النقد الدولي هذا المصطلح في التعريف التالي: علاقة الأيدي الطويلة الممتدة التي تهدف إلى الحصول على الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين أفراد ذات مصالح مشتركة.<sup>2</sup>

هذا أدى إلى ارتفاع معدلات نمو الدين العام، وفشل برامج الإصلاح الاقتصادي وتفاقم معوقات التنمية وفشل خططها، مما دفع بالباحثين إلى التركيز على طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستثمار من جهة، ووضعية المؤسسات العامة من جهة ثانية.<sup>3</sup>

### ثانياً: الأطراف الفاعلة في الحوكمة

الحوكمة بنية مؤسسية تتطلب تضافر وتكاتف قطاعات مجتمعية ثلاث وهي:<sup>4</sup>

- 1- **الدولة:** والمقصود بها السلطات الثلاث وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.
  - 2- **المجتمع المدني:** بالمفهوم الواسع والذي يضم الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات المهنية والنقابات ووسائل الإعلام.
  - 3- **قطاع الأعمال (الهادف للربح):** ويضم كافة منظمات الأعمال التي تسعى للربح مهما كانت ملكية رأس مالها.
- وتشير الحوكمة للتعبير عن طبيعة العلاقة الديناميكية المعقدة بين الدولة والحكومة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أن العلاقة بين الدولة والمجتمع لا تسير في اتجاه واحد وإنما تتخللها علاقات متداخلة ومتشابكة بين عناصر الدولة، وفتات المجتمع.

<sup>1</sup> - حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية، ومؤسسات الشفافية في مكافحة الفساد، ندوة عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، (20-30 سبتمبر 2004)، ص 85.

<sup>2</sup> - أحمد مصطفى محمد معيد، بحث عن الآثار الاقتصادية للفساد في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 2010، ص 16.

<sup>3</sup> - داوود خير الله، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، ندوة عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت (20-23 سبتمبر 2004)، ص 67.

<sup>4</sup> - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نظام النزاهة العربي في مكافحة الفساد - كتاب المرجعية - منظمة الشفافية الدولية، 2009، ص 19.

حيث تمثل الدولة الطرف الأساسي في هذه العلاقة، وطالما بقيت هذه العلاقة سليمة وإيجابية يسود الانسجام بين الدولة والمجتمع، ويكون محصلة ذلك هو التنمية الشاملة، أما إذا تم تهميش المجتمع المدني والتضييق على القطاع الخاص يؤدي إلى اضطراب الأوضاع العامة، مما ينعكس سلباً على التنمية، ومن ثم فإن تطبيق مفهوم الحوكمة يقدم صورة أكثر واقعية وعملية للحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): الأطراف الفاعلة في الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالب

### الفرع الثاني: تطور مفهوم الحوكمة (Governance)

مثلما هو شائع في العلوم الاجتماعية، فمع طرح أي مفهوم جديد تبادر الهيئات الدولية والإقليمية، والمنابر العلمية بالتطرق إليه برؤى من زوايا مختلفة، قد تلتقي مع بعضها في جانب من الجوانب وتختلف في أخرى، انعكاساً لمناهج فكرية وقناعات متباينة وحتى أيديولوجيات مختلفة أحياناً أخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -راندنا محمد طلعت الرعي، إدارة الحكم الموسع (Gouvernance)، المنظمات غير الحكومية المصرية مع دراسة تطبيقية على بعض الجمعيات الأهلية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007. ص 35.

<sup>2</sup> - محمد زكي علي السيد، الحوكمة في الميزانية العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008. ص 10.

ولقد وردت عدة ترجمات لكلمة **Governance** مثل الحكم الراشد، الحكم الجيد، الحكامة... وبحكم أن الدراسة ليست متخصصة في علم اللغة، فقد تبنت استخدام لفظة **الحوكمة** باعتباره الأكثر شيوعاً<sup>1</sup> لدى المنظمات الدولية والأكاديمية.

**أولاً: تعريف الحوكمة لدى البنك الدولي:** عرفها البنك الدولي على أنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما من أجل التنمية"<sup>2</sup>، وفي إطار هذا التعريف وضع البنك الدولي مجموعة من المعايير لضمان نجاعة الحوكمة التي بدورها تحقق التنمية المستدامة وهي: الإطار القانوني، الشفافية، القدرة على التنبؤ الكفاءة، المساءلة.<sup>3</sup> ويلاحظ أن البنك الدولي في تناوله لمفهوم الحوكمة صب جل اهتماماته على الجوانب الاقتصادية والإدارية، كما يلاحظ أنه مهتم بالقطاع العمومي وسبل تطوير أدائه وإرساء قواعد الشفافية والمساءلة من أجل مكافحة الفساد سوى الإداري أو المالي، وتطوير البيئة المؤسسية التي تعمل فيها الأسواق، وتحقيق الإدارة الرشيدة لمنظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ثانياً: تعريف صندوق النقد الدولي للحوكمة:** عرفها على أنها "العملية التي يتم في إطارها اتخاذ القرارات وتنفيذها (أو عدم تنفيذها) وفي داخل الحكومة تعني الحوكمة العملية التي تقوم بموجبها المؤسسات العامة بإدارة الشؤون العامة، وإدارة الموارد العامة، وتشير سلامة الحوكمة إلى إدارة الحكم على نحو يبعد تماماً عن التعسف والفساد، مع المراعاة الواجبة لحكم القانون"<sup>4</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن ليس هناك تصور واضح لدى صندوق النقد الدولي، فما يهم الصندوق هو مظاهر الحوكمة التي ترتبط بعمله، لذلك حدد مايكل كامدوسيس مدير سابق للصندوق ما يهم الصندوق هو: "التركيز على مظاهر شفافية حسابات الدولة، وفعالية إدارة الموارد العامة، واستقرار البيئة الاقتصادية والتشريعية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص وشفافيتها". إذا فالشفافية والفاعلية، والاستقرار هي من أهم عوامل الحوكمة من المنظور الاقتصادي والمالي للصندوق.<sup>5</sup>

**ثالثاً: تعريف الحوكمة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة وتسيير شؤون الدولة على كافة المستويات "وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والتفاوض حول خلافاتهم<sup>6</sup>. وزيادة المدخلات

<sup>1</sup> - محمد جمال ياروت، تقرير عن ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، (20-23 سبتمبر 2004)، (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص: 174.

<sup>2</sup> - Vivien Collingwood Nuffield College, Good Governance and the World Bank, University of Oxford, 2001, p6.

<sup>3</sup> - Isabelle Johnson, Redefining the Concept of Governance, Canadian International Development Agency, July 1997, p 10-11.

<sup>4</sup> - World Bank, Manual on Fiscal Transparency, 2007, p170.

<sup>5</sup> - محي الدين شعبان توك، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>6</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع، نيويورك، شعبة إدارة التنمية والحكامة، مكتب تطوير سياسات التنمية، يناير 1997، ص 05.

وحدها ليست كافية لإحداث التنمية، ولا تعوض فوائد الحوكمة، حيث أن التنمية الشاملة والمستدامة تستوجب تطبيق هذا المرسوم.

**رابعاً: تعريف الحوكمة لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** هي "الطريقة التي يتم بها ممارسة السلطة" وهذا منطلق واسع لمفهوم الحوكمة، وتعطي هذه المنظمة اهتماماً كبيراً للحوكمة في القطاع العام من جهة، والحوكمة في الشركات والمؤسسات الكبرى، وهو ما يعرف بحوكمة الشركات من جهة ثانية، ولم تتوقف كثيراً عند قضايا الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الأفراد، باعتبارها أصبحت من المسلمات في هذه الدول أعضاء المنظمة التي تعد عريقة في الديمقراطية، ويبرز دور الحوكمة حسب رأي هذه المنظمة في الاستجابة للتغيرات الجوهرية في مجتمعات الدول الأعضاء وفي اقتصاداتها.<sup>1</sup>

**خامساً: تعريف الحوكمة لدى بنك التنمية الآسيوي:** هي: "الإطار المؤسسي الذي يتفاعل المواطنون من خلاله فيما بينه وفي ما بينهم وبين الهيئات الحكومية"<sup>2</sup>. مفهوم الحوكمة على النحو المحدد من قبل البنك أساساً يركز على مكونات الإدارة الفعالة يرى البنك الحوكمة بأنها مرادفاً للإدارة الفعالة للتنمية، ويميز الإطار التحليلي للبنك للتعامل مع قضايا الحوكمة بين مكونات الحوكمة، ومجالات نشاط محددة للترويج لها (مثل إدارة القطاع العام).

من الواضح أن التعاريف السابقة تتضمن العديد من الجوانب لمفهوم الحوكمة ويمكن تعريفها على أنها: الآليات النموذجية لممارسة الحكم لإدارة كل الموارد العامة، في وجود مشاركة مجتمعية فعالة، مع إرساء قيم الشفافية والمساءلة وكل هذا يكون في ظل سيادة القانون والاستقرار السياسي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ما يمكن ملاحظته مما سبق أنه لا يوجد تطابق واتفاق تام حول مبادئ أو معايير الحوكمة، وربما يرد ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظر بها إلى هذا المفهوم، وتباين المنطلقات، حيث هناك اختلاف حول مفهوم الحوكمة أصلاً، وترمي الدراسة إلى عرض رأي أصحاب التعريفات السابقة للوقوف على ما هو محل اتفاق للأخذ بها كمبادئ للحوكمة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

<sup>1</sup>- OECD, Governance in Transition, OECD report, 1995, p09.

<sup>2</sup>- Isabelle Johnson, op-cit, p 13.

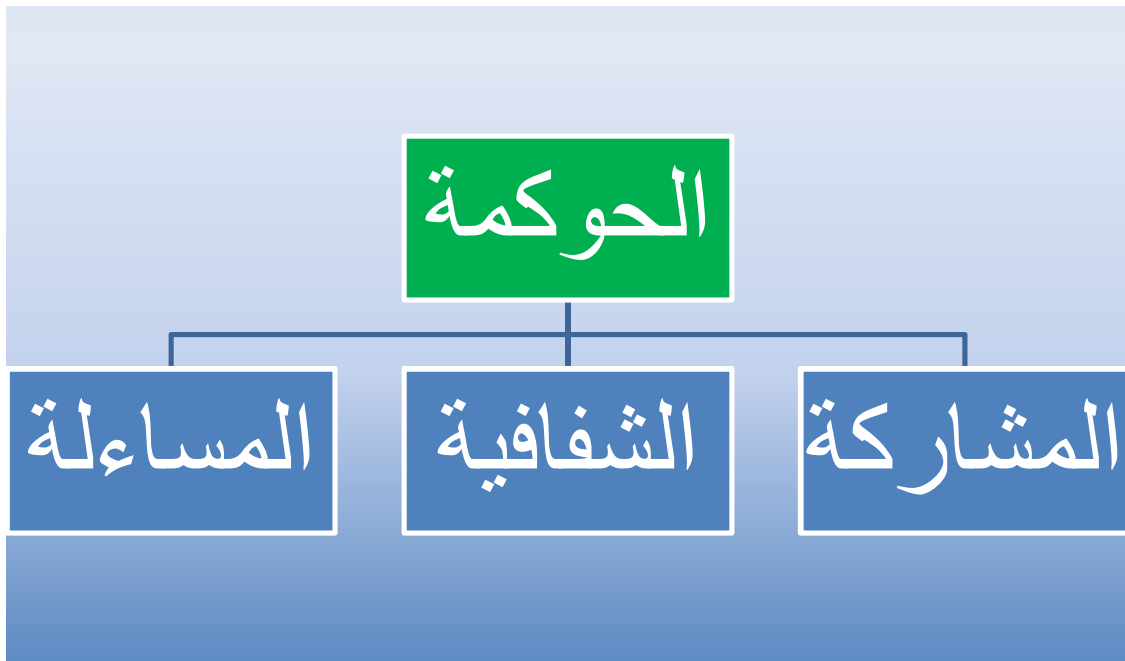
الجدول رقم (01-01): مبادئ الحوكمة

المبادئ											المصدر
				الاستقرار السياسي	الجودة		سيادة القانون	المساءلة	الشفافية	المشاركة	البنك الدولي
						الفاعلية			الشفافية		صندوق النقد الدولي
النظرة الإستراتيجية	الإجماع	التجاوب	الكفاءة والفاعلية	العدالة والمساواة			سلطة القانون	المساءلة	الشفافية	المشاركة	برنامج الأمم المتحدة الانمائي
		التجاوب	الكفاءة والفاعلية			الفاعلية		المساءلة	الشفافية		منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
								المساءلة	الشفافية	المشاركة	بنك التنمية الآسوي

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مصادر مختلفة

من الجدول السابق يمكن تصنيف المبادئ من حيث عدد تكرارها إلى ثلاث مراتب، بل هناك من اقتصر على هذه المبادئ فقط، حيث جاء في المرتبة الأولى مبدأ الشفافية وفي المرتبة الثانية المشاركة والمساءلة . وعلى الرغم من هذا الاختلاف في تحديد المبادئ حيث هناك من يحرصها في مبدئين، وهناك من يمددها إلى أكثر من ثمانية مبادئ، ولكن هناك اتفاقا بينهم على بعض هذه المبادئ دون غيرها، سوف يتم التطرق إليها في هذه الدراسة باعتبارها تعكس مبادئ الحوكمة وهي: الشفافية، والمشاركة، والمساءلة.

الشكل رقم (01-02): مبادئ الحوكمة



المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث: الحوكمة وجهة نظر إسلامية

إن الإدارة في ظل أسس المسؤولية الاجتماعية والحوكمة والأخلاقيات المالية لا بد أن تنبع من المخزون المجتمعي القيمي للمجتمع الذي تعمل فيه، ولما كانت مجتمعاتنا ذات رصيد من القيم كبير تتمثل بالقيم الدينية التي تشكل موردا أخلاقيا وقيميا وفكريا وسلوكيا كبيرا، لتصير الإدارة وفق هذا المنهج أمانة وعلى المدير إدراك ذلك وتحملها إن قبل بها، وعندما يطرح مفهوم جديد في أدبيات إدارة الأعمال في الدول المتقدمة لا بد من إرجاعه إلى أصوله الفكرية والأيدولوجية وتصنيفه، وكذلك بالنسبة لمفهوم الحوكمة بوصفه ظاهرة إدارية وهنا تكون الإدارة منضبطة بأمرين هما:

1- ضابط قانوني: ذلك أن كل تصرفات الإدارة من أعمال لا بد أن يكون قانونيا، وفي حالة مخالفة ذلك تقع الإدارة تحت طائلة القانون.



2- ضابط أخلاقي قيمى: ذلك أن كل تصرفات الإدارة من أعمال تكون في إطار الأخلاق والقيم التي يمتلكها المجتمع سواء دينية خلقية وإنسانية تحكم المجتمع التي تعمل فيه.

في المجتمع العربي والإسلامي معالجة مشكلة الإدارة ليست مستعصية وإنما بسيطة إلى حد ما لأن لديها ذلك الكم الكبير من القيم الدينية وهو أمر يعرفه الجميع وهي أموت رسخت قي ذاكرة المجتمع منذ قرون من الزمن.<sup>1</sup> إن مبدأ المشاركة كإحدى الركائز الأساسية للحكومة نالت أهمية كبيرة في الدين الإسلامي الحنيف، حيث أرسى الإسلام قاعدة الاهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الفرد والفرد، والفرد والجماعة، وهذه جميعاً والتنظيم والمجتمع فالإسلام بهذا يرسخ قيمة إنسانية وقاعدة اجتماعية راقية هي، "المسؤولية التضامنية بين أفراد المجتمع"، المسؤولية التي لا تجيز لأي جهة أن ترمي إلى تحقيق هدف معين إلا في ظل الاهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة مع الغير، وألا يكون تحقيق ذلك الهدف على أساس الاستحواذ على مصالح الآخر أو الإضرار بها.

وقد ورد التأكيد على أهمية المشاركة في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم" (الشورى، 38)، وفي آية أخرى "وشاورهم في الأمر" (آل عمران، الآية 159).

رسخ رسول الله "صلى الله عليه وسلم" هذه القاعدة من المسؤولية التضامنية القائمة على الاهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة في قوله صلى الله عليه وسلم: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم هلكوا وهلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً".<sup>2</sup>

وكيف كرس ذلك صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعل كيف ينصاع عمر بن الخطاب لنصرة الحق والأخذ برأي امرأة في إحدى القضايا حين قال رضي الله عنه: "أصاب امرأة وأخطأ عمر".<sup>3</sup>

واهتمام المسلم بشؤون إخوانه المسلمين وأمورهم شرط لانتمائه لهم، يقول الرسول، صلى الله عليه وسلم "من بات ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم".<sup>4</sup> فالفرد في ظل الدين الإسلامي يربط مصالحه وأهدافه بمصالح المجتمع الإسلامي وأهدافه ويعتبر تحقيقه مصلحة الجماعة والمشاركة فيها تحقيقاً لمصالحه الفردية، كما أن المجتمع المسلم يعتبر تحقيق مصالحه وإشباع حاجاته تحقيقاً لمصالح الجماعة وأهدافها. وهذا يتطلب بدوره مشاركة الفرد ومشاركة الجماعة مع المجتمع بشكل عام في تحقيق المصالح العامة سواء للأفراد أو الجماعات أو المجتمع بشكل عام. من خلال ذلك

<sup>1</sup> - سرمد كوكب الجميل، الميزانية العامة للدولة مدخل معاصر، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 137-138.

<sup>2</sup> - رواه البخاري، حديث رقمك 2493.

<sup>3</sup> - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 1، ص: 468.

<sup>4</sup> - رواه الحاكم، ج 4، 352.

تتحقق المصلحة المشتركة ويظهر الاهتمام المتبادل وتختفي مظاهر الفساد الإداري التي تعم في جو الانقسام وغياب المسؤولية المشتركة.<sup>1</sup>

كما يدين الإسلام الفساد والمفسدين بشدة ويذمه أشد الذم مثل قوله تعالى " وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد " (البقرة، الآية 205)، وأيضا قوله تعالى " ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين " ( المائدة 64).

وكما يرهب الله تعالى من مآل المفسدين ويتوعددهم بأشد العذاب في قوله " فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين " (النمل، الآية 14)، وقوله أيضا " الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربك سوط عذاب إن ربك لبالمرصاد " ( الفجر، الآية 11-14) .

### المطلب الثاني: حوكمة الميزانية العامة للدولة وعناصر التنمية المستدامة

إن حوكمة الميزانية العامة تستهدف إرساء الشفافية والمشاركة في مؤسسات الميزانية وعلى النحو الذي يحقق المساءلة الفعالة لتلك المؤسسات، ولقد برز للاستخدام في أدبيات التنمية للمرة الأولى في عام 1989، حيث كان ذلك في أعقاب بروز وتطور مفهوم التنمية المستدامة في عام 1987<sup>2</sup>، حيث وسعت نظرية التنمية المستدامة مفهوم رأس المال ليشمل بالإضافة لكل من رأس المال المادي ورأس المال الطبيعي ورأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي كعنصر رابع من عناصر رأس المال التي تؤكد أدبيات التنمية أهميته الحاسمة في تشكيل المسيرة التنموية لأي مجتمع وتحقيق استدامتها. ويكون ذلك تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتعزيز المستمر للديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع، وبعث التنمية الاقتصادية.

### الفرع الأول: تحقيق العدالة الاجتماعية

يعتبر دعم وتمكين الفقراء ومحاربة الفساد والحد من انتشاره أهم مسارين تسهم حوكمة الميزانية من خلالهما في دعم وتحقيق العنصر الاجتماعي من التنمية المستدامة الذي يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية.

### أولا: المسار الأول: محاربة الفقر وتمكين الفقراء

اكتسب مفهوم الحوكمة قبولا واسعا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين كشرط يتوقف عليه تخفيض الفقر وعتق المواطنين من دائرته<sup>3</sup>، ولقد ترتب هذا الاهتمام والبرواج على ترهل المؤسسات العامة وعدم إرساء مبادئ الحوكمة

<sup>1</sup> - عبد الله العكايلة، نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان - الأردن، 1986. ص 956-960.

<sup>2</sup> - نواز عبد الرحمن الهبتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009، ص 12.

<sup>3</sup> - Beim Präsidenten, Emeriti Projekte, Defining Good Governance -The Conceptual Competition is On, Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), 2004, p 2.

فيها وانعكاساته السلبية على الأداء التنموي العام في الكثير من دول العالم، والتي كانت أشد وطأة وتأثيراً على ذوي الدخل المحدود والفئات الهشة في تلك الدول، حيث أن ضعف أداء منظومة الحوكمة والإدارة الحكومية يوسع دائرة الفقر ويكرس من تبعاته ويوقع المزيد من المواطنين في شركه، وأن تحقيق الأهداف النهائية لمحاربة الفقر من غير الممكن إحرازها بدون تفعيل مبادئ تلك المنظومة<sup>1</sup>.

ولقد برز وجود علاقة سببية قوية بين الحوكمة وسيادة القانون ومخرجات التنمية الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الدخل، تقليل وفيات الأطفال وزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة. وأن نمو الدخل الخاص بالفقراء أكثر حساسية لنوعية الحوكمة من نمو الدخل الخاص بالأغنياء،<sup>2</sup> فمعامل جيني يتناقص بمعدل أكثر من معدل التحسن في مستوى الحوكمة.

كذلك قدرة الفقراء على التعبير عن آرائهم وإيصال أصواتهم إلى مركز صناعة قرار الدولة تعتبر أمر مهم في التخفيف من حدة الفقر وتحسين دخل الفئات الهشة.

ونظراً للدور المحوري الذي تلعبه الميزانية العامة للدولة باعتبارها الآلية الأساسية التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية وفي القضاء على الفقر، كان توجه المجتمع الدولي نحو العمل على مدخل جديد لمحاربة الفقر مبني على الدمج بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وبين تحسين أداء منظومة الحوكمة والإدارة الحكومية لعمليات الميزانية، وهذا الدمج يعتبر شرطاً أكيداً وحاكماً لنجاح أي إستراتيجية شاملة للحد من الفقر. قام البنك الدولي على ضوء هذا المدخل الجديد، الذي يربط ما بين أهداف تخفيض معدلات الفقر وإصلاح منظومة الحوكمة وتطوير الإدارة العامة، خلال عقد التسعينات بتغيير برامجه للتكييف الهيكلي بأوراق إستراتيجية محاربة الفقر (Poverty Reduction Strategy Papers (PRSPs)، حيث يشترط على كافة البلاد التي تطلب تخفيف مديونيتها في إطار المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة عالية المديونية أن ترسم مخطط استراتيجي لتخفيض الفقر من خلال عمليات مشاركة واسعة، وأن تعد وثيقة سياسية تدعى "وثيقة إستراتيجية محاربة الفقر".

والهدف من المشاركة في هذا الصدد الأخذ في الحسبان لمصلحة جميع الأطراف ذي العلاقة -بما فيهم الفئات المحرومة- حول ترتيب الأولويات وتوزيع الموارد ورسم السياسات العامة، وإمكانية الوصول إلى السلع والخدمات العامة، بالأخص من جانب الفقراء. وبالتالي دفعت استراتيجيات محاربة الفقر (PRSPs) الدول عالية المديونية إلى أن يكون الاهتمام بتخفيض معدلات الفقر من أولويات اهتماماتها.

<sup>1</sup>-Brian Keeley, de l'aide au développement La lutte mondiale contre la pauvreté, OCDE, Paris. 2012, p22.

<sup>2</sup>-Mwije Solomon, Corruption and Poor Governance- The Major Causes of Poverty in Many Third world Countries, 2013, P 29. (اطلع عليه: 2016/06/05) <https://www.academia.edu/17829743>

وفي هذا السياق تبين النتائج الأولية من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك نتائج الدراسات التي أجريت على أوغندا وفيتنام، أن استراتيجيات محاربة الفقر نجحت في العديد من الحالات في تعظيم مشاركة أصحاب المصلحة وفي تفعيل وصول الفقراء إلى قنوات المساءلة الأفقية والرأسية بشكل أكبر، إن تبادل المعلومات والشفافية وتفعيل المشاركة قد أثر كثيرا على فاعلية سياسات محاربة الفقر، وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على الأهمية القصوى التي يحتلها تطوير أداء منظومة الحوكمة بوجه عام وحوكمة الميزانية العامة للدولة بصفة خاصة في تحسين أداء استراتيجيات محاربة الفقر،<sup>1</sup> ويمكن ذلك من خلال:

- تعزيز قدرة البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني و المواطنين على معرفة وتحليل الموارد والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر، وعلى النحو الذي يمكن من إدارة حوار مجتمعي شامل حول هذه البرامج ومدى نجاعتها وترتيب أولوياتها وسبل تعزيزها، وكيفيات تفعيل المساءلة والمشاركة في تنفيذها، فيؤدي إلى إضفاء الصبغة الوطنية على مشروعات التنمية وتحقيق الإجماع عليها وزيادة وعي الجماهير بتلك المشروعات و احتضانها، مما يحد من فرص الفساد خلال عمليات تنفيذها، ويؤدي في الأخير إلى رفع كفاءة وفعالية الخدمات العامة وإلى زيادة مردودها الايجابي على الفئات الفقيرة بصفة خاصة.<sup>2</sup>

- تفعيل سياسات التمكين للفقراء، من خلال العمل على تحسين الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، ورفع كفاءة تلك الخدمات والجودة المتوفرة عليها، وبالشكل الذي يضمن تكافؤ الفرص للجميع في المجتمع وللإنصات لأصوات الفقراء والمهمشين في القرارات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان تلبية متطلباتهم وأخذ مصلحتهم بجدية، ودعم إمكانياتهم من أجل الوصول إلى قنوات المساءلة الأفقية والرأسية، وبالشكل الذي يضمن تعزيز العدالة والمساواة في المجتمع بصورة عامة، فيحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ويوسع من الفرص والخيارات المتاحة للفقراء، ويمكنهم من التحرر والخروج من دائرة الفقر، ومن تحسين مستوى معيشتهم.

#### ثانيا: المسار الثاني: تقويض الفساد والحد من انتشاره

يعتبر الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب ولها أسباب وتداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإدارية كثيرة وجسيمة، ويعتبر الفساد أحد أهم المشكلات العالمية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية بين دول العالم، ولا يوجد إجماع على تعريف شامل للفساد يتضمن أبعاده كافة.

ويعتبر التعريف الذي حددته منظمة الشفافية الدولية الأكثر استعمالا في العالم، والذي يبين أن الفساد هو "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته"، هو التعريف الأكثر

1- كاتريونا برفيلد وآخرون، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2018، ص 58.

2- صندوق النقد الدولي، تقرير 1997، ص 128.

رواجا من الناحية العلمية ولاسيما بالنسبة للعاملين في حقول التنمية<sup>1</sup>. وبصورة عامة يمكن القول أن الفساد هو النتيجة المباشرة لعدم تفعيل منظومة الحوكمة. في حالة ضعف مبادئ الحوكمة يقترن انتشار الفساد وذيوعه في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والعكس صحيح، وبالتالي مثل الإقبال العالمي نحو محاربة الفساد والقضاء على أسبابه عاملا أساسيا وأحد الدافع الهامة التي ساهمت على تبني المجتمع الدولي لمفهوم الحوكمة بأبعاده المختلفة.

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن قوة المؤسسات الحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران إيجابيا على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تبين من خلال استخدام مؤشر للفساد ابتداء من أوائل الثمانينات أن ارتفاع مستوى الفساد يقترن بانخفاض في مستويات الاستثمار، وبالتالي توصل إلى أن الفساد يؤثر على النمو إلى حد كبير بتأثيره على مستوى الاستثمار لا على تشكيلة محفظة الاستثمار<sup>2</sup>، إن البلدان التي يتفشى فيها الفساد تجنح إلى تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري من خلال خفض الإنفاق على التعليم، حيث أن الإنفاق على التعليم لا يوفر فرص للفساد المالي بحجم الفرص التي يوفرها الإنفاق الحكومي في المجالات التي تتطلب ضح استثمار مالية ضخمة مثل مشروعات البنية التحتية. ومنه الفساد يؤثر على حجم الاستثمار وكذلك على تنوع المحفظة الاستثمارية للدولة، كما أن الفساد وأنشطة البحث عن الربح لها آثار سلبية واسعة على التنمية الاقتصادية.

للفساد أثر سلبي كبير على جهود التنمية الاقتصادية ومشروعاتها المختلفة، حيث أن قيمة الرشوة في العالم بلغت ما يوازي التريلون دولار أمريكي سنويا وأن الفساد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة 100% وإلى ارتفاع تكلفة التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين 20% إلى 50% فوق التكلفة الأصلية.<sup>3</sup>

وبالإضافة إلى تلك الآثار الاقتصادية الفادحة للفساد على النمو والتنمية الاقتصادية فإن آثاره على منظومة التنمية والعدالة الاجتماعية وقيمها أشد وقعا وخطورة.

ويوجد نموذجان مفيدان في فهم أثر الفساد على الفقر وهما نموذج الاقتصاد ونموذج الحوكمة ويؤكد كلا النموذجين على أن الفساد يفاقم ويزيد الفقر نتيجة عوامل معقدة ومتداخلة تشمل على عوامل اقتصادية وأخرى مرتبطة بالحوكمة ويبين نموذج الاقتصاد أن الفساد يؤثر على الفقر من خلال تأثيره على عوامل النمو الاقتصادي الشيء الذي يؤثر على مستويات الفقر، فهو يحول الاستثمار الحكومي عن الخدمات القيمة بالنسبة للمجتمع، كالرعاية الصحية والتعليم ويحد من فرص الحصول على خدمات البنية التحتية ويقلل من جودتها، لأن العمولات

<sup>1</sup> - بلال حلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2011، ص 19.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 315-316.

<sup>3</sup> - عادل عبد اللطيف، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2004، ص 95.

الصغيرة في المجالات ذات الصلة مثل اقتناء المعدات عادة ما تكون مربحة جدا للمتورطين فيها، أيضا الفساد يسمح لبعض الفئات أن تستفيد أكثر من غيرها من خلال تشويه السياسات والأطر القانونية والاقتصادية المتصلة بها. إن الفساد يدفع الأسر ذات الدخل المحدود إلى إنفاق جزء كبير من دخلها على العمولات والرشوة أكثر من الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع وبالتالي يقع عبء الفساد بشكل غير متناسب على الفقراء مثل الفساد الصغير في جهاز الشرطة، ومثلا رغم مجانية العلاج في كثير من الدول النامية تؤكد التقارير أن المرضى الذين ينتظرون إجراء جراحة للقلب مضطرون للدفع لموظفي الصحة من أجل استعجال دورهم، كما يعوق الفساد تقدم نظام الضرائب، ويزيد من عدم العدالة في الدخل والثروة.

كذلك للفساد أثر سلبي على المشروعات الاقتصادية، لأن أصحابها يحتاجون إلى تراخيص وتصاريح، ولأن دفع الرشوة يؤدي إلى خفض هامش أرباحها، ويشجع الفساد الممارسات التي تنطوي على مخاطرة مثل الإقراض القائم على المخاطرة، الشيء الذي يعيق النمو على الأمد البعيد. كما يقلل الفساد من جودة الإنجاز للبنية الأساسية، كما يؤكد مؤشر مدركات الفساد إلى أن الدول التي سجلت مستويات منخفضة على مؤشر مدركات الفساد تميل إلى أن يكون لديها مستويات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>1</sup>

وبناء على ما تقدم إذا كان الفساد سببا رئيسيا ودافعا هاما من دوافع تبني مفهوم الحوكمة، فنقول إن حوكمة الميزانية العامة هي محور عملية تفويض الممارسات الفاسدة في المجتمع على تعدد أشكالها وألوانها، هذا لأن بؤرة ممارسة الفساد بكل أنواعه هي أنشطة الميزانية العامة، وبالتالي فإن تبني نهج تعزيز الشفافية وتفعيل المشاركة العامة من طرف المجتمع المدني في صنع سياسة الميزانية وترتيب الأولويات من شأنها أن تعزز فاعلية المساءلة ويسهم بالشكل الكبير في تجفيف منابع الفساد في عمليات ومؤسسات الميزانية وفي المؤسسات المجتمعية بصورة عامة فيعزز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويضبط مسار التنمية المستدامة للمجتمع.

### الفرع الثاني: الاستقرار السياسي

إن تحقيق الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة يسهم في الاستقرار السياسي عن طريق تعزيز الديمقراطية في المجتمع من خلال عدد من المسارات وهي:

- تدعم حوكمة إدارة الميزانية العامة الديمقراطية وتعزز حقوق الإنسان، هذا لأن أحد منطلقاتها فلسفة الحماية لحقوق من لا يملكون سلطة في المجتمع وتمكينهم من الدفاع عن تلك الحقوق، سواء كان ذلك بشكل مباشر على مستوى الأموال العامة من خلال حماية حقوق الفقراء المهمشين وأخذ مصلحتهم في الاعتبار في قرارات الميزانية العامة

<sup>1</sup>- اطلع عليه: (2017/06/20) <https://www.sasapost.com/cpi-2016-corruption-perceptions-index>.

وسياساتها، أو بصورة غير مباشرة على منظمات الأعمال من خلال تعزيز حوكمة الميزانية لحوكمة الشركات وبالتالي دعم حقوق صغار المساهمين.

- أن حوكمة الميزانية العامة تعمل على الحد من الفساد بكافة صورته وأشكاله، والذي يؤدي انتشاره وذيوعه في المجتمع بصورة متعدية إلى تقويض الممارسة الديمقراطية وبالتالي شرعية النظام السياسي.

- الأخذ بمبدأ المساءلة في مؤسسات الميزانية يعزز سيادة القانون ويزيد الثقة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع على النحو الذي يضمن تكافؤ الفرص وتوسيع خيارات المواطنين فيؤدي إلى إرساء قواعد الحرية والعدالة والمساواة بين كافة أفراد المجتمع فيدعم الاستقرار السياسي وأمن المجتمع.

### الفرع الثالث: دفع التنمية الاقتصادية

إن قوة المؤسسات وتفعيل قيم الحوكمة في المجتمع له أثر إيجابي على مخرجات التنمية الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال:

#### أولاً: تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف الرئيسي من الحوكمة في الميزانية العامة هو الحفاظ على مصالح الأفراد وكذلك الأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة بإعطاء المعلومات الضرورية والكافية والصادقة لكل المتعاملين، إن إرساء قيم الشفافية في المؤسسات العامة، ومنها بطبيعة الحال مؤسسات الميزانية، وما يرتبط بذلك من تفعيل المساءلة في تلك المؤسسات، لها دور في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك علاقة موجبة بين نوعية الحوكمة المؤسسية- للتقييم النوعي لسيادة القانون، وقوة النظام القضائي، ومستوى الفساد وحقوق حاملي الأسهم ومقدمي الائتمان- وبين مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.<sup>1</sup> إن حوكمة المؤسسات العامة من شأنه أن ينشرها على مستوى مؤسسات الأعمال، حيث ذلك يلزم الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأموال المالية للشركة والتي تشمل المركز المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة فهو يعمل على تخفيض تكلفة رأسمال البنك وتخفيض درجة عدم اليقين من طرف المستثمرين حول وضعيتها المالية، بمعنى عن طريق إتباع سياسة محاسبية سليمة والاهتمام بنظام منهجية التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي تهدد رأس المال المستثمر لدى الشركة، وبالتالي يخفض العائد من الاستثمار الذي يقبله المستثمرون على استثماراتهم، مما يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي ويساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال ومحاربة الفساد والذي يعتبر حجر عثرة في طريق التنمية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - OECD, Annual Report 2003, p 37.

<sup>2</sup> - كاميليا عبد الحليم أحمد، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2008، ص 194.

وبالتالي فإن تفعيل قيم الحوكمة له تأثير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي وأيضا على استقرار البيئة الاقتصادية، ومنه الشفافية وسيلة لدفع الكفاءة والفاعلية في المجالات الحكومية المختلفة ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية .

### ثانيا: تيسير الوصول إلى أسواق المال الدولية

إن أحد القنوات الأساسية التي تؤثر الشفافية من خلالها على الأداء الاقتصادي هي الأسواق المالية، فأسواق المال الدولية تميل إلى درجة المخاطرة أقل من طرف الحكومات التي تكون على استعداد دائم للتزويد بالمعلومات عن مراكزهم المالية والمخاطر التي يواجهونها، في تلك الحالة الأسواق تكون أكثر تأكدا من استطاعة الحكومة الشفافة ورغبتها في الوفاء وخدمة التزاماتها، كما أن العديد من الأدوات المرتبطة بالشفافية تؤثر على التصنيف الائتماني للدولة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا السياق أن شفافية المالية العامة، خاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر المالية ووضوح الإستراتيجية المالية في الأجل المتوسط، لها تأثيرات واسعة على دعم الثقة والمصدقية في الأسواق المالية المحلية للدولة، حيث من خلال الإفصاح المحاسبي يوفر المعلومات المناسبة للمستثمرين فتسود الثقة بينهم من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات النشطة في السوق، ومنع الغش والتدليس الذي يطال المساهمين، حيث يمكنهم من توقع العائد من استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة التي تهددها وبالتالي إمكانية تحديد الأسعار المناسبة للأسهم، حيث تكون الأسعار قريبة من القيمة الحقيقية مما يجعل السوق التي تتبنى هذه المعايير محل جذب للاستثمار المحلي والأجنبي وبالتالي تدفع عجلة التنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

ومن هنا تبرز أهمية شفافية المالية العامة وميزانية الدولة، وما يرتبط بها من تفعيل لقيم المشاركة وتحقيق فاعلية المساءلة، على التقييم الائتماني للدولة وبالتالي على قدرتها وقدرة منظمات ودوائر الأعمال أيضا على النفاذ لأسواق التمويل الدولية، وذلك باعتبار أن مصداقية الدولة وتقييمها الائتماني أحد المرجعيات الأساسية التي يتم على أساسها التقييم الائتماني للشركات.

### ثالثا: تقليل تكلفة المعاملات ودفع الكفاءة الاقتصادية

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية حرية انسياب وتدفق المعلومات على الأداء الاقتصادي لما لها من تأثير على الأسعار والكميات وتكلفة المعاملات الاقتصادية، وفي هذا السياق يبين أن الشفافية وحرية المعلومات عنصر أساسي

<sup>1</sup> - أحمد رجب عبد المالك، دور حوكمة الشركات في تحديد سعر عادل للأسهم في سوق الأوراق المالية -دراسة تحليلية-، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 01، المجلد 45، مصر، 2008، ص 34.



لتقليل تكلفة المعاملات في الاقتصاد من خلال الحد من الفساد ودعم المساءلة في إدارة الحكومة والمؤسسات المختلفة في المجتمع<sup>1</sup>.

#### رابعاً: تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي

إن ضعف مؤسسات الميزانية تزامن غالباً مع ارتفاع في عجز الميزانية، ولقد تولد خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين إجماع عام من قبل الدول والمنظمات الدولية على أثر تفعيل قيم الحوكمة في الميزانية العامة ومالية الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي للدول المختلفة.

ويؤكد صندوق النقد الدولي، في دليل شفافية المالية العامة، على أن الحوكمة تحتل أهمية قصوى في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وإحراز نمو يتسم بنوعية عالية من الجودة، ويوضح الدليل في هذا السياق أن الحكومة إذا ما وضعت إطاراً متوسط الأجل لموازنتها ونشرت خططها المالية بطريقة شفافة، تضمن تفعيل عمليات الرقابة والمساءلة والرصد لتلك العمليات فإنها سوف تنفذ سياسة مالية أكثر انضباطاً كما يبين دليل المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي، أن الشفافية وما يترتب عليها من تفعيل لقنوات المساءلة من شأنه أن يؤدي إلى تصميم سياسات مالية عامة أكثر مصداقية وقوة تحظى بتأييد المواطنين، وتحسن من فرص الوصول إلى أسواق المال المحلية والدولية وتحد من حدة وتواتر الأزمات المالية التي تتعرض لها الدولة. وكذلك الحكومة الأكثر شفافية تكون شؤونها المالية أكثر انضباطاً فإذا ما أخذت الحكومة على عاتقها عملية خلق بيانات جيدة تتمتع بالمصداقية فيما يتعلق بعمليات تنفيذ الميزانية، والمخاطر المالية التي تواجهها فإن ذلك يقلل احتمالات أن تواجه مثل تلك الحكومة عجزاً مالياً كبيراً ولقد أكدت عدد من الدراسات الحديثة الدور الذي تلعبه حوكمة الميزانية العامة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي.

#### خامساً: تعزيز حوكمة الشركات

المقصود بحوكمة الشركات بشكل عام هي مجموعة القواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) ويتم ذلك من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مع مراعاة الموضوعية والمساءلة والنزاهة والتشريعات والقوانين القائمة في المجتمع، ويزيد من تعظيم المسؤولية الاجتماعية للشركة ويضاعف من قدرتها على التوسع والنمو.

ولقد استقر الفكر الحديث على أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين الأداء الاقتصادي لقطاع الأعمال ودفع مسيرة النمو والتنمية في المجتمع من خلال<sup>2</sup>:

<sup>1</sup>-Beim Präsidenten, Emeriti Projekte, op-cit, p04.

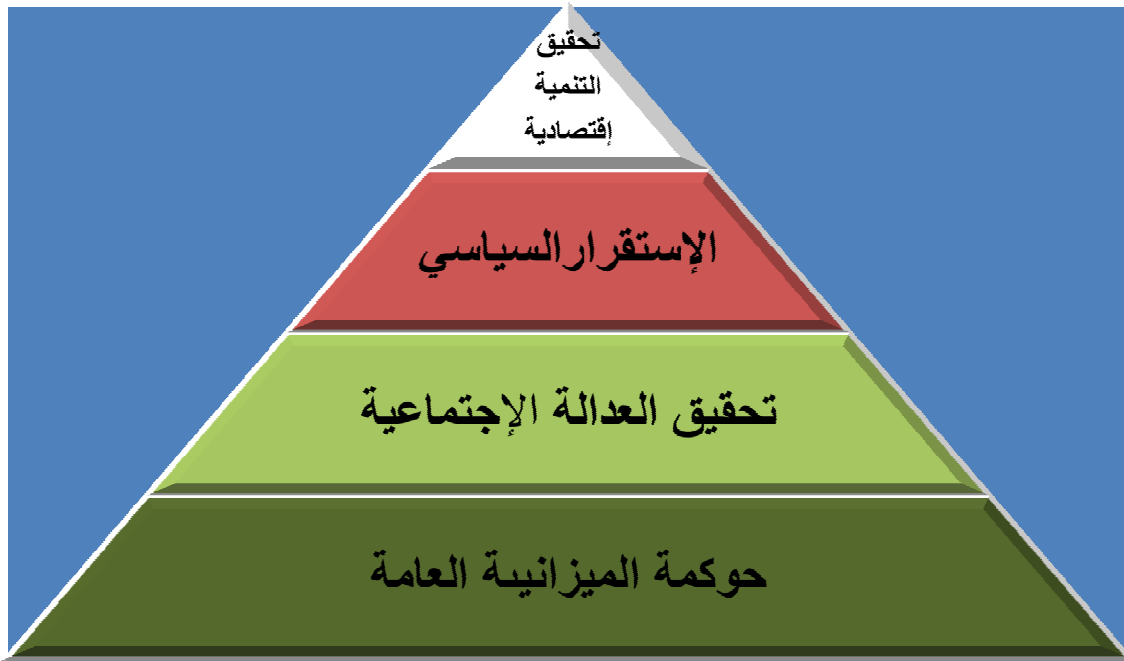
<sup>2</sup>- سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2003، ص 05.

- توسيع خيارات المشروعات وقدرها على الحصول على التمويل المحلي والأجنبي .
  - إرساء قيم شفافة وواضحة للمعاملات في بيئة الأعمال مما يعزز استقرارها ويقوي ثقة المستثمرين في أدائها، ويمكنها من جذب اقدر أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
  - زيادة قدرة أسواق المال على تعبئة المدخرات وضح المزيد من الاستثمار في الاقتصاد القومي.
  - تعظيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وحماية حقوق صغار المساهمين والحد من الممارسات الفاسدة في بيئة الأعمال.
  - دعم تنافسية الشركات بالأسواق المحلية والخارجية، وبالشكل الذي يدفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع قدرة تلك الشركات على التوسع والنمو وتوليد المزيد من فرص العمل والتشغيل.
- بناء على ما تقدم، إن تفعيل مبادئ الحوكمة في الميزانية العامة للدولة يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي في دعم النمو والتنمية الاقتصادية ، وتحسين الأداء العام للاقتصاد القومي من خلال عدة نقاط لعل أهمها:
- ربما هذه النقطة هي الأكثر أهمية باعتبارها باكورة ثمار تطبيق مبادئ الحوكمة والمتمثلة في زيادة فاعلية وإنتاجية النفقة ورفع حجم الإيرادات العامة، الشيء الذي يخفض عجز الميزانية ويقلل من المخاطر المالية ويحسن نوعية الخدمات المقدمة ويرفع الأداء المالي بصفة عامة، ويتأتى ذلك من خلال الاتفاق العام على ترتيب الأولويات والدراسة العميقة للمشروعات العامة وبالشكل الذي يرفع من كفاءة التصميم وسرعة الإنجاز لتلك المشروعات، مما يرفع درجة إحساس المواطنين والمجتمعات المحلية بمردود النفقة العامة وأبواب صرف الضرائب المدفوعة من طرفهم، مما يكسب هذه المشاريع نوع من الاحتضان والرعاية ويزيد من درجة مراقبة المجتمع المدني.
  - دعم مصداقية الحكومة وزيادة ثقة المواطنين والتفاهم حول قراراتها، بالشكل الذي يساهم بشكل كبير في التكاليف والترابط الإيجابي ما بين الحكومة والمجتمع في مواجهة الأزمات فيقلل من حدتها ويقلل من تكرارها.
  - الحد من الممارسات الفاسدة في العمليات المختلفة للإنفاق وجمع وتحصيل الإيرادات.
  - تقليل الحيل المالية التي تلجأ إليها الدول للهروب من القيود المالية، والتحديد الواضح لنقاط الضعف والقوة في السياسات المالية وإبراز الإصلاحات المطلوبة، والمبادرة بها قبل تفاقمها، وبالشكل الذي يقلل من عمليات الوهم المالي والتي يترتب عليها تقليل مستوى العجزات المالية في مقابل تخفيض ثروة الدولة أو في مقابل التستر على جانب من هذا العجز من خلال الأنشطة والعمليات شبه المالية العامة.
- وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول أن حوكمة الميزانية العامة وتحقيق فاعلية المساءلة بمؤسساتها المختلفة، من شأنه أن يعمل على ضبط مسار التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي في المجتمع. فالعمل على تلك المحاور الثلاثة من

شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التوافق بين توجهات السياسة العامة وسلم التفضيلات الاجتماعية، فيعزز الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويسهم في توطيد أواصر الثقة والمصداقية في المجتمع فيعزز الانتماء والترابط الاجتماعي ويؤدي إلى تراكم رأس المال الاجتماعي بشقيه المدني والمؤسسي، ويعمل في النهاية على ضبط مسار التنمية المستدامة في المجتمع.

ويمكن اختصار علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): علاقة حوكمة الميزانية العامة بالتنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الطالب

### المطلب الثالث: دوافع ظهور مفهوم الحوكمة

انطلاقاً مما سبق يمكن تقسيم الدوافع التي أدت إلى ظهور الحوكمة إلى قسمين من الدوافع وهما دوافع مرتبطة بالتطور الطبيعي للفكر التنموي، ودوافع أملاها الواقع العملي الميداني، وسوف يتم تفصيل ذلك كما يلي:

#### الفرع الأول: دوافع تطور الفكر التنموي:

والمقصود بها الدوافع ذات الطبيعة العلمية والأكاديمية التي أخرجت مفهوم الحوكمة إلى العلن، ويكن تقديمها في ثلاث روافد أساسية هي التطور الذي شهده علم الاقتصاد، التطور الذي شهده علم الإدارة العامة، طغيان الفكر المؤسسي الجديد على أدبيات التنمية، يمكن تفصيلها كالتالي:

**أولاً: التطور في علم الاقتصاد:** يرى المدافعون عن دور هذا الدافع في بلورة مفهوم الحوكمة، أن منظومة القيم التي جلبها المفهوم للاستخدام العام – الشفافية، المساءلة، والمشاركة... – جاءت مبنية على الركائز الخاصة بتحليل العوامل غير المرتبطة بصناعة السياسة نفسها، مثل الرشادة السياسية للسياسيين ودور الجهاز الإداري وطاقته الدولية الإدارية وغيرها، وهي الركائز التي نشأت في إطار تطور الاقتصاد السياسي وبلورة مفهوم الاقتصاد السياسي الجديد.<sup>1</sup>

**ثانياً: التطور في علم الإدارة العامة:** لقد تم استخدام مفهوم الحوكمة على مدار عقد التسعينات على وجه التحديد فيما يتعلق بإصلاح القطاع العام، من هنا فان استخدام مفهوم الحوكمة جاء في إطار منهج إدارة أعمال الحكومة ليعكس المنهج الجديد في الإدارة العامة ويؤكد على دور المديرين في القطاع العام في تقديم خدمات عامة عالية الجودة التي يحلم بها المواطنين، ويدافع على استقلالية الإدارة وبالأخص من خلال الحد من سيطرة السلطة المركزية، كما طالب بوضع آليات للقياس وخلق الحافز الفردي والحافز على الأداء على مستوى المنظمة ومكافأة التميز، وقرر بأهمية توفير الموارد البشرية والتكنولوجية التي يحتاجها المديرين لتقوية الأداء وتحسينه، أضف إلى ذلك الالتزام بالمنافسة والانفتاح فيما يتعلق باتجاهات أداء الموظفين في الخدمة المدنية في مقابل القطاع الخاص.<sup>2</sup>

**ثالثاً: غلبة الفكر المؤسسي الجديد على أدبيات التنمية:** يرى العديد من الكتاب على أن أجندة الحوكمة في التسعينات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين جاءت متأثرة إلى حد بعيد بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي جاء كرد فعل للسيطرة النيوكلاسيكية على وظائف الاقتصاد، فتفسير معظم الكتاب بما يسمى باجتماع واشنطن، والذي دعا إلى السوق الحر في ظل الثورة التي قادها فكر مارجريت تاتشير وريجان، قد عبد الطريق لما بعد اجتماع واشنطن والذي يتضمن مدخل للتنمية، ويرفض الأجندة التحليلية القائمة على الدولة مقابل الأسواق، وقرر

<sup>1</sup> - Philip Keefer, A review of the political economy of governance: From property rights to voicem, Paper for project on "The Consequences of Political Institutions in Democracy" Coordinated by Herbert Kitschelt, Duke University, World Bank Policy Research Working Paper 3315, May 2004, p 9-10-11.

<sup>2</sup> - زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

بأنهما متكاملين مع بعضهما البعض، والذي يؤكد على أهمية المؤسسات الحكومية في عمل الاقتصاد، فالأسواق لن تتطور من تلقاء نفسها ولكنها بحاجة إلى مؤسسات تحسن من أدائها.

### الفرع الثاني: الدوافع الواقعية

وبدورها الدوافع الواقعية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام وهي: الدوافع السياسية، والدوافع الإدارية، والدوافع الاقتصادية.

#### أولاً: الدوافع السياسية:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي القطبية الثانية التي تدير العالم، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم وأصبحت هي القوة المهيمنة على مفاصل العالم حيث تغير ميزان القوى في العالم، بدأت رياح التغيير المحملة بمبادئ الرأسمالية تهب على دول العالم بما فيها الدول المتفككة من الاتحاد السوفياتي، هذا من خلال عمل مراكز البحث وأجهزة الدعاية الأمريكية تسوق لغلبة الإيديولوجية الليبرالية بجناحها السياسي المبني على الديمقراطية والتعددية السياسية، والاقتصادي القائم على آليات السوق.<sup>1</sup>

أيضا من الأسباب ذات الطابع السياسي - الفساد - الذي عبث باستقرار وأمن البلدان، من خلال تقويض المؤسسات وقيم الديمقراطية واستقلالية العدالة وسيادة القانون،<sup>2</sup> حتى أدى إلى نسف جهود التنمية وافشال جميع مساراتها، مما أفضى إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة حدة الفقر والحرمان في الدول النامية وإهمال حقوق المواطن في كل الجوانب، مما يدل على عدم استغلال الحكومة للفرص المتاحة، وغياب الكفاءة في استثمار الموارد، مما يدفع إلى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لشكل المؤسسات والآليات والتفاعلات اللازمة لتفعيل الحوكمة وأدوارها.<sup>3</sup>

كما ساهم العبث بالديمقراطية وقيمها في بزوغ مفهوم الحوكمة خاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

#### ثانياً: الدوافع الإدارية:

ويمكن تصنيفها بدورها إلى نوعين من الدوافع:

##### 1- التغيير في دور الإدارة الحكومية: يرجع تطور مفهوم الحوكمة لدى البعض إلى التغيير الذي حدث في دور

الدولة من فاعل رئيسي في وضع السياسات العامة وممثل للمجتمع في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات ومسؤولة عن إدارتها، وعن إعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات وعدالة توزيعها

<sup>1</sup> - عطية حسن أفندي، دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001، ص 140.

<sup>2</sup> - المرسي السيد حجازي، التكلفة الاجتماعية للفساد، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 08-10 سبتمبر 2005، ص 201.

<sup>3</sup> - حسن علواني، صنع القرار المحلي في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، دراسة للوحدات المحلية بمركز فوه، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص 140.

فتوياً ومكانياً، إلى أصبحت لا تعدوا أن تكون الشريك الأول من بين مجموعة من الشركاء في إدارة شؤون الدولة والمجتمع<sup>1</sup>، وبالتالي جاء تطور مفهوم الحوكمة لينقل الإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى وضع جديد أكثر تفاعلاً وتكاملاً بين الشركاء الأساسيين في المجتمع وهم الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2- **التغير الحاصل في بيئة الأعمال:** نتيجة لعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتحرير أسواق المال تغير مناخ الأعمال على المستوى الدولي، وما ترتب عليها من زيادة حجم المشروعات وفصل الإدارة على الملكية، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات وما تقوم به من ممارسات الاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، بالتالي كان لكل تلك العوامل تأثير قوي على ظهور مفهوم الحوكمة وتطبيقه على مستوى الشركات والبنوك وأسواق المال بالخصوص.

### ثالثاً: الدوافع الاقتصادية والمالية:

في أواخر القرن العشرين طفت على السطح العديد من المشاكل الاقتصادية والتي ترجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسسية التي تتم فيها المراحل المختلفة للميزانية العامة، وكل العمليات المتعلقة بالاقتصاد سوى على المستوى الجزئي أو الكلي، ويعتقد أن هذه العوامل مثلت دافعا مهما في بلورة وتطور مفهوم الحوكمة ويمكن عرض أهمها كالاتي:

1- **تفاقم العجز المالي في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خلال عقدي السبعينات والثمانينات:** لقد أدى هذا الأمر إلى دق ناقوس الخطر في بعض الدول المتقدمة بسبب تركز المديونية الحكومية، وفي الدول النامية كان هذا الأمر أشد وطأة وآثاره أكبر حدة، حيث مثل ارتفاع العجزات المالية مصدراً لعدم الاستقرار الاقتصادي في تلك الدول مما كان له أبلغ الأثر على الإجماليات النقدية ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع الدين المحلي خاصة في ظل عدم ثبات المساعدات الخارجية وعدم نضوج الأسواق المالية بها، ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام بالشفافية المالية في تزايد مضطرد خاصة لدى السياسيين.<sup>2</sup>

2- **تعرض العديد من برامج التكيف والإصلاح الهيكلي التي أملاها البنك وصندوق النقد الدوليين في عدة دول نامية خاصة التي لم تتوفر على مقومات البناء الديمقراطي:** لقد أوعزت كثير من الدراسات هذا التعثر إلى انتشار الفساد، وضعف المؤسسات في الدول التي وصفت لها هذه الصفات من الإصلاح، الشيء الذي دفع المؤسسات الدولية إلى التأكيد على أهمية الحوكمة كرافد ضروري لتقويض الفساد والقضاء عليه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - سلوى الشعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001، ص 05.

<sup>2</sup> -Potter, Barry, fiscal Transparency, Fiscal Rules and Globalization: A way Forward for Developing and transition Economies, United nation, New York, 2001, p15.

<sup>3</sup> -حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، المستقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 310، بيروت، 2004، ص 93-94.

## المبحث الثاني

## مبادئ الحكومة في إدارة الميزانية العامة للدولة

ازداد الاهتمام بالحكومة ومبادئها، واكتسبت جاذبية سياسية منذ النصف الثاني من عقد التسعينات بصفة خاصة نتيجة لما شهده التاريخ الاقتصادي للعقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين من ارتفاع في العجزات المالية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما ولد اهتماماً قوياً بالشفافية المالية في الدول المتقدمة، وفي نفس الوقت شكل مصدراً لعدم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية نتيجة لمحدودية التدفقات من المساعدات المالية وعدم القدرة على التنبؤ بتلك التدفقات مما أدى إلى انعكاسات سلبية واسعة على الإجماليات النقدية وساعد على الارتفاع في مستوى التضخم ومستوى الدين العام في تلك البلدان، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم الحكومة واختلقت وجهات النظر حول عدد مبادئه ولكن لقيت المبادئ الثلاث التالية: الشفافية، والمشاركة، والمساءلة، شبه إجماع عليها وهو ما تطرقنا إليه سابقاً بالإمكان عرض أهمها كمايلي:<sup>1</sup>

## المطلب الأول: مداخل وأبعاد الشفافية في إدارة الميزانية العامة للدولة

اهتم العديد من المفكرين والهيئات الدولية بالشفافية في إدارة الميزانية ولكل منهم وجهة نظر معينة في المداخل والأبعاد المتعلقة بها.

## الفرع الأول: مداخل شفافية إدارة الميزانية العامة

إن الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بشفافية الميزانية العامة ومالية الدولة، يظهر أن هناك مدخلين أساسيين في ما يتعلق بالشفافية وبيان عناصرها وآليات تحقيقها وهما مدخل صندوق النقد الدولي، ومدخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وسوف يتم توضيح ذلك كما يلي:

## 1- مدخل صندوق النقد الدولي:

في اجتماعها الخمسين الذي عقد في واشنطن في 16 أبريل سنة 1998 أقرت اللجنة المؤقتة لمجلس صندوق النقد الدولي ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة -إعلان مبادئ- وقد نشر الميثاق ومعه دليل شفافية المالية العامة التوضيحي واستبيان عن شفافية المالية العامة، وتقرير موجز يستخدم في التقييم الذاتي، في موقع الصندوق على شبكة الأنترنت في نوفمبر سنة 1998.

<sup>1</sup>-Potter, op-cit, p14.

وبناء على ذلك تم تبني برنامج اختياري لتقييم شفافية المالية العامة يسمى بالوحدات النموذجية لشفافية المالية المستمدة من تقارير مراعاة المعايير والمواثيق، ويستهدف تقييم مدى اتساق ممارسات إدارة المالية العامة مع الميثاق في عدد من البلدان.

وفي سنة 2001 أضيف إلى الميثاق قسم جديد يتضمن الممارسات السليمة المتعلقة تحديدا بنوعية بيانات المالية العامة، إضافة إلى إدخال ممارسات أخرى جديدة على الميثاق وصياغته.

وفي سنة 2007 تمت مراجعة أخرى على الميثاق، وبموجبه تم تعديل الدليل مرة ثانية، وهنا يمكن الإشارة إلى أن التعديلات الأولى التي أجريت على الميثاق والدليل عام 2001 كانت تهدف بشكل أساسي إلى توفير الضمانات التي تكفل تقديم أفضل المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة لعمل الصندوق والأسواق، أما التعديلات التي تمت في سنة 2007 كان المغزى منها هو جعل الدليل أكثر اتساقا ووضوحا، وتحسين الشفافية بما يتوافق مع متطلبات تفعيل مشاركة المواطنين ورقابة مؤسسات المجتمع المدني والبرلمان في مؤسسات الميزانية العامة<sup>1</sup>.

ويتبنى دليل شفافية المالية العامة تعريف Kopits and Craig 1998 لشفافية المالية العامة وهو -التعريف الذي استندت إليه غالبية الأدبيات في هذا الشأن - ويظهر أن شفافية المالية العامة: تعني إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة<sup>2</sup>.

من خلال هذا التعريف يتبين أنه لا بد من إتاحة المعلومات المطلوبة عن الأنشطة الحكومية سواء التي تتم داخل وخارج القطاع الحكومي على أن تتاح تلك المعلومات في توقيت ملائم، وأن تتصف بالشمول، والوضوح، والدقة وإمكانية المقارنة الدولية، وعلى النحو الذي يمكن المواطنين وأسواق المال من تقييم الوضع المالي الحكومي بدقة ومن حساب التكلفة والعائد من الأنشطة الحكومية بما يحتويه ذلك من مضامين اقتصادية واجتماعية حاضرا ومستقبلا.

وبناء على هذا المفهوم يتضح أن دليل شفافية المالية العامة لعام 2007 يحدد أربعة مبادئ أساسية لشفافية المالية العامة وهي:

**- وضوح الأدوار والمسؤوليات:** ويشمل هذا المبدأ على أفضل السبل المتعلقة بتوضيح الهيكل التنظيمي للحكومة وتحديد وظائفها، وتحديد المسؤوليات داخل الحكومة، ورسم العلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد باعتبار ما سبق من آليات مهم في تحديد مسار المساءلة عن صناعة وتنفيذ مسار المساءلة عن صناعة وتنفيذ سياسات المالية العامة، ومن أهم الآليات التي يطرحها الدليل لضمان شفافية المالية العامة في هذا الإطار: تحديد كافة الكيانات التي تحدد وظائف الحكومة، باعتبارها جزءا من القطاع الحكومي، ووضوح سلطات المالية العامة خلال

<sup>1</sup> - International Monetary Fund. Manual on Fiscal Transparency, Washington, 2007, p8.

<sup>2</sup> -Potter, op-cit, p 15-16.



المراحل المختلفة لدورة الميزانية للسلطات الثلاث (السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية) وضرورة إدراج ذلك في قانون الميزانية والدستور، ووضوح مسؤوليات المستويات المختلفة من الحكومة والعلاقات فيما بينهم والعلاقة بين الحكومة والمؤسسات العامة، وضوح وشرعية النظام الضريبي والجمركي، ومنح وزير المالية سلطة إدارة الدين العام .

**- علانية عملية الميزانية:** يوضح هذا المبدأ أن أداة الحكومة الأساسية لوضع وتنفيذ السياسة المالية العامة هي الميزانية العامة السنوية، وبالتالي فالمعلومات المقدمة في هذه الأخيرة يجب أن تغطي جميع الأنشطة المالية العامة، ومن أهم النقاط التي يتضمنها هذا المبدأ تزويد البرلمان قبل شهر من عرض الميزانية بتقرير ما قبل الميزانية ونشره، شرح الطرق المستخدمة في تقدير الإيرادات وفقاً للمناهج المعمول بها دولياً، وإعداد الميزانية في إطار اقتصادي ومالي متوسط الأجل وشامل ضماناً لواقعية الميزانية، وكذلك وضوح كافة القواعد المالية العامة التي تحكم عملية الميزانية. كما يجب أن يتضمن عرض الميزانية تقييم لوضع الاستدامة المالية ومخاطر المالية العامة، إضافة إلى تقديم الميزانية بشكل يعكس بشكل واضح أهداف الحكومة وكيفية قياس المخرجات والنتائج وفقاً للأهداف المسطرة، ويشير الدليل أيضاً إلى ضرورة وضوح المسؤوليات بين الوزراء المركزيين (وزير المالية ووزير التخطيط) والوزراء التنفيذيين، كذلك لا بد أن تحتوي الميزانية وحساباتها الختامية كل الأنشطة والعمليات خارج الميزانية.

ويؤكد الدليل على الممارسات في السياسات المحاسبية والتي تقول أن تتم المحاسبة وأن تعد التقارير وفقاً لأساس الاستحقاق حتى يمكن رصد المتأخرات، مع تقديم تقارير أخرى مكملتها وفقاً للأساس النقدي، بالإضافة إلى تبني حساب للخزينة موحد، وتقديم تقارير نصف سنوية للبرلمان ونشرها.

وبالنسبة للميزانيات التكميلية للنفقات والإيرادات يشير الدليل إلى إلزامية تقديمها بأسلوب تقديم مشروع الميزانية الأساسي مع تحديد شروط واضحة للاحتفاظ بمخصصات للطوارئ وتحديد شروط الصرف منها خلال السنة وبما لا يسمح بإنفاق المتحصلات غير المتوقعة على عمليات طوارئ غير محددة، كما يشير الدليل إلى ضرورة أن يحدد قانون الميزانية نطاق تغطية الحساب الختامي للميزانية، وأنه وفقاً لأفضل الممارسات لا بد من تقديم الحساب الختامي للميزانية إلى السلطة التشريعية خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية.<sup>1</sup>

**- إتاحة المعلومات للاطلاع العام:** في هذا المبدأ يشير الدليل إلى أن إتاحة معلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة للجمهور بصورة سهلة وبمبسطة تيسر تحليل السياسة وتدعم المساءلة التي تعتبر أحد ركائز الشفافية الأساسية للمالية العامة، من أهم ما ينص عليه هذا المبدأ: ضرورة تغطية وثائق الميزانية كافة الأنشطة الخاصة بالحكومة المركزية سواء تمت داخل الميزانية أو خارجها، إضافة إلى تقديم صورة متكاملة عن الأوضاع المالية العامة الحالية، وفي الماضي في

<sup>1</sup> -- International Monetary Fund, op-cit, p 59.

تقرير الميزانية السنوي ووفقاً لنفس التصنيفات الواردة في تقرير الميزانية، كما يجب أيضاً تقديم تقديرات موثقة لستين قادمتين على الأقل في الميزانية السنوية.

كما يجب أن تتضمن وثائق الميزانية وصف دقيق للمخاطر المالية والخصوم الاحتمالية والأنشطة شبه المالية العامة والنفقات الضريبية، وللوقوف على حالة الاستدامة المالية يجب أن نشر بيانات عن دين الحكومة المركزية ويكون ذلك وفقاً لأفضل الممارسات في هذا الصدد، إذ أنه يجب تقديم تقرير ربع سنوي عن دين الحكومة المركزية، بما فيه الضمانات الحكومية، خلال ثلاثة شهور كحد أقصى من انتهاء ربع السنة، إضافة عن نشر الميزانية العامة للحكومة كجزء مهم من وثائق الميزانية.

أيضاً لا بد أن تتضمن وثائق الميزانية تقرير مفصل يعطي معلومات عن تمويل الشركات العامة، كما يجب أن تنشر الحكومة دليل المواطن الذي يشرح الملامح الأساسية للميزانية بصورة موضوعية وموثوقة وسهلة ميسرة بحيث يسهل فهمه واستيعابه، كما يجب عرض مؤشرات تلخص الوضع المالي العام للحكومة، وعرض الأهداف المختلفة للبرامج الحكومية مع تدعيم ذلك بمؤشرات اجتماعية قدر المستطاع.

#### - ضمانات صحة البيانات والمعلومات:

- من الشروط الأساسية لشفافية المالية العامة استفاء المعلومات المقدمة حولها لمعايير تضمن جودتها. كذلك إن وجود آليات واضحة وفعالة تتيح للسلطة التشريعية والجمهور التأكد من صحة المعلومات المقدمة شرط أساس من تلك الشروط، ومن أهم الآليات وأفضل الممارسات التي يشملها هذا المبدأ:<sup>1</sup>
- يجب أن تأخذ تقديرات إيرادات ونفقات الميزانية في الحسبان كل المعلومات المتاحة في تقديم الميزانية، خاصة التطورات الاقتصادية الكلية، والالتزامات المحددة على صعيد السياسات.
- أن يتطابق التغيير في رصيد الدين والأصول المالية مع رصيد الميزانية الذي تم الإبلاغ به.
- يجب أن تشير الميزانية السنوية والحسابات الختامية إلى الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية وعرضها، ويجب إتباع المعايير المحاسبية المتعارف عليها.
- ينبغي التناسق الداخلي لبيانات المالية العامة والبيانات غير المالية العامة ذات الصلة المستمدة من مصادر أخرى، ويجب تفسير أي تغيير يطرأ .
- يجب أن تكون المعايير الأخلاقية لسلوك الموظفين العموميين واضحة ومعلنة بما فيه الكفاية.
- يجب أن يضمن التشريع الخاص بالإدارة الضريبية استقلاليتها لضمان حياديتها، وأن تقوم مصلحة الضرائب بتقديم تقارير دورية منتظمة للسلطة التشريعية عن أنشطتها وأدائها.

<sup>1</sup> - ibid, p 163.

- يجب قيام هيئة تدقيق وطنية أو هيئة مماثلة مستقلة عن السلطة التنفيذية، بتقديم تقارير حديثة للسلطة التشريعية حول السلامة المالية لبيانات الحكومية وإتاحتها للإطلاع العام.
- إنشاء هيئة للإحصائيات الوطنية تختص بإصدار الإحصائيات المالية الحكومية، يضمن لها الاستقلال والحياد في إعداد الإحصائيات الرسمية ونشرها، مع اطلاع الجمهور على كل ذلك من خلال النشر الدوري.

## 2- مدخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2001 دليل يشمل أفضل الممارسات في مجال شفافية الميزانية العامة، حيث عرفتها - شفافية الميزانية - على أنها الإفصاح الكامل عن كافة المعلومات المتعلقة بمالية الدولة في توقيتات ملائمة وبأسلوب منهجي.

لقد تم تقسيم المتطلبات المتعلقة بأفضل الممارسات في مجال شفافية الميزانية في هذا الدليل إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:<sup>1</sup>

- **القسم الأول:** يحدد قائمة التقارير الرئيسية التي يجب أن تعدها الحكومة عن الميزانية والمتطلبات التي يجب أن يستوفيهها كل تقرير المتعلقة بالشفافية وتمثل هذه التقارير في: تقرير الميزانية السنوي، تقرير ما قبل الميزانية أو بيان ما قبل الميزانية، التقارير الشهرية، تقرير منتصف السنة، تقرير نهاية السنة، التقرير السابق للانتخابات، والتقرير طويل الأجل ويمكن توضيح فحوى هذه التقارير وملاحظاتها الأساسية ومحددات الشفافية الخاصة بكل منها كالتالي:

### • تقرير الميزانية:

- يجب عرض مشروع الميزانية على البرلمان قبل بداية السنة المالية بثلاث شهور على الأقل، كما يجب أن تحوي الميزانية أو الوثائق المرفقة ذات الصلة تعليقا مفصلا على كل برنامج من برامج الإيرادات والنفقات، وكذلك يجب عرض بيانات الأداء غير المالي، بما في ذلك أهداف الأداء لبرامج الإنفاق كلما كان ذلك ممكنا.

- يجب أن تتضمن الميزانية رأيا متوسطا للأجل تبين كيفية تطور الإيرادات والنفقات خلال فترة لا تقل عن سنتين على الأقل بعد السنة المالية.

- يجب عرض معلومات مقارنة عن الإيرادات والنفقات الفعلية خلال السنة الماضية وتقديرات مستوفاة للسنة الجارية بالنسبة لكل برنامج ولا بد من تقديم معلومات مقارنة مماثلة عن أي بيانات تتعلق بالأداء غير المالي.

- عند وجود إيرادات ومصروفات مرخص بها بموجب تشريع دائم فإنه ينبغي بيان مبالغها في الميزانية.

- يجب أن تعرض النفقات بصورة إجمالية ويجب أن توضع الإيرادات المحببة لأغراض معينة وكذلك رسوم الاستخدام بصورة واضحة ومفصلة.

<sup>1</sup> - OECD Best Practices for Budget Transparency, 2002. P 03-8

- يجب تصنيف النفقات على أساس إداري واقتصادي ووظيفي.  
- يجب توضيح الفروض الاقتصادية التي استند إليها تقرير الميزانية، كما يجب أن تتضمن الميزانية مناقشة شاملة للنفقات الضريبية والأصول والالتزامات المالية للحكومة وكذلك الأصول غير المالية والارتباطات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والخصوم الاحتمالية وذلك وفقا لأفضل الممارسات الواردة في الدليل.

#### ● تقرير ما قبل الميزانية:

- يجب أن يحدد بوضوح الأهداف الاقتصادية، والمالية الأساسية للحكومة وكذلك النوايا الأساسية لها على الصعيد الاقتصادي والصعيد المالي، وذلك فيما يتعلق بالميزانية للسنة المعنية بالإضافة للسنتين الموالتين، كما يجب أن يظهر هذا التقرير المستوى الإجمالي للإيرادات والنفقات وأوجه العجز أو الفائض والديون، ويجب أن ينشر تقرير ما قبل الميزانية قبل شهر على الأقل من تاريخ تقديم الميزانية.

- يجب أن تعرض جميع الفروض الاقتصادية التي استند إليها هذا التقرير وطبقا لأفضل الممارسات الواردة التي ينص عليها القسم الثاني من التقرير.

#### ● التقارير الشهرية:

- تحوي التقارير الشهرية مبالغ الإيرادات والنفقات المتعلقة بالشهر موضوع التقرير، وعن المدة المنقضية من السنة حتى ذلك التاريخ، ويجب أن يحتوي التقرير الشهري مقارنة مع المبالغ المقدرة للإيرادات والنفقات الشهرية للفترة نفسها.  
- يجب أن تحتوي التقارير الشهرية أو الوثائق ذات العلاقة معلومات عن نشاط الحكومة في مجال الاقتراض، ويجب أن تصنف عمليات الاقتراض وفقا لنوع العملة وآجال الدين ونوع سعر الفائدة (ثابت أو متغير) وأيضا مدى قابلية الدين للسداد قبل تاريخ الاستحقاق.

- يجب نشر التقارير الشهرية في غضون أربعة أسابيع من نهاية الشهر المعني.

- يجب أن تتضمن التقارير الشهرية أو الوثائق ذات العلاقة معلومات عن نشاط الحكومة في مجال الاقتراض وذلك وفقا لأفضل الممارسات الواردة في القسم الثاني.

#### ● تقارير منتصف السنة:

- يعد تقرير منتصف السنة مراجعة شاملة لعملية تنفيذ الميزانية بما في ذلك تحديث للتنبؤ بنتائج الميزانية للعام الحالي والعامين القادمين على الأقل، وينبغي نشر هذا التقرير في غضون ستة أسابيع من نهاية نصف السنة المعني.<sup>1</sup>  
- يجب مراجعة الفروض الاقتصادية التي تستند إليها الميزانية مع بيان الآثار المترتبة على أي تغييرات في الميزانية وذلك وفقا لأفضل الممارسات الواردة في القسم الثاني.

<sup>1</sup>-ibid, p 9-11.

- يجب أن يتضمن تقرير منتصف السنة مناقشة شاملة للأصول المالية والالتزامات الحكومية وكذلك الأصول غير المالية الحكومية والارتباطات الخاصة بمعاشات الموظفين والخصوم الاحتمالية، وذلك وفقا لأفضل الممارسات الواردة في القسم الثاني.

- يجب توضيح الآثار المترتبة على أي قرارات حكومية أخرى أو أي ظروف أخرى يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على الميزانية.

#### • تقرير الحساب الختامي:

- يمثل تقرير الحساب الختامي وثيقة المساءلة الرئيسية للحكومة، ويجب مراجعة هذا التقرير من جانب المؤسسات العليا للمراجعة كما ينبغي أن ينشر هذا التقرير في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية.

- يجب وجود عرض مفصل لأي تعديلات تم إدخالها على الميزانية الأصلية خلال السنة المالية وينبغي أن يعرض تقرير الحساب الختامي بشكل مطابق لشكل عرض الميزانية.

- يجب أن يتضمن هذا التقرير أو الوثائق ذات الصلة معلومات عن الأداء غير المالي بما في ذلك إجراء المقارنة مع أهداف الأداء والنتائج الفعلية التي تم تحقيقها كلما كان ذلك ممكنا.

- يجب أن يتضمن التقرير معلومات مقارنة عن مستوى الإيرادات والنفقات خلال السنة السابقة وينبغي تقديم معلومات مقارنة مماثلة عن أي بيانات تتعلق بالأداء غير المالي.

- يجب عرض النفقات بصورة إجمالية كما ينبغي أن تعرض الإيرادات المخصصة لأغراض معينة وكذلك رسوم الاستخدام بصورة واضحة ومفصلة.

- مراعاة تصنيف النفقات حسب التصنيف الإداري والوظيفي والاقتصادي.

- يتطلب أن يتضمن تقرير الحساب الختامي مناقشة شاملة للأصول والالتزامات المالية للحكومة، وكذا الأصول غير المالية والارتباطات الخاصة بالمعاشات والخصوم الاحتمالية وذلك وفقا لأفضل الممارسات الواردة في القسم الثاني من الدليل.<sup>1</sup>

#### • التقرير السابق للانتخابات:

- الهدف من هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الحالة العامة لمالية الحكومة قبل الفترة التي تسبق مباشرة أي عملية انتخابية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد مستوى الوعي لدى جمهور الناخبين وأن يشكل حافزا لإجراء مناقشات عامة في هذا الصدد وينبغي أن ينشر هذا التقرير في موعد لا يقل عن أسبوعين قبل إجراء الانتخابات.

<sup>1</sup> - ibid, p 11.

- يجب أن يتضمن هذا التقرير نفس المعلومات التي يتضمنها تقرير منتصف السنة وأن يتم منح عناية خاصة لضمان سلامة هذا التقرير وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الواردة في القسم الثالث من هذا الدليل.

• **التقرير طويل الأجل:**

- يهدف هذا التقرير لتقييم مدى استدامة السياسات الحالية الحكومية في الأجل الطويل، وينبغي أن ينشر هذا التقرير على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات أو عند إحداث تغييرات كبيرة على البرامج الأساسية للنفقات والإيرادات كما يجب أن يضم هذا التقرير تقييماً للآثار المالية الناجمة على التغييرات الديمغرافية مثل شيخوخة المجتمع وغير ذلك من التغييرات المحتملة الحدوث على مدى من الزمن يتراوح بين (10-40) سنة.

- يجب توضيح جميع الفروض التي استندت إليها التوقعات الواردة في هذا التقرير، مع عرض مجموعة من السيناريوهات المعقولة.

**القسم الثاني:** ويبين مجموعة من العناصر المحددة لابد من الكشف عنها في إطار التقارير المختلفة السالفة الذكر في القسم الأول وذلك حتى يتم استيفاء الشروط والقواعد اللازمة للشفافية وهذه العناصر هي:<sup>1</sup>

- **الفروض الاقتصادية:** من أهم المخاطر التي تواجه الحكومة هي الانحراف عن تقديرات الفروض الاقتصادية التي تستند إليها الميزانية، لهذا لابد من أن تعرض كل الفروض الاقتصادية بطريقة واضحة، ويتضمن ذلك التنبؤ بمستوى الناتج المحلي الإجمالي، والعناصر المكونة له، ومعدل العمالة، والبطالة، والحساب الجاري، والتضخم وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى ذلك لابد من تحليل الآثار المحتملة التي يمكن أن تترتب على التغييرات في الفروض الاقتصادية الرئيسية للميزانية.

- **النفقات الضريبية:** والمقصود بها التكاليف التقديرية التي تتحمل عبئها الإيرادات الضريبية نتيجة المعاملة التفضيلية لأنشطة بعينها، ووفقاً لأفضل الممارسات ينبغي عرض التكاليف التقديرية للنفقات الضريبية الرئيسية كمعلومات إضافية في الميزانية.

وينبغي إدراج مناقشة للنفقات للضريبية في مجالات وظيفية معينة ضمن مناقشة النفقات العامة لهذه المجالات وذلك بهدف اعتماد خيارات جيدة وسديدة للميزانية.

- **الأصول والالتزامات المالية:** تماشياً وفق أفضل الممارسات يجب عرض جميع الالتزامات والأصول المالية للحكومة في الميزانية، وفي تقرير منتصف السنة وفي تقرير الحساب الختامي. ويجب تقديم بيانات عن عمليات الإقراض الشهري في التقارير الشهرية أو في الوثائق ذات الصلة، كما ينبغي تصنيف عمليات الاقتراض حسب العملة، وأجال الاستحقاق ونوعية سعر الفائدة ( ثابت أو متغير) ما إذا كان الدين قابل للسداد قبل تاريخ الاستحقاق.

<sup>1</sup> - ibid, p 11-12.

أيضا يجب تصنيف الأصول المالية حسب الأنواع الرئيسية بما في ذلك الأصول النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق، القروض المقدمة لجهات أخرى، كما يجب بيان الاستثمارات في المشروعات التجارية بشكل فردي، إلى جانب بيان القروض المقدمة لجهات أخرى حسب الفئات الرئيسية التي تعكس طبيعتها، كما يجب أن يراعى عرض معلومات تاريخية عن حالات التخلف عن السداد بالنسبة لكل فئة، وذلك عندما تكون هذه المعلومات متاحة.

أيضا يجب تقدير الأصول المالية وفقا للقيمة السوقية، إضافة إلى ذلك عرض الوثائق المتعلقة بإدارة الديون مثل العقود المستقبلية وعمليات مقايضة الديون، هذا إلى جانب إجراء تحليل حساسية في إطار الميزانية بين الآثار التي يمكن أن تترتب على تكاليف التمويل نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

**- الأصول غير المالية:** لا بد من تقديم بيانات عن هذه الأصول بما في ذلك العقارات والمعدات وفي إطار المحاسبة على أساس الاستحقاق فإنه سيكون هناك إقرار بالأصول غير المالية وبالتالي يجب تقييم تلك الأصول ووضع جداول زمنية مناسبة لإهلاكها، كما يجب تقديم معلومات عن طرق التقييم والإهلاك، وفي حالة عدم إتباع أساس الاستحقاق كليا فيجب الاحتفاظ بسجل للأصول غير المالية وإدراج معلومات موجزة من هذا السجل في الميزانية وتقرير منتصف السنة وتقرير الحساب الختامي.

**- الارتباطات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للموظفين:** ينبغي عرض ذلك في الميزانية العامة للدولة وفي تقرير منتصف السنة وفي تقرير الحساب الختامي. وتمثل هذه الارتباطات في الفرق بين المنافع المستحقة والناجحة عن سنوات العمل وبين مساهمات الحكومة، وهنا لا بد من بيان الفروض الاكتوارية الرئيسية التي تم الاستناد إليها في حساب الارتباطات المتعلقة بالمعاشات، بالإضافة إلى تقدير قيمة أي أصول تتعلق بخطط المعاشات استنادا إلى القيمة السوقية.

**- الخصوم الاحتمالية:** وهي التزامات يتوقف تأثيرها المالي على أحداث معينة قد تقع وقد لا تقع في المستقبل. ولعل من أبرز الأمثلة على الخصوم الاحتمالية الضمانات الحكومية للقروض وبرامج التأمين الحكومي والمطالبات القانونية تجاه الحكومة، ووفقا لأفضل الممارسات يجب أن تعرض جميع الخصوم الاحتمالية في الميزانية وفي تقرير منتصف السنة وفي القوائم المالية السنوية.<sup>1</sup>

كما يجب قدر الإمكان بيان المبالغ الإجمالية للخصوم الاحتمالية وتصنيفها حسب الفئات الرئيسية التي تعكس طبيعتها كما يجب قدر المستطاع عرض معلومات تاريخية عن حالات التقصير بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات، وفي الحالات التي لا يمكن فيها تقدير حجم الخصوم الاحتمالية من الناحية الكمية فإنه ينبغي إدراج هذه الخصوم ووصفها.

<sup>1</sup> - ibid, p 12-13.

**القسم الثالث:** ونجد فيه الممارسات الضرورية اللازمة لضمان جودة التقارير ونزاهتها وتفعيل عمليات المساءلة، وتتعلق تلك الممارسات بكل من سياسات المحاسبة، والنظم والمسؤولية، والمراجعة، والفحص من جانب الجمهور والبرلمان ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:<sup>1</sup>

- **سياسات المحاسبة:** حيث ينبغي أن تشفع جميع التقارير بملخص للسياسات المحاسبية المطبقة، كما لا بد أن تتضمن تلك السياسات شرحا مستفيضا للأساس المحاسبي المستخدم في إعداد التقارير (الأساس النقدي أو الاستحقاق) فضلا عن تقديم معلومات عن أي انحرافات عن الممارسات المحاسبية المقبولة عموما.

هذا وينبغي استخدام نفس السياسات المحاسبية في إعداد جميع التقارير وإذا ما تعين إدخال تغييرات على السياسات المحاسبية فإنه ينبغي تقديم شروحا كافية لهذا التغيير والأسباب التي استدعت ذلك، ويجب القيام - حسب ما تقتضي الحاجة - بتعديل المعلومات المتعلقة بالفترات التي شملتها التقارير السابقة، ما يسمح بإجراء مقارنات بين الفترات موضوع التقرير.

- **النظم والمسؤولية:** والمقصود هنا أن يكون هناك نظام فعال للقيام بعمليات الرقابة الداخلية، بما في ذلك عملية مراجعة الحسابات من اجل ضمان سلامة المعلومات الواردة بالتقارير. كما يجب أن يتضمن كل تقرير بيانا بالمسؤولية من وزير المالية، ومن الموظف الرئيسي المسؤول عن إعداد التقرير المعني، وأن يشهد الوزير في هذا البيان أن جميع القرارات الحكومية التي تنطوي على آثار مالية عامة قد أدرجت في هذا التقرير.

- **المراجعة:** وفقا لأفضل الممارسات ينبغي أن تقوم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بمراجعة تقرير نهاية السنة وفقا لممارسات المراجعة المقبولة عموما كما يجب أن يقوم البرلمان بفحص تقارير المراجعة.

- **الفحص من جانب الجمهور والبرلمان:** يجب أن يوفر للبرلمان الفرصة والموارد اللازمة للقيام بفحص أي تقرير مالي، بحسب ما يراه مهما وضروريا، كما لا بد أن تتاح للجمهور جميع التقارير المالية المشار إليها في هذا الدليل، وهذا يشمل إتاحتها على الانترنت مجانا، كما يجب على وزارة المالية أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز فهم عملية الميزانية في أوساط المواطنين والمنظمات غير الحكومية.

### الفرع الثاني: الأبعاد الأساسية لشفافية الميزانية العامة

من أجل تحقيق عناصر الشفافية وفقا لما يتطلبه المدخلان السابقان من آليات وممارسات، فإن شفافية الميزانية العامة يجب أن تحتوي على خمسة أبعاد أساسية يمكن عرضها كما يلي:

<sup>1</sup> -- ibid, p 13-14.



### البعد الأول: وضوح هيكل ودور ومسؤوليات القطاع الحكومي

إن دور الحكومة في الاقتصاد الوطني يظهر من خلال الميزانية العامة ولهذا يجب تحديد دور الميزانية العامة بشكل جلي وشفاف وتسهيل عمليات المساءلة والرقابة، ووضوح هيكل القطاع الحكومي، والإفصاح عن كل المسؤوليات المالية العامة وعرضها بشكل شامل في وثائق الميزانية، بالإضافة إلى ضبط ووضوح علاقة الحكومة بالقطاع الخاص ووضوح وشرعية أطر إدارة السياسات المالية العامة. ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:

#### المحور الأول: تحديد هيكل القطاع الحكومي:

إن هذا العمل يتطلب التمييز بين قطاع الحكومة العامة، وبين وحدات القطاع العام هذا من جهة، وبين هذا القطاع وباقي الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وهذا التمييز يتطلب التقيد بالتعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 الصادر عن الأمم المتحدة وفي دليل إحصائيات مالية الحكومة لعام 2001 الصادر عن الصندوق. وبالتالي يمكن القول أن قطاع الحكومة العامة يتكون من جميع وحدات الحكومة وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح المشتغلة بالإنتاج غير السوقي وتخضع لسيطرة وحدات الحكومة وتحصل على التمويل منها بصفة رئيسية.

#### المحور الثاني: الإفصاح بشكل شامل عن كافة المسؤوليات المالية العامة:

من متطلبات الشفافية في الممارسات الحكومية ومؤسسات الميزانية العامة تحديد المسؤوليات المالية العامة، وهو ما يستدعي الفصل بين مسؤوليات الحكومة العامة ومسؤوليات باقي القطاع العام. كما يتطلب أيضا وضوح كامل في كافة العلاقات المالية بين الحكومة وباقي القطاع العام والذي يشمل البنك المركزي والشركات العامة المالية والشركات العامة غير المالية.

وبناء على ذلك يجب أن تكون كل مدفوعات القطاع العام للحكومة مثل توزيعات الأرباح الضرائب الإتاوات واضحة في وثائق الميزانية العامة وفي التقارير المالية لشركات القطاع العام، ومن جهة أخرى يجب أن تكون كافة التحويلات التي تقدمها الميزانية للقطاع العام واضحة في الميزانية وفي تقارير الشركات والمؤسسات العامة.<sup>1</sup>

#### المحور الثالث: علانية ووضوح علاقة الحكومة بالقطاع الخاص

والمقصود بذلك هو أن تكون جميع النشاطات التي ينفذها القطاع الخاص بتوجيه من الحكومة أو من خلال الشراكة معها تحكمها إجراءات تنظيمية شفافة وواضحة، ويتمثل ذلك في المساهمات الإلزامية التي يدفعها القطاع الخاص للمعاشات، واشتراكات التأمين الصحي، ومشروعات البنية الأساسية التي يمولها القطاع الخاص، وفي حالة حدوث تغييرات تنظيمية أو تغييرات في السياسات تترتب عليها تكاليف للمواطن فإنه يجب إتاحة الوقت الكافي للتأقلم معها. وفي هذا الصدد لابد من نشر مذكرات تشرح وتوضح ذلك وتكون متاحة للجميع.

<sup>1</sup> -صندوق النقد الدولي، دليل شفافية الميزانية العامة، 2007، ص 31-36.

كذلك الضوابط الحكومية المنظمة للبنوك لا بد أن تكون واضحة ومعلنة، كذلك يجب أن تكون الضوابط التي تحكم مساهمات الحكومة في ملكية المشاريع الخاصة واضحة وشفافة، كذلك الأمر بالنسبة للضمانات الحكومية للمخاطر المحتملة لأنظمة المشاركة مع القطاع الخاص، ويجب تقييم الآثار المالية لتلك الأنظمة.<sup>1</sup>

**المحور الرابع: وضوح وعلائية الإطار القانوني لإدارة المالية العامة:**

يعتبر من الركائز الأساسية لشفافية مؤسسات الميزانية العامة ومالية الدولة وجود الإطار القانوني الواضح والمحدد لإدارة السياسات المالية العامة، ويتطلب ذلك وضوح قواعد الإنفاق العام وموافقة السلطة التشريعية ورقابتها، كما يجب أن تكون إجراءات المشتريات الحكومية شفافة وواضحة، كذلك فإن تقسيم المسؤوليات بين وزير المالية والوزراء التنفيذيين فيما يتعلق بإدارة الإنفاق العام يجب أن تكون محددة بصورة واضحة، وكذلك وضوح سلطات الإنفاق العام في المستويات الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى عدالة ووضوح القواعد الضريبية وتعزيز حقوق الممولين من خلال القوانين الضريبية أو من خلال ميثاق لممولي الضرائب والاعتماد على الشرعية في تسوية المنازعات الضريبية، ومنه تحديد المسؤوليات وأساليب فرض الضرائب والرسوم وتحصيلها والإعفاء منها وتعديل أسعارها يجب أن تتم بشكل مؤسسي واضح، مع تقدير حجم الإيرادات الضائعة على الميزانية نتيجة لتلك الإعفاءات. ووفقاً لأفضل الممارسات فإنه ينبغي عرض التكاليف التقديرية لكافة النفقات الضريبية الرئيسية كمعلومات إضافية في الميزانية.

#### البعد الثاني: الدقة والواقعية في تحديد قيم ومتغيرات الميزانية العامة

إن شمولية تغطية بيانات الميزانية لكل النشاطات التي لها أثر مالي عام تعتبر أحد مقتضيات شفافية الشفافية ولكنها غير كافية، بل تتطلب بالإضافة إلى ذلك تحري الدقة والواقعية في تحديد متغيرات وقيم الميزانية العامة، ورسم أهداف محددة وواضحة للنفقات العامة، واعتماد أساس فعال لسياسة الميزانية متوسطة الأجل، بالإضافة إلى وضوح السياسات المحاسبية، وتناسق بيانات الميزانية، ودقة الفروض الاقتصادية والمالية المستخدمة في تقديرات الميزانية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

#### المحور الأول: رسم أهداف واضحة ومحددة للإنفاق العام:

إن تقييد الميزانية والتقارير المالية بأهداف واضحة ومحددة للأنشطة الحكومية يعتبر من روافد كل من الشفافية والمساءلة، حيث تعتمد الطرق الحديثة في إعداد الميزانية إلى تحديد أهداف للأنشطة الحكومية ووضع طرق لقياس المخرجات والنتائج من تلك الأنشطة، كتكملة لميزانية البنود التقليدية، وهو ما يطلق عليه ميزانية الأداء. حيث تهتم ميزانية الأداء بمخرجات النشاط الحكومي وليس بمدخلاته فقط، ويمكن قياس أداء البرامج الحكومية على أساس المخرجات أو على أساس النتائج أو كليهما معاً، وهناك فرق بين المخرجات والنتائج، فالمخرجات هي

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 37-39.

السلع والخدمات المقدمة من طرف الحكومة مثل ما تقدمه الحكومة من تلقيحات ضد الأمراض، أو ساعات التدريس، أما النتائج فلها مفهوم أوسع وتتضمن أثر البرنامج على المؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية أو غيرها، مثل معرفة ما إذا كان زيادة التلقيح قد حدثت من الإصابة بها، أو إذا كان زيادة الساعات التعليمية قد أدت إلى تحسين نتائج اختبارات الطلبة، وفي الأعم قياس المخرجات أسهل من قياس النتائج، إضافة إلى ذلك فإن العوامل التي تخرج عن سيطرة الحكومة يمكن أن تؤثر على النتائج مما يزيد من صعوبة قياس أثر البرنامج، ولكن ما توصلت إليه الأدبيات في هذا السياق هو صعوبة الانتقال مباشرة إلى تطبيق النموذج الحديث من ميزانية الأداء، حيث ذلك يتطلب - بالإضافة إلى زيادة الصلاحيات والمرونة للمديرين التنفيذيين حتى يتمكنوا من تحقيق النتائج المخططة- وضع إستراتيجية متكاملة تتكون من النقاط التالية:<sup>1</sup>

1- وضع الهيكل الحالي لكل برنامج من برامج الميزانية في إطار أشمل لتخطيط سياسة الميزانية، ليصبح جزء أساسي من المخطط الاستراتيجي لسياسة الإنفاق متوسط الأجل، والذي يربط أهداف السياسة بالمخطط التفصيلية للميزانية السنوية، وهذا يوضح مبررات المدخل الجديد لميزانية الأداء بالتوازي مع الاعتماد أكثر على الأطر الموازناتية متوسطة الأجل.

2- إعادة تصميم هيكل البرامج الحالية بالشكل الذي يقضي على القيود المؤسسية والموضوعية على حرية تداول المعلومات، والتي تحد من منافع البرامج التي يحصل عليها المدراء التنفيذيين.

3- تطوير أنظمة تقدير التكاليف بالميزانية نظرا لعدم ملائمة تقدير الطرق التقليدية لإعداد الميزانية مع النظام الجديد لميزانية الأداء.

4- وضع نظام جديد للمساءلة والثواب والعقاب، ضمن إطار فعال ومتكامل لإدارة الموارد العامة.

إن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء توجهت إلى صياغة ميزانياتها في شكل برامج، ووضع معايير لتقييم أداء تلك البرامج، وربط بنود الإنفاق المدرجة بأهداف كمية أو كيفية، ومن بين الدول التي تعتمد معايير للأداء لكل برامج الإنفاق في ميزانياتها نجد كل من فرنسا وبريطانيا ونيوزيلندا والبيرو وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وغانا.

حسب دليل شفافية المالية العامة فإن أفضل الممارسات فيما يتعلق بميزانية الأداء تتمثل في تصنيف الأنشطة الحكومية على أساس نوع النشاط أو المخرجات وحسب نوع البرنامج أو النتائج، كما يجب أن تعرض في وثائق الميزانية كل المعلومات المالية وغير المالية التفصيلية لجميع المخرجات/ الأنشطة، والبرامج/ النتائج، بالإضافة إلى بيانات المقارنة مع العام السابق.

<sup>1</sup>-Jack Diamond And several, Budget System Reform In Transitional Economies: The Case of the Former Yugoslav Republics, IMF Working Paper,2003.p-19-20-21.

### المحور الثاني: اعتماد إطار فعال ومتكامل لسياسة الميزانية متوسطة الأجل

وهنا يجب التمييز بين سياسة الميزانية متوسطة الأجل، وبين البيانات المستندة إلى توقعات متوسطة الأجل للمالية العامة والسياسات الاقتصادية والتي تقدمها العديد من الدول، فسياسة الميزانية متوسطة الأجل تعتمد على تقديرات متوسطة الأجل تتسم بالتكامل والتناسق مبوبة حسب جهات الإنفاق<sup>1</sup>، وبالتالي لا تتوقف سياسة الميزانية متوسطة الأجل بالإشارة إلى إجماليات المالية العامة بل تتطرق إلى البرامج بالتفصيل، كما يجب التمييز بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها العديد من الدول النامية. فخطة التنمية الاقتصادية تعكس الأولويات الإستراتيجية والأهداف الأساسية للدولة خلال فترة من ثلاث إلى خمس سنوات وإعداد تلك الخطة في الأغلب يتم بمعزل عن عمليات الميزانية السنوية والتي كثيرا ما ينتج عنها جملة من الآمال والطموحات في معظم الأحيان لا تتجسد على أرض الواقع إذا أخذنا في الحسبان متطلبات التمويل<sup>2</sup>.

تبنّت العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة وأستراليا منذ السبعينات القرن العشرين إطار الميزانية متعددة السنوات، كوسيلة لتحديد برامج جديدة وتخصيص موارد لها في الموازنات المقبلة. كذلك بعض الدول النامية قد تبنّت هذا المنهج بمداخل مختلفة في إعداد الموازنات مثل غينيا وكينيا.

وتكتسب الأطر متوسطة الأجل أهمية إضافية بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد، وينبغي على وجه الخصوص أن يكون الإطار انعكاسا للوتيرة المأمولة في استغلال الموارد الطبيعية وإدارة الإيرادات المتعلقة بالموارد، والتي ينبغي أن تكون متسقة مع الاستقرار الاقتصادي الكلي واعتبارات استمرارية المالية العامة ويتعين أن يأخذ هذا الإطار في الاعتبار بشكل خاص التقلبات الضمنية في تدفقات الإيرادات المتعلقة بالموارد.

ولكي يكون إطار سياسة الميزانية المتوسطة الأجل شاملا وذو جدوى يجب توفر جملة من الشروط، لكي لا تقع الأخطاء التي وقعت في التجارب الأولى-الميل إلى المبالغة في التقدير للنمو الاقتصادي والموارد التي سوف تتاح خلال فترة التنبؤ، والنظر إلى الإنفاق المستقبلي المتنبئ به على أنه ملزم- من هذه الشروط ما يلي:

- 1- وضوح الأهداف الأساسية، وكيفية العمل لتحقيقها، عبر سنوات الإطار.<sup>3</sup>
- 2- تحديد سياسات الميزانية القائمة تحديدا دقيقا، ويوضح بدقة متطلبات تنفيذ واستمرار السياسات القائمة ومتطلبات تنفيذ السياسات الجديدة.

<sup>1</sup> - صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>2</sup> -Richard Allen, The Challenge of Reforming Budgetary Institutions in Developing Countries, IMF Working Paper, 2009, p21-23.

<sup>3</sup> - صندوق النقد الدولي، ص 61.

3- أن يكون إطار سياسة الميزانية متوسطة الأجل إطار متحرك، بحث يشتمل على تقديرات لما بعد سنة الميزانية أو تقديرات مستقبلية، وأن تكون تقديرات الإنفاق للسنة الأولى بعد سنة الميزانية هي أساس المفاوضات بشأن ميزانية السنة التالية.

4- أن يكون التقدير المستقبلي للنفقات وفقا للقيمة الاسمية لضمان المرونة لتغيرات الأسعار.

5- أن يستند إلى نموذج اقتصادي ومالي جيد وقدرة محكمة على إدارة عمليات الميزانية، وأن يقدم توقعات متكاملة عن المالية العامة، والاقتصاد الكلي في المدى المتوسط، وأن يتم عرض الفروض والمؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التنبؤات، أيضا لا بد أن يحوي إطار سياسة الميزانية متوسطة الأجل على إجراء تحليل حساسية للآثار التي يمكن أن تترتب على التغيرات في الفروض الاقتصادية الأساسية بالنسبة للميزانية.

6- أن يتم تقديم الإطار متوسط الأجل في إطار ما يعرف ببيان ما قبل الميزانية، أو التقرير الأولي للميزانية، والذي تأخذ به العديد من الدول، وتتطلب أفضل الممارسات نشره للجمهور قبل عرض الميزانية على البرلمان بشهر أو قبل بداية السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل.

### المحور الثالث: وضوح الأسس والسياسات المحاسبية بشأن المعاملات الحكومية

إن الأساس في تقييم معاملات الحكومة بشكل أكثر دقة هو وضوح السياسات المحاسبية، حيث يوجد أساسين ويعتمد نظام إحصائيات مالية الحكومية GFS أساس الاستحقاق بشكل أساسي، لأن توقيت القيد يتزامن مع تدفقات الموارد الفعلية، وبناء على ذلك يعتبر أساس الاستحقاق هو الأساس الأمثل لتقدير وقياس الأثر الاقتصادي الكلي للسياسة المالية للحكومة.

بناء على أفضل الممارسات بشأن شفافية الميزانية العامة الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه يجب إرفاق وثائق الميزانية بملخص تفصيلي للسياسات والأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد الميزانية، والآثار المترتبة على تطبيقها، كما يجب أن تستخدم السياسات المحاسبية نفسها في كل التقارير المالية، وفي حالة إدراج تغيير على السياسات المحاسبية فإنه يجب تقديم شرح كامل لطبيعة هذا التغيير ودوافعه، وينبغي عند الحاجة تعديل المعلومات المتعلقة بالفترات التي شملتها التقارير السابقة حتى تكون المقارنة بين الفترات متاحة، وفي حالة اعتماد الأساس النقدي في التقارير يجب أن تستكمل بتقارير أخرى على أساس الاستحقاق لكي توضح كافة المتأخرات، كما تتطلب أفضل الممارسات بشأن السياسات المحاسبية إلى ضرورة أن يكون هناك حساب موحد للخزانة العامة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 75.

### المحور الرابع: تناسق بيانات الميزانية والتقارير المالية

إن التناسق الداخلي وعدم التضارب بين بيانات تقارير المالية العامة المتعلقة بوثائق الميزانية أو التقارير الأخرى شرطا أساسيا للوثوق بتلك التقارير، ولتفادي التضارب وتحقيق التناسق يجب أن تتطابق بيانات الحسابات الختامية تطابقا كاملا مع بيانات إتمادات الميزانية وأن يتطابق كليهما مع تقارير إحصائيات الحكومة قصد ضمان تغطية جميع الحسابات ذات الصلة بها. كذلك يجب إعداد تقارير إحصاءات مالية الحكومة بالتوازي مع تقارير الميزانية، وتوظيفها بفعالية في عملية صياغة سياسة المالية العامة وتقييمها.

ويجب أن تتوفر إمكانية المقارنة لبيانات الميزانية عبر مختلف السنوات، وعبر المستويات الحكومية المختلفة في نفس السنة وعبر البرامج بين المخطط والفعلي، أيضا يجب أن تكون بيانات الميزانية قابلة للمقارنة مع نتائج المراجعات والفحوصات المقدمة من البرلمان والجهاز الأعلى للمراجعة، وبالتالي لا بد أن تتضمن الميزانية البيانات الفعلية لآخر ثلاث سنوات، حيث تقارن كل سنة على حدا مع الميزانية الحالية، وذلك لتحقيق شقين أساسيين، يتمثل الأول في قياس مستوى الثقة في تقديرات الميزانية في السنوات السابقة والثاني يتمثل في قياس مستوى الثقة في تقديرات مشروع الميزانية المعني على ضوء نتائج التنفيذ الفعلي في السنوات الماضية، كما يتطلب تناسق بيانات الميزانية المطابقة بين بيانات المالية العامة والبيانات غير المالية العامة ذات العلاقة وأولها البيانات النقدية وبيانات ميزان المدفوعات وبيانات الحسابات القومية، مع تنبيه الجمهور في الوقت المناسب إلى ضعف عمليات المطابقة إذا كانت كذلك، ويمكن تحسين نوعية البيانات وتناسقها من خلال المشاركة في النظام العام لنشر البيانات GDDS ومن الشروط المهمة الأخرى لشفاية البيانات وتناسقها أن يتطابق التغيير في رصيد الدين مع رصيد الميزانية الذي تم الإبلاغ به.

### المحور الخامس: وضوح ودقة الفروض الاقتصادية والمالية المستخدمة في تقديرات الميزانية

ويستدعي ذلك أن يكون تقدير تكلفة الميزانية والتزاماتها -فيما يتعلق بالبرامج القائمة والجديدة- وكيفية تمويل تلك الالتزامات قائمة على أسس واقعية، وبالتالي يجب أن تكون سياسات وقرارات الميزانية مستندة إلى نموذج اقتصادي كلي شامل ومتناسق يتضمن فروض وتنبؤات اقتصادية كلية مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتوجهاتها في المدى المتوسط (معدل النمو- التضخم- أسعار السلع الأساسية- سعر الصرف- سعر الفائدة -الحساب الجاري- معدل البطالة...)، مع تضمين وثيقة الميزانية بيانات شاملة عن النموذج والتحليلات المستخدمة، كذلك يجب أن تكون تنبؤات الميزانية عاكسة لتنبؤاتها للإيرادات والنفقات ومتضمنة التطورات الاقتصادية الكلية مع التحديد الدقيق للالتزامات السياسية المختلفة، وأن يمكن خبراء مستقلين بمراجعة التنبؤات الاقتصادية الكلية والمالية مع تضمين نتائج تلك المراجعات مع وثائق الميزانية.

أيضا يجب اعتماد المناهج المتعارف عليها دوليا في تقدير الإيرادات، ولعل من أهمها: منهج المرونة، منهج المعدل الفعلي، المنهج القائم على نموذج ما، منهج الاتجاه العام والارتباط التلقائي.

### البعد الثالث: وضوح هيكل عرض الميزانية والتقارير المالية

تستلزم شفافية الميزانية زيادة على توفر بيانات شاملة ودقيقة أن يتم عرض تلك البيانات بشكل واضح ومتسق. ووفقا لأفضل الممارسات ووفقا للتجربة الدولية فإن وضوح هيكل الميزانية والتقارير المالية يتطلب عرض تقديرات الإنفاق على أساس إجمالي وليس على أساس صافي في الميزانية بغض النظر على شكل التشريع الذي يتم على أساسه هذا الإنفاق وبالشكل الذي يظهر حدود النشاط الحكومي بشكل كامل، بالإضافة إلى التمييز بين عمليات الإيرادات والنفقات والعمليات التمويلية. أيضا يجب تصنيف كافة النفقات والإيرادات وفقا لنفس قواعد التصنيف، وتجدر الإشارة إلى أن أفضل الممارسات تقول يجب أن يكون متسقا مع نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) لعام 2001 وذلك لتسهيل عمليات المقارنة الدولية. والهدف الرئيسي من نظام إحصاءات مالية الحكومة هو تقديم إطار مفاهيمي ومحاسبي شامل يكون مناسباً لتحليل سياسات المالية العامة ومدى استدامتها، وتقييم كافة الآثار الاقتصادية للأنشطة الحكومية المختلفة.

كما يجب أن تتضمن وثيقة الميزانية القواعد والتنظيمات التي تحكم تكوين الاعتمادات الإجمالية، واحتياطي الطوارئ، من خلال تحديد الجهات التي تحتفظ الاعتمادات الإجمالية مع تبرير ذلك، بالإضافة إلى تحديد تعريف احتياطي الطوارئ وتحديد معايير الصرف منه، وتحديد نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام السنوي وفقا لنص قانوني. إن توضيح هذه القواعد من شأنه تسهيل المداورات بين الحكومة والبرلمان بشأن مناقشة مشروع الميزانية، لأن عدم وضوح هذه القواعد يدخل الشك بأن وزارة المالية تخفي جزء هام من الموارد داخل الاعتمادات الاحتياطية.

أيضا يستوجب وضوح هيكل الميزانية وضوح ودقة كافة قواعد المالية العامة التي تحكم عملية إعداد الميزانية وإقرارها من السلطة التشريعية وتنفيذها سواء كانت تلك القواعد في صورة أهداف رقمية كالقاعدة الذهبية، وقاعدة توازن الميزانية، وقواعد اتفاقية ماستريخت وقواعد الميزانية المرنة، وقاعدة استدامة الاستثمار، أو كانت في صورة قواعد إجرائية مثل قواعد التصويت التي تنظم الميزانية وموافقة السلطة التشريعية عليها، أو في صورة ما تعلق بكيفية نقل الاعتمادات بين مختلف الأبواب.<sup>1</sup>

### البعد الرابع: الإفصاح عن الموقف المالي العام ومخاطر تهديد الاستدامة المالية

تستوجب الشفافية والموثوقية ببيانات الميزانية العامة أن تتضمن وثائقها معلومات شاملة حول كافة المؤشرات والتنبؤات التي تتعلق بالموقف المالي العام الراهن والمستقبلي، وذلك فيما يتعلق بالمؤشرات التالية: العجز والموازن الأخرى

<sup>1</sup> - Alesina and Perotl, Fiscal Transparency in Eu Accession countries, progree and Future Challenges IMF Working Pepper 03/163, 1996, P 40.

المكملة له، الدين العام وجميع تفصيلاته، الأصول والخصوم المالية للدولة وصافي الثروة، إضافة إلى مؤشرات الاستدامة المالية، وفي هذا الصدد يجب الإفصاح عن كافة التكاليف التي يمكن أن تتحملها الميزانية في المستقبل نتيجة بعض المسؤوليات يمكن أن تلزم الحكومة بإنفاق مستقبلي أو تؤثر على وضع واستدامة المالية العامة للدولة في الأجل الطويل ويطلق على هذه المسؤوليات المخاطر المالية العامة.

وهناك نوعين من المخاطر يمكن أن تواجه الميزانية العامة ومالية الدولة، وهما مخاطر مباشرة ومخاطر احتمالية المخاطر المباشرة تحدث نتيجة لالتزامات متوقع حدوثها في كل الظروف، وتنقسم إلى قسمين، مخاطر صريحة تحدث نتيجة لالتزامات حكومية منصوص عليها قانوناً، ومخاطر ضمنية تنشأ عن التزامات افتراضية يمكن أن تتحملها الحكومة نتيجة لضغوط أو ظروف اقتصادية أو سياسية.

أما المخاطر الاحتمالية هي التي تحدث نتيجة التزامات غير متوقع حدوثها في كل الأحوال وتعتبر الاحتمالية الضمنية غير المنصوص عليها بقانون هي أشد المخاطر وطأة في حال حدوثها لكونها غير محددة وتحدث فجأة، وكمثال عليها أنه قد يحدث ضغط على الحكومة للتدخل وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث معين، حتى إن لم يكن هناك سياسة أو التزام سابقين يتطلبان ذلك صراحة، وربما أبرز مثال على ذلك هو إعادة هيكلة القطاع العام المالي، حيث أن الحكومات قدمت مدفوعات تتجاوز بكثير أي التزام سابق بحماية المودعين أو المؤسسات.

لكن من غير الملائم تحديد قيمة مثل تلك الالتزامات المحتملة والإبلاغ بها باعتبارها خصوماً احتمالية صريحة، لكن عند مناقشة السياسة يجب أخذها في الاعتبار بشكل واضح عند المناقشة.

#### البعد الخامس: وجود ضمانات كافية لفحص البيانات المالية وتقييم سلامتها

إن وجود الضمانات الكافية لفحص بيانات الميزانية وتقييم سلامتها يعد من الشروط الأساسية التي توفرها يدعم الثقة والمصادقية في تلك البيانات ويمكن البرلمان والمجتمع المدني وكل الأطراف ذوي العلاقة من الاستفادة منها ووضع ترتيباتهم وردود أفعالهم على ضوءها، ويمكن توفير هذه الضمانات من خلال ما يلي:

#### المحور الأول: إتاحة بيانات الميزانية والتقارير المالية ونشرها وفي توقيتات مناسبة

ويستوجب ذلك توفر التالي:<sup>1</sup>

#### 1- تحديد الوقت الكافي للبرلمان وللجمهور لفحص الميزانية وذلك بموجب نص القانون

وفقاً لأفضل الممارسات بشأن شفافية الميزانية فإن الوقت الكافي للبرلمان لمناقشة مشروع الميزانية هو ثلاثة أشهر قبل بداية السنة المالية على الأقل، ووفقاً لأفضل الممارسات فإنه يجب أن يتم نشر الميزانية وإتاحتها للجمهور في نفس اليوم الذي تقدم فيه للبرلمان.

<sup>1</sup>-ODEC, op-cit. p10.



2- إتاحة بيانات شاملة للبرلمان والجمهور عن عملية الميزانية خلال مرحلتي التنفيذ والرقابة، والمراجعة والتقييم في توقيتات ملائمة

وفقا لدليل أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الميزانية العامة فإنه يجب إتاحة خمسة تقارير أساسية متعلقة الميزانية للبرلمان ونشرها للجمهور خلال مرحلتي التنفيذ والرقابة، والمراجعة والتقييم وهي كالتالي:

- التقارير الشهرية: تنشر خلال مرحلة تنفيذ الميزانية، ويقدم كل تقرير شهري في غضون أربعة أسابيع من نهاية الشهر المعني.
- تقرير منتصف السنة: وينشر خلال مرحلة تنفيذ الميزانية، وفي غضون ستة أسابيع من نهاية فترة نصف السنة المعنية .

- تقرير الحساب الختامي: في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية المعنية.
- التقرير السابق للانتخابات: ينشر هذا التقرير في موعد لا يقل عن أسبوعين قبل الانتخابات.
- التقرير طويل الأجل: ينشر هذا التقرير مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات.

المحور الثاني: وضع ضوابط تشريعية لسلطة حرية التصرف في تنفيذ الميزانية من جانب الحكومة وتأصيل حق البرلمان في الموافقة المسبقة على الموازنات التكميلية، والزيادة في اعتماد أي بند من بنود الميزانية.

تفصي حرية التصرف في تنفيذ الميزانية أو سلطة القرار التشريعي من طرف الحكومة إلى عدم الاتساق بين الميزانية التي أقرها البرلمان وبين الميزانية المنفذة، وسلطة القرار التشريعي من جانب السلطة التنفيذية بإعادة توزيع إعمادات الميزانية لا تقوض رقابة البرلمان فقط ولكنها أيضا تضعف من مصداقية الميزانية كأداة للحكومة الاقتصادية وبالتالي يجب وضع ضوابط دستورية شفافة لتلك السلطة.

المحور الثالث: قيام وزارة المالية بإعداد ونشر ميزانية المواطن

وتسمى أيضا دليل المواطن هو دليل إرشادي مبسط يستعرض الحقائق الأساسية الخاصة بالميزانية وبعض المناقشات الأساسية الخاصة بالميزانية، حيث يعرض حجم الإنفاق وأهداف برامجه في شكل مبسط بعيدا عن التعقيدات الفنية، كما يعرض أهم بنود الإيرادات والنفقات والتمويل من المنح وغير ذلك من الجوانب الأساسية للميزانية، وهناك العديد من الدول التي أخذت بها مثل الهند وجنوب إفريقيا وبريطانيا، وفرنسا وأوغندا، وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا .

### المحور الرابع: فعالية جهاز المراجعة واستقلالته عن السلطة التنفيذية

تتطلب الشفافية وفعالية المساءلة وجود كيان خارجي للرقابة والتدقيق توكل إليه مسؤولية مراجعة محتوى المعلومات الخاصة بالميزانية والتقارير المالية والتأكد من سلامتها وتقديم تقرير عنها للبرلمان والجمهور،<sup>1</sup> ووفقاً للممارسة الدولية فإن من أهم الآليات التي تعزز استقلالية وفاعلية الجهاز الأعلى للمراجعة ما يلي:<sup>2</sup>

- إبعاد تدخلات السلطة التنفيذية في إجراءات تعيين وإقالة رئيس الجهاز الأعلى للمراجعة، والنص في الدستور على إجراءات تعيين وإقالة أعضاء هذا الجهاز في الدستور. والعمل على استقلالية هذا الجهاز من خلال إعطاء البرلمان سلطة تعيين أو إقالة رئيس هذا الجهاز.

- ضمان الاستقلال المالي للجهاز الأعلى للمراجعة من خلال جعل ميزانية مستقلة خاصة به بعيداً عن تدخلات السلطة التنفيذية، أيضاً يجب توفير استقلالية الجهاز في تجميع البيانات اللازمة للقيام بالدور المنوط به، أيضاً يجب أن تكون البيانات التي تضمها تقارير المراجعة مصنفة بشكل مطابق لتصنيف الميزانية.

- يجب أن تكون معايير المراجعة الخارجية للحسابات متناسقة مع المعايير الدولية التي تبنتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبات، أيضاً يجب التحديد الواضح لمسؤوليات المراجع العام فيما يتعلق بنطاق وشمولية عمليات الفحص، وتحديد الرزنامة الزمنية الملائمة للقيام بتلك العمليات وفقاً رؤية الجهاز وبرنامجه الزمني ودون التأثير بحق أي كيان عام في طلب عمليات الفحص.

- ضمان توفير الكفاءات البشرية المتخصصة للعمل بهذا الجهاز، وضمان استقلاليتهم الفكرية والعملية، من خلال وضع معايير انتقاء لذلك، مع العمل المستمر على التكوين والنهوض بمهاراتهم وقدراتهم الفنية والمهنية.

- وضع آليات كافية لضمان تسليم تقارير الرقابة الخاصة بالجهاز الأعلى للمراجعة بصفة مباشرة للبرلمان وغيره من الهيئات العامة المسؤولة وأن يتم نشر تلك التقارير للجمهور في نفس وقت تقديمه للبرلمان، وتستثنى التقارير المتعلقة بالأمن القومي، من شأن نشر هذه التقارير خلق مداورات ونقاشات ثرية تفضي إلى وضع نتائج فحص الجهاز موضع التنفيذ العملي.

- إعطاء الصلاحية للجهاز الأعلى للمراجعة لفحص ومراجعة الفروض والمؤشرات المستخدمة في التنبؤات وتقدير النفقات والإيرادات لضمان جودة تلك التنبؤات، وبالإمكان هنا إتاحة نماذج توقعات الميزانية والمالية العامة والاقتصاد الكلي المستخدمة لخبء الجهاز الأعلى للمراجعة، كما يمكن استخلاص افتراضات الاقتصاد الكلي المستخدمة في الميزانية من الافتراضات الصادرة عن القائمين بوضع التوقعات في القطاع الخاص كما هو الحال عليه في كندا.

<sup>1</sup>-ibid, p14.

<sup>2</sup>-صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 155-156.

- دقة عمليات الفحص والمراجعة لكافة أنواع النفقات والإيرادات وعدم الاكتفاء بمراجعة عمليات صرف الأموال فقط، وتشير الممارسات الدولية في هذا الشأن إلى وجود ثلاث أنواع أساسية من عمليات المراجعة وهي: المراجعة المالية، ومراجعة عملية الامتثال والإذعان، ومراجعة الأداء.
- ضمان أخذ نتائج تقارير المراجعة بعين الاعتبار في التقارير البرلمانية المقدمة عن الميزانية وحساباتها الختامية، أيضا لابد من ضمان استجابة الجهات التنفيذية للملاحظات التي يديها الجهاز ووضعها موضع التنفيذ العملي وتطبيق الإجراءات التصحيحية المطلوبة، وهذا الأمر يمكن تعزيزه من خلال افتتاح تقارير المراجعة للسنة الحالية بعرض لأهم الملاحظات والتوصيات التي وردت في تقارير العام السابق والموقف التنفيذي للإجراءات التي تم اتخاذها لوضع تلك الملاحظات والتوصيات موضع التنفيذ العملي، فالهدف من المراجعة والمراقبة كآلية للرقابة والمساءلة الفعالة ليس فقط إعلام المواطنين ومن يمثلهم بأن هناك عدد من المشاكل بل أيضا يجب الوقوف على ما إذا كان لتلك المشاكل طبيعة متكررة أم لا.
- نشر الحكومة تقارير الجهاز الأعلى للمراجعة للجمهور، ففي دول مثل كرواتيا، والهند، وفرنسا، والفلبين، وهولندا، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتزانيا... يتم نشر تقارير جهاز المراجعة، والتي تشمل نتائج مراجعة جميع النفقات للجمهور. بل هناك من يمضي أبعد من ذلك في دول مثل باكستان، وبريطانيا، والنرويج، وسلوفاكيا، تعرض الحكومة للجمهور الخطوات التي اتخذتها وفقا لتوصيات الجهاز الأعلى للمراجعة .

### المطلب الثاني: أبعاد المشاركة وفاعلية المساءلة في إدارة الميزانية العامة

يتطلب استيفاء معايير شفافية الميزانية الذي تم التطرق إليها في المبحث السابق بالإضافة إلى تفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية في عملية الميزانية، تحقيق فاعلية المساءلة في مؤسسات الميزانية، وسوف نتطرق إلى الأبعاد المختلفة للمشاركة التي من شأنها، بالإضافة إلى شفافية الميزانية، تحقيق فاعلية المساءلة في مؤسسات الميزانية، وبالتالي سوف يتم تناول أبعاد المشاركة البرلمانية في إدارة الميزانية، فضلا عن مشاركة المجالس المحلية، من خلال تفعيل آفاق اللامركزية، لكونها من دعائم المساءلة السياسية في إدارة الميزانية، وذلك على النحو التالي:

#### الفرع الأول: مشاركة البرلمان في إدارة الميزانية:

أثبتت تجربة كثير من البرلمانات حول العالم ما يمكن أن يلعبه البرلمان الفعال ذو التمثيل الحقيقي في تعزيز الإدارة العامة وتحسين العملية الديمقراطية. وتعد الرقابة البرلمانية إحدى ركائز الحوكمة - وحلقة أساسية في سلسلة المساءلة. ولهذه الرقابة أهمية من حيث متابعة السياسات والبرامج الحكومية وتحقيق أثرها المنشود، ومن حيث تسليط الضوء على

أعمال الحكومة من خلال النقاش البرلماني؛ وفي تحسين كفاءة وفعالية الإنفاق الحكومي، وفي إعلاء سيادة القانون، وفي تدعيم صوت المواطن ومشاركته، وفي طرح إصلاحات تتعلق بالرقابة.

إن إعداد الميزانية وتنفيذها هي مسؤولية الحكومة أو السلطة التنفيذية، والبرلمان أو السلطة التشريعية فمسؤوليته إقرار الميزانية واعتمادها لتصبح قانون واجب التنفيذ، كما يضطلع بمسؤولية الرقابة الخارجية وتقييم عملية تنفيذ الميزانية، وعليه يجب أن يشارك البرلمان مع السلطة التنفيذية في إدارة كل مراحل الميزانية. فالبرلمانات القوية عنصر حيوي لتحقيق الحوكمة، فهي ترسخ المشاركة الجماهيرية في الأمور السياسية وتشجع النموذج الحكومي الأكثر تجاوبا<sup>1</sup>. وبالتالي فإن تفعيل آليات الرقابة وتوازن السلطات وتفعيل المشاركة البرلمانية، يستهدف بالأساس تقوية سلطات ومسؤوليات كلاً من البرلمان والحكومة، من خلال وضع قواعد مؤسسية تحكم تصرفات البرلمان كما تحكم قرارات السلطة التنفيذية التي غالباً ما تميل إلى استخدام السلطة التنفيذية في إدارة عمليات الميزانية وبما يخلق نوع من التوازن في إدارة قرارات وسياسات الميزانية العامة<sup>2</sup>. وذلك باعتبار أن إقامة هذا التوازن المشروط بقوة طرفيه - في الوثيقة الأساسية التي تحتوي السياسات العامة للدولة - يعد معياراً من معايير الديمقراطية ومظهر من مظاهرها وهو الضامن لتحقيق الإجماع على أولويات الميزانية وإرساء سلطة القانون ودعم الشفافية وتحقيق فاعلية القناة الأساسية للمساءلة السياسية في مؤسسات الميزانية - وهي المساءلة البرلمانية - وعلى النحو الذي يحقق التوافق بين أهداف السياسة العامة ومتطلبات الرشادة الاقتصادية وبين ترتيب المجتمع لأوليواته وفاعلية مؤسسات المساءلة، وحوكمة الميزانية على نحو رشيد يقوض الممارسات الفاسدة ويضمن تحقيق الصالح العام للمجتمع.

ولقد دفعت الحركات الديمقراطية التي شهدتها عديد الدول إلى فتح المجال لمشاركة السلطة التشريعية في إدارة عدة ملفات كانت محتكرة من طرف الحكومة هذا فضلاً عن توجه مؤسسات التمويل الدولي والجهات المانحة نحو المشاركة في وضع أهداف وإستراتيجيات التنمية، بعدما أحرز العديد من برامج الاقتراض والمعونات إخفاقاً واضحاً في العديد من الدول النامية، وبالتالي جاءت تلك النقلة النوعية في شروط الحصول على المنح والقروض لترتبط بإمكانية الحصول على التمويل الدولي بتقديم أوراق إستراتيجية شاملة لمحاربة الفقر. ومن المعروف أن وجود تلك الإستراتيجية يتطلب عمليات تشاركية واسعة داخل الدول<sup>3</sup>.

ولكن الملاحظ أن دور السلطة التشريعية في إدارة عمليات الميزانية قد شهد انحساراً واضحاً في العديد من الدول الصناعية المتقدمة<sup>4</sup>، ولكن في الحقيقة هذا له ما يبرره حيث أن تطور الأحزاب السياسية في تلك الدول أثر على

<sup>1</sup> - (اطلع عليه: 2017/10/20). <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/04/02/supporting-better-parliamentary-oversight-in-morocco>.

<sup>2</sup> - أحمد السيد النجار، الرقابة المالية في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 327.

<sup>3</sup> - Krafchik, W. & Wehner, J. The role of Parliament in the Budget Process, South African Journal of Economics, 66(4), 1998, p 250.

<sup>4</sup> - Joachim Wehner, Effective Financial Scrutiny: The Role of Parliament in Public Finance, World Bank, 2004, p03.

استقلالية البرلمان، وتبني اللامركزية ونقل العديد من سلطات الإنفاق والإيرادات. كما يرد إلى إدارة كافة عمليات الميزانية في إطار من الكفاءة وفي ضوء تبني نماذج تتمتع بالمصداقية لإجراء التوقعات والتنبؤات، على نحو يكرس مبدأ الشفافية ويفعل المساءلة في تلك العمليات. ناهيك عن قوة منظمات المجتمع المدني وفاعلية رقابته على كافة قرارات الميزانية، بالإضافة إلى الأخذ المسبق لرأي البرلمان في الميزانية من خلال عرض تقرير ما قبل الميزانية وتبني إطار الميزانية متوسطة الأجل وهي الأمور التي من شأنها تقليل حاجة البرلمان للتدخل وإجراء تعديلات على الميزانية.

أما في الدول النامية فتحقيق توازن السلطات في إدارة قرارات وسياسات الميزانية بين الحكومة والبرلمان له أهمية أكبر لاختلاف الآليات التي تدار من خلالها عمليات الميزانية في العديد من تلك الدول اختلافا جوهريا عن تلك المتبعة في الدول المتقدمة كما ترجع كذلك للظروف والتحديات التي واجهت الدول النامية وتواجهها في هذا الشأن.

إن البرلمان ليس دائما هو مصدر الإفراط في الإنفاق، بل أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا أثبتت أن الإضرار باعتبارات السلامة المالية كان يرجع في جانب كبير منه للاقتراحات التي قدمتها الحكومة، كذلك تأثير البرلمان الألماني على عملية الميزانية من أن مستوى العجز الفعلي كان أقل من مستواه المخطط في مشروع الميزانية المقدم من طرف الحكومة، نتيجة لتدخل البرلمان في عملية الميزانية، وفقا لأحد الدراسات، وذلك في ثلاث سنوات من السنوات الأربعة التي شملتها. كما قاد البرلمان في فرنسا مؤخرا إصلاحات عدة في الميزانية، تمخضت عن إعادة تصنيف الميزانية لدعم عملية الفحص والرقابة البرلمانية، فضلا عن توسيع سلطات البرلمان في تعديل الإنفاق العام.<sup>1</sup>

يمكن للبرلمان أن يقوم بدور فاعل في المراحل المختلفة لدورة عمل الميزانية وأن يمارس تأثيرا مختلفا في كل مرحلة من تلك المراحل، إلا أن التأثير الأكبر للبرلمان يكون في مرحلتي إقرار الميزانية وتقييم نتائجها باعتباره الفاعل الأساسي في تلك المرحلتين، وبالتالي يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من المشاركة والتأثير البرلماني على عملية الميزانية وهما: تأثير البرلمان على سياسة الميزانية، وتأثير البرلمان على نتائج وأداء الميزانية.

### 1- مشاركة البرلمان في رسم سياسة الميزانية:

تأثير البرلمان على سياسة الميزانية يكون بشكل أساسي عند عملية إقرارها، وفي هذا الشأن تعتبر حدود سلطة البرلمان في تعديل الميزانية أحد القضايا الأساسية فيما يتعلق بدور البرلمان وتأثيره. وتشير التجربة العالمية إلى التباين الواضح بين البرلمانات حول العالم فيما يتعلق بحقها في التأثير على سياسة الميزانية من عدمه، حيث يختلف هذا الحق باختلاف أنواع السلطة التشريعية والتي يمكن حصرها في ثلاث أنواع:

<sup>1</sup> - ibid, p 2-4.

● **السلطة التشريعية الصانعة للميزانية:** وهي التي لها القدرة على تعديل أو رفض مشروع الميزانية المقدم من السلطة التنفيذية، والقدرة على استبداله تماما، أو اقتراح ميزانية خاصة بها، وفي هذه الوضعية يكون البرلمان الكيان الأساسي الذي يحدد شكل الميزانية، والولايات المتحدة الأمريكية تكاد تكون هي المثال الوحيد على هذا النوع. فالكونجرس الأمريكي عندما يتقدم له الرئيس بمشروع الميزانية فإنه يتعامل معها على أنها مجرد مقترح ويمكن أن يقوم بإعدادها من جديد بالشكل الذي يتوافق مع رؤيته، وإن كان ذلك يتوقف على سلطة الرئيس في استخدام حق الفيتو، ويرى المراقبون أن الكونجرس الأمريكي قام بالفعل في بعض السنوات بإعداد الميزانية من جديد. فوفقا لقانون ضبط الميزانية والعجز الذي سنه الكونجرس سنة 1974 يحق للكونجرس أن يرفع أو يخفض الإيرادات والنفقات ويعيد ترتيب أولويات الميزانية بالكامل.<sup>1</sup>

● **السلطة التشريعية المؤثرة في الميزانية:** والتي يكون لها القدرة على تعديل أو رفض مقترح الميزانية المقدمة من السلطة التنفيذية ولكنها تفتقر للقدرة على استبدال الميزانية أو صياغة الميزانية خاصة بها، ومن الدول التي يسمح للبرلمان فيها بإجراء تعديلات على الميزانية المقدمة من السلطة التنفيذية نجد ألمانيا والفلبين وبولندا، فالدستور الألماني يسمح بإجراء تعديلات من قبل البرلمان على مقترح الميزانية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإيرادات أو خفض الإنفاق دون موافقة السلطة التنفيذية. أما في حالة إذا كانت تلك التعديلات سوف تؤدي إلى خفض الإيرادات الكلية أو زيادة الإنفاق الكلي فإنه يشترط الحصول على موافقة السلطة التنفيذية. أما في الفلبين فلا يجوز للكونجرس أن يرفع من قيمة المخصصات التي يوصي بها الرئيس، لكن يسمح له بإجراء تخفيضات أو إعادة تخصيص الإيرادات. ويكفل حق الفيتو اعتراض الرئيس على أحد البنود كما يمكن أن يقوم بحجز الأموال التي خصصها الكونجرس للضغط عليه لمساندة بعض الإجراءات التي تتطلب موافقة الكونجرس، وفي بولندا يجوز للبرلمان أن يرفع أو يخفض من قيمة الإنفاق والإيرادات إلا أن تلك التعديلات يجب ألا تؤدي إلى زيادة العجز عما هو مقترح في مشروع الميزانية المقدم من طرف السلطة التنفيذية.

● **السلطة التشريعية الموافقة على الميزانية:** وهي التي ليس لها القدرة على تعديل أو رفض مقترح الميزانية المقدم من طرف السلطة التنفيذية، ولا تستطيع صياغة ميزانية خاصة بها أو استبدال الميزانية، وينحصر دورها في الموافقة على الميزانية بالصورة المقدمة من طرف السلطة التنفيذية. ومن الدول التي تتبع هذا المسلك بريطانيا حيث لا يجوز لمجلس النواب البريطاني أن يرفع من الإنفاق أو يزيد من الدخل في المقترح المقدم، من الدول هذه أيضا نجد أستراليا وكندا واليونان، لكن في هذه الحالة يملك الرئيس حق إلغاء بنود بعينها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - وارين كرافشيك، تمكين البرلمانين: القدرات البحثية البرلمانية وعملية إعداد الميزانية في المجالس التشريعية، الميزانية العامة اتجاهات ورؤى جديدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص 361 - 362.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 363-364.

وهنا يجب التنويه إلى أن سلطة تعديل مشروع الميزانية ليست هي الآلية الوحيدة لتأثير البرلمان على سياسة الميزانية، فتبني العديد من الدول لمبدأ الشفافية في إدارة الميزانية، وما ينجر عنه من تبني الإطار متوسط الأجل لسياسة الميزانية ونشر تقارير ما قبل الميزانية وتقديمها للبرلمان، فتح العديد من المنافذ التي بالإمكان أخذ رأي البرلمان من خلالها بالاعتبار خلال التشاور مع الحكومة في مرحلة إعداد الميزانية، كذلك فأن إدخال البرلمان تعديلا جوهريا على مشروع الميزانية من شأنه أن يجد من رقبته على نتائج التنفيذ باعتباره شريك في رسم الأهداف.

## 2- تأثير البرلمان على أداء الميزانية ونتائجها

تستند إدارة النفقات العامة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية متداخلة فيما بينها وهي: الحفاظ على السلامة والانضباط المالي الكلي، توزيع أولويات الإنفاق بشكل فعال، وتحقيق الكفاءة التشغيلية في تنفيذ الميزانية، وترتبط تلك الأهداف الأساسية لإدارة النفقات العامة كذلك بالجانب الآخر للميزانية وهو الإيرادات العامة. فالانضباط المالي لا يمكن تحقيقه بدون وجود الإيرادات الكافية لتغطية النفقات، والتنبؤ الدقيق بحجم ونوعية الموارد المتاحة. كما أن الكفاءة التشغيلية لها مضامين مختلفة على جانب الإيرادات عندما نعني بتحليل الأعباء الضريبية. وكذلك فإن كفاءة الإدارة الضريبية لها أهمية كبيرة لضمان وجود الحد الأقصى المتوقع من الإيرادات في إطار التقديرات الموضوعة وفقا للسياسة المالية والضريبية.

وهنا يجب على البرلمان أن يؤثر على الكفاءة التشغيلية من خلال التركيز على عملية الفحص بعد إقرار الميزانية والشروع في تنفيذها ونتائج تقييم الميزانية من خلال تقرير جهاز المحاسبة. لأن الفحص قبل إقرار الميزانية يركز على محتوى واتجاه سياسة الميزانية، وبالتالي يركز على سلامة الوضع المالي العام وعلى قضايا التوزيع للأولويات، أما الفحص بعد الإقرار فيركز على جودة التنفيذ وكفاءة تشغيل الميزانية. وبالتالي فإذا قرر البرلمان أن يؤثر على جودة التنفيذ ونتائج الميزانية وأدائها فإنه يجب أن يعول في عملية إقراره للميزانيات في المستقبل على نتائج الفحص والمراجعة للميزانية الحالية.

ويختلف تأثير البرلمان على إدارة الميزانية العامة، كما تم التطرق إليه سابقا ففي الولايات المتحدة الأمريكية الكونجرس يتدخل بشكل جوهري في تحديد التقديرات المالية والسياسات الضريبية وتخصيص الموارد قبل إقرار الميزانية وبالتالي فإن أثر الكونجرس يكون كبير على الخيارات الكلية والتوزيعية ولكن ليس لديه لجنة متخصصة بشكل أساسي باعتبار نتائج المراجعة، وذلك باعتباره فاعل أساسي بل يمكن أن يكون الفاعل الوحيد في صناعة الأهداف التي تم تنفيذها، وبالتالي لا يمكن للكونجرس تحميل الحكومة وحدها مسؤولية تلك النتائج، وعلى العكس فإن معظم البرلمانات التي توافق على الميزانية بشكل روتيني وهو ما يجعل تأثيرها على سياسة الميزانية شبه معدوم، ولكن تأثيرها منصب على

قضايا الكفاءة التشغيلية من خلال ما تقوم به من عمليات مراقبة دقيقة بعد الإقرار والتنفيذ من خلال لجان الحسابات العامة، وربما تكون هذه هي الطريقة الوحيدة لهذا النوع من البرلمانات للتأثير على الميزانية.

ومن ناحية أخرى فإن هناك مجموعة من البرلمانات تركز على الأهداف الثلاثة المختلفة للإدارة المالية العامة وبالتالي يكون لديها لجنة وحيدة تقوم بعملية الفحص قبل الصرف وبعده، مثلما هو موجود في ألمانيا. بناء على ما سبق يمكن أن نتوصل إلى النقاط التالية:

- تتباين الدول فيما بينها في طبيعة الدور الموكل للبرلمان ومدى استطاعته في القيام بدور فاعل في عملية الميزانية، ويتوقف ذلك على مجموعة من العوامل الأساسية التي إحداث هذا الاختلاف ولعل أهمها، طبيعة النظام السياسي للدولة، وطبيعة الدور الذي يحدده الدستور والقانون للبرلمان، والقدرات الفنية والسياسية للبرلمان وأعضائه<sup>1</sup>.

- إن تدخل البرلمان الجوهري في مشروع الميزانية عند إقراره يجعل منه شريك أساسي في التنفيذ وبالتالي يمكن أن يفقده قوة التأثير على عملية تقييم نتائج الميزانية.

- إن الغياب الكامل لسلطة تعديل الميزانية قبل إقرارها يفقد البرلمان دوره الأصيل للإدارة المالية العامة وميزانية الدولة والممثل في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، باعتباره صوت المجتمع المدني لقرب نواب البرلمان من المواطنين في المجتمعات المحلية، وخاصة في الدول التي تتسم بتركز سلطات الميزانية في الحكومة المركزية وانعدام دور المجتمعات المحلية في عملية الميزانية.

- وبالتالي فإن حوكمة الميزانية تتطلب من السلطة التشريعية وعلى الأخص في الدول النامية التي لم تتخذ بعد خطوات ترفع مستوى الشفافية في عملية الميزانية (مثل تبني ميزانية البرامج ووضع أطر متوسطة الأجل لسياسة الميزانية) أن توازن دائما بين اعتبارات الفحص قبل إقرار الميزانية وبعده، وبما يضمن لها التأثير على سياسة الميزانية وتناججها في نفس الوقت ويحقق التوازن بين اعتبارات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وبين تحقيق أهداف الكفاءة التشغيلية الميزانية.

ويستلزم تحقيق التوازن المطلوب لدور البرلمان في عملية الميزانية على النحو السابق الإشارة إليه، توفر عدة شروط أساسية، وفيما يلي سوف يتم عرض تلك الشروط وبيان آليات تحقيقها وكذلك التحديات التي يمكن أن تحد من فاعليتها:

### الشرط الأول: إرساء أطر دستورية متوازنة تضمن حق البرلمان في تعديل مشروع الميزانية:

إن وضع قواعد مؤسسية وإجرائية تضمن التوازن بين حق البرلمان في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وفي نفس الوقت تضمن الحفاظ على الرشادة الاقتصادية والانضباط المالي العام الذي تستهدفه الحكومة يعتبر من الشروط الأساسية

<sup>1</sup> - Joachim Wehner, op-cit, pp8-9.



وفي هذا الشأن أجهت العديد من الدول نحو وضع قواعد إجرائية لتنظيم وضبط مناقشات البرلمان حول الميزانية وتكريس حقه في المشاركة وهذه القواعد تخص محورين أساسيين، أولاً تطوير طريقة التصويت على الميزانية، والمحور الثاني هو وضع ضوابط لسلطة البرلمان في تعديل الميزانية.

### ○ تطوير طريقة التصويت على الميزانية

أجهت العديد من الدول، لكي تضمن المحافظة على مستوى الانضباط المالي، إلى تطوير طريقة التصويت على الميزانية من خلال تقسيمها إلى مرحلتين، حيث المرحلة الأولى يتم فيها الموافقة على سقف الإنفاق الكلي. والمرحلة الثانية يتم فيها التصويت على الاعتمادات القطاعية وتوزيعها على الوزارات. ويهدف من هذا الإجراء هو المحافظة على مستوى الإنفاق الإجمالي والأهداف الكلية للمالية العامة. والدور الذي يمكن أن يلعبه وضع إطار سياسة الميزانية متوسطة الأجل يمثل المرحلة الأولى، والتي يتم فيها التصويت على إجماليات الميزانية، وهذا من شأنه أن يحقق ميزة هامة تتمثل في السماح للبرلمان بمناقشة السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات المالية العامة بشكل شفاف.

وللسويد تجربة رائدة في هذا الشأن، حيث تبنت سنة 1994 منهج يقوم على التصويت على الميزانية على مرحلتين من أعلى إلى أسفل (Top-Down)، لمناقشة الميزانية والموافقة عليها. ووفقاً لهذا المنهج يوافق البرلمان على مستوى الإنفاق الإجمالي ومستوى الإيرادات الإجمالية في أبريل من كل عام وقبل عرض الميزانية وذلك في إطار ما يسمى بمشروع قانون السياسة المالية للربيع (Spring Fiscal Policy Bill) وهو يوازي بيان ما قبل الميزانية الذي يأخذ به في الدول الأخرى. ويجب أن يكون مشروع الميزانية المقدم من الحكومة للموافقة عليه وفق تلك الحدود إلا إذا اقترحت الحكومة حد أعلى، وبالتالي فالأهداف المالية العامة التي يتبناها البرلمان في أبريل من كل عام تضع الحدود التي يتم في إطارها إعداد الميزانية، وبعد ذلك فإن مشاورات البرلمان حول مشروع الميزانية تتم على مرحلتين: الأولى، يوافق فيها البرلمان على مستوى الإنفاق الموجه لكل مجال إنفاق من 27 مجال إنفاق مختلف، والثانية، يوافق فيها البرلمان على مستوى الاعتمادات المختلفة داخل كل مجال من تلك المجالات.<sup>1</sup>

### جدول (01-02): التوقيتات الزمنية للمراحل المختلفة لعملية إقرار الميزانية في السويد

التوقيت	الحدث
15 أبريل	الحكومة تقدم بيان ما قبل الميزانية أو فاتورة السياسة المالية العامة Fiscal Policy Bill للبرلمان.
أوائل يونيو	البرلمان يوافق على بيان ما قبل الميزانية.
20 سبتمبر	الحكومة تقدم مشروع الميزانية للبرلمان. ويقسم فيها الإنفاق إلى 27 مجالاً للإنفاق

<sup>1</sup>- Richard Allen and Daniel Tommasi, Managing Public Expenditure, OECD 2001, p70-71.

Expenditure area، وتقسم تلك المجالات إلى 500 اعتماد أو مخصص مختلف .	
البرلمان يوافق في تصويت واحد على إجمالي الإنفاق لكل مجال من مجالات الإنفاق السبع والعشرين.	نهاية نوفمبر
البرلمان يوافق على الاعتمادات المختلفة المخصصة داخل كل مجال من المجالات السبع والعشرين من خلال تصويت واحد لكل مجال إنفاق من تلك المجالات	نهاية ديسمبر
	1 يناير
	بداية السنة المالية

Source:., Richard Allen and Daniel Tommasi, Managing Public Expenditure, OECD 2001,p71.

### ○ وضع ضوابط لسلطة البرلمان في تعديل الميزانية

إن وضع ضوابط لسلطة البرلمان في تعديل الميزانية مطلوبة على وجه التحديد حيثما تكون مناقشات البرلمان تقود بشكل منتظم لزيادة الإنفاق، وهو الوضع السائد في العديد من الدول النامية والتي تمر بمرحلة تحول اقتصادي، فإنه من الأفضل في هذا الشأن أن يتم وضع إطار تشريعي يسمح بالتوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بشأن التعديلات التي تتم على الميزانية بما يضمن:<sup>1</sup>

- تفعيل حق البرلمان في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وبما يعكس أولويات المجتمع بشكل أفضل.
- عدم الإضرار بالانضباط المالي في ظل عدم الرشادة من جانب أعضاء البرلمان، وما يترتب على ذلك من عدم قدرة البرلمان على الرقابة والمسائلة عن نتائج الميزانية.

ويتطلب تفعيل هذا التوجه في الدول النامية، بالإضافة إلى استيفاء معايير شفافية الميزانية على النحو الذي يتيح للحكومة الانتهاء من إعداد الميزانية وتقديمها للبرلمان بشكل واضح وشفاف وفي توقيت ملائم الكثير من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية والإدارية فضلا عن تبني أنظمة إلكترونية حديثة في مجال إعداد الميزانية، كما يتطلب أيضا مزيد من الجهد والوقت من أعضاء البرلمان.<sup>2</sup>

### الشرط الثاني: تقوية دور الأحزاب السياسية في البرلمان وخلق الدافع لدى البرلمانين لمسائلة الحكومة:

إن عملية الرقابة والمسائلة السياسية في مؤسسات الميزانية تعتمد بشكل كبير على الحافز السياسي لدى البرلمانين لمسائلة الحكومة، فسلك أعضاء البرلمان وعلاقتهم مع السلطة التنفيذية في عملية الميزانية العامة يجب أن يتسم بالتوازن

<sup>1</sup> - Carlos Santiso with Arturo García BelgranoL, legislative Budget Oversight in Presidential Systems: Governance of the Budget in Peru, Paper prepared for the XVI Regional Seminar on Fiscal Policy organized by the Economic Commission on Latin American and the Caribbean (ECLAC), Santiago de Chile, 26-29 January 2004,p26.

<sup>2</sup> - Richard Allen and Daniel Tommasi, , op-cit, p71.

من خلال الأحزاب السياسية، فعندما يسيطر الحزب الحاكم على عمليات الميزانية، ويكون أعضاء لجنة الميزانية من الحزب الحاكم ينعدم الدافع لمحاسبة الحكومة. وفي مثل تلك الظروف فإن الأنظمة الرئاسية، والتي تتسم بسيطرة الحزب الحاكم على البرلمان، لا يكون لديها نظام برلماني فعّال لمسائلة الحكومة. وتصبح الأغلبية لديها حافزا ضعيفا لمراقبة السلطة التنفيذية، وفي الواقع عندما يكون الرئيس وأغلبية أعضاء السلطة التشريعية من نفس الحزب فإن الرقابة التشريعية تصبح ضعيفة أو منعدمة.

وبناء على ما سبق أن سيطرة الحزب الحاكم على البرلمان وغياب أحزاب المعارضة البرلمانية الحقيقية وتشتت الأحزاب السياسية وعدم تماسكها تعتبر من العوامل التي تحد من المشاركة البرلمانية الفعالة وتحد من فاعلية الرقابة والمساءلة البرلمانية لإدارة الميزانية العامة.

### الشرط الثالث: تحسين قدرة اللجان البرلمانية على استخدام سلطاتها الرسمية بشكل فعال:

تعتبر قوة وقدرة اللجان البرلمانيةً فذو سياسياً على استخدام السلطات الرسمية المخولة لها بشكل فاعل أهم الشروط التي تكفل قيام البرلمان بدور فاعل في عملية الميزانية<sup>1</sup>، وتشير التجربة العالمية إلى أن وجود نظام فاعل لتعديل الميزانية من قبل البرلمان مرهون بوجود لجان قوية وفاعلة. فعندما يكون هناك سلطة برلمانية لتعديل الميزانية بدون وجود دور فاعل من اللجان البرلمانية فإن قدرة البرلمان على تعديل الميزانية بشكل كفاء تكون محدودة. وتزيد قدرة البرلمان في هذا الشأن عندما تقترن سلطة تعديل البرلمان للميزانية بوجود لجان برلمانية لها دور قوي وفعال.<sup>2</sup>

ومنه لكي يكون البرلمان قادر على التفاوض مع الحكومة والمشاركة في إعادة ترتيب أولويات الميزانية والرقابة على عمليات تنفيذها يجب أن يكون لديهم الخبرات الفنية والعلمية والسياسية القادرة على فهم واستيعاب الميزانية وعملياتها المختلفة، وفي هذا السياق فإن تفعيل مشاركة البرلمان ورقابته على عمليات الميزانية تتطلب ما يلي:

- وجود لجنة قوية متخصصة قادرة على التأثير في عمليات الميزانية.

- بناء طاقات بحثية مستقلة لدى اللجان البرلمانية، فبناء القدرات البحثية المتخصصة في تحليل عمليات الميزانية، خاصة من أحزاب المعارضة داخل البرلمان، يعد مطلب أساسي لتقوية دور البرلمان في عمليات الميزانية. فشفافية وثائق الميزانية وإتاحة الوقت المناسب لمناقشتها داخل البرلمان من غير المتوقع أن تؤدي إلى تغييرات في الميزانية إذا لم يكن لدى البرلمان ولجانه المتخصصة خبرات وطاقات بحثية مستقلة. فالمطالبة بتغيير أولويات الميزانية يجب أن تستند إلى بحوث وتحليل فنية وعلمية مستقلة وموثوق في نتائجها .

- إرساء علاقات الشراكة والتعاون الفني داخل البرلمان (لجنة الميزانية- اللجان الأخرى)، وبين الحكومة والبرلمان.
- تقوية علاقات التعاون الفني بين لجنة الميزانية والجهاز الأعلى للمراجعة.

<sup>1</sup> - ibid, p71.

<sup>2</sup> - Krafchik, and Wehner. Op-cit. p6.

## الفرع الثاني: اللامركزية كأداة للمشاركة والمساءلة السياسية

### 1- ماهية اللامركزية

تعتبر اللامركزية أحد الآليات المهمة والضرورية التي يجب أن تقوم عليها النظم الديمقراطية الحديثة، كونها أساس قياس الحكم الراشد في الدول، بحيث أضحي من الصعب على الدولة لوحدها (النظام المركزي المتشدد)، على استيعاب مجمل متطلبات وتطلعات المواطنين، ومن هنا، تشغل اللامركزية المجال العام بين الدولة والمواطنين، وتكمن أهميتها انطلاقاً من أنها تهدف إلى إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، كما تمنح الفرد فرصة المساهمة في اختيار أسلوب وكيفية تسيير الجماعة الإقليمية، مع العلم أن درجة الأخذ باللامركزية يختلف من دولة إلى أخرى.

يتطلب إرساء الديمقراطيات الحديثة، مجموعة من الأساليب والمقاربات، ومن بينها تبني النظام اللامركزي بهدف تنويع اقتراب وسبل تحقيق التنمية المحلية في الدول، بين اللور الوحيد والمركزي للدولة في تحقيق التنمية، واقتراب المشاركة المجتمعية، إلى جانب الحكومة بوسائل تمويل مستقلة للمساهمة إلى جانبها في تحقيق التنمية المجتمعية في ظل المساءلة، والشفافية، بدل من أن تكون الحكومة المركزية الطرف المهيمن في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وصنع السياسة العامة وحدها، مما يُنتج خطط تنمية بعيدة عن تطلعات المواطنين.

ومنه تعمل اللامركزية على تحقيق جملة من المزايا منها: المشاركة الشعبية الواسعة وتمكين الشعب من تسيير شؤونه عن طريق ممثليه في المجالس المنتخبة، والأهم من كل ذلك إشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية، وتحقيق التوازن بين المطالب الشعبية والسياسات الحكومية.

وعليه بات الاهتمام بتفعيل ونشر تطبيقات اللامركزية، الموضوع الأكثر أولوية في أجندة التنمية بالنسبة للدول المتقدمة والنامية معاً، خاصة أن تجسيد التنمية الشاملة تتطلب مشاركة حقيقية من قبل الجماعات المحلية التي يستند وجودها إلى إطار قانوني يتحدد حسب كل دولة.<sup>1</sup>

إن الأخذ بأنظمة اللامركزية، استند إلى العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والإدارية، والتي يمكن تلخيصها في رغبة تلك الدول في تفعيل الممارسة الديمقراطية وتحسين الشفافية والمشاركة والمسائلة ودفع النمو الاقتصادي وزيادة كفاءة الإنفاق العام وتوزيع الموارد العامة، فضلاً عن تحقيق سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية للمواطنين وتحسين جودة إتاحة الخدمات العامة<sup>2</sup>، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن التوجه نحو زيادة دور السلطات المحلية في إدارة شغف الدولة والمجتمع لا يعني بأي حال من الأحوال أن الأخذ بأنظمة اللامركزية يمكن أن يصبح بديلاً كاملاً للسلطة للمركزية فكلاهما مطلوب ومكمل للآخر.

<sup>1</sup> - كاهنة شاطري، تطور اللامركزية الإدارية (فرنسا والجزائر نموذجاً)، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 13، الجزائر، ص 27.

<sup>2</sup> - نعمة عباس الخفاجي وآخرون، تحليل أسس الإدارة بمنظور المعاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 179.

وللتدليل على التوجه الواسع نحو الأخذ بنظم اللامركزية والتحول من أنظمة الحكم ذات الطبيعة المركزية إلى الأنظمة ذات الطبيعة المحلية يبين أن عدد الدول التي تحولت من الطبيعة المركزية زاد من 140 دولة في عام 1975 إلى 192 دولة في عام 2001، وأنه في عام 2001 وصل عدد الدول ذات الأنظمة الديمقراطية إلى 60% من تلك الدول في مقابل 25% فقط في عام 1975 وأنه في عام 2001 أصبح لدينا 24 دولة فدرالية تمثل 25.4% من سكان العالم كما أصبح لدينا أيضاً 20 دولة أخرى ذات طبيعة موحدة لديها أنظمة لامركزية وبعض ميزات النظام الفدرالي وتمثل 35% من سكان العالم. فضلاً عما سبق، فإن البنك الدولي قد تبني برامج لدعم اللامركزية في 74 دولة خلال الفترة من 1976-2001.<sup>1</sup>

وتعرف الأدبيات اللامركزية بأشكال مختلفة، فتعرف على أنها: ذلك النظام الذي يقوم على أساس تفتيت وتوزيع سلطات الوظيفة الإدارية في الدولة بين الإدارة المركزية (الحكومة) من جهة، وبين هيئات ووحدات إدارية أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي جغرافي من ناحية، وعلى أساس فني موضوعي (مصلحي) من ناحية أخرى مع وجود رقابة وصائية إدارية على هذه الوحدات والهيئات اللامركزية لضمان وحدة الدولة السياسية والدستورية والوطنية، ولضمان نجاح عملية التنسيق بين رسم السياسة العامة والخطط الوطنية وبين عملية تنفيذها وإنجازها.<sup>2</sup>

ويعرف البنك الدولي اللامركزية على أنها عملية تحويل السلطات السياسية والإدارية والمالية من الحكومة المركزية إلى الوحدات المحلية.<sup>3</sup> وفي هذا السياق لكي تصبح الدولة تتمتع بنظام لا مركزي فإنه لا بد أن يوجد بها وحدات محلية منتخبة تتمتع بالاستقلالية وقادرة على اتخاذ قرارات إيجابية - فيما أوكل إليها من وظائف - في نطاق حدودها الجغرافية.

إن تحويل سلطة الحكومة المركزية إلى منظمات أو حكومات تابعة أو شبه مستقلة أو إلى القطاع الخاص، يبين أن هناك أربعة أنماط من اللامركزية وهي اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية واللامركزية المالية واللامركزية السوقية. ولعل ما يهم هنا هو اللامركزية المالية والتي تحدث عندما يتنازل المستوى الأعلى عن سلطاته في عملية الميزانية والقرارات المالية للمستويات الأدنى.

## 2-متطلبات نجاح اللامركزية:

إن نجاح اللامركزية، كأداة لحكومة الميزانية وتحقيق فاعلية المساءلة في الدول ذات الطبيعة الموحدة يتطلب توافر ثلاثة شروط أساسية ومتكاملة وهي:

<sup>1</sup> - Anwar Shah, Fiscal Decentralization in Developing and Transition Economies Progress, Problems, and the Promise, World Bank Policy Research Working Paper 3282, , Washington, DC USA, April 2004, p 04.

<sup>2</sup> - عوادي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الرابعة، بدون سنة نشر، ص 239-240.

<sup>3</sup> - تقرير البنك الدولي، (2000-1999)، ص 108.

2-1- وجود إدارة محلية قوية محددة الصلاحيات والمهام فيما يتعلق بإدارة تقديم الخدمة العامة، لأن تداخل المسؤوليات وعدم تحديدها بشكل واضح بين المستوى المركزي والمستوى المحلي في الجانب التنفيذي يخلق نوع من تزامن المسؤولية، وهو الأمر الذي يترتب عليه في النهاية المحلية غلبة الحكومة المركزية وسيطرتها وتدخّلها على المستوى المحلي مما يفقد الإدارة المحلية الدور المنوط بها.

2-2- تحديد اختصاصات ومسؤوليات الإنفاق العام في المستوى المحلي ومصادر تمويله وتشير التجربة العالمية في هذا الشأن إلى تعدد النماذج إلا أنه بشكل عام هناك ضوابط يجب احترامها تحكم التوجه نحو اللامركزية المالية وأهمها:

- تكفل المستوى المركزي بالإدارة الكلية لعمليات الميزانية وتحقيق الانضباط المالي العام وإدارة التوازن النقدي للميزانية العامة.

- التحديد القانوني لاختصاصات ومسؤوليات الإنفاق بين المستوى المركزي والمستويات المحلية، وعلى الشكل الذي يضمن قيام المستوى اللامركزي بتحديد أولويات، وتقديم الخدمات ذات التأثير المباشر على المجتمع المحلي مثل التعليم والصحة والإسكان والنقل وغير ذلك.

- التحديد القانوني لمسؤوليات الاقتراض، فيما بين السلطة المركزية والمستويات المحلية.
- توضيح العلاقات المالية الأفقية والرأسية، وآليات التحويلات المالية وجداؤها الزمنية، فيما بين المستويات الحكومية المختلفة، لما لها من أهمية في سرعة تلبية متطلبات المواطنين ورفع الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة.

2-3- تفعيل قنوات المساءلة المحلية كداعم مهم للمساءلة السياسية، وهو ما يتطلب وجود مجالس شعبية محلية منتخبة ولديها الطاقات الفنية القادرة على المشاركة في مؤسسات الميزانية والرقابة عليها.

### 3- مشاركة منظمات المجتمع المدني والمساءلة المجتمعية (المواطنة الفعالة):

تؤكد الإدارة العامة الجديدة على أهمية النظرة للمواطن كزبون يجب إرضاءه، والنظر إلى الإصلاح كمحاولة لإيجاد حكومة تعمل على أعلى مستوى وبأقل تكاليف، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إشباع احتياجات المواطن، أو الزبون بل يجب أن تذهب أبعد من ذلك حيث يجب أن تركز على كيفية إرضاء العميل، بحث تقوم بتقييم احتياجات العميل، والاستجابة السريعة لاحتياجاته، من خلال ما تطرقنا إليه سابقاً وهو اللامركزية، وتمكين المسؤولين، وبذلك يقومون بالعمل كأصحاب مشاريع خاصة وتصبح الحكومة موجهة لخدمة المواطن.<sup>1</sup>

ويذهب البعض إلى القول بأن مفهوم المواطنة الفعالة هو عندما ينظر المواطنون إلى حكومتهم كملاك، وبناء عليه واجبهم كملاك الاهتمام بشؤونها. وهذا يعتبر بديلاً للرأي الأول.

<sup>1</sup> - ديفيد أوزبورن، وآخرون، إعادة اختراع الحكومة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 205-206.

ويمكن القول أن تلقي المواطن للخدمات يجعل منه زبون، وهي النظرة التي يجب أن تكون عند الإدارة العامة، حيث يجب العمل على إرضاء الزبون وتقديم أحسن العروض وأجودها، أما النظر للمواطن كمالك يجب أن يكون هذا التصور لدى المواطنين بحيث يجب عليهم العمل على تطويرها والمحافظة على مكتسباتها أي المشاركة في إدارة شؤونها. إن المجتمع المدني يمتلك قدرة أكبر على تحديد أولويات المواطنين، وبالتالي فهو يتمتع بفهم أوسع للخيارات التي تواجه صانعي القرارات. وتلك هي الرؤية التي تستند إليها فلسفة مشاركة المجتمع المدني في عمليات وسياسات الميزانية. إن الفرصة الحقيقية لتحسيد أصوات المواطنين تكون عند المشاركة في عمليات الميزانية، حيث يتم التعرف على احتياجاتهم ومقترحاتهم والاستجابة لها، لكن بالشكل الذي يحقق إرادة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد العامة، ويعبر عن التوازن بين مصلحة الفئات المختلفة. من شأنها هذه الأمور كسب ثقة المجتمع المدني في إجراءات وسياسات الميزانية وتفعيل قنوات المساءلة المجتمعية، وبالشكل الذي يرفع من جودة الخدمات المقدمة ويحقق الاستجابة السريعة لمتطلبات المواطنين ودفعي الضرائب سواء كانوا من المواطنين أو من قطاع الأعمال، وهكذا تتجه جل دول العالم.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد يرى ماك مور أستاذ التنمية بجامعة ساسكس بالمملكة المتحدة أن الدول التي تعتمد في دخلها بصفة أساسية على عوائد النفط ليس في إمكانها تفعيل المشاركة في صنع وتنفيذ سياسة الميزانية العامة، بل يؤدي هذا الوضع إلى انفصال بين المواطن والدولة وظهور حالة من عدم الرضا من جانب المجتمع من جهة، وحالة من الاستعلاء من جانب أجهزة الدولة من جهة أخرى، بعكس الدول التي تعتمد أساسا على نظام ضريبي عادل في دخلها يجعل من التواصل مع المواطن شرطا أساسيا لانتظام العمل العام.

ويحصى ماك مور النتائج التي تترتب على اعتماد الدول على عوائد النفط والتي تصب كلها في غياب المشاركة بين الدولة والمجتمع من بينها:

3-1- غياب معايير الشفافية نظرا لأن النخبة المتحكمة في الاقتصاد الريعي تكون صاحبة الحق وحدها في الاستئثار بالموارد المالية المتوافرة، دون إعارة أي اهتمام للبرلمان أو منظمات المجتمع المدني التي من المفروض أن تضطلع بدور المساءلة.<sup>2</sup>

3-2- الحكومة تعتمد على عوائد مالية لا يساهم فيها المواطن مما يؤدي إلى ظهور ما يمكن تسميته الاستقلال السلبي لجهاز الدولة عن المواطن، وعدم رغبة النخبة الحاكمة في الاستماع إليه.

3-3- غياب إدارة عامة فاعلة لأن الطبقة الحاكمة لا تكثر كثيرا لذلك، ولكنها تهتم بإيجاد شريحة محدودة من البيروقراطيين تمتلك قدرا من الكفاءة لإدارة الاقتصاد الريعي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - دينا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 12.

<sup>2</sup> - سامح فوزي، سلسلة مفاهيم: الحكومة، للمركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 10، القاهرة، أكتوبر 2005، ص 50.

وأخيرا يجب التأكيد على أن الأخذ بمعايير شفافية الميزانية كشرط أساسي لتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في سياسات وقرارات الميزانية يصبح عديم الفائدة وغير ذي جدوى إذا لم تعطى الفرصة لتلك المنظمات لتقديم اقتراحاتهم، وقد اضطلعت منظمات المجتمع المدني بالقيام بهذا الدور حيث جعلت من موضوع الميزانية العامة اختصاصها، في إطار ما اصطلح عليه بجماعات الميزانية.

<sup>1</sup>- Mick Moore, Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries, *International Political Science Review*, 2004. P 306.



## الخلاصة:

خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الأدبيات النظرية لمفهوم الحوكمة وتتبع المسار التاريخي له، وكان ذلك بالتطرق لتطور مفهومها والدوافع التي ساهمت في بروزه وكانت عبارة عن دوافع سياسية وفكرية واقتصادية مالية، وأيضاً هناك دوافع منهجية ومسايرة التطور في علم الإدارة كذلك من الأشياء التي ساعدت على ظهور مفهوم الحوكمة هو سيطرة الفكر المؤسسي على أدبيات التنمية حيث أصبح هذا الفكر يدعو إلى مساهمة كل الأطراف ذات العلاقة، لكن لم يتم الاتفاق على مفهوم الحوكمة، لاختلاف الزاوية التي ينظر لها، وحاولنا تقديم مفهوم جامع له يلي الهدف من الدراسة، ثم تم التعرّيج على مفهوم الحوكمة من وجهة النظر الإسلامية من خلال عرض مجملته من الآيات القرآنية ولأحاديث النبوية التي تحث في مفهومها على الشفافية والمشاركة والمساءلة، وما يؤكد على أهمية مبادئ الحوكمة هو تماهياها مع أبعاد التنمية المستدامة التي تعد مطلب ملح في العصر الحديث، وهو ما تم التطرق إليه في ثنايا هذا الفصل الأول.

إن تجسيد مفهوم الحوكمة يتأتى من خلال الالتزام بمبادئها الأساسية، والتي كان هناك عدم إجماع حولها ولكن حاولنا، التطرق بشيء من التفصيل إلى المبادئ التي تشكل الإجماع والمتمثلة في مبدأ الشفافية والتي تتجسد من خلال الالتزام بمجملته من المبادئ الشكلية والإجرائية تم التطرق لها بالتفصيل، ومبدأ المشاركة ومبدأ المساءلة التي تتجسد من خلال برلمان يتمتع بتمثيل حقيقي ويضم كفاءات علمية ومهنية قادرة على التأثير الإيجابي والمقنع، وكذلك توسيع اللامركزية الإدارية باعتبارها تقرب المواطن من صانع السياسات وتزيد من إمكانية الاستجابة لتطلعاته، والضامن الحقيقي لذلك هو المواطنة الفعالة التي من المفروض أن يعمل كل من الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني على تنميتها في أفراد المجتمع من خلال العمل على تأطيره وتوعيته بدوره الذي من المفروض أن يقوم به، وقبل ذلك تطرقنا إلى مداخل وأبعاد هذه المبادئ حيث تم عرض مدخلين أساسيين وهما مدخل صندوق النقد الدولي ومدخل منظمة التنمية والأوربية، ثم تطرقنا إلى أبعاد هذه المبادئ.

نخلص في النهاية إلى أهمية الأخذ بهذه المبادئ المهمة في الإدارة وخاصة إدارة الميزانية العامة التي تعتبر الأكثر أهمية في الدولة على اعتبارها تمس الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

## الفصل الثاني

نظام الميزانية العامة في الجزائر

(ماهيته - إختلالاته - دوافع حوكمته)

## تمهيد:

أصبحت للميزانية العامة أهمية بالغة لكل دولة من دول العالم مهما كان نظامها السياسي، وشكل الحكومة الموجودة فيها. فمن غير ميزانية عامة يصعب إدارة الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية بانتظام، وبدونها لا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة إليها، وتصعب إدارة اقتصاد الوطني وتوجيهه وفق الخطة المرسومة له، أي أن الميزانية العامة تعتبر المحور الذي تدور حوله جميع نشاطات الدولة في مختلف المجالات، ومع تطور نظام الميزانية على مستوى العالم لم تعد الميزانية العامة للدولة مجرد إطار لإدارة العلاقة بين الموارد المتاحة للدولة والحاجات المتزايدة للمجتمع بل أصبحت أداة إستراتيجية لتحقيق أهداف الدولة، وتعكس مستوى الحكم الذي وصل إليه المجتمع.

يعتمد النظام الميزانياتي في الجزائر الميزانية التقليدية أو ميزانية البنود في جانب التسيير وميزانية البرامج في جانب التجهيز والاستثمار، ومن أجل مواكبة هذا التوجه عملت الجزائر على تطوير أنظمتها الميزانياتية من خلال إصدار عديد القوانين وتكوين مؤسسات وإصلاح أخرى ذات العلاقة وهو ما سنطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: القواعد التنظيمية للميزانية العامة في الجزائر.

المبحث الثاني: دورة الميزانية العامة في الجزائر ومبادئها.

المبحث الثالث: دوافع تبني حوكمة الميزانية العامة في الجزائر.

## المبحث الأول

## القواعد التنظيمية للميزانية العامة

للميزانية ضوابط تنظيمية لكل المراحل التي تمر بها، وتتمثل في القواعد والنصوص القانونية التي تحكمها، إضافة إلى التصنيف والتبويب المتعلق بالنفقات والإيرادات العامة، وطريقة عرض الميزانية و الوثائق التي المرفقة بها، وهذا ما سنتطرق إليه في الآتي.

## المطلب الأول: الإطار التشريعي

إن النظام المالي للجزائر المستقلة بقي لفترة طويلة - إن لم نقل لحد الآن- مستمدا ومستوحى من النظام المالي الفرنسي بحكم الاحتلال الفرنسي للجزائر.

حيث بعد الاستقلال وبموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، والرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر، لمفعول التشريع والنافذ إلى غاية 31 ديسمبر 1962، استمر العمل بمعظم تلك النصوص التشريعية والتنظيمية التي كانت تنظم الميزانية العامة في الجزائر، وبداية من السنوات الأولى للاستقلال صدرت مجموعة معتبرة من النصوص التنظيمية التي عوضت النصوص الفرنسية المطبقة في مختلف جوانب المحاسبة العمومية أو من أجل إسقاطها على الواقع الجزائري، ولعل أهمها هو المرسوم رقم 65-259 المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 المحدد للالتزامات ومسؤوليات المحاسبين.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة وأنواعها

وسوف نتطرق إلى ذلك وفقا للنقاط التالية:

## أولاً: تعريف الميزانية العامة

تختلف تعريفات الميزانية العامة باختلاف الناحية أو الجانب الذي يريد الباحث أو الكاتب أن يؤكد، ولكن ما يميز الكتاب المعاصرون هو تركيزهم عند تعريفهم للميزانية العامة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للميزانية، وعلى ارتباط الميزانية بخطة التنمية للدولة، وعلى اعتبار الميزانية خطة قصيرة الأجل عادة تكون سنة واحدة، بينما ركز الكتاب في السابق عند تطرقهم إلى تعريف الميزانية على تأكيد الناحية القانونية، أو الصفة التشريعية للميزانية العامة. ويمكن تعريف الميزانية العامة للدولة بأنها "الخطة المالية للدولة يتم على أساسها تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة المقبلة، أي أنها تمثل برنامج مالي يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها في السنة القادمة".<sup>2</sup>

1- محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 10.

2- مجيد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج، الأردن، 2015، ص 22.

ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق مايلي:

- الميزانية خطة مالية للدولة.
- الصفة التقديرية للنفقات والإيرادات.
- سنوية الميزانية.

أما تعريف الميزانية وفق الإطار القانوني في الجزائر حيث عرفت في القانونين المتعلقين بالمالية والمحاسبة العمومية وهما: -يعرف القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية الميزانية العامة في المادة 06 "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".<sup>1</sup>

- ويعرفها القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية في المادة 03 "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".<sup>2</sup>

### ثانيا: أنواع الميزانيات العامة

مرت الميزانية العامة خلال تطورها بكثير من المراحل وميز المفكرون بين عدة أنواع منها لعل أهمها مايلي:<sup>3</sup>

#### 1- ميزانية البنود (التقليدية) (1921-1939):

وكانت أول الميزانيات ظهورا، وتركز هذه الميزانية على الرقابة على النفقات العامة، وأن يتم صرف الاعتمادات وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به للحد من المخالفات والاختلالات المالية، حيث تم تبويب الميزانية بناء على ذلك بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليها.

#### 2- ميزانية البرامج والأداء (1939-1960):

وظهر هذا النوع في المرحلة الثانية، حيث بالإضافة إلى هدف الرقابة المالية على النفقات العامة كان الهدف الآخر هو العمل على تحقيق الكفاءة الإدارية في تنفيذ الأعمال، من خلال تحديد مستويات الأداء المرجعية لكل نشاط من الأنشطة، لكي يتم على أساسها تقييم الأداء الفعلي.

#### 3- ميزانية التخطيط والبرمجة (1960-1970):

وتمثل المرحلة الثالثة في مسار تطوير الميزانية العامة، وتركز على عنصر التخطيط، وعلى أهمية الربط بين كل من التخطيط والميزانية العامة. وتهدف إلى تزويد متخذي القرار بالمعلومات الضرورية، من

1- الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984 ص 04.

2- الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990 ص 12.

3- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الخامسة، الأردن، 2014، ص 194-196.

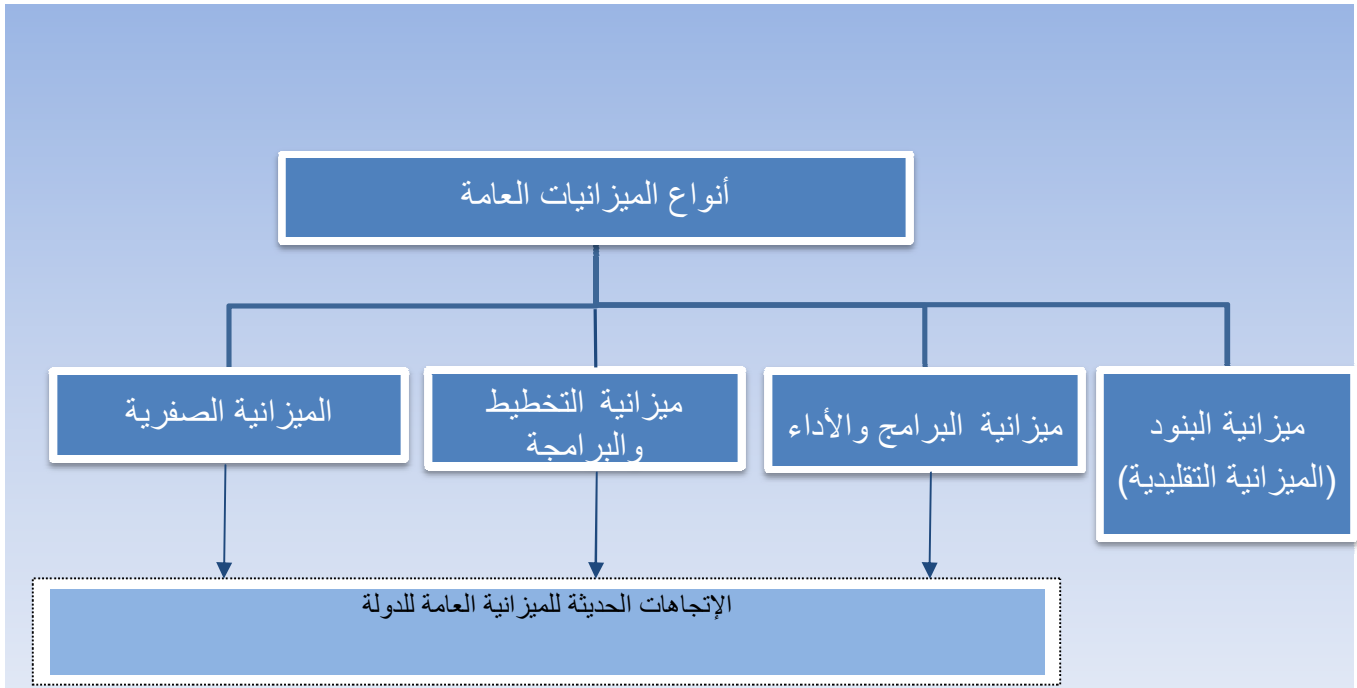
أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وذلك من خلال استخدام الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية، لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين.

#### 4- ميزانية الصفرية (1976-1981)

وهي المرحلة الرابعة من مراحل تطور الميزانية العامة، وتركز على الاهتمام بفعالية النفقات العامة، وتخفيضها، وهي تؤكد على أن تتم المراجعة والتقييم لجميع أوجه الإنفاق (البرامج والمشاريع) إبتداءا من قاعدة الصفر. وبذلك تخضع للمراجعة والتقييم جميع أوجه الإنفاق، حيث لا تعتبر مستوى الإنفاق الحالي مستثنى من الدراسة التفصيلية والتقييم، كما أنها لا تسلم بإستمرارية النشاطات والمشاريع الحالية، ولكن من المحتمل أن تنخفض، أو تلغى المشاريع قيد التنفيذ إذا تأكد بعد التقييم لها أن كفاءتها أصبحت منخفضة .

وتسمى ميزانية البنود بالتقليدية أما الثلاث الأخرى فيطلق عليها الإتجاهات الحديثة للميزانية العامة للدولة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

#### الشكل رقم (02- 01): أنواع الميزانيات العامة



المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: القوانين الأساسية للمالية والمحاسبة العمومية:

**1- قانون المالية الأساسي:** إن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 والمتعلق بقوانين المالية يعتبر الإطار الأساسي والأصل الذي يسدي التوجيهات ويحدد الأحكام التي يتم إعداد قوانين المالية السنوية في إطارها.<sup>1</sup> ويسمى أيضا القانون العضوي لقوانين المالية- المادة 123 من دستور 1996- حيث يضم هذا القانون سبعة أبواب يمكن عرضها كالآتي:

**الباب الأول: الأحكام العامة:** الذي يعرف قوانين المالية وأنواعها و هيكلتها.

**الباب الثاني: الميزانية العامة للدولة:** تطرق للميزانية العامة من حيث الإيرادات والنفقات وأنواعها وهيكلتها.

**الباب الثالث: الميزانيات الأخرى:** تطرق لأنواع أخرى من الميزانية وعلاقتها بالميزانية العامة.

**الباب الرابع: عمليات للخزينة:** تناول العمليات الخاصة للخزينة وكيفية تسييرها.

**الباب الخامس: تحضير قوانين المالية والتصويت عليها وتنفيذها:** تطرق لقوانين المالية بداية من تحضيرها ثم التصويت عليها ثم تنفيذها.

**الباب السادس: قانون ضبط الميزانية:** تطرق لقانون ضبط الميزانية والحيثيات التي يجب أن يتضمنها.

**الباب السابع: أحكاما مختلفة:** وفيه بعض الأمور الإجرائية.

وقد شهد القانون العضوي عدة تعديلات مست بعض أبوابه يمكن ذكرها كمايلي:

- القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 84-17.<sup>2</sup>

- القانون رقم 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم للقانون 84-17.<sup>3</sup>

- المرسوم التشريعي 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المعدل للقانون 84-17.<sup>4</sup>

- المرسوم التشريعي رقم 93-15 المؤرخ في 04 ديسمبر 1993 المعدل والمتمم لقانون 84-17.<sup>5</sup>

**2- قانون المحاسبة العمومية:** يعتبر القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر والذي يسمى قانون المحاسبة العمومية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية، 1984، ص 1040.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988 ص 54.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 جانفي 1990 ص 02.

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية العدد 04، الصادرة بتاريخ 20 جانفي 1993 ص 70.

<sup>5</sup> - الجريدة الرسمية العدد 80، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1993 ص 70.

<sup>6</sup> - الجريدة الرسمية العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990 ص 12.

يحدد هذا القانون الأحكام العامة التنفيذية المطبقة على الميزانية العامة والعمليات المالية الخاصة بالدولة، والمجلس الدستوري، والمجلس الشعبي الوطني، ومجلس المحاسبة، والميزانيات الملحقه والجماعات الإقليمية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. والتي تشمل الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وكذا عمليات الخزينة، وكذا نظام محاسبتها. كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم وتمثل المراسيم التنظيمية الخاصة بتطبيقه فيما يلي:<sup>1</sup>

- المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمتعلق بتعيين واعتماد المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين، وإجراءات مراجعة باقي الحسابات، وكيفية اكتتاب تأمين يغطي مسؤوليات المحاسبين العموميين.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمحدد لإجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف و المحاسبون العموميون وكيفية ومحتواها.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، والمتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.

#### المطلب الثاني: تبويب الميزانية العامة

تبويب الميزانية العامة يكون من خلال تبويب إيراداتها ونفقاتها والتي يمكن توضيحها كالتالي:

#### الفرع الأول: تبويب الإيرادات العامة:<sup>2</sup>

يكون تبويب الإيرادات وفقا للأسس التالية:

- 1-التبويب القانوني:** يستند هذا التصنيف على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها في تحصيل الإيرادات العامة.
- 2-التبويب المالي:** يمكن من خلال هذا التبويب التمييز بين نوعين من الإيرادات:
  - **الإيرادات العامة النهائية:** فهي تلك الأموال التي تدخل خزينة الدولة بصفة نهائية و لا تتبعها تكلفة مما يجعلها خالية من أي التزام بالتعويض.
  - **الإيرادات العامة المؤقتة:** فهي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة التي ينتج عنها تكاليف، وفي غالب الأحيان إجبارية ردها أو تعويضها.
- 3-التبويب الاقتصادي:** يرتبط هذا التبويب بطبيعة الشروات التي تم الاقتطاع منها، و من هذا المنطلق نميز في مجال الجباية مثلا بين الضرائب على الدخل والضرائب على الاستهلاك.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية العدد 43، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 1991 ص 19.

<sup>2</sup>-لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004، ص 43-45.



## الفرع الثاني: تبويب النفقات العامة:

**1- التبويب الإداري:** حسب المادة 20 من القانون 84-17 تصنف النفقات العامة في الجزائر إداريا حسب معيارين هما:<sup>1</sup>

- **التبويب حسب الوزارات:** يمثل التبويب حسب الوزارات قاعدة تبويب على أساسها ميزانية التسيير في الجزائر حيث توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.

- **التبويب حسب طبيعة الاعتمادات:** حيث تخصص الاعتمادات وتوزع حسب الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات بحسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

**2- التبويب الوظيفي:** رغم أن قانون المالية لا يقدم صورة عنه إلا أنه لا يعتبر مجهولا في الجزائر. وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة:<sup>2</sup>

- الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة والدفاع.

- الخدمات الاجتماعية والجماعية وتضم التعليم، الصحة، النشاط الاجتماعي والخدمات الجماعية (تعمير، سكن، ترفيه...).

- الخدمات الاقتصادية المتعلقة أساسا بالفلاحة، الصناعة، النقل، وغيرها.

- النفقات غير القابلة للتخصيص: فائدة الدين العام، رد القروض، نفقات الشؤون الدينية وغيرها.

**3- التبويب الاقتصادي:** وفقا إلى التبويب الاقتصادي هناك معيارين:

- **نفقات التجهيز ونفقات التسيير:** بحيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على السلع والخدمات الضرورية لسير الإدارة و المصالح العمومية تعتبر من قبيل النفقات الجارية أو ما يعرف بـ: "نفقات التسيير". أما إن كان الهدف منها زيادة القدرات الإنتاجية بالزيادة في تكوين رأس المال فتعتبر من قبيل "نفقات التجهيز"<sup>3</sup> أو ما يسمى بنفقات رأس المال.

- **النفقات الإدارية ونفقات التحويل:** تقوم هذه التفرقة الخاصة بالنفقات العامة على أساس معيارالمقابل المباشر للنفقة العامة وعلى العموم تهدف نفقات المصالح أو النفقات الإدارية إلى مكافأة المنافع والأدوات والخدمات المقدمة للإدارة والتي هي ضرورية لتسييرها أو تجهيزها أما نفقات التحويل أو إعادة التوزيع فهي نفقات تؤدي بدون مقابل مباشر وتمثل نوعا من العدالة في توزيع الدخل الوطني، كالمنح العائلية و تعويضات الضمان الاجتماعي وغيرها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 1042.

<sup>2</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 36.

<sup>3</sup> - تومي سلامي، ميزانية الدولة كوسيلة لتجسيد السياسة الاقتصادية و الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 70.

<sup>4</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 38.

**4- التويب المالي :** يمكن أن تصنف النفقات أيضا من حيث طبيعتها المالية وفي هذا الصدد نميز بين ثلاثة أنواع من التكاليف هي: التكاليف النهائية، التكاليف المؤقتة والتكاليف التقديرية.

**- التكاليف أو النفقات النهائية:** ويقصد بذلك أن يتم صرف النفقة بدون مقابل أو رجوع لها مستقبلا، حيث أن الأغلبية العظمى التكاليف الدولة لها طابع النفقات النهائية، خاصة فيما يتعلق بميزانية التسيير.

**- التكاليف المؤقتة وعمليات الخزينة:** تصنف العمليات المؤقتة لوحدها كونها تتميز بطابعها الزمني أي أن لها مدة مؤقتة يلزم تأديتها خلالها، فهي إذا تمثل جزءا من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث تتبع لاحقا بعملية إيراد مناسبة لها، وتدخل ضمن هذه العمليات المتعلقة بالخزينة أو بالقطاع المصرفي وبالنظر إلى الطبيعة المالية الخاصة جدا لعمليات الخزينة فإنها تقيد خارج الميزانية العامة للدولة وتدرج في الحسابات الخاصة للخزينة.

**- التكاليف التقديرية أو الضمانات:** يتعلق الأمر بعمليات إنفاق القروض وتتعهد الدولة القيام بها إذا تحققت بعض الظروف، وبالتالي إذا لم يتحقق الشرط لا تتحقق النفقة الفعلية، وأكبر مثال على ذلك هي التكاليف أو النفقات الافتراضية التي تنتج عن الضمانات التي تمنحها الدولة لبعض القروض لتسهيل إصدارها من طرف هيئة عمومية.

#### المطلب الثالث: مدونة الميزانية العامة في الجزائر

إن مدونة الميزانية هي التي تبين تويب النفقات العامة والإيرادات العامة ومن خلالها يتم التعبير عن اختيارات الميزانية سنويا، وسوف نعرض مدونتي نفقات وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر فيما يلي:

**الفرع الأول: مدونة إيرادات الميزانية:** تقسم موارد الميزانية العامة للدولة حسب المادة 11 من القانون 84-17 إلى ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
5. التسديد برأس المال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
6. مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
8. الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984 ص 1041.

إن الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة، مصنفة في الجدول (أ) الملحق بقانون المالية السنوي فيما بين الموارد العادية والجبائية البترولية.

**1- الموارد العادية:**

**1 - 1 - الإيرادات الجبائية:**

201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة

201 - 002 - حواصل التسجيل و الطابع

201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال

201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة

201 - 005 - حواصل الجمارك

**1 - 2 - الإيرادات العادية:**

201 - 006 - حواصل ومداخيل أملاك الدولة.

201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية.

201 - 008 - الإيرادات النظامية.

**1 - 3 - الإيرادات الأخرى: - الإيرادات الأخرى.**

**2- الجبائية البترولية.**

201 - 011 - الجبائية البترولية.

ويوضح الجدول المرفق في الملحق (01) الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة في الجدول (أ) الملحق بقانون المالية 2018.

**الفرع الثاني: مدونة نفقات الميزانية:** تتجسد مدونة نفقات الميزانية من خلال ميزانية نفقات التجهيز وميزانية نفقات التسيير.

**1- مدونة نفقات التسيير:** تنقسم نفقات التسيير للميزانية العامة في الجزائر إلى أربعة أبواب وعناوين، تجمع هذه الأبواب في قسمين: الأول يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول والثاني وجزء من البابين الثالث والرابع، أما القسم الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة أو الوزارية المتكونة من الباب الثالث والرابع، (أي أن الباب الثالث والباب الرابع يتواجدان في نفقات كل الوزارات)، وتظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة، و يحتوي الجدول على:

- نفقات موزعة حسب الدوائر الوزارية.
- نفقات غير موزعة (أعباء مشتركة).

وتندرج تحت هاذين القسمين كما ذكرنا سابقا الأبواب الأربعة وهي:<sup>1</sup>

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

ويتفرع كل باب بالتدرج إلى أجزاء (أقسام)، فصول، مواد، فقرات.

مثال: النفقات الموزعة حسب الدوائر الوزارية - وزارة معينة -

الباب (العنوان: النفقات الخاصة بوسائل المصالح الجزء: تعويضات المستخدمين (الموظفون)

الفصل: أجور، أعباء اجتماعية.

المادة: نوع التكاليف الاجتماعية أو المنح الخاصة.

الفقرة: تعويضات جزافية للخدمات أو تعويضات ذات طبيعة محلية.

وبعد صدور قانون المالية المتضمن ميزانية الدولة تقوم كل وزارة بتقسيم الاعتمادات المخصصة لها وفقا لمختلف المهام، و

تصدر في مراسيم تنفيذية تسمى " مراسيم توزيع الاعتمادات " .

ويوضح الجدول المرفق في الملحق (02) النفقات النهائية لميزانية التسيير للدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون

المالية 2018.

**2- مدونة نفقات التجهيز:** إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز أو الاستثمار توزع

حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة، الصناعة، الأشغال و البناء، النقل و السياحة.<sup>2</sup>

ووفقا للمادة 35 من القانون 84-17 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي

السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:<sup>3</sup>

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة

2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

وتوضح المواد 36-37-38 من القانون 84-17 كيفية توزيع هذه الاعتمادات بين القطاعات وذلك وفق

التنظيم، وهي عشر قطاعات مبينة كما يلي:<sup>4</sup>

قطاع 0: المحروقات.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 1042.

<sup>2</sup> - علي زغدود، " المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 34.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 1043.

<sup>4</sup> - نفس المرجع السابق، ص 1044.

قطاع 1: الصناعة التحويلية.

قطاع 2: الطاقة والمناجم.

قطاع 3: الفلاحة والري.

قطاع 4: الخدمات.

قطاع 5: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية.

قطاع 6: التربة والتكوين.

قطاع 7: قاعدة هيكلية اجتماعية و ثقافية.

قطاع 8: المباني ووسائل التجهيز.

قطاع 9: أخرى.

وتظهر نفقات التجهيز في ميزانية الدولة في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية لكل سنة.

ويوضح الجدول المرفق في الملحق (03) النفقات النهائية لميزانية التجهيز للدولة في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية 2018.

#### المطلب الرابع: وثائق الميزانية العامة

تتجسد الميزانية من خلال الوثائق التالية:

الفرع الأول: قانون المالية: هناك ثلاث قوانين مالية:

1- قانون المالية السنوي: حسب المادة 2 من القانون 84-17 هو الذي يقر ويرخص لكل سنة مالية موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط السنوي.<sup>1</sup>

2- قانون المالية التكميلي أو المعدل: وهو يصدر من أجل إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية.

3- قانون ضبط الميزانية: بموجب المادة الخامسة من القانون 84-17 فإن قانون ضبط الميزانية هو: "الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و عند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية الخاصة بكل سنة مالية".

الفرع الثاني: الوثائق الملحقة بقانون المالية:

1- الجدول (أ): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة للسنة.

2- الجدول (ب): توزيع حسب القطاعات الوزارية للاعتمادات المفتوحة في ميزانية التجهيز للسنة.

3- الجدول (ج): توزيع حسب القطاعات للنفقات ذات الطابع النهائي على المخطط الوطني للسنة.

4- حالة خاصة: تشمل شبه الجباية.

<sup>1</sup> - 1 الجريدة الرسمية رقم 01، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990 ص 02.

## الفرع الثالث: وثائق أخرى

1- مراسيم توزيع الاعتمادات: <sup>1</sup>

إن قانون المالية السنوي لا يعرض سوى الكتل الكبرى للاعتمادات المفتوحة لسنة محددة المتمثلة في رخص الإنفاق حسب الوزارات. أما التوزيع حسب مدونة النفقات وفق العناوين، الأجزاء و الفصول تكون عن طريق مراسيم توزيع الاعتمادات والتي يتحقق فيها بذلك تخصيص الموارد، تجدر الإشارة هنا، إلى مراسيم توزيع ميزانيات رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع الوطني والأعباء المشتركة ليست محل نشر في الجريدة الرسمية.

2- ملزمات الميزانية: les fascicules budgetaires<sup>2</sup>

هي وثائق معدة من طرف الإدارات الوزارية تحت مراقبة مصالح الميزانية تسمح بالقيام بالتوزيع حسب العناوين، الأجزاء، المواد، الفقرات للنفقات المرخصة بقانون المالية والموزعة في مراسيم التوزيع، وتحتوي في نفس الوقت على جداول للميزانيات الفعلية حسب التوظيف، الطبيعة، القسم وتقييم الاعتمادات اللازمة لتمويل مرتبات الموظفين محسوبة على أساس متوسط الراتب.

طرق إنشاء هذه الوثائق ومحتواها وهيكلها حاليا لا تستند إلى قاعدة تنظيمية، وإنما يتم تحقيقها من خلال الممارسة.

3- القرارات المتعلقة بتوزيع اعتمادات الدفع: <sup>3</sup> تتكون ميزانية التجهيز من رخص النفقات التي ترصد حسب

القطاعات في الجدول (ج) الملحق سنويا بقانون المالية، أما عملية تخصيص الاعتمادات لمختلف الإدارات الوزارية تتحقق بقرار يتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع موقع من قبل المفوض بالتخطيط والوزير المعني. وتمثل اعتمادات الدفع الأجزاء السنوية لتطبيق رخص البرامج المتعلقة بما أي تمويل كل العمليات المخططة والمرخصة في إطار متعدد السنوات غالبا.

<sup>1</sup>-IAbdelhamid GAS « Le budget de l'Etat , formation des inspecteurs centraux, -IEDFKOLEA, février 2007 , p 87.

<sup>2</sup>- Abdelhamid GAS, op-cit, p 88.

## المبحث الثاني

## دورة الميزانية العامة ومبادئها

تمر الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تكون في مجملها دورة الميزانية وتجتمع في أربعة مراحل كبرى هي: مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة وتسليم الحسابات ويتم ذلك من خلال مبادئ معينة وفيما يلي سنتطرق لهذه المراحل والمبادئ بالتفصيل.

## المطلب الأول: دورة الميزانية العامة

تمر دورة الميزانية بمراحل معينة يمكن عرضها كما يلي:

## الفرع الأول: مرحلة تحضير الميزانية

إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية ويعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية بالذات التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتعاون مع القطاعات الوزارية الأخرى ويكون ذلك تحت سلطة وإشراف الوزير الأول وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 95-54 المؤرخ في 15 فيفري 1995.<sup>1</sup>

**أولاً: الأعمال الأولية للمديرية العامة للميزانية لوزارة المالية:** تقوم هذه الهيئة بالتعاون مع باقي المديرية المختصة بوزارة المالية بتقييم شامل مجموع الإيرادات والنفقات لتتمكن بذلك من تقديم عرض تتحدد فيه المعالم الكبرى للوضع الاقتصادية والمالية للبلاد، فهو يوضح التوجهات الكبرى التي يمكن رسمها للميزانية.<sup>2</sup>

**ثانياً: مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الحكومة:** يقدم وزير المالية العرض الشامل الذي يتضمن التوجهات الكبرى التي يمكن إعطاؤها للميزانية التحضيرية في اجتماع مجلس الحكومة، ليتم مناقشته مع باقي الوزراء، وتحديد الأولويات المتعلقة بكل قطاع وزاري، مع تحديد نظام الأولوية بين مختلف مجالات النشاط الأساسية، بناء على ما هو مأمول من الميزانية اقتصاديا واجتماعيا.

**ثانياً: منشور مديرية الميزانية لوزارة المالية (المذكرة المنهجية):** بناء على التوجهات التي صيغت داخل مجلس الحكومة تقوم هذه المديرية بتحضير منشور يتم إرساله لمختلف الوزارات يتضمن هذا المنشور المبادئ التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحضير مقترحات الميزانية الخاصة بها وأهدافه كالتالي:<sup>3</sup>

- إعلام وزارات مختلف القطاعات بإمكانيات البلد المالية والتذكير بمبدأ التقشف في الإنفاق العام.
- التذكير بمستويات الإنفاق المسموح مقارنة مع السنة الماضية مع إشارة لنسب الزيادة المقبولة.
- تحديد المنهجية التي يجب أن تقدم ضمنها المقترحات المتعلقة بالميزانيات القطاعية، حسب الجداول المرفقة.
- التذكير بمنع تسجيل نفقات غير مدرجة في الإطار العام والأولويات المحددة.

<sup>1</sup> - محمد الصغير بعلي وآخرون، المالية العامة، دار العلوم، عنابة الجزائر، ص 100.

<sup>2</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 117.

<sup>3</sup> - محمد خلاصي، تحضير الميزانية العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد الحقوق جامعة الجزائر، 1988، ص 85.

بالإضافة إلى ذلك يجب على كل وزارة أن ترفق تقرير عام مع كل نفقة مسجلة، يرمي إلى تبريرها من وجهة النظر القانونية والتنظيمية.

**ثالثا: تحضير مقترحات الميزانيات القطاعية:** يجب الإشارة أن كل وزارة قطاعية يوجد بها مديرية مكلفة بالميزانية والوسائل يوكل لها مهمة تحضير ميزانية القطاع، فبناء على ما تضمنته المذكرة المنهجية تقوم هذه المديرية بالتنسيق مع كل المصالح والهيئات التابعة للوزارة المعنية بتحديد مقترحات للميزانية يتم بلورتها ضمن الميزانية القطاعية، وفي حالة حدوث خلاف يلجأ إلى التحكيم الداخلي وتحديد مستوى النفقات المقترحة التي ترسل إلى وزارة المالية، ويجب أن ترفق المقترحات المقدمة من طرف الوزارات القطاعية بوثائق تبررها.

في العادة ترسل هذه المذكرة في شهر **مارس** على أن ترسل المقترحات في منتصف شهر ماي، وهو وقت لا يمكن من إعداد مقترحات دقيقة وفعالة، مما يلجئ إلى المبالغة في التقدير من قبل الوزارة.

تقدم هذه المشاريع القطاعية إلى المديرية العامة للميزانية لدى وزارة المالية، حيث يتم جمعها لدى وزارة المالية.

**رابعا: الفحص النقدي لمقترحات الوزارات القطاعية:** يتم في هذه المرحلة دراسة المقترحات في المديرية العامة للميزانية لدى وزارة المالية، وقبل ذلك تكون المديرية العامة للميزانية قد جمعت معلومات ووثائق تخص النفقات المطلوبة من طرف كل وزارة ويشمل ذلك:

- معرفة الوضعية المحاسبية للسنة المالية المنتهية.

- دراسة تقارير المراقبين الماليين لكل قطاع.

- معرفة وضعية النفقات الملتزم بها من طرف كل وزارة إلى غاية الثلث الأخير من السنة الفارطة.

وعلى أساس هذه المعطيات تقوم هذه الهيئة بدراسة المقترحات في شهر جوان من خلال:

- دراسة مجموع النفقات المقترحة مقارنة مع المبررات المرفقة بها.

- محاولة كشف المطالب المبالغ فيها على مستوى النفقات.

- مقارنة كل المقترحات بالمعطيات التي تملكها عن كل وزارة.

- التحقق من عدد المناصب التي تم فتحها فعليا في إطار نفقات المستخدمين لدى كل وزارة.

إن الفحص النقدي للمقترحات القطاعية يتوج إما بموافقة وزارة المالية على هذه المقترحات وإما طلب إيضاحات إضافية ومبررات حول بعض النفقات، أو طلب التصحيح في بعض النفقات خاصة نحو التخفيض وهو الأمر الشائع.

**خامسا: مناقشة المقترحات على المستوى الوزاري:**

تتم مناقشة اقتراحات النفقات العامة المقدمة من طرف مختلف الدوائر الوزارية بين الأعوان المختصين للمديرية العامة للميزانية والممثلين عن كل وزارة من اجل تحديد مبلغ الاعتمادات التي تسجل في مشروع الميزانية العامة.



بعد ذلك تعد المديرية العامة تقرير يبين ما تم التوصل إليه في ما يتعلق بمشروع الميزانية عن كل وزارة، وتقدمه إلى وزير المالية، لتبدأ في هذه المرحلة المناقشات بين مختلف الوزراء الذين يحاولون الدفاع عن مقترحاتهم وبين وزير المالية الذي يرفض كل ما من شأنه رفع مستوى الإنفاق العام أو إحداث اختلال في التوازنات المالية الكبرى. وهذه المرحلة ترمي إلى تقريب وجهات النظر والتي يفصل فيها إما بالتحكيم الذي يقوم به الوزير الأول أو حتى تحكيم رئيس الجمهورية في بعض القطاعات والحالات المعينة.

بعد أن تكتمل الأعمال داخل مجلس الحكومة يقدم ما وصل إليه المشروع إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، ويكون ذلك في بعض الأحيان بعد التحكيم لوزاري الدفاع والخارجية والذي يجريه رئيس الجمهورية، وبعد مصادقة مجلس الوزراء على مشروع القانون الذي يكون في شهر سبتمبر، يتطلب الأمر وضعه في قالب الذي وضعه له القانون العضوي رقم 84-17 المتعلق بقانون المالية من أجل تقديمه للسلطة التشريعية.

سادسا: تقدير الميزانية العامة: والمقصود بها طرق تقدير الإيرادات والنفقات

● **تقدير الإيرادات:** تعتمد على طريقتين تقليديتين الطريقة الآلية والتقدير المباشر وطريقة حديثة تدعى عصنة نظم الميزانية ويمكن تفصيلها كما يلي:

- **الطريقة الآلية أو نظام النسبية السنوية:** يتم التقدير بصفة آلية لا يترك للقائمين على تحضير الميزانية أي سلطة تقدير للإيرادات، وتعتمد هذه الطريقة على السنة قبل الأخيرة على اعتبار أن نفذت قبل تحضير الميزانية الجديدة.

- **التقدير المباشر أو التقدير التحليلي:** هذه الطريقة على ارتباط مع التوقع الاقتصادي، وهي تركز في نفس الوقت على تقدير الإيرادات وتقدير النفقات.

ففي ما يتعلق بالإيرادات لا بد من تقدير دقيق جدا، بناء على النتائج المعروفة لفترة 12 شهرا بناء على إحصائيات دقيقة والأبعاد الاقتصادية المستهدفة، في كل حالة تتطلب التصحيح تؤخذ في الحسبان المادة الخاضعة للضريبة، وأبعاد التحصيل، والتوقعات الاقتصادية.

- **طريقة عصنة نظم الميزانية:** وهي طريقة حديثة للتقدير، بعدما تبين محدودية طريقة التقدير الآلي والتقدير المباشر خاصة مع التزايد المضطرب لمبلغ النفقات العمومية، وكذا بالنسبة لمتطلبات النجاعة والشفافية، هذه الطريقة من شأنها تعويض الإجراءات التقليدية للتقدير، وهي مركزة على وسائل ومساع موضوعية ومتينة، وهي تطبق على المدى المتوسط، وهي تستهدف التوفيق بين الطابع السنوي لقانون المالية مع البرنامج المتعدد السنوات لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.<sup>1</sup>

● **تقدير النفقات:** تسمى المبالغ المقترحة للإنفاق "إعتمادات" وهو الإذن الذي يعطيه البرلمان للحكومة بصرف مبلغ معين لسند نفقة معينة في سنة معينة، أما النفقة فهي المبلغ المصروف فعلا، وتحدد النفقات وفق ما يلي:

<sup>1</sup> -وزارة المالية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، 2007، ص 34.

- **الاعتمادات المحددة:** وهي تلك التي تمثل الأرقام المرصودة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع للسلطة التشريعية وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتماد النفقات، ويؤخذ بها في المرافق القائمة بالفعل والتي لديها الخبرة الكافية في تقدير النفقات المستقبلية، مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات.

- **الاعتمادات التقديرية:** يقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها على وجه التحديد، ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية على أن يعرض عليها الأمر لاحقا للموافقة وهي موافقة شكلية بالطبع.

- **إعتمادات البرامج:** هذه الطريقة تتعلق بالمشاريع التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة وتنفذ هذه البرامج بطريقتين إما أن يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية ويتم إدراجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم إدراج الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا من النفقات في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة، أما الطريقة الثانية فيتم فيها إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرنامج توافق عليه السلطة التشريعية بموجبه يتم وضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات، يقر لكل سنة الاعتمادات الخاصة بها.

بعد هذه الخطوات تعد وزارة المالية مشروعها لقانون المالية ليمت طرحه أمام البرلمان لمناقشته والمصادقة عليه وهذا ما سنتعرض له في المرحلة الثانية من دورة الميزانية.

### الفرع الثاني: مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية

إن مشروع قانون المالية يتم تقديمه من طرف الحكومة أمام البرلمان لتتم مناقشته قبل المصادقة عليه، حيث تعتبر فرصة ساححة لممثلي الشعب من أجل المشاركة في رسم السياسة العامة للدولة وتحديد أولويات الإنفاق على اعتبار أنه لا يمكن البدء في تنفيذ الميزانية إلا بعد مصادقة البرلمان، وبناء على المادة 138 من دستور 2016 فإن البرلمان يصادق على قانون المالية في أجل أقصاه 75 يوما<sup>1</sup> من تاريخ إيداعه لديه، حيث تخصص 47 يوم للمجلس الشعبي الوطني للمصادقة على قانون المالية ابتداء من تاريخ إيداعه، وتخصص 20 يوما لمجلس الأمة، ويتبقى 08 أيام في حالة وقوع خلاف بين الغرفتين للجنة المتساوية الأعضاء للبت في شأنه.<sup>2</sup> والحكومة بدورها مجبرة على إيداع المشروع لدى البرلمان في أجل محدد حسب المادة 67 من 84-17 يكون على أكثر تقدير الثلاثون (30) من شهر سبتمبر<sup>3</sup> من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016، ص 26.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 غشت 2016، ص 60.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 يناير 1990، ص 02.

**أولاً: محتويات وثيقة مشروع القانون:**

يضم مشروع قانون المالية حسب المادة 67 من 84-17 الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة وتضم الوثيقة التي تضم مشروع قانون المالية المقدمة بشكل كامل والتي يسمح محتواها بإجراء دراسة مستفيضة من جزأين متباينين:<sup>1</sup>

**الجزء الأول: يتضمن ما يلي:**

- الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية .
- الأحكام المتعلقة بالطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية.
- الأحكام التي تسمح بضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في المخطط السنوي للتنمية.

**الجزء الثاني: يتضمن ما يلي:**

- المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات المخصصة للتسيير، وعلى كل قطاع بالنسبة للتجهيزات العمومية.
  - المبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال.
  - الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بعدد كل ميزانية ملحقة.
  - الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة .
  - الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة التي لا تنصب إلا على المحتويات التي ينص عليها هذا القانون.
- يميز في قانون المالية بين الأحكام التشريعية الدائمة والأحكام ذات الطابع المؤقت، ويعد كل حكم يقترح دون تحديد مدة تطبيقه صراحة حكماً ذا طابع دائم.

**ثانياً: مرفقات وثيقة مشروع قانون المالية:**

حسب المادة 68 من القانون 89-24 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 المعدل والمتمم للقانون 84-17 يرفق قانون المالية السنوي بما يلي:<sup>2</sup>

- تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل مبرزا على الخصوص وضعية تقديرات الإيرادات بالعملة الصعبة المحررة بالدينار ومشروع توزيعها على النفقات.
- ملحقات تفسيرية تبين خاصة ما يلي:
- التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب لاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن موارد أخرى.
- توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل ويكون مرفقا عند الاقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 02.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 2-3.

- توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي حسب كل قطاع.
- قائمة الحسابات الخاصة للخرينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات.
- القائمة الكاملة للرسوم شبه الجبائية.
- مشروع القانون المتضمن ضبط الميزانية للسنة المالية (ن-3): حسب المادة 76 من القانون 84-17 يجب أن يكون ضمن الشروط المحددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة مرفقا بما يلي:<sup>1</sup>
  - تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتمدة.
  - جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.
  - كما يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:
    - الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.
    - النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخرينة
- ثالثا: مناقشة المشروع على مستوى الغرفة الأولى: إن مناقشة المشروع من طرف الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) تتم خلال مرحلتين:<sup>2</sup>
  - المرحلة الأولى:** دراسة المشروع من طرف لجنة متخصصة وهي لجنة المالية والميزانية، مع مراعاة أحكام المادة 139 من دستور 2016، والتي تقول بأنه لا يقبل اقتراح أي قانون من شأنه زيادة أو تخفيض الموارد العمومية أو النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية على الأقل تساوي المبالغ المقترح إنفاقها.
  - المرحلة الثانية:** والتي تتم من خلال ثلاث عمليات:
    - 1- تقديم المشروع أمام أعضاء المجلس من طرف وزير المالية.
    - 2- يقوم مقرر لجنة المالية والميزانية بإبداء ملاحظات اللجنة (استنادا للمرحلة الأولى).
    - 3- مسائلة أعضاء المجلس للوزراء حول المعطيات المتعلقة بكل قطاع.
- عملية المصادقة:** إن الغرفة الأولى تقوم بمناقشة المشروع لتقوم فيما بعد بالمصادقة عليه من خلال المصادقة على الموارد ثم المصادقة على النفقات، وتكون المصادقة بالأغلبية المطلقة.
- رابعا: المصادقة من طرف الغرفة الثانية:** تتم دراسة المشروع في الغرفة الثانية (مجلس الأمة) على أساس ما تم المصادقة عليه في الغرفة الأولى ويقوم وزير المالية أيضا بتقديم المشروع بالإضافة للتعديلات المدرجة في الغرفة الأولى، وليس لأعضاء الغرفة الثانية الحق في التعديل لكن الدستور منحهم حق قبول أو رفض التعديلات المدرجة في الغرفة الأولى.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية رقم 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 1049.

<sup>2</sup> - د.علي زغدود، مرجع سابق، ص 147\_152.

عملية المصادقة: تتم المصادقة بثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

يصدر قانون المالية بموجب قانون من طرف رئيس الجمهورية الذي يأمر بنشره في الجريدة الرسمية وذلك يوم 29 ديسمبر من السنة ما قبل السنة موضوع قانون المالية ليبدأ سريانه ابتداء من أول جانفي من السنة المعنية.

### الفرع الثالث: مرحلة تنفيذ الميزانية العامة

تتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وإيداعها في الخزينة العمومية أو البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به كما يتم الإنفاق في الحدود الواردة في إعمادات الميزانية.<sup>1</sup>

وعليه فإن عمليات تنفيذ الميزانية تنقسم إلى: عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات دفع النفقات.

أولا: تحصيل الإيرادات: يتم تحصيل الإيرادات العامة خلال مرحلتين نذكرهما كالتالي:

1- المرحلة الإدارية: وهي من اختصاص الأمر بالصرف تتكون من عمليتي الإثبات والتصفية.

الإثبات: حسب المادة 16 من قانون 21-90 "هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي".

التصفية: حسب المادة 17 من نفس القانون "التصفية تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها".

2- المرحلة المحاسبية: وهي من اختصاص المحاسب العمومي تتمثل في عملية التحصيل.

التحصيل: حسب المادة 18 من نفس القانون "يعد التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية".

يحكم تحصيل الإيرادات قاعدة مالية أساسية هي عدم تخصيص الإيرادات أي عدم تخصيص إيراد لنفقة معينة ولكن هناك بعض الاستثناءات التي قد تطرأ على هذه القاعدة، وقد ورد ذلك في المادة 08 من القانون 84-17 حيث نصت على أنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص موارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية:

• الحسابات الخاصة للخرينة

• الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة.

كما يجب مراعاة مواعيد التحصيل وإجراءاته المنصوص عليها في القوانين وإلا تعرض المكلفون بذلك للعقوبات المناسبة.

ثانيا: دفع النفقات: تتم هي الأخرى من خلال نفس المرحلتين حسب القانون 90-21 المتعلق بالحاسبة العمومية.

1- المرحلة الإدارية: وهي من اختصاص الأمر بالصرف وتتكون من عمليات الالتزام، التصفية، الأمر بالصرف.

الالتزام: حسب المادة 19 من نفس القانون الالتزام هو "الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين".

<sup>1</sup> - عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سابق، ص 446.

**التصفية:** حسب المادة 20 من نفس القانون " التصفية تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية "

**الأمر بالصرف:** حسب المادة 21 من نفس القانون "يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية "

**2- المرحلة المحاسبية:** هي من اختصاص المحاسب العمومي وتتم من خلال إجراء الدفع.

**الدفع:** حسب المادة 21 من نفس القانون "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي "

تحكم عملية صرف النفقات العامة قاعدة أساسية هي قاعدة "تخصيص الاعتمادات" حسب الوزارات بالنسبة لنفقات التسيير وحسب القطاعات بالنسبة لنفقات التجهيز، كما لا يمكن تجاوز الاعتمادات المقررة في قانون المالية، حيث نصت المادة 75 من القانون 84-17 على أنه لا يجوز صرف أية نفقة بما يتجاوز مبلغ الاعتمادات المفتوحة ضمن الشروط المحددة في هذا القانون ما لم تنص أحكام تشريعية على خلاف ذلك.

كما يقصد بهذه القاعدة كذلك عدم رصد مبلغ إجمالي للنفقات يكون للإدارة حق التصرف فيه كما تشاء مما يجد من عمليات التحويل للاعتمادات بين الأبواب المختلفة، ولكن القانون 84-17 أعطى مرونة التحويل من إعتمادات وزارة إلى أخرى، وغالبا ما يتم التحويل من الأعباء المشتركة التي هي إعتمادات إجمالية الغرض منها هو تمكين الحكومة من تغطية نفقات قد تطرأ في المستقبل، حيث يصادق عليها البرلمان دون معرفة لأي جهة سوف تخصص، وتولى الحكومة توزيعها خلال السنة المالية عن طريق مراسيم تحويل الاعتمادات.

#### الفرع الرابع: عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة

إن هدف الرقابة على الميزانية العامة هو المحافظة على الأموال العمومية من سوء التسيير والانحراف والغش والتلاعب، والتأكد من صرفها وفقا للسياسة المرسومة والقانون والتنظيم الساري المفعول وهذا ما يفسر تعدد أشكال هذه الرقابة وتنوع طبيعتها واختلاف أهدافها.

**أولا: الرقابة الإدارية:** إن الرقابة الإدارية هي تلك التي الرقابة التي تمارس من قبل إدارات المؤسسات العمومية نفسها أو من طرف وزارة المالية على الإدارات الحكومية المختلفة، وذلك بواسطة أجهزة مخصصة لذلك تتم من خلال إجراء التحليل وإعداد التقارير، حتى يتم التأكد من مدى احترام السياسات، والهدف هو اكتشاف الأخطاء والعمل على تجنبها، وتطبق على النفقات باعتبارها أكثر عرضة من الإيرادات للانحرافات، وقد تكون سابقة أو بعدية أو تجمع بينهما ويمكن توضيحها كما يلي:

#### 1- الرقابة السابقة للنفقات الملتمزم بها

يقوم بهذا النوع من الرقابة المراقب المالي بمساعدة مراقبين ماليين مساعدين يعينهم جميعا وزير المالية،<sup>1</sup> تكمن أهمية هذا النوع من الرقابة أنها تكون على مشاريع الالتزام بالنفقات للآمرين بالصرف قبل أن يترتب على هذه الالتزامات آثار

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1992، ص 2101

قانونية، أي قبل أن تنشأ الدين العمومي، فهي تتضح من التسمية فهي إجراء وقائي أو احترازي وينحصر دور المراقب المالي في مراقبة شرعية النفقة فقط، أما الملائمة في من اختصاص الأمر بالصرف.

ويطبق هذا النوع من الرقابة حسب المرسوم التنفيذي رقم 09-374 الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها على ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة والميزانيات الملحقه وعلى الحسابات الخاصة للخزينة وميزانيات البلديات وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والثقافي والمهني وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المماثلة.<sup>1</sup>

**2-رقابة المحاسب العمومي:** حيث يقوم المحاسب العمومي بمراجعة تطابق عمل الأمر بالصرف مع التشريع والتنظيم المعمول به، وذلك قبل دفع أي نفقة أو تحصيل أي إيراد، وذلك وفقا للمادة 35 المتعلقة بشروط التحصيل والمادة 36 المتعلقة بشروط النفقة من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية الصادر بتاريخ 15/08/1990.

### 3-رقابة لجان الصفقات العمومية:

حيث يتمثل عملها حسب المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 في التحقق من مطابقة مشاريع دفاتر الشروط ومشاريع الصفقات العمومية المعروضة عليها للتشريع والتنظيم المعمول بهما وهناك:<sup>2</sup>

- لجنة جهوية للصفقات (المادة 171 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).
- لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية والهياكل غير الممركزة للمؤسسة العمومية الوطنية ذات الطابع الإداري (المادة 172 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).
- لجنة ولائية للصفقات (المادة 173 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).
- لجنة بلدية للصفقات (المادة 174 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).
- لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية المحلية والهياكل غير الممركز للمؤسسة الوطنية ذات الطابع الإداري (المادة 175 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).

- لجنة قطاعية للصفقات لدى كل وزارة (المادة 179 من المرسوم الرئاسي المذكور أعلاه).

### 4-رقابة المفتشية العامة للوظيفة العمومية:

وهي جهاز للتقييم والتدقيق تحت سلطة المدير العام للوظيفة العمومية لغرض تسيير الحياة المهنية للموظفين والأعوان العموميين للدولة في المؤسسات والإدارات العمومية على مستوى الولاية، حيث تمارس رقابة قبلية على كل العقود المتعلقة بتسيير الموارد البشرية وقرارات التعيين والحركات ونهاية أو توقيف العلاقة المهنية، حيث تقوم بمراقبة المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية والمصادقة عليه والتأكد من مطابقته للتشريع ولتنظيم المعمول به.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67 الصادرة بتاريخ: 19 نوفمبر 2009، ص 03.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015، ص 03.

## 5-رقابة المفتشية العامة للمالية IGF:"

أنشأت المفتشية العامة للمالية بموجب المرسوم رقم 80-53 المؤرخ في 1 مارس 1980، وهي تحت السلطة المباشرة لوزير المالية الذي يقوم بتحديد برنامج عمل المفتشية سنويا ابتداء من الشهر الأول من كل سنة آخذا بعين الاعتبار طلبات المراقبة التي يتقدم بها أعضاء الحكومة، وتتم المراقبة من طرف المفتشية بعين المكان بناء على المستندات كما أنها قد تكون فجائية أو بعد إشعار مسبق.

وتتمثل مهامها فيما يلي:<sup>1</sup>

-مراقبة التسيير المالي لمختلف الهيئات العمومية.

-يمكن تكليفها بأي دراسة أو خبرة ذات الصبغة الاقتصادية أو المالية أو التقنية.

-ويمكن تكليفها أيضا بالتقويم الاقتصادي لأي مؤسسة اقتصادية أو النشاط الاقتصادي معين.

-وتقوم برقابة واسعة وتفتيش لمصالح الإدارات و الهيئات الخاضعة لسلطة وزير المالية.

وتقوم بإجراء التحقيقات Enquêtes التي يكلفها بما وزير المالية.

وتتمحور رقابتها حول تطبيق التشريع المالي والمحاسبي أو الأحكام التشريعية والتنظيمية التي يكون لها أثر مالي في الهيئات والمصالح المعنية، وصحة المحاسبة وسلامتها وانتظامها وشروط تسيير واستعمال الاعتمادات والوسائل وسير الرقابة الداخلية، تتوج عملية الرقابة بتقرير كتابي فيه تشخيص الاختلالات وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين التسيير، ويقدم هذا التقرير لوزير المالية الذي يقرر ما يجب أن يتخذ من إجراءات.

### ثانيا: الرقابة القضائية لمجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية وأكثر فعالية وكذلك الأكثر اختصاصا وشمولية، حيث أسس قانونيا بمقتضى المادة 190 من دستور 1976 ووضع تحت سلطة رئيس الجمهورية وزود باختصاصات إدارية وقضائية، ويعود إنشاؤه الفعلي بموجب القانون رقم 80-05 المؤرخ في 01 مارس 1980 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، كما كرس دستور 1989 تأسيسه بموجب المادة 160 منه. وحددت كيفية الرقابة من طرف مجلس المحاسبة بموجب القانون 90-32 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بتنظيم وسير مجلس المحاسبة بمجلس المحاسبة وجرده من اختصاصاته القضائية، وبصدور الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 غشت 2010 أعيدت له اختصاصاته القضائية، ويوضح كيفية المراقبة التي يمارسها مجلس المحاسبة كما يلي:

- حق الاطلاع والتحري ( المادة 55 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 غشت 2010).

<sup>1</sup> - محمد مسعى، مرجع سابق، ص 143.



- رقابة نوعية التسيير ( المادة 69-73 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 غشت 2010 ).
  - مراجعة حسابات المحاسبين العموميين ( المادة 74 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17/07/1995 المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 غشت 2010 ).
  - رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية ومعاقبة كل من يرتكب مخالفة أو أخطاء بغرامات مالية.
- ثالثا: الرقابة السياسية:** والمقصود بها هو رقابة السلطة التشريعية إن الغاية من الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية هي التأكد من احترام الإجازة التي أعطاها البرلمان للحكومة في جباية الإيرادات وصرف النفقات، وتحقق هذه الرقابة عن طريق إلزام الحكومة بتقديم حساب ختامي في نهاية السنة المالية للسلطة التشريعية يبين فيها ما تم جبايته فعلا من إيرادات وما تم صرفه من نفقات ومدى مطابقة كل هذا لما ورد في الميزانية<sup>1</sup>، ويكون ذلك من خلال الآليات التالية:
- الاستماع والاستجواب (المادة 151 من دستور 2016)
  - السؤال (المادة 152 من دستور 2016)
  - الموافقة على مخطط عمل الحكومة (المواد 47-50 من القانون 16-12 المؤرخ في 25 أوت 2016).
  - مناقشة بيان السياسة العامة ( المادة 98 من دستور 2016)
  - لجنة التحقيق ( المادة 180 من دستور 2016)
- تستخدم هذه الآليات بصفة موازية للتنفيذ، أما الرقابة البعدية أو اللاحقة فتكون بدراسة مشروع قانون تسوية أو ضبط الميزانية من قبل لجنة الميزانية والمالية للمجلس الشعبي الوطني.

### المطلب الثاني: مبادئ الميزانية العامة في الجزائر

تتطلب عمليات تنظيم شؤون الميزانية العامة خلال تحضيرها احترام بعض القواعد والضوابط من أجل ضمان السير السليم للميزانية العامة، تتلخص أهم هذه القواعد في أربعة مبادئ أساسية هي: مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ العمومية ومبدأ التوازن.

#### الفرع الأول: مبدأ السنوية

**أولاً: مفهوم مبدأ السنوية:** ينص هذا المبدأ على أن تكون المدة التي توضع لها الميزانية العامة سنة وبأن تكون موافقة السلطة عليها سنويا أيضا ويعود اختيار هذه المدة -سنة- لاعتبارات مالية وإدارية وسياسية وحسب المادة 3 من القانون 84-17 فإن قانون المالية يقر ويرخص للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذلك المادة 3 من القانون 21-90 فإن الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

<sup>1</sup> - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 98.

ثانيا: استثناءات مبدأ السنوية:

**1 - ترحيل الاعتمادات:** تجيز هذه التقنية إمكانية إعادة تجديد صلاحية الاعتمادات المالية التي لم تستهلك للسنوات الماضية، غير أن هذه الإمكانية تختلف باختلاف وتصنيف الاعتمادات، فبالنسبة لاعتمادات التجهيز تتم بطريقة آلية من أجل إتمام تنفيذ المشاريع والتي غالبا مدة إنجازها تفوق السنة، أما فيما يخص اعتمادات التسيير فهي تحتاج إلى رخصة تشريعية غير أن هذه التقنية قليلة الاستعمال وفي الجزائر لم تعد متاحة إلا بالنسبة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.<sup>1</sup>

**2 - الموازنة الإثني عشرية:** تحضر لمدة شهر واحد أي لجزء من اثني عشر جزءا (12/1) من السنة، ويؤخذ بمثل هذه الموازنة في حالة تأخر مصادقة السلطة التشريعية على قانون المالية في موعده المحدد مما لا يسمح بتطبيق أحكامه عند بداية السنة المالية فإنه يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط المقررة في المادة 69 من القانون 84-17 وهي كالتالي:<sup>2</sup>

- بالنسبة للإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.  
- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة، وذلك شهريا ولمدة 3 أشهر.

- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير، كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلقة بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

**3 - عمليات برامج التجهيز العمومي:** تقوم الحكومات إلى جانب تنفيذ المشاريع العادية الصغيرة، التي تنتهي مع نهاية السنة، بتنفيذ مشاريع إنمائية كبيرة يحتاج تنفيذها إلى أكثر من سنة، هذه العمليات استثناءا لمبدأ سنوية الميزانية العامة، وعليه يصبح أمر تقسيمها إلى أشطر تتلاءم و التقيد الصارم بمبدأ السنوية غير منطقي.<sup>3</sup>

لذلك ميز النظام المالي الميزانياتي الجزائري بين رخص البرامج Autorisation de programme وتعرف باختصارا ب: AP، وإعتمادات الدفع credit de paiement وتعرف باختصارا ب: CP، حيث تسجل نفقات التجهيز العمومية ونفقات الاستثمار والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج "وتنفذ باعتماد الدفع هذا حسب المادة 6 من القانون 84-17 حيث:<sup>4</sup>

- تمثل رخص البرامج (AP) الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغائها.

<sup>1</sup> - Senator khaled, Le changement dans les finances - Etude Comparative -, Mémoire de Fin d'Etude, IEDF, Décembre 2008, p 15.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1048.

<sup>3</sup> - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1040.

- وتمثل إعتمادات الدفع (CP) التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة.

**4 - قوانين المالية التكميلية:** هي قوانين تنهج نفس مسار قانون المالية وتأتي هذه القوانين لتكمل أو تعدل أو تنشئ أو تلغي بندا أو أثر من بنود قانون المالية، وهي تعتبر من استثناءات مبدأ السنوية لأنها تكون لمدة أقل من سنة فهي تبدأ بعد بداية السنة المالية، وتنتهي مع نهايتها.

#### الفرع الثاني: مبدأ الوحدة

**أولاً: مفهوم مبدأ الوحدة:** ينص هذا المبدأ بأن تدرج جميع إيرادات الدولة، ونفقاتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من المراقبة بفعالية على الميزانية وعلى أعمال السلطة التنفيذية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: استثناءات مبدأ الوحدة:

**1 - الميزانية الملحقة:** حسب المادة 44 من القانون 84-17 يكون موضوع الميزانيات الملحقة العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساساً إلى إنتاج بعض المواد أو تأدية بعض الخدمات المدفوعة الثمن.<sup>2</sup>

**2 - الميزانيات المستقلة:** هي الميزانيات الخاصة بالمؤسسات العامة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة حيث يكون لهذه المرافق ميزانية خاصة بها منفصلة عن ميزانية الدولة.

**3- الحسابات الخاصة للخزينة العمومية:** ويقصد بهذه الحسابات الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة بمناسبة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة مثل كفالة الضمان التي يدفعها المتعاملون المتعاقدون مع الدولة ضماناً لقيامهم بما هو مطلوب منهم وترد هذه الضمانات بعد التسليم النهائي ويسجل خروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة مثل القروض التي تمنح للبعض والتي يجب ردها إلى الخزينة في السنة ذاتها<sup>3</sup>. وفي الجزائر حسب المادة 48 من القانون 84-17 تفتح هذه الحسابات إلا بموجب قانون المالية وهي عبارة عن ستة (06) حسابات وهي:<sup>4</sup>

- الحسابات التجارية.
- حسابات التخصيص الخاص
- حسابات التسبيقات.
- حسابات القروض.
- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

<sup>1</sup> - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 63.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1044.

<sup>3</sup> - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، دار الحامد، الأردن، 2014، ص 96.

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 يوليو 1984، ص 1045.

- حساب الإصلاحات الاقتصادية (أضيف بتعديل سنة 2000).

تقرر عمليات الحسابات الخاصة للخزينة ويرخص بها ويتم تنفيذها طبقا لنفس الشروط المطبقة على عمليات الميزانية العامة للدولة.

### الفرع الثالث: مبدأ العمومية (الشمولية)

أولاً: مفهوم مبدأ العمومية: يعني أن تظهر في وثيقة الميزانية العامة جميع تقديرات الإيرادات أيا كان مصدرها وجميع تقديرات النفقات مهما كانت أنواعها دون أي مقايضة بين الاثنين. ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين:

**1- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** بموجب المادة (08) من القانون 84-17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن تستثنى من هذه القاعدة:

• الميزانيات الملحقمة، • الحسابات الخاصة للخزينة، • الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

**2 - قاعدة تخصيص النفقات:** تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالياً، بل يجب أن يخص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كـمبلغ إجمالي و يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

### الفرع الرابع: مبدأ التوازن

**مفهوم مبدأ التوازن:** ينص مبدأ التوازن على ضرورة تساوي جملة تقديرات الإيرادات العامة مع جملة تقديرات النفقات العامة، وهذا تجنباً لحدوث عجز أو فائض.

وهنا يجب التمييز بين التوازن المالي والتوازن الاقتصادي، يعني توازن الميزانية تحقيق التوازن الحسابي أو المالي بين جانبي الميزانية العامة وتجنب العجز أو الفائض، أما التوازن الاقتصادي أو الاجتماعي فيحدث تلقائياً، وقد ظل التقليديون متمسكون بهذه القاعدة وذلك بسبب نظرهم لدور الدولة القائمة على عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي وأن تتبع سياسة مالية محايدة، ورافضون بشدة حالة الفائض في الموازنة إذ يفسرونه بالتعسف في فرض الضرائب، وحالة العجز الذي يروونه سبباً في زيادة حجم القروض وتحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية، أو تمويله عن طريق الإصدار النقدي الذي قد يؤدي إلى التضخم. ولكن ذلك لا يتناسب مع وظائف الدولة الحديثة (كدولة منتجة) وما تسعى إليه من تحقيق عمالة كاملة ورفع مستوى الإنتاج وزيادة الدخل الوطني وأخيراً تحقيق التوازن الاقتصادي العام، فالميزانية تعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية تستخدمها الدولة لإحداث أمور مرغوبة وتجنب أمور غير مرغوبة ومنه فإن توازن الميزانية قد يعطي نتائج مرضية كما قد يعطي نتائج غير مرضية، وهذا حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة. وعليه لم يعد مبدأ التوازن مطلوباً في الميزانية إذ يتم التخلي عنه من أجل الوصول إلى التوازن الاقتصادي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 32.

## المبحث الثالث:

## دوافع تبني حوكمة الميزانية العامة في الجزائر

## المطلب الأول: إختلالات النظام الميزانياتي في الجزائر

سوف نتطرق هنا إلى توضيح مدى الحاجة إلى تطوير وتحديث النظام الميزانياتي في الجزائر، وذلك من خلال عرض أهم أوجه القصور التي تدعو لإجراء إصلاح ميزانياتي، حيث يعاني النظام الميزانياتي حاليا في الجزائر من عدة نقائص وإختلالات يمكن توضيح أهمها كالتالي:

**الفرع الأول: إختلالات مرتبطة بعمليات الميزانية:** وهي التقنيات والمبادئ والقواعد التي تحضر على أساسها الميزانية والتي تتخللها جملة من العيوب لعل أهمها:

أ- إن مبدأ السنوية يعتبر غير مرن بالنسبة إلى بعض قيود النشاط العام، والأمر الذي أدى إلى ضرورة التخلي عن هذا المبدأ هو تطور وظيفة الدولة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت الدولة تتدخل في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد أدى هذا إلى الخروج عن القاعدة لكنه لم يؤدي إلى إلغاء القاعدة كلية، إذ أصبح مبدأ السنوية غير مناسب من أجل اتخاذ القرارات الكبرى والحاسمة والتي تخص السياسة العامة للحكومة، ويكمن عرض الانتقادات الأساسية الموجهة لمبدأ السنوية فيما يلي:<sup>1</sup>

- الإقتصار على النظرة السنوية وغير المتعددة السنوات تشكل عيبا يشوب نظام الميزانية الحالي، إذ أن التوقع المنحصر في سنة لا أكثر، غير كاف للإلمام بكامل العوامل التي تتدخل على مستوى الأجل المتوسط أو الطويل.

- إن تحديد الإطار الزمني بسنة واحدة، لا يكفي لإنجاز الاستثمارات كبرى والبرامج التنموية المتعددة السنوات التي أصبحت أمورا مفروغ منها في أغلب دول العالم، ويحد من النظرة الاستشرافية في مجال الإنفاق والإيراد، بالإضافة إلى ضعف الانسجام مع تطور دور الدولة نتيجة عدم وضوح العلاقة بين هذا الأسلوب من تبويب الموازنة وبين الخطة أو البرنامج التنموي، مما يجعل ربط هذه الموازنة بأهداف الحكومة أمرا بالغ الصعوبة.

ب- إن تقدير الاعتمادات يتم عادة بناء على المعلومات التاريخية أي على أساس الاعتمادات المفتوحة للسنوات السابقة وهو معيار تقليدي وهناك العديد من المعايير الحديثة التي يمكن توظيفها في هذا المجال، ولا توجد أي عوامل موضوعية تدخل في التقدير (مثل طبيعة نشاط الإدارة العمومية، وضعية الاقتصاد الوطني أو أهداف محددة يجب تحقيقها...).

ج- حسابات التخصيص الخاص: رغم أن قانون المالية لسنة 2000 منح تعريف جديد لحسابات التخصيص الخاص والذي يجسد مفهوم البرامج والتسيير عن طريق الأهداف حيث نصت المادة 89 منه أن "حسابات التخصيص الخاص" تمثل برنامج عمل معد من طرف الآمرين بالصرف المعنيين، حيث يحدد لكل حساب الأهداف المسطرة وكذا آجال الانجاز " مع وجوب المتابعة ومراقبة تنفيذ البرنامج من طرف المسيرين المعنيين.

<sup>1</sup> - عاظم وليم أندوراس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 536.

- وبهذا اقترب المفهوم الجديد لحسابات التخصيص الخاص كثيرا من عناصر الإصلاحات المرجوة من النظام الميزانياتي، إلا أن هذه الحسابات لا تزال تسجل نقائص وتجاوزات لعل أهمها:
- إن بعض الحسابات تفتح في قوانين المالية دون أن يتبعها إصدار نصوص تنظيمية توضح كيفية تنفيذها واستعمالها، إلا بعد مرور فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم تنفيذها.
  - في ظل غياب حدود وشروط فتحها أصبح معظم الوزراء يلجؤون إليها كوسيلة مفضلة لتسيير قطاعاتهم، وهذا ما يؤدي إلى أن تكون هذه الحسابات يشوبها بعض الغموض في برامجها وأهدافها.
  - يسجل غياب المرونة المطلوبة في إجراءات تنفيذ نفقات الميزانية العامة للدولة وتلك المستخدمة في تنفيذ هذه الحسابات، وكذلك الأمر بالنسبة للرقابة إذ لا توجد إجراءات خاصة تسمح بمتابعة ورقابة تسييرها.
  - أيضا إن تحديد الأهداف الكمية والكيفية يتم بشكل غير دقيق، وكمثال على ذلك برنامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث من بين الأهداف المسطرة ضمنه هو زيادة نسبة حصة الناتج الداخلي المخصص للبحث العلمي من 0.2% إلى 1%، وهكذا نلاحظ أن الأهداف تكون عامة في معظم الأحيان، وهذا يجد من تقييم فعالية البرنامج الذي يبقى مقترن بقياس كمي لا نوعي.
  - انعدام الدراسات الشاملة والدقيقة قبل فتح حسابات التخصيص الخاص، كما أن التقييم المعمول به هو قياس ما تم إنفاقه واستهلاكه دون الاهتمام بالنتائج المحققة، وهي ما يتوقف عليه زيادة اعتمادات إضافية.

### الفرع الثاني: إختلالات بمدونة الميزانية:

- 1- عدم تفصيل النفقات:** يعتبر النظام الحالي لتصنيف النفقات غير فعال إذ تشوبه مجموعة من العيوب تحول دون فهم واستيعاب العناوين المتضمنة في الميزانية، لعل أهمها ما يلي:
- من حيث طريقة التقديم نلاحظ عدم وضوح عناوين النفقات بشكل لا يمكن من تحديد أوجه الإنفاق المختلفة، إذ هناك نوع من تشتت النفقات وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المثالين التاليين:

#### المثال الأول:

##### العنوان الثالث: وسائل المصالح

##### القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل

31 - 02: التعويضات والمنح المختلفة

##### القسم الثالث: التكاليف الاجتماعية

33 - 01: المنح العائلية

33 - 02: المنح الاختيارية

- نلاحظ تشتت وتفرع النفقات الخاصة بالمنح بين القسمين الأول والثالث بشكل لا يمكن من فهم واستيعاب محتوى الاعتمادات المخصصة لجانب المنح.

## المثال الثاني:

## العنوان الثالث: وسائل المصالح

## القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل

31 - 01: الإدارة المركزية - الأجور الرئيسية

31 - 02: التعويضات والمنح المختلفة

31 - 03: الموظفون المناوبون والمداومون - الأجور ولواحقها

## العنوان الرابع: التدخلات العمومية

## القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي

43 - 01: الإدارة المركزية - المنح - تعويضات التدريب - الرواتب المسبقة - نفقات التكوين

تظهر هنا صعوبة التحديد الواضح والدقيق لمحتوى وحجم النفقات المتعلقة بالموظفين، نظرا لتشتتها بين عدة أقسام تنتمي لعناوين مختلفة. كما تحب الإشارة إلى أن طريقة التقدم والتصنيف الحالية لا تعكس بوضوح تقسيم المهام بين القطاعات الوزارية، إذ نجد من بين النفقات الخاصة بوزارة ما نفقات متعلقة بنشاطات تندرج ضمن مهام وزارات أخرى.

**المثال الثالث:** نجد من بين النفقات الخاصة بوزارة العدل نفقات متعلقة بالنشاط الثقافي، الذي يندرج مبدئيا ضمن المهام الخاصة بوزارة الثقافة.

**2- عدم تماشي مدونة نفقات التسيير مع نفقات التجهيز:** و هذا لأن مدونة نفقات التسيير تقسم النفقات حسب الوزارات، أما مدونة نفقات التجهيز تقسم على شكل قطاعات (الصناعة، الزراعة، الري...)، إن عدم التناسق بين المدونتين أدى إلى وجود نفقات مسجلة في ميزانية التجهيز ولكنها من المفروض أن تسجل في ميزانية التسيير.

**المثال الرابع:** اقتناء السيارات يسجل في ميزانية التسيير لوزارة معينة وفي ميزانية التجهيز في وزارة أخرى.

**3- مدونة لا توفر المعلومات المطلوبة:** إن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجالي التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، لذلك يكون من المستحسن إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الإدارية الاقتصادية والوظيفية بما يسمح باستعمال سهل للمعلوماتية. وعليه فالنظام الميزانياتي الحالي يعاني من عدم كفاية وصعوبة ونقص المعلومة في مجال عمليات الميزانية.

**4- مدونة الإيرادات:** بالنسبة لمدونة الإيرادات فإن المشاكل المطروحة للإصلاح تعتبر جد محدودة في الحالة التي يسمح فيها التصنيف المستعمل بمعرفة طبيعة هذه الإيرادات بدون مشكل، ومع ذلك يكون من المناسب تعديل تقنين الإيرادات، في إطار المعالجة الآلية للمعلومات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 43-45.

الفرع الثالث: إختلالات في الرقابة:

**1- واقع قانون ضبط الميزانية:** يشكل قانون ضبط الميزانية فرصة بالنسبة للبرلمان لمتابعة الكيفيات التي تم بها تنفيذ الميزانية ولتقييم النتائج المترتبة على قانون المالية وتحليل شروط تطبيقه، غير أنه إذا كان هذا النوع من الرقابة يحظى من الناحية النظرية بأهمية بالغة إلا أن فعاليته من الناحية العملية تبقى جد متواضعة وهذا راجع إلى:<sup>1</sup>

**أولاً:** التصويت يتخذ طابعا شكليا محضاً، يرجع ذلك إلى التأخر الذي يحصل في إيداعه لدى المجلس، إذ أنه من غير المعقول أن تقوم المناقشة بشأن ميزانيات نفذت منذ وقت طويل أي بعد تغير الحكومة والوزراء عادة، حيث لم يعرض قانون ضبط الميزانية قبل 2008 إلا أربعة مرات منذ الاستقلال والجدول التالي يبين تأخر إعداد قوانين ضبط الميزانية.

الجدول رقم (01-02): قانون ضبط الميزانية (1978-1981)

الدورة	قانون ضبط الميزانية	الفارق الزمني
1978	رقم 80-02 سنة 1980 الجريدة الرسمية 07	سنتان
1979	رقم 84-04 1984/02/07 الجريدة الرسمية 02	5 سنوات
1980	رقم 85-10 1985/12/26 الجريدة الرسمية: 57	5 سنوات
1981	رقم 87-02 الجريدة الرسمية: 04	7 سنوات

المصدر: من إعداد الطالب

ولكن منذ سنة 2011 تم الالتزام بإصدار قانون ضبط الميزانية حيث كل سنة يصدر القانون المتعلق بالسنة (ن-3).

**ثانياً:** أن نواب المجلس الشعبي الوطني يعطون أهمية كبيرة لمناقشة قانون المالية أكثر منه في قانون ضبط الميزانية هذا ما يضعف تأثيره ويقلل من جدواه و فعاليته.

1- Denideni Yahia, La Pratique Du Système Budgétaire De L'état En Algérie, OPU, 2002, p 367.



**2- عدم فعالية الرقابة:** رغم توفر أجهزة رقابية كثيرة إلا أن الدور الذي تؤديه يبقى بعيدا عن المستوى المطلوب فتقارير هذه الهيئات عديمة الفعالية، فمثلا وعلى الرغم من أن المادة 16 من الأمر 95/16 الصادر في 1995/07/17 تشير إلى أن مجلس المحاسبة يعد تقريرا حول التحقيقات وأعمال الرقابة التي يقوم بها وترسل نسخة منه إلى رئيس الجمهورية وأن النص ينشر جزئيا أو كليا في الجريدة الرسمية، وأن نسخة منه تسلم إلى الهيئة التشريعية إلا أن كل ذلك غير موجود في الواقع، هذا الأمر يستدعي إعادة النظر في أهمية ودور الرقابة، وفي نصوصها التشريعية من أجل دعمها وتفعيل دورها في الكشف عن المخروقات والتجاوزات والمشاركة في تعديلها.

إن النظام الحالي للميزانية لا يمكن من ممارسة وتفعيل الرقابة على الأداء وفعالية النفقة لأن نوع الرقابة التي يوفرها تعد مراقبة حسابات والتي تستهدف الإجابة على السؤال التالي: هل صرفت النفقة في مجالها وبمبلغها المحدد؟ دون التطرق إلى فعالية هذه النفقة، ومدى ملائمتها لتحقيق الهدف منها والخيارات المتاحة الأخرى التي يمكن أن تحقق الهدف بطريقة أفضل.

**3- غياب مفهوم مسؤولية المسيرين:** هذا راجع بالأساس لكونه لا توجد أهداف محددة مسبقا يجب على الأمر بالصرف بلوغها من خلال تنفيذ الميزانية، إذ يلزم في استهلاك الاعتمادات بشروط قانونية وتنظيمية لكنه لا يلتزم بأهداف معينة، مما يجعله غير مسؤول عن فعالية تسيير المصالح العمومية التي تقع تحت سلطته، وعدم تحديد الأهداف بشكل واضح مسبقا لا يمكن من محاسبة الأمر بالصرف.

#### الفرع الرابع: نقص الشفافية في الميزانية:

**1- وثائق الميزانية:** يشير ميثاق صندوق النقد الدولي FMI المتعلق بإرساء الشفافية في تسيير المالية العامة ضرورة شمول الوثائق المساندة للميزانية كشوفا مختلفة (مثل كشوف الصناديق الممولة من خارج الميزانية والهيئات المستقلة، وأنشطة شبه المالية العامة، ومخاطر المالية العامة)، ووثائق مرجعية (مثل الوثائق الخاصة بتوقعات المالية العامة والتوقعات الاقتصادية).

وفي الجزائر مسألة الوثائق المرفقة بالميزانية تطرح عديد الإشكالات، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية الحصول عليها صعب جدا، خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والاقتصادي. وفي هذا الشأن نشير إلى أن الوثائق المالية في الجزائر غير متداولة تماما في مجال الإعلام القانوني وبالتالي فإن الصحافة تشكل المنفذ الوحيد للإطلاع على وثائق ميزانية الدولة، ويمكن القول بأن هذا النوع من الوثائق (وإن وجدت فعلا) فإنها تبقى محتكرة لدى أعضاء السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فقط. إذ أن الوثائق المتضمنة للمجمعات الميزانية لا تكون محل نشر، وليست متاحة للجمهور بل أكثر من ذلك تعد ربما من أسرار الدولة التي لا يجب نشرها، الأمر الذي يدل على ثقافة عدم الثقة التي تتميز بها أغلب بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الدولية تعترف بسر الدولة في حالات محدودة جدا كالأمن والدفاع .

**2-غموض الأعباء المشتركة:** بشكل عام فإن مبالغ الأعباء المشتركة تظهر عادة في ميزانية الدولة بشكل غامض وغير واضح الوجهة والتقسيمات، إن ميزانية الأعباء المشتركة لسنة 2007 سجلت زيادة تقدر ب: 22.24% مقارنة من الاعتمادات المفتوحة في الميزانية التكميلية لسنة 2006، ويفسر هذا الارتفاع بالزيادات المسجلة على مستوى الوظيف العمومي فيما يخص الأجور والمنح الخاصة بالتقاعد من جهة، والنفقات المخصصة من أجل التحضير للتشريعات المحلية من جهة أخرى.

إن إستراتيجية تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر تستلزم مداومة الإصلاح التشريعي والمؤسسي لكيفية إدارة الأموال وممتلكات الدولة بهدف تنظيم العمل في العديد من القطاعات ووضع نظم رقابية وجوانب تنظيمية تتميز بالوضوح والبساطة الملائمة وخلق بيئة جيدة للحد من مظاهر الفساد ومسيباته، وسوف نستعرض فيما يلي أهم الجهود الوطنية لتحقيق الأغراض سابقة الذكر.

### المطلب الثاني: مشروع عصرنه نظام الميزانية العامة

إن الهدف من هذا القانون هو تطوير نظام الميزانية الجزائري بشكل يسمح بتعزيز قدرات وزارة المالية على أداء وظائفها، كما يقدم ميزانية شاملة تستوعب كافة العمليات المالية للحكومة بتقديرات دقيقة وواضحة في الوقت المناسب، مما يسمح بإضفاء الشفافية في عمليات الميزانية ورفع فعالية النظام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية، وهذا من أجل معالجة الخلل والقصور الموجود في النظام الميزانياتي، وتماشيا مع موجة الإصلاح في هذا المجال التي يشهدها القطاع العام بإيعاز من المنظمات الدولية والإقليمية وبعض الدول المتقدمة.

### الفرع الأول: إجراءات المتخذة من أجل تنفيذ المشروع:

من أجل تجسيد هذا القانون العضوي تم التعاقد مع بعض الهيئات الدولية وتكليف هيئات وطنية بالمتابعة ولعل أهمها الهيئات التالية:

#### 1- إبرام اتفاقية مع البنك الدولي:

انطلق الحديث عن تحديث نظام الميزانية العامة وذلك بعد الاتفاقية لقرض رقم AL-7047 الموقعة مع البنك الدولي في 18 أبريل 2001<sup>1</sup> المتعلقة بتمويل مشروع تحديث أنظمة الموازنة، لكن تنفيذ هذه الاتفاقية عرفت تأخرا حتى 2004.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> World Bank, Conformed Copy - L7047 - Budget Systems Modernization Project - Loan. Agreement, 2001.

(اطلع عليه: 2016/10/15). <http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/757691468001496108>.

<sup>2</sup> World Bank, Algeria - Budget System Modernization. Washington, DC: World Bank Group.

(اطلع عليه: 2016/10/15) <http://documn.ents.worldbank.org/curated/en/55610147483920218/Algeria-Budget-System-Modernization-2010>

## 2- التعاقد مع مؤسسة CRC SOGEMA<sup>1</sup>:

تعاقدت الجزائر مع المؤسسة في مشروعين:

**المشروع الأول (2004-2007):** سمي بنظام تحديث نظام الميزانية، وكان بتمويل من البنك الدولي وركز على المحاور التالية:

- الإطار متعدد السنوات لإعداد الميزانية وعرضها.
- التكامل بين رأس المال والنفقات المتكررة.
- تنفيذ التصنيف الجديد للميزانية (الإداري والوظيفي، والاقتصادي).
- مسائل مديري الميزانية.
- دعم وزارة المالية في أداء المهام والإجراءات الأساسية.
- بناء قدرات وزارة المالية في مجال نظم المعلومات الإدارية.
- تصميم وتطوير وتنفيذ نظم المعلومات الإدارية
- تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا الإدارات في وزارة المالية التي تشارك في هذا المشروع.
- تصميم وتنفيذ نظام لإعداد الميزانيات الحكومية المتكاملة (SIGBUD) لدعم الموظفين المعنيين المشاركين في عملية إعداد الموازنة وتمكين المديرين لتعزيز ميزانيات الأنشطة على مستوى أدنى.

## المشروع الثاني (2008-2012)<sup>2</sup>: يواصل مسار المشروع الأول ويوجه أساسا إلى ما يلي:

- الدعم القانوني، إطار النفقات على المدى المتوسط والتعاقد مع ADETEF لتحديث سيرورة النفقات العامة.
- المساعدة التقنية من أجل تعزيز قدرات وزارة المالية في مجال نظم المعلومات الإدارية.
- تركيب أنظمة الميزانية التي تتكامل مع الميزانيات الحكومية، ونظام (SIGBUD) وذلك بعد التعاقد مع مؤسسة INEUM الفرنسية.
- برنامج تدريبي واسع النطاق موجه إلى جميع الموظفين العاملين في الميزانيات.
- خطة الاتصالات ترتبط مع الإصلاح.

## 3- الهيئات المكلفة بمتابعة المشروع: يعتمد المشروع على ثلاث هياكل تنظيمية مكملة لبعضها وتمثل في:<sup>3</sup>

- هيكل تنظيمي وظيفي وعملي داخلي على مستوى وزارة المالية.
- هيكل تنظيمي وظيفي وعملي داخلي على مستوى كل وزارة أو هيئة عمومية.

<sup>1</sup> - CRC SOGEMA, Algeria-Budget System Modernization Project, du site:

<http://ccsogetna.com/fiches/65/476/Algeria---Budget-System-Modernisation-Project.html>. (اطلع عليه: 2015/03/12).

<sup>2</sup> - CRC SOGEMA, Alegria - Budget System Modernisation II, du site:

<http://cresogetna.conn/fiches66/355/Algeria---Budget-Systein-Modernisation-II.html>, (اطلع عليه: 2017/06/20).

<sup>3</sup> -Projet MSB, feuille de route 18/09/2009, ministère des finances, P 07.

- هيكل مؤسسي على المستوى الحكومي من أجل اتخاذ القرارات الكبرى والتوجهات ذات الطبيعة الإستراتيجية وتعزيز التبادل والتشاور بين الهيئات الوزارية والمؤسسات العمومية الأخرى في المجالات المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي.

### الفرع الثاني: المحاور الأساسية لمشروع تحديث الميزانية ومشروع القانون العضوي:

جاء مشروع النظام الميزاني الجديد بتعديلات تمس طريقة تقديم الميزانية ومدونتها والوثائق المكونة لها حيث يتم مراجعة للقانون الأساسي بقوانين المالية 17-84 بوضع مشروع تمهيدي للقانون العضوي لقوانين المالية أهم المحاور التي شملها المشروع:

#### 1- التخطيط المتوسط المدى:

ويقصد به التعبير عن الأولويات والأهداف والتوقعات للإيرادات والنفقات على مدى يفوق السنة، إن هذا لا يتعارض مع مبدأ السنوية بحيث يقدم نفس مستوى التفصيل للميزانية السنوية كما أن البرلمان يعني بالمصادقة على هذه الأخيرة دون التوقعات التي تشمل السنتين الموالتين للسنة المالية المعنية والتي تقدم للاسترشاد بها، حيث تبنى توقعات النفقات للسنة المعنية على أساس توقعات للسنتين السابقتين إضافة إلى السنتين الموالتين، وبهذا يمنح رؤية على مدى متوسط قدره خمس سنوات هذا ما جاء في المادة 02 من مشروع القانون العضوي ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

#### الجدول رقم (02-02): إطار الميزانية المتعدد السنوات

توقعات السنة	توقعات السنة	توقعات السنة	توقعات النفقات	النفقات الحقيقية
ن+2	ن+1	المعنية ن	ن-1	ن-2

المصدر: من إعداد الطالب

إن الإطار المتعدد السنوات يضيف مزيدا من الشفافية على الميزانية العامة ويعطي صورة أفضل للوضع المالية العامة في تخصيص للموارد مع الحفاظ على مزايا التسيير الفعال للموارد العامة، كما يمكن من تكييف البرامج مع الظروف المالية<sup>1</sup>، هذا ما يتطلب تحضير وتحليل فرضيات الاقتصاد الكلي على أساس تعدد السنوات وبناء توقعات على افتراضات وتطور المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا تحديد الأسقف المحددة لكل وزارة في التوجهات الكبرى للدولة، كما أن التوقعات متعددة السنوات تتم على أساس افتراضات واتجاهات تطور الجامعات الكبرى للاقتصاد الوطني (سعر الصرف، التضخم، سعر برميل النفط...) <sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - تقرير حول تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر: 2012، ص 111.

<sup>2</sup> - Pierre demangel , la reforme budgétaire, dans les pays Algérie ,Maroc, Tunisie, a partir du site:

http://www.worldbank.org/publicsector/civilservice/fren\_chadmin/Lareform ebudgetaire.pdf ( اطلع عليه: 2013/07/26 ) ..

## 2- التسيير القائم وفق النتائج:

حيث يتركز هذا التسيير على المحاور التالية:

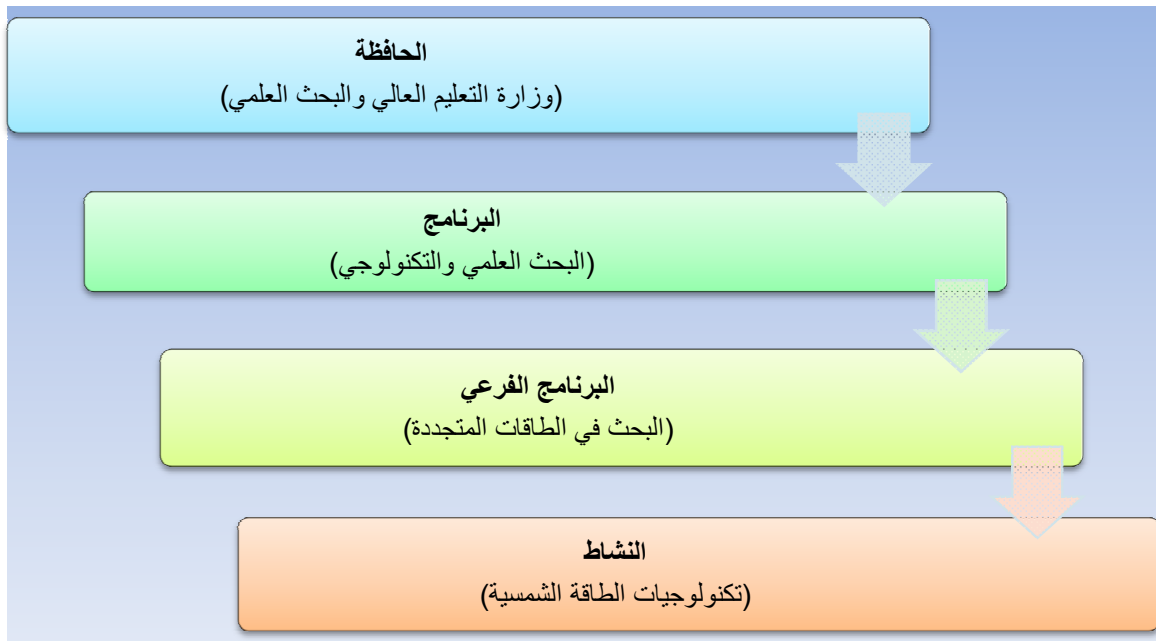
- **التسيير وفق البرامج:** يعتمد هذا الأسلوب على ترجمة الخطط والنشاطات الحكومية في شكل برامج تسعى من خلالها الحكومة إلى تحقيق أهدافها، ثم قياس مدى تحقق هذه الأهداف باستعمال مؤشرات الأداء ويستوجب أن تحدد كل وزارة مسبقا مهمتها والهدف من هذه المهمة، ثم تقسمها بالتدرج إلى برامج وبرامج فرعية وعمليات مما يسهل تحقيق الأهداف المرجوة من المهمة، قد تشترك أكثر من وزارة في حافظة أو برنامج من أجل تنفيذ البرامج المشتركة وقد تمتلك الوزارة أكثر من حافظة.<sup>1</sup>

- **قياس الأداء:** لا بد أن تكون الأهداف المسطرة دقيقة وقابلة للمراجعة والتحقق في الوقت المحدد وبالوسائل المتاحة وقابلة لقياس النتائج المحققة مقارنة مع النتائج المنتظرة والوسائل المخصصة للبرامج، مما يساعد على تنمية مسؤولية المسيرين وتعزيز شفافية الميزانية، وبالتالي ضمان أفضل تسيير للموارد العامة لفائدة الشعب.

**3- تصنيف النفقات:** المادة 27 من مشروع القانون يصنف النفقات في ثلاث أنواع من التصنيفات يتماشى مع تسيير الميزانية بالبرامج:

- **التصنيف حسب النشاط:** يسمح هذا التصنيف بتوضيح النشاطات بحيث يقسمها إلى مهام واضحة تتجسد كل مهمة في حافظة، بحيث تجمع كل حافظة مجموعة من البرامج تنفرع بدورها إلى برامج فرعية ثم النشاط، وذلك في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المهام، ويمكن توضيح هذا التصنيف في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): تصنيف النفقات حسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالب

**- التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (المدونة):<sup>1</sup>**

ويسمى أيضا تصنيف المدونة ويتكون من العناوين التالية:

- مرتبات الموظفين
- توظيف
- استثمارات
- تحويلات
- دين عمومي
- نفقات العمليات المالية
- النفقات غير المتوقعة

يمكن هذا التصنيف معرفة طريقة تخصيص الأموال العمومية في شكل أعباء، ما يسمح بمتابعة النفقة ويسر للمسيرين تحليل وتسيير الأوضاع حسب نوع النفقة.

وقد ورد ذلك في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية مع بعض الاختلاف والذي سوف نتطرق إليه في الفصل الثالث.

**- التصنيف وفق مركز المسؤولية:** إن اعتماد ميزانية البرامج يتطلب في إدارته تصنيفا واضحا لمركز المسؤولية المسؤولة عن الحسابات، حيث أن ربط النشاطات بأهداف معينة يتطلب تحميل عبء تحقيقها إلى مسؤول معين والذي يكون مسؤولا عن النتائج المحققة.

**4- التقديم الجديد للميزانية:**

يجب أن يحتوي على المجلدات الثلاث التالية:

- المجلد 01: مشروع ميزانية الدولة.

- المجلد 02: تقارير حول الأولويات والتخطيط.

- المجلد 03: التوزيع الإقليمي للميزانية.

**الفرع الثالث: حالة المشروع<sup>2</sup>**

لقد أقر القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بتاريخ 02 سبتمبر سنة 2018 بعد تأجيلات متعددة وسوف يبدأ التطبيق سنة 2023 ويكون تطبيق تدريجي سنة 2021 وسنة 2022، سوف يتم عرض هذا القانون العضوي في آخر الفصل.

<sup>1</sup>-Projet de Modernisation des System Budgétaires Phase 02,(B01\_1\_1- Aperçu d ensemble de la modernisation des systèmes Budgétaires en Algérie, , p 39. du site. www1.worldbank.org/publicsector/civilservice/frenchadmin/Pr%E9sent.( 2013/07/26 (اطلع عليه).

<sup>2</sup>- Seddiki malik, investissements publics et gouvernance en Algérie: Quelle relation , colloque international: évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi l'investissement et la croissance économique, setif, 2013.

وتماشيا مع التحديث كرس قانون المالية 2017 لأول مرة مبدأ التأطير في الميزانية على المدى المتوسط بإدراج توقعات الثلاث سنوات، وهي عملية تسمح بوضوح أفضل للسياسة المالية، وفي هذا الإطار، تنص المادة 95 من قانون المالية على إنشاء إطار للميزانية على المدى المتوسط يحدد سنويا من أجل أكثر وضوح في سياسة الميزانية. ولهذا فقد تم إرفاق قانون المالية لـ 2017 لسنوات 2018 و 2019 بتوقعات التي يمكن أن تكون محل تعديل من أجل تثبيتها النهائي في إطار قانون المالية للسنة المعنية. في المادة 109 الإيرادات العامة والمادة 110 النفقات العامة، وكذلك قانون المالية لسنة 2018 كرس الإطار الميزانياتي متوسط الأجل، حيث تم إرفاق توقعات سنة 2019 و 2020.

إن هذا الإجراء سيسمح بالوضوح وبتحكم أحسن في النفقات، قد أخذت بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية: الأولويات الحكومية، النفقات الاجتماعية والخاصة بالأجور وأخيرا نفقات التسيير والتجهيز.

### المطلب الثالث: تحديث الإطار القانوني المؤسسي بما يتماشى والتوجه الجديد

اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإصلاحات لتحديث البيئة القانونية والمؤسسية من أجل مسايرة التوجه العالمي في هذا المجال وخاصة بعد ظهور العديد من الأصوات المطالبة بالشفافية في التسيير والمشاركة في صنع السياسات العامة وأولويات التنمية ومسائلة المسؤولين على تنفيذ السياسات العامة عن أي تقصير أو غيره.

### الفرع الأول: القوانين والتشريعات

لقد أصدر المشرع الجزائري عدة مراسيم وقوانين ذات الطابع الرقابي والتنظيمي لكيفية إدارة أملاك الدولة وحمايتها ضد أعمال الفساد ومن أجل توسيع المشاركة المجتمعية في الشأن العام ومن هذه التشريعات:

#### 1- دستور 2016:

صادق البرلمان على مشروع التعديل الدستوري يوم 7 فيفري 2016 لعل أهم إجراء هو تعديل الدستور ليتلاءم مع المعايير الدولية والمستجدات الوطنية، ومن بين الأهداف المرجوة من التعديل الجديدة ما يلي:<sup>1</sup>

-إضفاء المزيد من الفعالية على عمل الوزير الأول من خلال تدعيم صلاحياته، ضمان مرونة أفضل في العلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية من خلال إعادة ترتيبها.

- دعم دور البرلمان في اتجاه تحقيق توازن أكبر بين غرفتيه ومضاعفة صلاحياته، مما يعزز مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

- إعطاء مجلس الأمة حق المبادرة وحق التعديل في مواضيع محددة.

- دعم آليات رقابة البرلمان على عمل الحكومة بهدف توفير شروط المشاركة والمساءلة في السياسات العامة وأولويات الإنفاق، كما كرس هذا الحق للمعارضة.

- منح الأقلية البرلمانية حقوق، لا سيما حق إخطار المجلس الدستوري، حول مدى مطابقة نصوص قانونية للدستور، بمعنى منازعة القوانين التي صادقت عليها الأغلبية البرلمانية، والمراسيم الرئاسية، وكذلك حق اقتراح جدول أعمال يعرض

<sup>1</sup> - (اطلع عليه: 2017/06/20). <http://www.elmmouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Consultations/Propositions.htm>

على المجلس الشعبي الوطني للنقاش. فهذه التعديلات التي تمنح المعارضة السياسية مركزا دستوريا كفيلة بإعطاء دفع للحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية التعددية في بلادنا.

- إضفاء المزيد من الشفافية من خلال تعزيز حرية التداول والحصول على المعلومات.

وتظهر هذه الأهداف في مواد دستور 2016 التالية<sup>1</sup>:

• المادة 23: لا يمكن أن تكون الوظائف والعهدات في مؤسسات الدولة مصدرا للثراء، ولا وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.

• المادة 50: حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية.

لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحررياتهم وحقوقهم، نشر المعلومات والأفكار والصور والآراء بكل حرية مضمون في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية.

لا يمكن أن تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية.

• المادة 51: الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها مضمونان للمواطن.

لا يمكن أن تفسد ممارسة هذا الحق بحياة الغير الخاصة وبحقوقهم وبالمصالح المشروعة للمؤسسات وبمقتضيات الأمن الوطني.

يحدد القانون كيفية ممارسة هذا الحق.

• المادة 54: حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية.

• المادة 94 يقدم الوزير الأول مخطط عمل الحكومة إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه، ويجري المجلس الشعبي الوطني لهذا الغرض مناقشة عامة.

ويمكن الوزير الأول أن يكيف مخطط العمل هذا على ضوء هذه المناقشة بالتشاور مع رئيس الجمهورية .

يقدم الوزير الأول عرضا حول مخطط عمل الحكومة لمجلس الأمة مثلما وافق عليه المجلس الشعبي الوطني.

يمكن لمجلس الأمة أن يصدر لائحة.

• المادة 98: يجب على الحكومة أن تقدم سنويا إلى المجلس الشعبي الوطني بيانا عن السياسة العامة.

تعقب بيان السياسة العامة مناقشة عمل الحكومة .

كما يمكن أن يترتب على هذه المناقشة إيداع ملتمس رقابة يقوم به المجلس الشعبي الوطني.

• المادة 113: يراقب البرلمان عمل الحكومة ...

<sup>1</sup> -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.



- المادة 114: تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية، لا سيما منها:
  - حرية الرأي والتعبير والاجتماع.
  - الاستفادة من الإعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان.
  - المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية.
  - المشاركة الفعلية في مراقبة عمل الحكومة.
  - تمثيل مناسب في أجهزة غرفتي البرلمان.
- إخطار المجلس الدستوري، طبقاً لأحكام المادة 187 الفقرتان ( 2 و 3) من الدستور، بخصوص القوانين التي صوت عليها البرلمان.
- المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية.
- تخصص كل غرفة من غرفتي البرلمان جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة، يوضح النظام الداخلي لكل غرفة من غرفتي البرلمان كيفية تطبيق هذه المادة.
- المادة 115: واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيًا لثقة الشعب، ويظل يتحسس تطلعاته.
- المادة 116: يتفرغ النائب أو عضو مجلس الأمة كلياً لممارسة عهده.
- ينص النظامان الداخليان للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على أحكام تتعلق بوجود المشاركة الفعلية لأعضائهما في أشغال اللجان وفي الجلسات العامة، تحت طائلة العقوبات المطبقة في حالة الغياب.
- المادة 134: يشكل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لجائهما الدائمة في إطار نظامها الداخلي.
- يمكن كل لجنة دائمة من لجان الغرفتين تشكيل بعثة استعلام مؤقتة حول موضوع محدد أو وضع معين ...
- المادة 136: لكل من الوزير الأول النواب المبادرة بالقوانين.
- المادة 138: ... يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، على التوالي حتى تتم المصادقة عليه.
- المادة 139: لا يقبل اقتراح أي قانون، مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان مرفقاً بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة، أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.
- المادة 141: ... يشرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات التالية: - القانون المتعلق بقوانين المالية...
  - تتم المصادقة على القوانين العضوية بالأغلبية المطلقة للنواب ولأعضاء مجلس الأمة.
  - يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور، من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره.
- المواد 151، 152، 153، 154 تتيح للبرلمان استجواب الحكومة والرقابة في قضايا الساعة .

- المادة 178: تضطلع المجالس المنتخبة بوظيفة الرقابة في مدلولها الشعبي.
- المادة 179: تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان عرضا عن استعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية. تختتم السنة المالية فيما يخص البرلمان، بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قبل كل غرفة من البرلمان.
- المادة 180: يمكن كل غرفة من البرلمان، في إطار اختصاصاتها، أن تنشئ لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة.
- المادة 181: المؤسسات الدستورية وأجهزة الرقابة مكلفة بالتحقيق في تطابق العمل التشريعي والتنفيذي مع الدستور، وفي ظروف استخدام الوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها.
- 2. قانون الوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها:**
- من أجل وضع برنامج عمل لمحاربة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب تم اعتماد نظام قانوني وتنظيمي خاص بهذا الأمر، الذي له علاقة مع المؤسسات المعنية، مثل وزارة العدل، ووزارة الخارجية، وكذا بنك الجزائر حيث تم إصدار القوانين التالية:
- قانون رقم 05-01 مؤرخ في 6 فبراير سنة 2005، يتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها المعدل والمتمم بمايلي:<sup>1</sup>
- الأمر رقم 12-02 مؤرخ في 13 فبراير سنة 2012.<sup>2</sup>
- قانون رقم 15 - 06 مؤرخ في 15 فبراير 2015.<sup>3</sup>
- القانون رقم 14-01 المؤرخ في 04 فيفري 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتعلق بقانون العقوبات - الفصل الرابع الجنايات والمنح ضد السلامة العمومية.<sup>4</sup>
- المرسوم التنفيذي رقم 13-318 المؤرخ في 16 سبتمبر 2013 المتعلق بإجراءات الكشف عن الأموال والأموال الأخرى وتحديد موقعها وتحميدها في إطار مكافحة تمويل الإرهاب.
- نظام بنك الجزائر رقم 12-03 المتعلق بالوقاية من تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
- الخطوط التوجيهية لبنك الجزائر المؤرخة في 30 أكتوبر 2014 المتعلقة بتدابير اليقظة اتجاه (مؤسسات مالية - العملاء) وكذا الخطوط التوجيهية المتعلقة بتدابير اليقظة اتحاد العملاء والخاصة بالشركات والمهن غير المالية التي لا تخضع لرقابة وإشراف بنك الجزائر.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 الصادرة في 9 فبراير 2005 ص 03.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 8 الصادرة في 15 فبراير سنة 2012 ص 06.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، الصادرة في 15 فبراير 2015، ص 04

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في 16 فبراير 2014، ص 04

كما أبرمت خلية معالجة الاستعلام المالي 21 مذكرة تفاهم<sup>1</sup> مع بلدان مختلفة في الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأوروبا وآسيا، وإضافة إلى انضمامها إلى مجموعة إيغمونت - منتدى دولي لوحدات المعلومات المالية، تأسست في عام 1995 وترمي إلى تعزيز أنشطة أعضائها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>2</sup>.  
إن هذه الإجراءات تمت بناء على التفاهات والاتفاقيات الدولية المعدلة من قبل الجزائر، وإلى قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة وكذا توصيات مجموعة العمل المالي.

### 3. قانون الوقاية من الفساد ومكافحته:

صدر القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته تماشيا مع المادة 23 من دستور 2016، ومع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصادق عليها بتحفظ بالمرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل سنة 2004 وكذا بمقتضى الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المنعقد مؤتمرها بتونس سنة 2003، يهدف هذا القانون إلى<sup>3</sup>:

- 1- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- 2- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.
- 3- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

كما جاءت في هذا القانون أهم الجرائم الداخلة في مفهوم الفساد والمتمثلة أساسا في:

- رشوة الموظفين العموميين وكذا رشوة القطاع الخاص.
- اختلاس الممتلكات من طرف الموظف العمومي واستعمالها على وجه غير مشروع.
- الغدر
- استغلال النفوذ.
- تعارض المصالح.
- أخذ فوائد بصفة غير قانونية.
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات.
- الإثراء غير المشروع.
- تلقي الهدايا.
- التمويل الخفي للأحزاب السياسية.

<sup>1</sup> - <http://www.mf-ctrf.gov.dz/arcooperation.html> (اطلع عليه: 2018/10/20)

<sup>2</sup> - <https://www.egmontgroup.org/> (اطلع عليه: 2018/10/20)

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006 ص 4.

- تبييض العائدات الإجرامية.

- إعاقاة السير الحسن للعدالة.

وإدراكا منه لما يمكن أن تلحقه مثل هذه المعاملات بالاقتصاد الوطني فرض المشرع في هذا القانون ترتيبات تركز في مجملها على مفهوم الشفافية والمنافسة الشريفة والموضوعية والتسيير العقلاني للمال العام وفقا للإجراءات المعمول بها، هذا فضلا عن إضفاء الشفافية في إدارة الشؤون العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية خصوصا على مستوى القواعد المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة وتنفيذها وضمان مساهمة المجتمع المدني في اختيار أحسن البرامج وحصوله على المعلومات اللازمة لذلك وإضفاء شفافية على تسيير الأموال العمومية، فقد ألزم المشرع الهيئات والإدارات العمومية اعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيورها وكيفية اتخاذ القرارات فيها، تبسيط الإجراءات الإدارية حتى يتسنى للمجتمع المدني استيعابها، نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية من أجل تفادي التصرفات التي تسيء للمصالح الوطنية. ويدعو هذا القانون في نفس المجال إلى مساهمة المعايير المحاسبية المعمول بها في القطاع الخاص في الوقاية من الفساد وتعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية.

#### 4. القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية:

بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية<sup>1</sup> صدر:

• مرسوم رئاسي رقم 06 - 414 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006، يحدد نموذج التصريح بالامتلاكات للموظف العمومي، ويشمل هذا التصريح بالامتلاكات جردا لجميع الأملاك العقارية والمنقولة التي يملكها الموظف العمومي وأولاده القصر في الجزائر و/أو في الخارج، ويعد التصريح وفقا لنموذج الملحق بهذا المرسوم، بعد التصريح بالامتلاكات في نسختين يوقعهما المكتب والسلطة المودع لديها، وتسلم نسخة للمكتب<sup>2</sup>.

• مرسوم رئاسي رقم 06 - 415 مؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يوضح كيفية التصريح بالامتلاكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث يجب عليهم أن يكتبوا التصريح بالامتلاكات في الآجال المحددة بموجب المادة 04 من القانون نفسه<sup>3</sup>.

• الأمر رقم 07-01 مؤرخ في 01 مارس 2007، يهدف إلى تحديد حالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف حيث يطبق على شاغلي منصب تاطير أو وظيفة عليا للدولة يمارسونها ضمن الهيئات والإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمؤسسات الاقتصادية، بما فيها الشركات المختلطة التي تحوز فيها الدولة % 50 على الأقل من رأس المال وكذا على مستوى سلطات الضبط أوكل هيئة عمومية أخرى مماثلة تتولى مهام الضبط أو المراقبة

<sup>1</sup> -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46 الصادرة يوم 16 يوليو 2006، ص3.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة يوم 22 نوفمبر 2006، ص20.

<sup>3</sup> - نفس المرجع السابق، ص 25.

أو التحكم، ويمنعهم من أن تكون لهم خلال فترة نشاطهم، بأنفسهم أو بواسطة أشخاص آخرين، داخل البلاد أو خارجها، مصالح لدى المؤسسات أو الهيئات التي يتولون مراقبتها أو الإشراف عليها أو التي أبرموا صفقة معها أو أصدروا رأيا بغية عقد صفقة معها.<sup>1</sup>

### 5. قانون النظام المحاسبي المالي:

• قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالمحاسبة المالية، دخل حيز التنفيذ أول يناير سنة 2009. تنص المادة 6 من القانون على أنه يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما<sup>2</sup>: (محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصادقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني).

كما حدد إطار المحاسبة المالية ضرورة أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام، والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها، ورقابتها وعرضها وتبليغها، كما تطرق كذلك إلى أنه يجب أن تكون الكشوف المالية متميزة عن المعلومات الأخرى من حيث سهولة إجراء المقارنة في حالة تغيير الطرق والتقديرات المحاسبية.

وصدر بمقتضى القانون السابق القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.<sup>3</sup>

6. قانون الصفقات العمومية: المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث أكد في المادة 05 على نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام من خلال مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية، والمساواة في معاملة المترشحين، وشفافية الإجراءات كما أكد في المادة 27 على ضرورة تحديد الاحتياجات العامة من خلال تقدير صادق وعقلاني من أجل تجنب هدر الموارد العامة، كما نصت المادة 88 منه على مكافحة الفساد، كما ألغى نهائيا اللجنة الوطنية للصفقات العمومية وهذا من أجل القضاء على مركزية الرقابة من جهة وتخفيف من حدة البيروقراطية، حيث نظم الرقابة الداخلية بموجب المواد 156 إلى 162 حيث تم إحداث لجنة فتح الأظرف وتقييم العروض في حين خصص المواد 162 إلى 190 للرقابة القبلية الخارجية حيث وضع قسمين من اللجان:<sup>4</sup>

- لجان الصفقات العمومية للمصالح المتعاقدة: تتمثل هذه اللجان في اللجنة البلدية للصفقات العمومية واللجنة الولائية للصفقات العمومية، لجنة الصفقات للمؤسسة العمومية الوطنية.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة يوم 07 مارس 2007، ص 04.

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة يوم 25 نوفمبر 2007 ص 03.

<sup>3</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 الصادرة يوم 25 مارس 2009، ص 03.

<sup>4</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 الصادرة يوم 20 سبتمبر 2015، ص 03.

## - لجنة جهوية للصفقات العمومية

- اللجنة القطاعية للصفقات العمومية: والتي أحدثت لدى كل دائرة وزارية لرقابة ودراسة مشاريع دفاتر الشروط والصفقات.

7- تفويض المرفق العام: وتم ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 18-199 الصادر بتاريخ 02 غشت سنة 2018، حيث من خلال هذا الإجراء يمكن تحويل بعض المهام غير السيادية التابعة للسلطات العمومية، لمدة محددة إلى المفوض له بهدف الصالح العام، هذا الإجراء من شأنه تخفيف الضغط على الميزانية العامة، والحد من مركزية التسيير، وتحسين الخدمة العامة التي يقدمها المرفق.<sup>1</sup>

8- نظام نشر البيانات العامة: في عام 1997 أنشأ صندوق النقد الدولي هذا النظام، الذي يساعد البلدان على تطوير أنظمتها الإحصائية ويقوم هذا النظام بنشر معلومات عن كل بلد عضو فيه، خاصة حول المحاسبة الوطنية، الإنتاج الصناعي، مؤشر الأسعار، البطالة والقطاع المالي، الديون، معدل الفائدة، ميزان المدفوعات التجارة الخارجية، والمعطيات الاجتماعية الديمغرافية، الصحة، والتربية والفقر وهو يوفر إطارا لمساعدة البلدان على تطوير نظمها الإحصائية لإنتاج إحصاءات دقيقة وشاملة لوضع السياسات وتحليلها كما سيوفر مستقبلا كما معتبرا من المعلومات التي يتم تحليلها وفقا للبيئة الخارجية للسوق الدولية التي تشهد تنافسا محتمدا في إطار ما يعرف بتسيير المعلومات أو الذكاء الاقتصادي علما أن الجزائر هي الآن العضو رقم 59 في هذا النظام.

اشتركت الجزائر في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في 2006 والذي يعد شرطا أساسيا للتسجيل في المعايير الخاصة لنشر البيانات، هذا ما سيشكل خطوة كبيرة نحو تطوير شبكة إحصاء فعالة يتسنى من خلالها نشر البيانات والمعلومات الشاملة حول الجزائر، حيث ستكون من الدول التي سيتم اعتماد معاييرها على لوحات النشر بصندوق النقد الدولي، وهو ما يعطي الإحصاءات بالبلاد جانبا أكبر من المصدقية على الصعيد المحلي والدولي.<sup>2</sup>

وتم القيام بمقاربة بين المصطلحات الخاصة بالميزانية في إطار مشروع تحديث النظام الموازني MSB وتصنيف النفقات حسب (MSFP 2001).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 الصادرة يوم 05 غشت 2018، ص 04.

<sup>2</sup> - <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/2-note-de-conjonctures/notes-de-conjonctures-2005/80-systeme-general-de-diffusion-des-donneessgdd>.

(اطلع عليه: 2018/10/20)

<sup>3</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء/ نقطة الارتكاز الوطنية للجزائر، الجزائر، نوفمبر 2008، ص 16.

## الفرع الثاني: الترتيبات المؤسسية

من أجل إرساء مبادئ الشفافية وتدعيم جهود مكافحة الفساد، قامت الجزائر بإصلاحات في المؤسسات لعل أهمها ما يلي:

- 1- **المفتشية العامة للمالية:** من خلال الأمر الرئاسي رقم 08-01 الصادر في 28/02/2008 الذي وسع من صلاحيات الهيئة العامة للتفتيش المالي لتشمل المؤسسات العمومية الاقتصادية، من أجل الرقابة وتدقيق تسييرها.
2. **مجلس المحاسبة:** يتمتع مجلس المحاسبة مثلما تؤكد إجراءات تسييره والقانون الأساسي الخاص بقضائته في إطار ممارسة مهامه بالاستقلالية اللازمة التي تضمن حياد وموضوعية أعماله. يساهم المجلس من خلال مهامه في إرساء تسيير صحيح للأموال العمومية من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد، كما يساهم بحكم صلاحياته في تدعيم الوقاية من الممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومكافحتها.

يتوج عمل مجلس المحاسبة بإعداد تقرير سنوي يوجهه إلى رئيس الجمهورية، كما ينظم المجلس فعاليات بغرض تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الدولية في مجال الرقابة على الأموال العمومية، منها ملتقى جهوي نظم بالجزائر بمبادرة مشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والإتحاد الأوروبي من أجل دعم تحسين الحوكمة والإدارة بالتعاون مع مجلس المحاسبة الجزائري ويهدف الملتقى إلى رفع مستوى عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وإحداث الفارق في حياة المواطنين.

قد كرس الدستور الجديد لسنة 2016 في مادته 192 استقلالية المؤسسة وعزز دورها في مجال الرقابة على الأموال العمومية، وحوّلها مهمة المساهمة في تطوير الحكم الراشد للمال العام وترقية الشفافية في التسيير العمومي.<sup>1</sup>

3. **خلية معالجة الاستعلام المالي:** أنشئت خلية معالجة الاستعلام المالي لدى وزارة المالية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02 - 127 مؤرخ في 7 أبريل سنة 2002 المعدل والمتمم بالمراسم التنفيذية التالية:

- رقم: 08 - 257 مؤرخ في 6 نوفمبر سنة 2008

- رقم: 02 - 127 مؤرخ في 10 أكتوبر سنة 2010

- رقم: 02 - 127 مؤرخ في 15 أبريل سنة 2013

هي هيئة مختصة ومستقلة، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي مثيلاتها الأجنبية بتحفظ، لتبادل المعلومات وذلك بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها والردع عنها. الخلية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهمتها في مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب حسبما تنص عليه مختلف الاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر.

<sup>1</sup> - (اطلع عليه: 2017/10/20) <https://www.ccomptes.dz/ar/>

4. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:<sup>1</sup>

أنشأت بموجب القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته كما وردت في المادة 202 من الدستور 2016 هي سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية من خلال أداء أعضائها وموظفيها اليمين، ومن خلال الحماية التي تكفل لهم من شتى أنواع الضغوط أو التهيب أو التهديد أو التهمج أو الشتم أو الإهانة أيا كانت طبيعته التي قد يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم.

المرسوم الرئاسي رقم 06 - 413 الصادر في 22 نوفمبر 2006، المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 12-64 الصادر في 07 فبراير 2012 يحدد تنظيم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمهام المنوطة بها، حددت المادة 20 من القانون 01/06 الصادر في 20 فيفري 2006 مهام الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

1- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

2- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.

3- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.

4- جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تقديم توصيات لإزالتها.

5- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، والنظر في مدى فعاليتها.

6- تلقي التصريحات بالملتمكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

7- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

8- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

9- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

(اطلع عليه: 2017/10/20) . (http://onplc.org.dz/index.php/ar/2016-10-19-08-30-19-1)



10- لحث على كل نشاط يتعلق بالبحث عن الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتقييمها، تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق.

إلى جانب هذه المهام، تضطلع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته على أداء ثلاث مهام بصفة منتظمة ودائمة:

- إعداد التقرير السنوي الذي يرفع إلى رئيس الجمهورية.

- تلقي التصريحات بالملتمكات الخاصة بالمنتخبين المحليين وبعض فئات من الأعوان العموميين.

- تلقي التصريحات المتعلقة بالتوظيف بالتزامن مع المستخدمين السابقين طبقا للشروط المحددة في الأمر رقم 07-01.

### 5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:<sup>1</sup>

أعيد تأسيس المجلس عام 1993 في محاولات الإصلاح للهيكلة القانوني المؤسساتي، يعد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إطار للحوار والتشاور والاقتراح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهو مستشار الحكومة المادة 204 من دستور 2016.

وحسب المادة 205 من الدستور يتولى المجلس على الخصوص مهمة:

- توفير إطار مشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضمان ديمومة الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين الوطنيين.

- تقييم المسائل ذات المصلحة الوطنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والتكويني والتعليم العالي ودراساتها.

- عرض اقتراحات وتوصيات على الحكومة.

### 6. المجلس الأعلى للشباب:

استحدث طبقا للمادتين 200 و 201 من دستور 2016:

المادة 200: يحدد مجلس أعلى للشباب، وهو هيئة استشارية توضع لدى رئيس الجمهورية. يضم المجلس ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب.

المادة 201: يقدم المجلس الأعلى للشباب آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي.

كما يساهم المجلس في ترقية القيم الوطنية والضمير الوطني والحس المدني والتضامن الاجتماعي في أوساط الشباب. حسب المرسوم الرئاسي 17-142 المؤرخ في 18 أبريل سنة 2017، يتكون المجلس من 96 شاباً من كل ولايات الوطن، اثنان بالتساوي بين الذكر والأنثى عن كل ولاية، و 24 عضواً من ممثلي المنظمات الوطنية تم اختيارهم بالتنسيق بين وزارتي الشباب والرياضة والداخلية و 30% منهم نساء، و 16 عضواً من ممثلي شباب الجالية الوطنية المقيمة بالخارج عكفت على تصفيتهم مصالح وزارة الخارجية بالتنسيق مع المصالح القنصلية في الخارج بالإضافة إلى 10 أعضاء

<sup>1</sup> -مجلس الاقتصادي والاجتماعي من الموقع: <http://www.cnes.dz/ar/?cat=17> . (اطلع عليه: 2017/10/20)

من الكفاءات الوطنية جرى اختيارهم من طرف رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى 21 عضوا ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، و5 أعضاء بعنوان المؤسسات المالية المعنية بالشباب<sup>1</sup>.

### 7. مجلس وطني لحقوق الإنسان:

يتولى المجلس مهمة المراقبة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان كما يدرس المجلس دون المساس بصلاحيات السلطة القضائية، كل حالات انتهاك حقوق الإنسان التي يعاينها أو تبلغ إلى علمه، ويقوم بكل إجراء مناسب في هذا الشأن. ويعرض نتائج تحقيقاته على السلطات الإدارية المعنية، وإذا اقتضى الأمر، على الجهات القضائية المختصة، ويتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية والمالية.

ووفقا للمادة 199 من الدستور 2016، يقوم المجلس بما يلي:

- يبادر المجلس بأعمال التحسيس والإعلام والاتصال لترقية حقوق الإنسان.
  - كما يبدي آراء واقتراحات وتوصيات تتعلق بترقية حقوق الإنسان وحماتها.
  - يعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية، وإلى البرلمان، وإلى الوزير الأول، وينشره أيضا.
- 8- **الديوان المركزي لقمع الفساد:** أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11 - 426 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011 والمعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ 23 يوليو 2014، ويعتبر الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد، وإحالة مرتكبيها للمثول أمام الجهة القضائية المختصة طبقا لأحكام القانون 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، كما يقوم الديوان بمعالجة الملفات التي تحال عليه من طرف الهيئات الرسمية علاوة على دراسة رسائل المواطنين، ويوضع الديوان لدى وزير العدل حافظ الأختام ويكلف المدير العام للديوان، على الخصوص بما يأتي:<sup>2</sup>
- إعداد برنامج عمل الديوان ووضع حيز التنفيذ.
  - إعداد مشروع التنظيم الداخلي للديوان ونظامه الداخلي.
  - السهر على حسن سير الديوان وتنسيق نشاط هيكله.
  - تطوير التعاون وتبادل المعلومات على المستويين الوطني والدولي.
  - ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي الديوان.
  - إعداد التقرير السنوي عن نشاطات الديوان الذي يوجهه إلى وزير العدل حافظ الأختام.

<sup>1</sup> - الجريد الرسمية رقم 25 الصادرة يوم 19 أبريل 2017 ص 05.

<sup>2</sup> - الجريد الرسمية رقم 68 الصادرة يوم 14 ديسمبر 2011 ص 11.

**9- مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية:** وهي تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، حيث تضطلع بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، هذا الجهاز المركزي المتخصص مكلف بتتبع وتوجيه وتنسيق أنشطة شرطة المباحث الجنائية العامة لاسيما في قضايا الفساد. وعلى مستوى جهاز أمن كل ولاية، تتكفل الوحدة الاقتصادية والمالية بإجراء التحقيقات المتعلقة بقضايا الفساد.

**3. الدرك الوطني:** داخل الجهاز المركزي للتحقيقات الجنائية يوجد مكتب متخصص في مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، وتتولى وحدات متخصصة تابعة لها تنفيذ أنشطة هذه المصلحة على الصعيد الإقليمي.

### الفرع الثالث: الاتفاقيات الدولية والإقليمية:

أصبحت قضايا الفساد شأن يجلب اهتمام المجتمع الدولي الذي يعمل سويا مع الحكومات ويعزز جهودها في مكافحة الفساد، كما يشجع على بناء الثقة وربط العلاقات بين الدول المتعاونة من أجل الحد من هذه الظاهرة وأبرمت الجزائر جملة من الاتفاقيات لعل أهمها:

**1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**<sup>1</sup> اعتمدت الاتفاقية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 4/58 في 31 أكتوبر 2003، وصادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ 19 أبريل 2004، وقد تناولت الاتفاقية خطورة ما يطرحه الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها مما يقوض مؤسسات الديمقراطية والاقتصاديات الوطنية والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، كما وضعت في اعتبارها أن منع الفساد والقضاء عليه لم يعد مسألة محلية بل أصبح عابرا للحدود الوطنية فهو مسؤولية تقع على جميع الدول، وأنه لا بد أن تتعاون معا بدعم ومشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي من أجل أن تكون جهودها فعالة في هذا المجال وأن تكون الإدارة رشيدة للشؤون والملكية العامة، وضرورة حماية النزاهة وتعزيز ثقافة رفض الفساد، وتسعى هذه الاتفاقية إلى تحقيق الأغراض التالية:<sup>2</sup>

أ- تعزيز وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

ب- تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك استعادة الموجودات.

ج- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة.

وقد ورد في هذه الاتفاقية أيضا جملة من المبادئ التي يجب التحلي بها بالنسبة للموظفين العموميين وفي إدارة المشتريات والأموال العمومية يمكن توضيحها كما يلي:

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة، الإعلانات والاتفاقيات، اتفاقية مكافحة الفساد، ص 1، من الموقع:

[http://www.un.org/ar/events/anticorruptionday/pdf/conven\\_rules.pdf](http://www.un.org/ar/events/anticorruptionday/pdf/conven_rules.pdf) (اطلع عليه: 20/09/2017)

<sup>2</sup>-UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME Vienna, UNITED NATIONS CONVENTION AGAINST CORRUPTION, UNITED NATIONS, New York, 2004, p 07.

المادة 08: مدونات السلوك للموظفين العموميين: من أجل مكافحة الفساد، تعمل كل دولة طرف على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني كما تسعى إلى تطبيق مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشفرد والسليم للوظائف العمومية.

وفي هذا الإطار نص المرسوم الرئاسي 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في المادة 88 منه، على أن يتم إعداد مدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة للأعوان العموميين المتدخلين في مراقبة وإبرام وتنفيذ الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، من طرف سلطة ضبط الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية.

المادة 09: المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية: ورد في الفقرتين الثانية والثالثة ما يلي:

الفقرة 02: تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

- إجراءات لاعتماد الميزانية العامة.

- الإبلاغ في الوقت المناسب عن الإيرادات والنفقات.

ج. نظام للمعايير المحاسبية ومراجعة الحسابات والرقابة ذات الصلة.

د. نظم فعالة وكفؤة لإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية.

هـ- اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء، في حال عدم الامتثال للشروط المقررة في هذه الفقرة.

الفقرة 03: تتخذ كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير مدنية وإدارية، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي للمحافظة على سلامة دفاتر المحاسبة أو السجلات أو البيانات المالية أو المستندات الأخرى ذات الصلة بالنفقات والإيرادات العمومية ولمنع تزوير تلك المستندات.

المادة 10: الإبلاغ العام: نصت على ما يلي: تتخذ كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي ومع مراعاة ضرورة مكافحة الفساد، ما قد يلزم من تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية تنظيمها وعملياتها وعمليات صنع القرار فيها، عند الاقتضاء قد تشمل هذه التدابير ما يلي:

اعتماد إجراءات أو لوائح تسمح لأعضاء الهيئة العامة والجمهور، عند الاقتضاء، الحصول على معلومات عن المنظمة وعملياتها وعمليات صنع القرار الخاصة بإدارتها العامة، ومع ذلك فيما يتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، والقرارات القانونية والأفعال التي تتعلق بأفراد الجمهور.

- تبسيط الإجراءات الإدارية، حسب الاقتضاء، من أجل تسهيل وصول الجمهور إلى سلطات اتخاذ القرار المختصة.

- نشر المعلومات التي قد تتضمن تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العامة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات العقابية فقد دعت الاتفاقية لتجريم الأفعال التي تشكل جرائم الفساد منها:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين والأجانب والموظفين في المنظمات الدولية وحتى في القطاع الخاص.

- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها الإثراء غير المشروع.

- إساءة استخدام الوظائف.

- إعاقة سير العدالة.

## 2- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته

اعتمدت "بمابوتو" بتاريخ 11 يوليو 2003، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006 ودخلت حيز التنفيذ في 5 أغسطس 2006<sup>1</sup>، تعد هذه الاتفاقية إطارا إقليميا هاما لمكافحة الفساد على مستوى القارة الأفريقية يربط بين الفساد وانتهاك حقوق الإنسان في كافة صورها وتمثل أهداف هذه الاتفاقية فيما يأتي:

- تشجيع وتعزيز قيام الدول الأطراف بإنشاء الآليات اللازمة في إفريقيا لمنع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه وعلى الجرائم ذات الصلة، في القطاعين العام والخاص.

- تعزيز وتسهيل وتنظيم التعاون فيما بين الدول من أجل ضمان فعالية التدابير والإجراءات الخاصة بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة في إفريقيا وضبطها والمعاقبة والقضاء عليها.

- تنسيق ومواءمة السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد وضبطه والمعاقبة والقضاء عليه في القارة.

- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.

- توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

كما تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالالتزام بالمبادئ التالية:

- احترام المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون والحكم الرشيد.

- احترام حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والوثائق الأخرى ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان.

- الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

- تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل كفالة تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة.

- إدانة ورفض أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة والإفلات من العقاب.

وتضمنت الاتفاقية على نصوص تلزم الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لتحريم أعمال الفساد

والجرائم ذات الصلة من تبييض عائدات الفساد والكسب غير المشروع وخاصة فيما تعلق بالخدمة العامة وعلى ضرورة

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 24 الصادرة يوم الأحد 17 ربيع الأول 1427 الموافق ل 16 أبريل 2006، ص 4.

إقرار هذه التدابير من أجل إضفاء الفعالية في الحصول على أية معلومات تلزم عملية مكافحة الفساد، كما ألزمت الاتفاقية ضرورة خلق بيئة ملائمة لدعم مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام من جهة ودعم التعاون الدولي في هذا المجال من جهة أخرى.

### 3- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

أبرمت بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010 والمصادق عليها في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 14249 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1435 الموافق ل 8 سبتمبر 2014.<sup>1</sup>

لقد وقعت الدول العربية على هذه الاتفاقية التزاما منها بالمبادئ الدينية السامية والأخلاقية النابعة من الأديان السماوية ومنها الشريعة الإسلامية الغراء وبأهداف ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمعاهدات العربية والإقليمية والدولية في مجال التعاون القانوني والقضائي والأمني للوقاية ومكافحة الجريمة ذات الصلة بالفساد والتي تكون الدول العربية طرفا فيها.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى:<sup>2</sup>

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله، وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.

- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.

- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في منع ومكافحة الفساد.

لقد تضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد معايير وقائية وأخرى عقابية وكذلك آليات للتعاون الدولي كباقي الاتفاقيات السابقة ولكنها اختلفت من حيث تفاصيل النصوص ونطاق تطبيقها الجغرافي.

### 4\_ الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء:<sup>3</sup>

أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (African peer review mechanism) والمعروفة اختصارا ب: (APRM) في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002 تحت قرار رقم: 07/57 للجمعية العامة للأمم المتحدة والنيباد ويتم الانضمام لهذه الآلية بشكل طوعي، حيث أنها آلية إفريقية لتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والارتقاء بمعدلات الإدارة في الدول الإفريقية المختلفة. وببساطة فالدول الإفريقية تفتح أبوابها طواعية لمراجعة ومراقبة زميلاتها من الدول الأخرى حول مدى تطبيق القانون والشفافية والحكم الرشيد داخل حدودها.

<sup>1</sup> - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، اتفاقية العربية لمكافحة الفساد، من الموقع:

(اطلع عليه: 2017/08/20) <http://www.carij.org/sites/default/files/achievements>

<sup>2</sup> - (اطلع عليه: 2017/10/04) <http://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1719&language=ar>

<sup>3</sup> - (اطلع عليه: 2017/05/17) <http://aprin-au.org/about-us>, about us, from the web site: African peer review mechanism.

وهي تسعى لتشجيع الدول الأعضاء للمشاركة في ضمان أن تكون سياساتها وممارساتها تتفق مع القيم السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات والقواعد والمعايير والأهداف المتفق عليها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الواردة في عملية الشراكة الجديدة التي تحققت. فهذه الآلية تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة وتسمى للامثال لأفضل الممارسات في ما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتسمى لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة والفرعية الإقليمية والقارية والتكامل الاقتصادي فالآلية تعزز التعلم من الأقران وبناء القدرات من خلال ممارسة الحوار البناء والإقناع بين الأقران.<sup>1</sup> ويقاس التقدم وفق هذه الآلية على أساس أربعة معايير هي: الديمقراطية والحكم الرشيد، الإدارة الاقتصادية، حوكمة الشركات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث تسعى لتجسيد الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق الشفافية في الإدارة المالية والتي تعتبر شرط رئيسي لتعزيز النمو الاقتصادي وتهدف هذه الإدارة الجيدة لبلوغ مجموعة أهداف:

- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي الرامية للتنمية المستدامة.
- شفافية التنمية ومصداقية السياسات الاقتصادية الحكومية.
- تعزيز الإدارة السليمة للمالية العامة.
- مكافحة الفساد الإداري وغسيل الأموال.

يتم إعداد تقارير دورية وتقوم الآلية بعرض ومناقشة التقارير المختلفة بناء على المعايير السابقة الذكر، وقد ثمن رئيس مجموعة الشخصيات البارزة للآلية السيد "أديباوا ديديجي" تقرير الجزائر<sup>2</sup> وذلك لثلاثة أسباب حسبما يذكر:

- أن الجزائر أخذت مسألة التقرير على محمل الجد حيث أوجدت جماعات مختصة على مستوى كل وزارة تتكفل بمتابعة العمل الوطني.

- ففي حين تعتمد الكثير من الدول في تمويلها على الدعم الخارجي قامت الجزائر بتمويل شامل لهذا المخطط من مقدراتها.

- محاور مخطط العمل الوطني وتعتبر الجزائر من بين الدول القليلة إن لم تكن الوحيدة التي حققت أهداف الألفية للتنمية واعتبر أن تجربة الجزائر هي أحسن مثل يمكن دراسته وأخذه بعين الاعتبار وقد كانت ردة فعل الأعضاء ايجابية على تقرير الجزائر.

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، (شمال أفريقيا والأجندات الإقليمية والدولية للتنمية): الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية الرباط (المغرب) من 6 إلى 9 مايو 2009.

<sup>2</sup> - حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،- تقرير حول تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نقطة الارتكاز الوطنية: الجزائر، مرجع سابق،

## خلاصة الفصل:

يشكل عدم التماثل في نظام الميزانية العامة الحالي في الجزائر من خلال اعتماد الأسلوب التقليدي في إعداد الميزانية والذي يعرف بميزانية البنود في جانب التسيير من ناحية واعتماد ميزانية البرامج في جانب الاستثمار من ناحية أخرى، أحد أوجه القصور الموجودة فيه، إضافة إلى ضعف المشاركة المجتمعية في رسم أولويات الإنفاق والسياسات العامة التي أصبحت أحد تطلعات الشعوب التي ترى أنه من حقها تحديد أوجه الإنفاق والرقابة على تنفيذها ومساءلة السلطة التنفيذية على الاختلالات الملاحظة، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الأخذ بمبادئ الحوكمة.

لقد تبين أن نظام الميزانية العامة يعاني جملة من الاختلالات، أهمها عدم وضوح الهدف الذي يعمل على تحقيقه ولا مستوى أداء معين يجب بلوغه، إضافة إلى اعتباره بيئة قابلة لانتشار الفساد فيها بصفة كبيرة بالإضافة إلى ضعف الرقابة في أداء مهمتها كونها رقابة حسابية فقط تعمل على التأكد أن الأموال صرفت في البنود المحددة لها ووفقا للتشريع والتنظيم المتعلق بالنفقات العامة، كما يسجل ضعف الشفافية في جل مراحل دورة الميزانية نتيجة قصور في وثائق المتعلقة بها وعدم نشرها للجمهور في الوقت المناسب، مما يحد من مشاركة المجتمع المدني ومن المساءلة.

وعلى هذا بدأت الجزائر في تبني مسار جديد لتحديث نظام الميزانية العامة من أجل التغلب على أوجه القصور تلك، وذلك عبر إضفاء بعض الشفافية في الميزانية من خلال سنّها للعديد من القوانين وإنشاء مؤسسات وإصلاح أخرى متعلقة بالسير الحسن للمالية العامة ومحاربة الفساد، وإقرار قانون عضوي متعلق بقوانين المالية، ومن أجل ذلك أيضا انضمت الجزائر إلى العديد من المنظمات والمعاهدات الدولية والإفريقية والعربية ذات العلاقة بهذا الشأن للبحث عن أفضل الأساليب والإجراءات لسير عملية الميزانية بما يضمن تحقيق الكفاءة والتسيير الجيد للأموال العمومية وتوجيه الميزانية نحو تحقيق أهداف الحكومة، هذا التوجه يعتبر مواكبة للحركة العالمية التي ترمي إلى العمل على الأخذ بمبادئ الحوكمة في الميزانية العامة، والمتمثلة في الشفافية والمشاركة والمساءلة، وهو ما سوف نتحقق من مدى توافره في نظام الميزانية العامة الحالي وآفاقه المستقبلية في الفصل التالي.



## الفصل الثالث

واقع وآفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر

من منظور الميزانية المفتوحة

## تمهيد

لقد اعتمدت الجزائر العديد الإصلاحات القانونية والمؤسسية قصد اللحاق بهذا الركب العالمي لما له من مزايا وإيجابيات عديدة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لكن وكما تم عرضه في الفصل الثاني ظل النظام الميزانياتي الحالي في الجزائر بشكل عام لا يتوافق مع متطلبات تجسيد مبادئ الحوكمة. ومن أجل الوقوف على تفاصيل مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في ميزانياتها تعتمد معظم حكومات العالم على ما يسمى مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة، والتي تتصف بأنها الأكثر مصداقية لكونها منظمة مستقلة ويتسم مؤشرها بكثير من الموضوعية والشمولية والدقة.

لقد انضمت الجزائر لهذه المبادرة سنة 2006، وذلك حرصا منها على الاستفادة من إيجابيات هذه العضوية على مختلف الأصعدة. وسوف نتطرق إلى مدى الالتزام بمبادئ حوكمة الميزانية العامة في الجزائر من خلال عرض المسح الذي تقوم به شراكة الميزانية الدولية من خلال مؤشر الميزانية المفتوحة، وفقا لما هو معمول به في الحاضر في مجال الميزانية العامة للدولة، ثم نتطرق إلى مستقبل حوكمة الميزانية العامة من خلال التطرق القانون العضوي الجديد المتعلق بالميزانية، ويكون ذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: نشأة وتطور مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة ومؤشرها المتعلق بالحوكمة**

**المبحث الثاني: واقع حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة**

**المبحث الثالث: آفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة**

**(القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المتعلقة بقوانين المالية)**

## المبحث الأول:

## نشأة وتطور مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة ومؤشرها المتعلق بالحوكمة

سوف يتم من خلال هذا المبحث التعريف بشراكة الميزانية المفتوحة، وعرض مؤشر الميزانية المفتوحة خلال كل سنوات المسح والتعليق على النتائج وذلك من خلال المطالب التالية:

## المطلب الأول: ماهية مبادرة الميزانية المفتوحة

في عام 1985، أرادت منظمة Disha، وهي منظمة مجتمع مدني (CSO) في ولاية غوجارات الهندية أن تعالج الحكومة العديد من القضايا التي تؤثر على الفقراء الذين يعيشون في المناطق القبلية، بما في ذلك حقوق الأرض والدعم للنساء. على الرغم من أن Disha كانت مجهزة جيداً بالحجج الاقتصادية والأخلاقية وكانت من المدافعين المخضرمين، إلا أنهم أدركوا أنه بدون الحصول على بيانات عن كيفية تخطيط الحكومات الوطنية والمحلية حالياً، لاستخدام الأموال العامة لدعم التنمية القبلية، سيكون ذلك مستحيلاً تقريباً لإقناع الحكومة بمعالجة هذه القضايا. لذا بدأت Disha بجمع هذه البيانات واستخدامها للدعوة لسياسات أقوى للفقراء والقبليين، وهكذا ولدت واحدة من "مجموعات الميزانية" الأولى - منظمات المجتمع المدني التي تحلل الميزانيات الحكومية وتجري الدعوة للتأثير على هذه الميزانيات من أجل تحسين السياسات وتقديم الخدمات والنتائج، خاصة بالنسبة للفقراء، وتوالى ظهور العديد من المبادرات التي تحمل نفس الهدف إلى أن ظهرت شراكة الميزانية المفتوحة.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: تعريف منظمة الشراكة الدولية للميزانية المفتوحة

تم تأسيس شراكة الميزانية الدولية (IBP) في عام 1997، بالتعاون مع المجتمع المدني بجميع أنحاء العالم لتعزيز الشفافية الشاملة لعمليات الميزانية العامة، واستخدام تحليل ودعم الميزانية كأداة ووسيلة لتحسين الحوكمة وتقديم الخدمات وتقليل معدلات الفقر، وكان هذا التأسيس مدفوعاً بجهود مراقبة ميزانية المجتمع (CSOs) في العالم النامي، وهو - شراكة الميزانية الدولية (IBP) - منظمة أبحاث غير ربحية وغير حزبية مقرها في العاصمة واشنطن، ولها في كل من الهند، كينيا جنوب إفريقيا، الصين، مصر، السلفادور فروعا، تقوم بتمويلها مجموعة من المؤسسات إما بغرض عام أو لتمويل مبادرات محددة وهي: (مؤسسة فورد، مؤسسات المجتمع المفتوح، مؤسسة ويليام وفلورا هيووليت، وزارة التنمية الدولية البريطانية (UK Aid)، وزارة الخارجية الفرنسية والتنمية الدولية، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي، مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الوكالة السويدية للتعاون التنموي الدولي SIDA، شبكة أوميديار Omidyar). تعمل شراكة الميزانية المفتوحة الآن مع مجتمع مدني أوسع وأكثر تنوعاً من منظمات مستقلة متخصصة في رصد الميزانية في أكثر من 115 دولة، وهذا بفضل الجهد المبذول من طرف المنظمة وشركائها من منظمات المجتمع المدني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> (اطلع عليه: 2016/04/03) <https://www.internationalbudget.org/who-we-are/history/>

<sup>2</sup> (اطلع عليه: 2017/09/20) International budget patership, about IBP ,fron website: <http://www.internation albudget.org/who-we-are/>

يتمثل الهدف النهائي لشراكة الميزانية الدولية في ضمان استخدام الموارد العامة بشكل أكثر فعالية في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية العادلة والمستدامة في مختلف البلدان حول العالم. ويستند عملها، وشركاؤها من المجتمع المدني إلى فكرة أن منظمات المجتمع المدني والمواطنين المهرة والمتخصصين بالإضافة إلى الوصول إلى المعلومات وإتاحة فرص المشاركة في عملية الميزانية تساهم في زيادة حجم الموارد العامة المتاحة للخدمة، والتحسين في كيفية إنفاق هذه الموارد، ولتحقيق هذه النتائج والحفاظ عليها تقوم المنظمة بالتحليل الجيد وفي الوقت المناسب والعمل المكثف مع الشركاء في المبادرة والجهات الفاعلة الأخرى الرسمية وغير الرسمية.<sup>1</sup>

يعتبر مؤشر الميزانية المفتوحة والنتائج عن مسح الميزانية المفتوحة تقوم به شراكة الميزانية الدولية (IBP) التقييم الوحيد تقريباً المستقل والمنظم والمقارن لشفافية الميزانية والمشاركة في مختلف أرجاء العالم تقريباً. وعلى مدار الأعوام تقوم المبادرة بتطوير وتحديث تلك المعلومات بشكل مستمر، تلبية لطلب المجتمع المدني والجهات المانحة والقطاع الخاص، حيث أن عملية المسح تتم كل سنتين، إن إنتاج مسح الميزانية المفتوحة الكامل في أقل من الجدول الزمني الحالي يمكن أن يحتوي على الكثير من التحديات، مع الأخذ في الحسبان استثمارات الوقت والموارد المطلوبة لتحسيد البحث الشامل. وحتى البلدان العربية لم تتخلف عن ركب هذه المبادرة لأهدافها النبيلة وأبعادها المختلفة ويمكن توضيح تطور انضمام هذه البلدان إلى المبادرة في الجدول التالي:

جدول رقم: (03-01): عدد البلدان المنتمة لمبادرة الميزانية المفتوحة

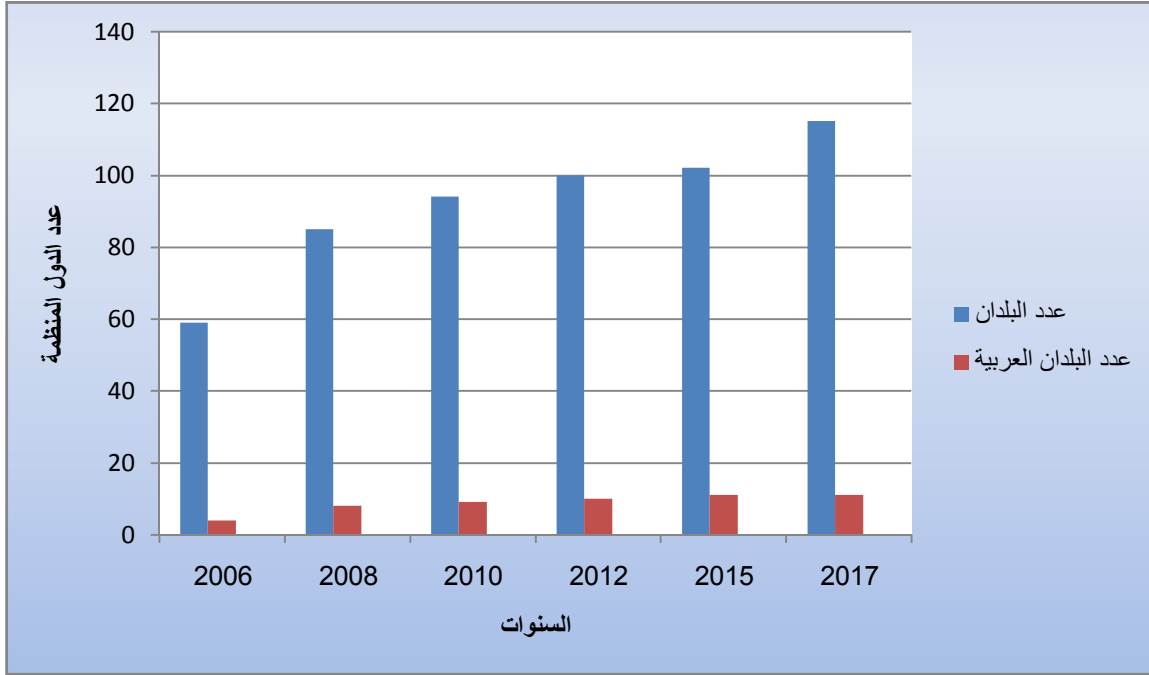
السنوات	عدد البلدان	عدد البلدان العربية	البلدان العربية
2006	59	04	الجزائر-المغرب- مصر-الأردن
2008	85	08	الجزائر-المغرب- مصر- الأردن- اليمن- لبنان-السعودية السودان
2010	94	09	الجزائر-المغرب- مصر- الأردن اليمن- لبنان السعودية السودان- العراق
2012	100	10	الجزائر-المغرب- مصر- الأردن-اليمن- لبنان- السعودية- السودان-العراق-تونس
2015	102	11	الجزائر- المغرب-مصر- الأردن اليمن- لبنان-السعودية السودان-العراق-تونس-قطر
2017	115	11	الجزائر- المغرب مصر- الأردن اليمن- لبنان-السعودية السودان- العراق- تونس-قطر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على <http://www.internationalbudget.org>

<sup>1</sup>(اطلع عليه: 2016/04/03) <https://www.internationalbudget.org/who-we-are/history/>

ما يكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن عددا معتبرا من الدول العربية منضمة إلى مبادرة الميزانية المفتوحة وأن الجزائر كانت من أوائل الدول العربية حيث انضمت سنة 2006 مع كل مصر الأردن، والمغرب. وهذا يدل أن هناك من هو مهتم بشفافية الميزانية العامة قصد المشاركة في رسم سياسة الميزانية وتوجيه النفقات العامة نحو الأولويات المناسبة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03-01): مسار انضمام البلدان إلى مبادرة الميزانية المفتوحة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه

#### الفرع الثاني: مبادئ وأهداف مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة:

**أولاً: المبادئ:** تعلن هذه المبادئ رفيعة المستوى لتوجيه صانعي السياسات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في السياسة المالية في جهودهم لتحسين الشفافية المالية والمشاركة و للمساعدة في تعزيز التقدم في تغطية واتساق وتماسك المعايير. ويقوم عمل شراكة الميزانية المفتوحة على مجموعة من المبادئ هي:<sup>1</sup>

**- الشفافية و:** حيث تعتبر أن الحكومات حائزة وليست مالكة للأموال العامة بما في ذلك الأموال المتأتية من الموارد الطبيعية والمساعدات الخارجية. وبالتالي هم ملزمون بتوفير أعلى معايير الشفافية ويجب أن يحاسبوا على أفعالهم من المواطنين الذين يدفعون راتبهم وكذلك تعتبر الحكومات مسؤولة أمام شركائها والمواطنين وبقية الشركاء بتقديم أعلى مستويات الشفافية.

<sup>1</sup> - 'International budget partnership, value statement ,from the web site: <http://www.internationalbudget.org/wowe-are/value-stateinent/> , (اطلع عليه: 2017/06/20)

- الديمقراطية وحقوق الإنسان: وهذا يعني أن كل الناس لديهم الحق في المشاركة في عمليات صنع القرارات العامة التي تؤثر على حياتهم والوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من المشاركة بشكل هادف تعزيزا للديمقراطية والمواطنة الفعالة التي تعتبر من حقوق الإنسان، وتعمل المنظمة مع بلدان ذات ثقافات مختلفة وتكون موظفيها على قبول هذا التنوع.

- التعاون: هو المفتاح لإيجاد الحلول الناجمة للمشاكل التي تعمل على معالجتها لتحقيق مهمتها، ويكون بين الجهات الخارجية وموظفي الشركة وبين الموظفين فيما بينهم والتعاون مع الشركاء كأقران واحترام أصواتهم.

- الاستقلال: بالرغم من أنها تسعى دائما لبناء الجسور وربط العلاقات، إلا أن هذا لا يتم على حساب استقلالية المبادرة حيث قوة عملهم تستمد من البحوث المستقلة غير المنحازة مع التحليل عالي الكفاءة.

- النزاهة والسلوك الأخلاقي: وتماشيا مع مطالبها بأن تكون الحكومات مفتوحة وصادقة، وخاضعة للمساءلة أمام مواطنيها، فإن الشركة تتحلى بالانفتاح والصدق في جميع جوانب عملها بما أن هدفها النهائي هو تحسين الحوكمة والحد من الفقر.

- التعلم: تسعى المنظمة جاهدة إلى إيجاد بيئة للتعلم داخل شراكة الميزانية الدولية لضمان كونها منظمة فعالة ولتحقيق هذه الغاية، توثق عملها وتأثيره وتوفر مساحات لإجراء تقييم نقدي لجهودها، وتدمج هذه الدروس بانتظام في استراتيجياتها وعملياتها واستخدامها كفرص للتعلم.

- التفوق: من خلال الالتزام بالمهنية والعمل الجاد، والشغف لإنجاز العمل وتحقيق الأهداف المرسومة. يتم العمل على أعلى المعايير، من خلال الاعتماد على خبرات الموظفين والشركاء وغيرهم من ذوي العلاقة، بالإضافة إلى أحدث الأبحاث والممارسات الجيدة في هذا المجال. من خلال تشجيع التعلم المستمر بين شركاء والموظفين حتى يتمكنوا من تطوير معارفهم ومهاراتهم، والنمو المهني، والتفوق في عملهم.

- التفاؤل: من خلال التعامل مع المشاكل التي تعالج بجدية مع وجود الأمل للحل. والاعتقاد أنه يمكن إحداث فرق في الطريقة التي تعمل بها الحكومات، وفي نهاية المطاف في حياة الناس، من خلال العمل من أجل شفافية الميزانية والمشاركة و. من خلال التعامل مع التحديات بإيجابية.

ثانيا: الأهداف: وتسعى شراكة الميزانية الدولية من خلال تعميق التعاون وتوسيعه مع مجموعات ميزانية المجتمع المدني إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>1</sup>

- زيادة شفافية الميزانية وفرص المشاركة في عمليات الميزانية .

- تحسين جودة مؤسسات الميزانية الحكومية.

- المزيد من سياسات الميزانية التدريجية وعمليات الميزانية الشاملة.

- تخصيصات أكبر للبرامج الاجتماعية الهامة.

<sup>1</sup>(اطلع عليه: 2017/09/20)، <https://www.internationalbudget.org/who-we-are/history/>

- استخدام أكثر فعالية وكفاءة لموارد الميزانية الشحيحة.

### الفرع الثالث: أهمية مؤشر الميزانية المفتوحة

يقوم مشروع شراكة الميزانية العامة بإجراء مسح الميزانية من أجل مساعدة المجتمع المدني والباحثين والصحفيين في الدول المشاركة لإثراء النقاش والدفاع عن الشفافية والمصداقية في الميزانيات، ويعتمد البحث على استبانة مفصلة تشكل دليل المنظمات المجتمعية لتقييم المعلومات التي ينبغي توفيرها للجمهور في كل مرحلة من مراحل إعداد الميزانية، ويعتبر الاستبيان ثمرة مجهودات ولقاءات عمل ضمت أكثر من ثلاثين مشارك يمثلون منظمات غير حكومية من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وكرواتيا ومصر والهند وإندونيسيا وروسيا.

لقد أكدت العديد من الحكومات المنظمة إلى مبادرة الميزانية المفتوحة على مصداقية وموثوقية مؤشر الميزانية المفتوحة وعلى التأثير الإيجابي للمؤشر على حكوماتهم، ويلعب مؤشر الميزانية المفتوحة دورا مهما في التأثير على عدة متغيرات أهمها:

#### ● المساهمة في نشر ثقافة الحوكمة:

ترمي مبادرة الميزانية المفتوحة إلى وضع معايير تتسم بالشفافية والمشاركة وذلك من خلال تضافر جهود مجموعة من مختلف الأطراف المعنية بإعداد الميزانية العامة من المشرعين في المجالس التشريعية ومسؤولي الميزانية ومنظمات المجتمع المدني المهتمين بقضايا الميزانية، بالإضافة إلى مسؤولين من المؤسسات المشرفة والمناخ وذلك لتبادل الآراء والأفكار بشأن الحاجة إلى تلك المعايير ومحتواها مرتكزة على الدراسات العلمية لتسهيل نشر وترويج هذه المعايير.

#### ● التحفيز على الشفافية:

يعمل مؤشر الميزانية المفتوحة على ترسيخ مبدأ الحق في الحصول على المعلومات من خلال اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين شفافية الميزانية ومصداقيتها، لذا يحث مؤشر الميزانية المفتوحة على:

- أن تجعل معلومات الميزانية التي تنشرها الحكومات في متناول للمواطنين، وخاصة في الدول التي يتم فيها إنتاج المعلومات ومن ثم حجبتها عن المواطنين، لذا يجب على الحكومات الكشف عنها. كما أنه أوجد الدافع للعديد من الحكومات على غرار الهندوراس، الكونغو، وأفغانستان على تحسين مستوياتها وذلك عن طريق نشر وثائق كانت تعدها في السابق من أجل الاستخدام الداخلي فقط.

- تشجيع المؤسسات المالية الدولية والمناخين للضغط على الحكومات المستفيدة من المساعدات لنشر معلومات ميزانيتها للمواطنين، والتي تكون قد أعدتها أصلا للمناخين أو لأغراض الاستخدام الداخلي.

- حث منظمات المجتمع المدني على السعي لجعل الحكومات تستجيب لمطالب نشر وتوفير معلومات الميزانية لجميع المواطنين.

**-الرفع من إمكانية المساءلة:**

يعد توفر معلومات دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب خلال كل مرحلة من مراحل دورة الميزانية أمر مهم وضروري لضمان مساءلة الحكومة أمام المواطنين، وحسب نتائج دليل الميزانية المفتوحة فإن % 90 من البلدان المدروسة لا تحقق هذا المعيار، لذلك من شأن الإصدار الدوري لمؤشر الميزانية وتنقيحه المستمر أن يتيح للمواطنين ومختلف المهتمين بشفافية الميزانية إمكانية مساءلة حكوماتهم بالاعتماد والاستدلال بالأرقام دون مشقة الحساب أو الخوض في تعقيدات المالية العامة.

مؤشر الميزانية المفتوحة يتعاون مع مجموعات حقوقية تعمل على الترويج لشفافية أكبر في الميزانية، ولحق الحصول على معلومات حول الأموال العامة، وعلى حق ، ولتقديم مجموعة من الاقتراحات والإجراءات البناءة والتي يمكن أن يتبناها المسؤولون الحكوميون لتحسين أدائهم الخاص بالميزانية، وكمثال على ذلك ساعد مؤشر الميزانية المفتوحة على إعداد حملة " اسأل حكومتك "، وهي عبارة عن مجهود بحثي ودعائي على نطاق واسع يدعو إلى ميزانيات عامة تتسم بانفتاح أكثر وقابلية للمساءلة، كما سألت مجموعات للمجتمع المدني المحلي في أكثر من 22 دولة حكوماتها الوطنية ستة أسئلة حول ما يتم إنفاقه على الصحة الإنجابية وحماية البيئة وعن معلومات بشأن تدفق المساعدات، وتم توثيق إجابات الحكومة على هذه الأسئلة بشكل منظم لمراقبة مدى الالتزام بها. وفي السنوات القادمة، ستستمر المبادرة في توجيه ودعم حملات الشفافية الدولية والوطنية المشابهة.

**- استعادة الثقة في الحكومات:**

لقد تميزت البيئة الاقتصادية قبيل إصدار مؤشر الميزانية المفتوحة شيوع انطباع عدم الثقة في الحكومة فالفشل الدائم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة والمالية خاصة، وتفشي مظاهر الفساد واختلاس الأموال العامة، هي التي أدت لسقوط هيبة الدولة وإضعاف شرعية الحكومة لدى المواطنين، ومع بداية إصدار مؤشر الميزانية المفتوحة وجهود منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام المرافقة له نشأ ضغطا كبيرا على الحكومات ودفع إلى اتخاذ خطوات لجعل الميزانية أكثر شفافية بهدف استرجاع ثقة الجمهور وبناء الثقة في الحكومة مجددا ويسعى الكثير من المسؤولين في العديد من دول العالم لجعل هذا التغيير ممكنا في بيئة تنافسية بين مختلف المؤسسات المساهمة في عملية الميزانية من وزارة المالية إلى المجلس التشريعي.<sup>1</sup>

**- تعميق المشاركة في القضايا الإنسانية:**

لقد أثبت الواقع على أن المواطنين عندما يتمتعون بمصدر للمعلومات، وبفرص حقيقية للمشاركة في عمليات الميزانية، يساهمون في تحسين نوعية القرارات التي تتخذ حول مجالات إنفاق الأموال العامة والنوعية

<sup>1</sup> - Nematullah Bizhan ,budget transparency in Afghanistan: a pathway to building public trust in the state, international budget partnership, open budget transform lives , usa, 2012, p11.



والكيفية التي يتم بهما إنفاق الأموال فعليا، بمعنى أن يصبح تخصيص الموارد العامة النادرة أكثر فعالية وتوازنا وكمثال على ذلك:

- في المكسيك، وجدت منظمة غير حكومية تدعى "فندر" أن الميزانية لم تخصص أموالا لمواجهة خطر فقدان الحياة خلال ولادة الأطفال، ودافعت بنجاح عن تخصيص أموال للعناية بالولادات الطارئة، خاصة في المناطق الريفية.

- في الهند، قامت منظمة تتكون من صغار العمال والمزارعين بجمع معلومات من الميزانية وضمها معا لفضح الفساد، مثل وجود أسماء موتى وأسماء وهمية على قوائم الرواتب والأجور لقاء عمل لم يتم تنفيذه أبدا.

- في الفلبين، استخدمت "الرقابة على الحكومة" معلومات الميزانية في مراقبة تسليم الكتب المدرسية، وبناء مدارس جديدة وبنية تحتية أخرى، وتوزيع أموال الإغاثة من الكوارث.

- في جنوب أفريقيا، رصدت حملة العمل من أجل العلاج ومركز الحوكمة الاقتصادية والإيدز في أفريقيا على نطاق واسع قصور في التخطيط والتمويل، وتنفيذ برامج فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في البلاد، مما يساعد على تعزيز الجهود في هذا المجال الحيوي.

#### - إنشاء ميزانية المواطن:

لم تكن ميزانية المواطن جزء من أي اهتمامات أو توجهات عالمية عند صياغة مسح الميزانية المفتوحة ولكن قامت منظمة شراكة الميزانية الدولية بإدراجها ضمن المسح وقامت أيضا بتعزيزها، مما أدى إلى مبادرة العديد من الدول إلى إنشاء ميزانية المواطن حسب الدليل الذي أعدته المبادرة والذي يحوي أمثلة حول العالم من ميزانية المواطن، كما ساهم في مراجعة صندوق النقد الدولي لمدونه الخاصة بشفافية المالية حيث أوصى بنشر نسخ مبسطة وشعبية من الميزانية الرسمية، كما قام صندوق النقد الدولي بوضع مسودة نقاش تعتمد بشكل كبير على توصيات مسح الميزانية المفتوحة التابعة لمنظمة الشراكة الميزانية الدولية، وتقدم توجيهات بشأن كيفية إعداد الحكومات للتقارير المتعلقة الميزانية. وهناك بعض الدول العربية التي طبقت هذه المبادرة على غرار كل من مصر الأردن المغرب وتونس.

#### - تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني:<sup>2</sup>

إن مبادرة الميزانية المفتوحة ساهمت في تفعيل التعاون بين كافة الأطراف ذي العلاقة عبر العالم بقضايا المالية العامة بصفة عامة وعملية الميزانية بصفة خاصة حيث ساهمت في بداية الأمر بتعريفها وإظهارها، إذ تعتبر المبادرة بمثابة إطار دولي يظم هذه المنظمات ويروج ويشجع أفكارها ومبادراتها سواء من خلال تبني دراساتها وتوجيه

<sup>1</sup> - <http://www.internationalbudget.org/wowe-are/value-stateinent/>, (اطلع عليه: 2017/09/20)

<sup>2</sup> - Jillian larsen, You cannot go it alone learning from cooperative relationship in civil society budget campaigns, international budget partnership, open budget transform lives, usa , 2016, p 39.

التوصيات والإرشادات وقد يتعداها إلى تقديم الدعم المالي من أجل الترويج لها ولحملاتها الدعوية. وثبتت الحالات التي حققت نتائج جيدة في مسح الميزانية المفتوحة أنه لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل في معزل وإنما يجب عليها بناء علاقات لتكون ناجحة وذوي جدوى، تعكس هذه العلاقات مستويات عالية من التعاون كما تعكس أشكالاً متنوعة للعلاقات ولقد ساهمت مبادرة الميزانية المفتوحة في ظهور ثلاث أنواع أساسية من العلاقات التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح عمل منظمات المجتمع المدني:

**\* حملات مكثفة التعاون:** ويكون ذلك بإشراك عدد كبير من الجهات الحكومية وغير الحكومية عبر مستويات سياسية متعددة، خصوصاً في حالة عدم امتلاك المنظمات غير حكومية للموارد والمهارات اللازمة لذلك، وعلاوة على ذلك فالتعاون مع المنظمات التي لديها أفكار متباينة على الأهداف أو الأساليب التي استخدمت يمكن أن تخلق الجو الملائم من خلال العمل على إيجاد وجهات نظر متقاربة.

**\* حملات التعاون مع النخبة:** أي تعاون الجهات المعنية مثل الجهات الحكومية أو الجهات المانحة، الذين لديهم ما يكفي من القوة للتأثير على السياسات المطلوبة، حيث نجد أن الحوكمة تتطلب الحصول على المعلومات كلما كان هناك شراكة رسمية أو مذكرة تفاهم والتي بدورها يمكن أن تسهل الوصول إلى المعلومات وإضفاء الشرعية على عمل منظمات المجتمع المدني.

**\* حملات التعاون الشعبية:** التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأخرى على مستويات متعددة، من خلال تعبئة القاعدة الشعبية مثلاً.

**\* حملات التعاون المحدودة:** وهي الحملات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني وحدها، وهي محاولات محدودة نسبياً، أو محددة زمنياً وتكون بدون تنسيق مع السلطات.

#### - التأثير في قرارات المؤسسات المانحة للمساعدات:

أصبح مؤشر الميزانية المفتوحة يستخدم كأداة رئيسية في تقييم نجاعة مشاريع تقديم الدعم والقيام بالإصلاحات من طرف المؤسسات المانحة خصوصاً مع ارتفاع الضغط لتبديلات قراراتهم الانفاقية، حيث يظهر دراسات حالة لبعض المؤسسات المانحة أن مؤشر الميزانية المفتوحة كان لها تأثيرات متنوعة في تغيير مناقشات السياسة العامة والمبادئ التوجيهية في عملها، حيث أصبح يسمع كثيراً في الحوارات السياسية والمناقشات العامة ففي حالة إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية تؤكد وجود علاقة سببية بين جهود مبادرة الشافية المالية وتركيزها المكثف على الشافية الميزانية على باستخدام مؤشر الميزانية المفتوحة كمعيار لتقييم برامج دعم مرتبطة بالميزانية وبموجب ذلك عدلت في مبادئها التوجيهية بشأن دعم الميزانية وأصدرت وثيقة "نهج تنفيذ وزارة التنمية الدولية المعزز لدعم الميزانية" بشأن الكيفية التي ينبغي أن تنفذ دعم الميزانية من حيث دوافع استخدام مؤشر الميزانية

المفتوحة والذي اعتبرته واحد من أهم مصادر المعلومات المستخدمة في آلية تتبع وتقييم اتجاهات مكافحة الفساد في البلدان وأداة تستخدم للمقارنة بين مختلف البلدان أو بعبارة أخرى كمؤشر لتنفيذ الحوكمة.<sup>1</sup>

#### - مساعدة السلطة التشريعية:

يوجد قرائن متزايدة على أن مشاركة المجتمع المدني في عمليات الميزانية العامة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على عملية الميزانية والسياسات والنتائج. وقد عززت منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان قدرة الهيئات التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات للعب دورهم كممثلين غير مباشرين على الشعب ومؤسسات الرقابة العامة من خلال توفير المساعدة التقنية والمعلومات الهامة على احتياجات وأولويات الجمهور.

#### - وسيلة مشجعة للبحوث والدراسات العلمية:

تعمل مبادرة الشراكة المفتوحة على تشجيع البحث العلمي في إجراء البحوث والدراسات خصوصا في دراسة الحالة حيث تتيح فرصة المقارنة بين الدول المختلفة في مجال المالية العامة عامة، وفي دراسة إدارة الميزانية خاصة بالاعتماد على ما تنشره من معلومات وإحصائيات دورية تسهل من مهمة البحث العلمي خصوصا في هذا المجال الذي لا طالما اعتبر معقدا وصعبا من حيث الوصول للمعلومات حيث يصنف ضمن أسرار الدولة، أو بالأحرى التأكد من صحة المعلومات ومصداقيتها، وكما ذكر في النقاط السابقة أن تعامل الدولة مع منظمة ذات وزن علمي يتميز بتقديم امتيازات في الحصول على المعلومة من حيث التوقيت والوفرة من جهة كما أن المبادرة يساهم فيها خبراء وأساتذة باحثين في مجال المالية العامة مما يضيف المزيد من المصداقية في منهجية الأبحاث وتحليل النتائج التي تقدمها المبادرة هذا ما يساهم في ربح الوقت والجهد للعديد من المهتمين بالبحث في القضايا المتعلقة بتحليل الميزانية من جهة أخرى.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: ماهية مسح الميزانية المفتوحة

منذ 2006 تقوم شراكة الميزانية المفتوحة بإجراء الاستبيان مرة كل عامين بالاشتراك مع باحثي المجتمع المدني في البلدان المشتركة المستقلين عن الحكومات والأحزاب السياسية، كما قامت بإنشاء مؤشر الميزانية المفتوحة وقياس مدى قوة الرقابة والمشاركة اعتمادا على نتائج الاستبيان بغية تسهيل قياس الالتزام العام لدى البلدان التي يشملها الاستبيان بالشفافية والقيام بإجراء مقارنات بين هذه البلدان.

<sup>1</sup>- Linnea Mills , Foreign Assistance and Fiscal Transparency, The impact of the Open budget initiative on donor policies and practices, international budget partnership, open budget transform lives, usa, 2013, p 20.

<sup>2</sup>- Jan seifert, ruthcarliz , elen a mondo, The open budget index as a comparative statistical tool, journal of coinparative policy an alysis , national university of singapore , 2013.

### الفرع الأول: مبادئ الشفافية والمساءلة المالية وفق مسح الميزانية المفتوحة

إن الاستبيان يركز على بعض المبادئ الرئيسية المتعلقة بشفافية الميزانية والممارسات القابلة للمساءلة في كل مراحل إعدادها، وتمثل هذه المبادئ في ما يلي:<sup>1</sup>

• **الإذن المسبق:** يجب أن يصادق المجلس التشريعي على الإجراءات المتعلقة بالإنفاق وتحصيل الإيرادات والديون قبل بدء السلطة التنفيذية العمل بها.

• **الوحدة:** يجب تقديم جميع التقديرات المتعلقة بالنفقات السنوية والإيرادات المنتظرة وغيرها من الأنشطة المالية الحكومية في مشروع واحد تفصيلي تقدمه السلطة التنفيذية ( يأخذ العرض وثيقة واحدة شاملة، مع العديد من الوثائق الداعمة).

• **الشمولية:** لا يقتصر واجب الحكومة في كشف نشاطاتها على مشروع الميزانية وإنما عليها أن تصدر وثائق في أوقات أخرى من السنة المالية من أجل تقديم صورة شاملة ومحدثة عن أعمال الحكومة.

• **الدورية:** على الحكومة أن تلتزم بمواعيد ثابتة خلال السنة من أجل إعداد مشروع الميزانية، ثم تقدمه إلى البرلمان للمناقشة والإقرار، ثم تنفيذها. ثم تقدم الحسابات الختامية إلى الجمهور وإلى الهيئة العليا للرقابة، في الوقت المناسب والتقارير المنتظمة عن كل من المراحل الأربع لعملية الميزانية أمر ضروري.

من المهم أيضاً أن يقوم المجلس التشريعي والجهاز الأعلى للرقابة بلعب أدوارها الحاسمة في الوقت المناسب طوال عام الميزانية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناقشة والموافقة على الميزانية السنوية ومراجعة الحسابات الختامية.

• **الخصوصية:** يجب أن يؤدي تصنيف النفقات وفق أنظمة مقبولة عالمياً من أجل إعطاء نظرة واضحة عن مختلف نفقات الحكومة، ولا تكون مجاميع كبرى حتى تبين نوايا الحكومة.

• **الشرعية:** لا بد أن تكون جميع نشاطات الحكومة منسجمة مع القانون وإذا وجد قصور في القانون يخل بالالتزام بمبادئ الشفافية و أو من أجل تعزيزها فعلى المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله.

• **سهولة العرض:** تعتبر وثائق الميزانية أهم وسيلة لمساءلة الحكومة لذلك يجب أن تقدم بطريقة يمكن التحكم فيها وفهمها من خلال مجموعة كبيرة من الجماهير ذات مستويات متفاوتة من القدرة الفنية، وتمثل في أعضاء البرلمان والموظفين، والمجتمع المدني.

<sup>1</sup> - International Budget Partnership, Guide to the open budget questionnaire: an explanation of the questions and the response options 2016. <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/downloads/#questionnaires> ( 2017/10/03 (اطلع عليه).

• **الدعاية:** يجب أن يكون الحق لجميع المواطنين كأفراد أو ضمن منظمات المجتمع المدني في إصدار أحكام عن والتعبير عن رأيهم حيال الميزانية العامة وهذا ما يتطلب إتاحة الوثائق الميزانية للجميع ولاسيما مشروع الميزانية التمهيدي.

• **الوسائل والغايات:** يجب أن يكون هناك روابط واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات الميزانية والمخرجات والنتائج المرجوة، ويجب أن يعبر التوضيح المرافق للميزانية عن أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي يجب تحقيقها ونتائج قابلة للقياس.

### الفرع الثاني: المعلومات المحتواة في الاستبيان

إن المغزى من الاستبيان هو تقديم صورة مستقلة وغير حكومية عن شفافية الميزانية في البلدان المدروسة بهدف تيسير الحصول على المعلومات خلال كل مرحلة من مراحل إعداد الميزانية، حيث يتعين على باحث واحد في كل بلد، أو مجموعة باحثين ضمن إحدى المؤسسات تقديم استبيان واحد يتضمن النتائج المتعلقة بهذا البلد وعليه فإن النتائج المقدمة تستند إلى استبيان واحد يقدم لهم.<sup>1</sup>

وسوف يعرض فيما يلي محتويات الاستبيان والتعديلات التي شهدتها عبر سنوات المسح:

### 1- استبيان الميزانية المفتوحة عام 2006: ويتكون من مجموعة من الأقسام هي كالتالي:<sup>2</sup>

#### - القسم الأول: توفر وثائق الميزانية:

- الجدول 1: وثائق سنة الميزانية المستخدمة في إكمال الاستبيان.
- الجدول 2: روابط الانترنت التي توصل إلى الوثائق الأساسية للميزانية.
- الجدول 3: توزيع الوثائق المتعلقة بمشروع الميزانية المقدم من السلطة التنفيذية.
- الجدول 4: توزيع الميزانية المصادق عليها وتقارير أخرى.

#### القسم الثاني: مشروع الميزانية المقدم من طرف السلطة التنفيذية ويجوي:

- تقديرات سنة الميزانية وما بعدها.
- تقديرات السنوات السابقة على سنة الميزانية.
- الشمولية.
- مراقبة مضمون الميزانية وتنفيذها.
- معلومات مهمة أخرى عن دراسة ومراقبة الميزانية.

#### القسم الثالث: عملية إعداد الميزانية وتحوي:

<sup>1</sup> - IBP, methodology, from: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/open-budget-initiative/openbudget-survey/research-resources/methodology>. (اطلع عليه: 2017/06/20)

<sup>2</sup> - IBP، منهجية الاستبيان 2006، من الموقع <http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads> (اطلع عليه: 2017/06/20)

- صياغة السلطة التنفيذية للميزانية.
- مصادقة المجلس الشعبي على الميزانية .
- تنفيذ السلطة التنفيذية للميزانية.
- تقرير نهاية العام الذي تقدمه السلطة التنفيذية والمؤسسة العليا لتدقيق الحسابات.

## 2- استبيان الميزانية المفتوحة عام 2012:

تم في سنة 2012 تعديل أسئلة الاستبيان حيث تم طرح أسئلة إضافية لتقديم تقييم أكثر دقة لميزانية المواطن والعروض غير الفنية للميزانية، كما تم إدخال قسم جديد بشأن إشراك المواطنين في عملية الميزانية لتقييم مدى توفير السلطات الثلاث المساحات من أجل مشاركة الجمهور في عمليات الميزانية، كما عدلت الأسئلة التي تقيس قوة السلطة التشريعية للتقييم بشكل أفضل يعكس الدور المهم الذي تضطلع به في عملية الميزانية، و تم تخفيض عدد الأسئلة التي تقيس نقاط قوة الأجهزة الرقابية، ليصبح شكل الاستبيان كما يلي:<sup>1</sup>

**القسم الأول:** توافر وثائق الميزانية للعامة.

- الجدول 1: وثائق الميزانية المستخدمة لاستيفاء الاستبيان.
- الجدول 2: وثائق الميزانية الرئيسية المستخدمة: العناوين والتوفر وعناوين الانترنت.
- الجدول 3: توزيع الوثائق ذات الصلة بمرحلة الصياغة.
- الجدول 4: توزيع الوثائق أثناء مراحل الإقرار والتنفيذ والمراجعة.

**القسم الثاني:** مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية.

- تقديرات سنة الميزانية وما بعدها
- تقديرات السنوات السابقة على سنة الميزانية
- معلومات إضافية ضرورية لمقترح الميزانية الشامل للسلطة التنفيذية
- سرد الميزانية ومراقبة الأداء

**القسم الثالث:** عملية وضع الميزانية

- صياغة الميزانية للسلطة التنفيذية
- مرحلة تنفيذ الميزانية
- التقارير الدورية
- المراجعة نصف السنوية

1- منهجية مسح الميزانية المفتوحة لعام 2012، من الموقع: <http://www.internationalbudget.org/publications/obi-methodology-2012-Arabic>. (اطلع عليه: 2017/06/20).

- تقديم التقارير السنوية
  - مرحلة المراجعة وجهاز الرقابة العليا
  - القسم الرابع: قوة السلطة التشريعية
  - القسم الخامس: ميزانية المواطن وإشراك الجمهور في عملية إعداد الميزانية
  - ميزانية المواطن
  - مشاركة الجمهور في عملية الميزانية
  - السلطة التنفيذية: مشاركة الجمهور في مرحلة الإعداد والتنفيذ
  - السلطة التشريعية: مشاركة الجمهور في مرحلة التشريع
  - جهاز الرقابة العليا: مشاركة الجمهور في مرحلة المراجعة
- 3- استبيان الميزانية المفتوحة عام 2015:**

عقب طرح مسح الميزانية في عام 2012، تعهدت شراكة الميزانية الدولية بتنفيذ سلسلة من التحسينات على أسئلة الاستبيان، ولقد تزامنت مراجعة المسح مع أعمال مشاهمة تم تنفيذها من خلال الجهات الدولية الأخرى التي تضع المعايير في مجال الشفافية المالية، فقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي بتطوير مبادئ جديدة حول حوكمة الميزانية، كما قام صندوق النقد الدولي بإجراء تعديل على ممارسات الشفافية في المالية العامة التي أصدرها في عام 2007 بإصدار ميثاق الشفافية المالية عام 2015 والذي بمثابة المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمالية العامة وقام برنامج الإنفاق العام والمحاسبة المالية بتحديث أداة التقييم الخاصة به والتي أطلقت في فيفري 2016، واعتمادا على هذه المراجعات الحديثة وعلى الدروس المستفادة من الجولات السابقة تضمنت التحسينات إجراء التغييرات التالية:<sup>1</sup>

- تضمين أسئلة جديدة من أجل تحقيق المزيد من التناسق بين المسح وبين أدوات الشفافية المالية الأخرى.
  - استبعاد الأسئلة التي كانت إجابتها غير موضوعية أو تعتمد على أدلة ضعيفة.
  - تحسين العبارات في الأسئلة السابقة بهدف زيادة موضوعيتها واعتماديتها.
- يضم الاستبيان خمسة أقسام يتطلب القسم الأول من الباحث تحديد كل وثيقة من وثائق الميزانية خلال كل مرحلة من مراحل عملية الميزانية، ويهدف القسم الثاني إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية والوثائق الداعمة له، أما القسم الثالث يهدف إلى تقييم المعلومات التي يتم توفيرها في وثائق الميزانية السبعة المتبقية في حين يقيم القسم الرابع مدى قوة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة العليا إزاء الإشراف على الميزانية وما إذا كان يمتلك السلطة التقديرية من الناحية القانونية لتنفيذ عمليات المراجعة التي يراها، ويركز

1 - شراكة الميزانية الدولية، دليل استبيان الميزانية المفتوحة - - Questionnaire - OBS2015 - Guidelines - Arabic. pdf (اطلع عليه: 2017/06/20)

القسم الخامس على العمليات والآليات والممارسات المتاحة للسلطات الثلاث لضمان إشراك الجمهور في عملية التكوين والنقاشات والموافقات وعمليات التنفيذ والمراجعة للميزانية العامة للدولة. وتبلور الاستبيان في الشكل الآتي:<sup>1</sup>

القسم الأول: توافر وثائق الميزانية للعامة

- الجدول 1: وثائق الميزانية الرئيسية
- الجدول 2: التفاصيل المتعلقة بالتوافر
- الجدول 3: متى تتاح وثائق الميزانية
- الجدول 4: أسئلة عامة

القسم الثاني: شمولية مقترح الميزانية

القسم الثالث: شمولية وثائق الميزانية الرئيسية الأخرى

القسم الرابع: قوة مؤسسات الرقابة

القسم الخامس: مشاركة الجمهور في عملية وضع الميزانية

#### 4- استبيان الميزانية المفتوحة عام 2017:

تم الإعلان في مسح الميزانية المفتوحة لعام 2017 عن تغيير تعريف الإتاحة العامة للوثائق بين مسحي الميزانية المفتوحة لعامي 2015 و 2017، حيث تعتبر الوثائق التي تم نشرها فقط على موقع الإنترنت ذي الصلة الخاص بالحكومة في الوقت المناسب متاحة للعامة. في مسوحات سابقة كانت تعتبر الوثائق التي نشرت في صورة (تم إنتاجها في صيغة إلكترونية ولكن لم يتم نشرها على الإنترنت) ورقية فقط في الوقت المناسب كذلك متاحة للعامة. ونتيجة لذلك تعامل الوثائق الورقية فقط مثل الوثائق الأخرى التي تنتجها الحكومة ولكن لا تتيحها للعامة في الوقت المناسب. ويشتمل ذلك على الوثائق التي تنتجها الحكومة فقط لأغراض الاستخدام الداخلي ولا تتيحها للعامة على الإطلاق، وكذلك الوثائق التي تصدرها للعامة، ولكن في وقت متأخر من العام، بحيث لا يمكنهم التأثير في عملية الميزانية، يرد هذا التغيير إلى الانتشار الواسع لخدمة الإنترنت في العالم، والأقسام بقيت كما في مسح سنة 2015.

#### المطلب الثالث: ماهية الاستبيان المتعلق بالمبادرة

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى عرض حيثيات الاستبيان وإجراءات الإجابة والتعليق عليها وفقا للنقاط التالية:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق .



الفرع الأول: منهجية الاستبيان:

تحتوي الاستبانة على مجموعة من الأسئلة يتم وضع إجابات منها لتقييم مدى وصول الجمهور إلى معلومات الميزانية بحيث تشكل في النهاية مؤشر الميزانية المفتوحة أما باقي الأسئلة فتغطي مواضيع تتعلق بفرص المشاركة العامة في عملية الميزانية وتقيس قدرة مؤسسات الرقابة الرئيسية الحكومية على اختبار مصداقية السلطة التنفيذية، والجدول التالي يبين كيفية تصنيف الأسئلة.

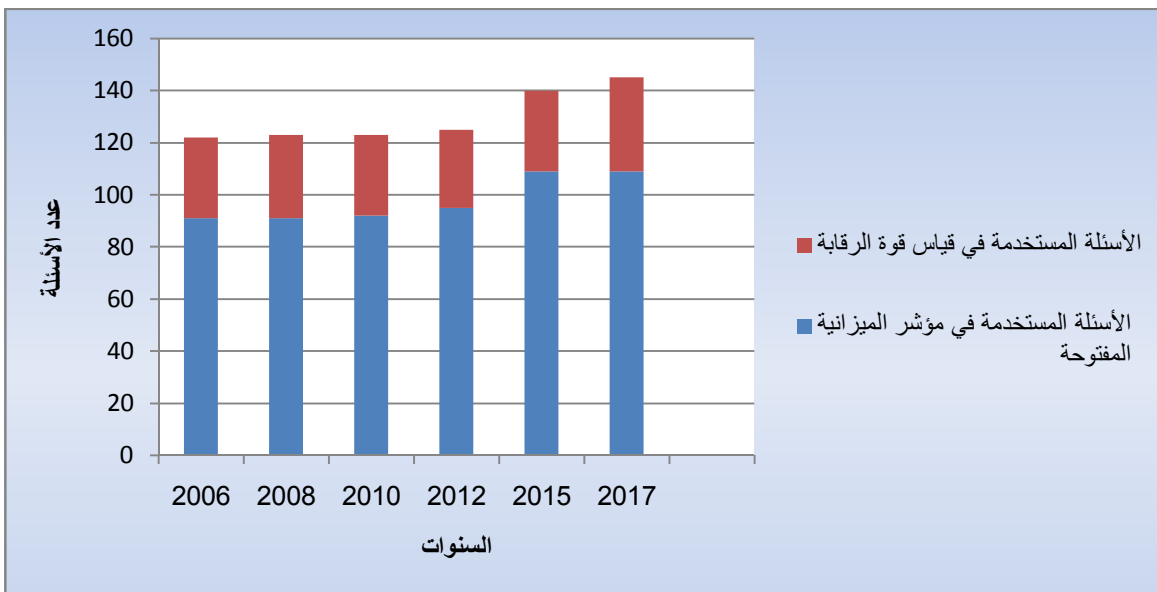
جدول (03-02): تصنيف الأسئلة في الاستبيان

السنة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
العدد الإجمالي للأسئلة	122	123	123	125	140	145
الأسئلة المستخدمة في مؤشر الميزانية المفتوحة	91	91	92	95	109	109
الأسئلة المستخدمة في قياس قوة الرقابة	31	32	31	30	31	36

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.Org>

من الجدول السابق نلاحظ أن الاستبيان يصب جل تركيزه وبصفة كبيرة على الأسئلة المكونة لمؤشر الميزانية المفتوحة والتي تقيس مدى توفر معلومات عن الميزانية للجمهور ومدى ملائمتها مع الوقت المناسب وشموليتها حيث تراوحت الأسئلة بين 91 إلى 109 سؤال، والتي تظهر أساسا في الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية، أما عدد الأسئلة المتعلقة بقياس الرقابة فهي تقريبا ثابتة عند 31 سؤالا ولكن وصلت إلى 36 سؤال سنة 2017 وهذا نتيجة إدخال بعض الأسئلة المتعلقة بالمؤسسات المالية ودورها في الرقابة، ويمكن توضيح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03-02): تطور تصنيف الأسئلة في الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه

ويمكن توضيح الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية والإطار الزمني المقبول للنشر كما هو مبين في الجدول

التالي:

جدول رقم (03-03): وثائق الميزانية الأساسية

مراحل الميزانية	وثيقة الميزانية	محتوياتها والإطار الزمني المقبول للنشر
مرحلة الإعداد	البيان التمهيدي	توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الميزانية عليها؛ سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة السنوات والعجز أو الفائض والدين، يجب أن ينشر قبل شهر من تقديم الميزانية.
	مشروع الميزانية	تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافترضاات الاقتصاد الكلي وبيانات الميزانية التاريخية ومتعددة الأعوام؛ ومعلومات السياسة العامة، وينبغي إصداره في الوقت الذي يتم عرضه على السلطة التشريعية وكحد أدنى أثناء عرض الميزانية
	قانون المالية	القانون الذي يحدد طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، يجب إصدارها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد موافقة السلطة التشريعية عليه
مرحلة التنفيذ	ميزانية المواطن	تنقل إلى الجمهور تفاصيل خطط الحكومة الخاصة بجمع وإنفاق الأموال العامة ولتكون في المتناول قدر الإمكان إذا كانت نسخة مبسطة عن المقترح فلا بد من إصدارها في نفس وقت توفر مقترح الميزانية وقبل إقراره.
	التقارير الدورية	تظهر عملية التقدم في تطبيق الميزانية تتضمن مقادير الإيرادات والنفقات في كل شهر مرحلة التنفيذ الدورية وفي الفترة التي مرت من السنة قبل إعداد التقرير ومقارنة ما أُنجز بالتوقع. يجب طرحها في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة في التقرير
	المراجعة نصف السنوية	يقدم فكرة شاملة عن تطبيق الميزانية كما يتضمن مراجعة الفرضيات التي تستند إليها الميزانية وتأثير تغييرها وعن تأثير كل قرار حكومي أو أي ظرف يمكن أن يترك أثرا ماليا يجب طرحها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة في التقرير.
مرحلة الرقابة	تقرير نهاية السنة	أو ما يسمى بالحساب الختامي فهو يلخص الوضع النهائي للسنة المالية ويعتبر وثيقة مرحلة السنة الأساسية للمساءلة يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 12 شهرا بعد نهاية السنة المالية .
	تقرير المراجعة	وثيقة الرقابة تلخص فيها جميع المعايينات والملاحظات والتقييمات الناجمة عن أشغال تحريات مجلس المحاسبة مرفقة بالتوصيات التي ترى فيها هيئة الرقابة العليا أنه من الضروري توجيهها إلى رئيس الجمهورية، يجب طرحه في موعد لا يتجاوز 18 شهرا بعد نهاية السنة المالية.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.org>

باقي الأسئلة التي لا تستخدم في حساب مؤشر الميزانية المفتوحة وإنما في قياس وتقييم القدرة الرقابية للسلطة التشريعية وأجهزة الرقابة العليا وكذلك فرص إشراك الجمهور أثناء عملية الميزانية وهي بيانات دلييلة فقط وليست شاملة كالتالي بشأن الوصول إلى المعلومات.

الفرع الثاني: عملية البحث: تمر هذه العملية بمرحلتين:

### 1- جمع البيانات:

يبدأ الباحثون في جمع البيانات للمسح، حيث يقيم الاستبيان الوقائع والأنشطة التي تقع حتى نهاية المدة ولا تحسب أي إجراءات وقعت بعد هذا التاريخ.

#### جدول (03-04): تطور مدة الإجابة على الاستبيان

السنوات	2006	2008	2010	2012	2015	2017
مدة جمع البيانات	ماي- أكتوبر	جوان - سبتمبر	جوان- سبتمبر	أوت- ديسمبر	ماي- جوان	سبتمبر- ديسمبر
	2005	2007	2007	2011	2014	2016

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على <http://www.Internationalbudget.org>

من الجدول نلاحظ أن العمل على الاستبانة يتراوح من ستة أشهر كأقصى مدة إلى شهرين كحد أدنى وهي ليست على منحنى واحد، وأقل مدة كانت سنة 2015 وذلك راجع لتقديم شراكة الميزانية المفتوحة نظاما جديدا يستخدمه كل الباحثين لإكمال الميزانية المفتوحة وهو عبارة أداة لإدارة المسح عبر الإنترنت والتي يطلق عليها اسم indaba تم تطويرها من خلال منظمة النزاهة العالمية من أجل تضمين وتسريع عمليات تجميع ومناقشة ونقل البيانات الخام بين الباحثين حيث هذا النظام لا يلزمهم إرفاق المرفقات ورسائل البريد الإلكتروني وهذا سهل العمل الميداني المعقد والذي كان يحتاج سابقا إلى عمالة مكثفة وجعله أكثر نظامية وأكثر سرعة، ولكن سنة 2017 تم عملية المسح في ثلاث أشهر وهذا نتيجة لتغير تعريف بعض شروط الإتاحة العامة حيث أصبح يعتبر إلا المعلومات التي نشرت على الإنترنت تعتبر متاحة للعامة.<sup>1</sup>

### 2- تقييم الإجابات:

تتطلب معظم أسئلة الاستبانة من الباحثين الاختيار من بين خمسة اختيارات محتملة، وهناك أسئلة معينة يمكن الرد عليها بثلاثة اختيارات محتملة فقط، والمطلوب من الباحثين المكلفين بملاً الاستبانة توفير أدلة كافية تبرر كل إجابة من إجاباتهم مثل الاستشهاد من وثائق الميزانية أو قوانين الدولة أو مقابلات مع مسؤولين حكوميين أو السلطات التشريعية أو خبراء في عملية الميزانية وكما يطلب منهم استكمال كل الإجابات بالتعليقات والإيضاحات وربطها بالوثائق ذات الصلة، كما دعت شراكة الميزانية حكومات جميع دول المسح للتعليق على مسودة مسح الميزانية المفتوحة بعد الاستشارة مع منظمة البحث ذات الصلة والمسؤولة عن إجراءات المسح، وقد تم تشجيع الحكومات على التعليق، ومن بين 112 دولة اتصلت بها شراكة الميزانية علق 76 دولة على نتائج الميزانية المفتوحة

<sup>1</sup> - مسح الميزانية المفتوحة لعام 2017، مرجع سابق.

عام 2017. وبمجرد الانتهاء يتم الحصر الكمي لإجابات الاستبيان، وسوف يتم توضيح فيما يلي ماذا تعني كل إجابة وتنقيطها.

حيث تصف الإجابات في حالة خمس اختيارات مايلي:

- الإجابة "أ" و"ب": تمثل ممارسة رشيدة فيما تعلق بنوع معلومات الميزانية، استيفاء المعيار تماما وتحصل الإجابة "أ" على 100 والجواب "ب" على 67.

- الإجابة "ج": تتوافق مع الحد الأدنى من الجهود لتحقيق المعيار ذات الصلة، وتحصل على 33.

- الإجابة "د": تشير إلى أنه لم يتم استيفاء المعيار على الإطلاق، وتحصل على 0.

- الإجابة "هـ": تشير أن المعيار لا ينطبق، ولا يتم حسابها من مجموع النقاط الكلية للبلد.

أما الأسئلة التي تحتل ثلاث اختيارات فتشير إلى:

- الإجابة "أ": استيفاء المعيار وتحصل على 100.

- الإجابة "ب": عدم استيفاء المعيار وتحصل على 0.

- الإجابة "ج": لا ينطبق، لا تدرج في مجموع النقاط الكلية.

#### الفرع الثالث: عملية المراجعة

بعد ملأ الاستبيان بالمعلومات الدقيقة والصحيحة، تتم مراجعة هذه البيانات بشكل مستقل من قبل خبيرين دون تحديد هويتهم وأن يكونا محايدين تم اختيارهم بعد دراسة سيرهم الذاتية وبحوثهم في المجال، ثم تعاد مراجعة البيانات من قبل الموظفين بمنظمة الشراكة الدولية للميزانية. ومراجعة التعليقات المقدمة لتبرير إجابات الباحثين و مدى تماشيها مع منهج الدراسة بهدف ضمان الاتساق في اختيار الإجابة لكل بلد، وتم التحقق من المعلومات على أساس المعلومات المتوفرة للجمهور أو المنشورة في الانترنت وتقارير المؤسسات المالية الدولية، وفي الأخير إعطاء الفرصة للحكومات الوطنية للتعليق على الاستبيانات المستوفاة لكل منها، لتقوم بالتحكيم بين التعليقات التي قدمها المراجعون وتلك التي قدمتها الحكومات التي ردت على طلبات التعليق والقيام بتحديد الإجابات النهائية بالتشاور مع الباحثين.<sup>1</sup> ويمكن توضيح عدد الدول التي علقت على نتائج المسح وتعليقات الخبراء في الجدول التالي:

جدول (03-05): عدد الدول التي عقلت على نتائج الاستبيان

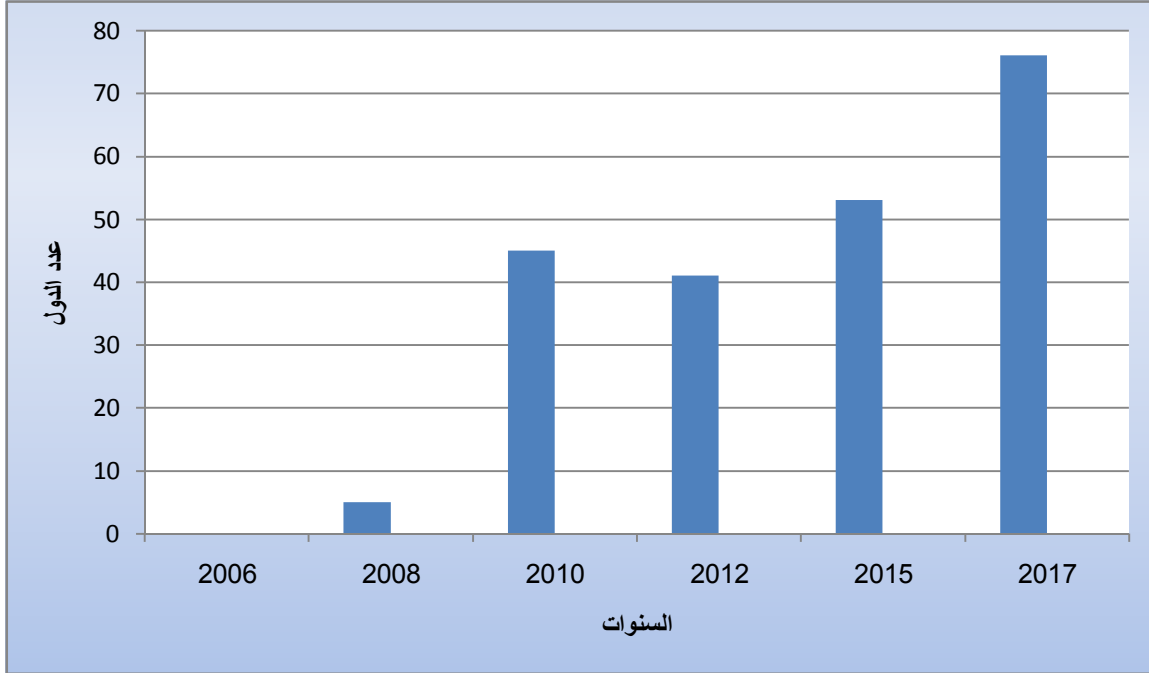
السنوات	2006	2008	2010	2012	2015	2017
عدد الدول	00	05	45	41	53	76

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.org>

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق،

يمكن ملاحظة أن استجابة الدول للتعليق على نتائج الاستبيان في تزايد مستمر نتيجة لإصرار مبادرة الشراكة الدولية، ونتيجة لما لذلك من تأثير إيجابي على صورة البلد أمام المنظمات المانحة وأما المستثمرين المحليين والأجانب. ويمكن توضيح ذلك في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور عدد الدول التي علقت على الإستبيان



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه

ولكن بالرغم من المحاولات العديدة والمتكررة فإن شراكة الميزانية الدولية غير قادرة على الحصول على تعليقات بشأن نتائج استبيان مسودة الميزانية المفتوحة من الحكومة الجزائرية.

#### الفرع الرابع: تقديم التقرير النهائي

في الأخير تقدم شراكة الدولية للميزانية المفتوحة في تقريرها الأخير النتائج المستمدة من أقسام البحث والمتعلقة بمقدار وجودة معلومات الميزانية المتاحة من قبل الحكومات، حيث تصنف من الصفر (0) إلى 100 بناء على الإجابات التي تضمنها الاستبيان كما يلي:<sup>1</sup>

- المجموع من (81-100) يشير إلى أن الدولة المعنية تقدم معلومات مكثفة في وثائق ميزانيتها.
- المجموع من (61-80) يشير إلى تقديم معلومات ضخمة.
- المجموع من (41-60) يشير إلى تقديم معلومات محدودة.
- المجموع من (21-40) يشير إلى تقديم حد أدنى من المعلومات.
- المجموع من (0-20) يشير إلى تقديم معلومات غير كافية أو عدم تقديم معلومات على الإطلاق.

<sup>1</sup> - IBP, OBS methodology, op cit , p5.

كما ينظر التقرير في مدى التقدم المتعلقة بحالة شفافية الميزانية في مختلف دول العالم المشاركة في المبادرة من خلال إجراء مقارنات لتنتج بين أقسام المسح الثلاثة أي المتعلقة بالشفافية والمشاركة والرقابة وبين المسوحات المتعلقة بالسنوات السابقة.

ليقدم في آخر التقرير بعض التوصيات للجهات الفاعلة المختلفة، والتي بوسعها إحداث تغيير إيجابي نحو تعزيز شفافية الميزانية والمشاركة والزيادة من إمكانية المساءلة.

### المبحث الثاني

#### واقع حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة

منذ انطلاق مسح الميزانية المفتوحة في عام 2006 تشارك الجزائر فيه، حيث يشرف محمد الزين بركة على ملاء الاستبيان وتقديم التعليقات حول نتائج الاستبيان، وهو مدير الجمعية الوطنية للمالية العامة ( Association National des Finances Publiques) بتلمسان والتي أنشأت في عام 2011.

#### المطلب الأول: واقع الشفافية

يعتمد المسح على المعايير المقبولة دوليا التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، من أجل الوقوف وتقييم ما إذا كانت الحكومات تتيح للجمهور الوثائق الثمانية الرئيسية من الميزانية على الأنترنت في الوقت المناسب وما مدى شموليتها وتوفرها، وتستخدم على مدار المسوحات الستة، متوسط نقاط 97 سؤال من 129 سؤال تمثل الأسئلة المشكلة لمؤشر الميزانية المفتوحة والتي تقيم حالة الشفافية ما يعادل نسبة 75% من العدد الإجمالي لأسئلة المسح. ويقاس مؤشر الميزانية المفتوحة درجة شفافية ميزانيات الدول وفق مقياس من 0 درجة حتى 100 درجة، ولقد سجلت الجزائر على مدار الستة مسوحات الدرجات التالية:

#### جدول رقم (03-06): مؤشر الميزانية المفتوحة في الجزائر

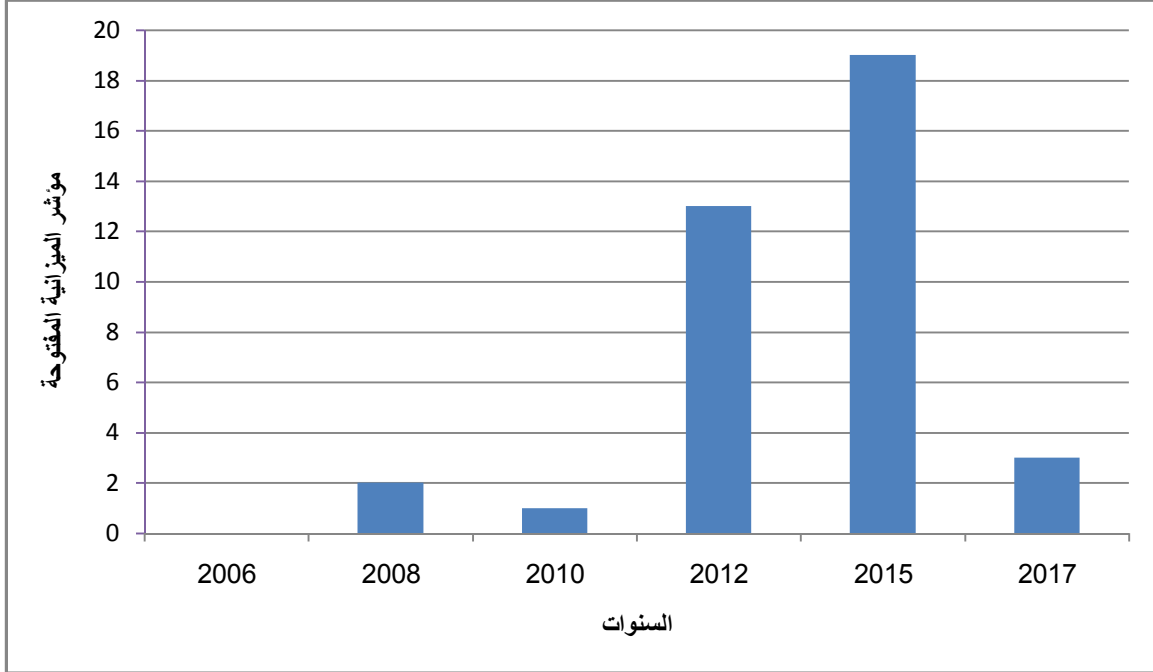
مؤشر الميزانية المفتوحة	مؤشر الميزانية المفتوحة	مؤشر الميزانية المفتوحة	مؤشر الميزانية المفتوحة	مؤشر الميزانية المفتوحة	مؤشر الميزانية المفتوحة
2006	2008	2010	2012	2015	2017
-	02	01	13	19	03

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.org>

نلاحظ من الجدول اعلاه في عام 2006، لم يكن هناك قياس نظرا لعدم تمكن الخبراء من طريقة ملاء الاستبيان وعدم تطبيقهم لمنهجية المسح بدقة وهذا حسب مبادرة الشراكة الدولية للميزانية. أما بالنسبة لعام 2008 يشير مؤشر الميزانية المفتوحة أن الجزائر تقدم معلومات قليلة جدا وضيئة (100/02) الأمر الذي يترك المجتمع المدني بدون معلومات تقريبا، في حين سجلت في عام 2010 نقطة واحدة (100/01) مما يدل على أن الحكومة لا تنشر أي معلومات عن الميزانية وأنشطتها المالية تقريبا مما يجعل مشاركة المجتمع المدني مستحيلة في مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة، لترتفع عام 2012 إلى (100/13) بزيادة 12 نقطة، وواصلت نقطة الجزائر في الارتفاع سنة 2015 لتصل (100/19)، ولكن سنة 2017 تراجعت لتصل (100/03) وبقيت تقديرات مؤشر الميزانية المفتوحة على حالها ووصفت بالضيئة حيث

كانت أقل إلى حد كبير من متوسط الدرجة العالمي المقدر بنحو 42 درجة سنة 2017. ويمكن توضيح ذلك كآتي:

الشكل رقم (03-04): تطور مؤشر الميزانية المفتوحة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول أعلاه.

وكما تطرقنا إليه في ما سبق أن هذه المعلومات تتعلق ساسا بالوثائق الثمانية الأساسية للميزانية، حيث يلزم الباحثون بتوفير العنوان الكامل للوثيقة وتاريخ نشرها والشكل الذي قدمت عليه كما يقدم الإطار القانوني الموجود الكافل والمنظم للوصول إلى المعلومات، هذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

**الفرع الأول: مدى إتاحة وثائق الميزانية العامة:** يبين الجدول التالي مدى إتاحة الجزائر للوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية خلال سنوات المسح:



جدول رقم (03-07): مدى إتاحة وثائق الميزانية

● متاحة للجمهور ● لم يتم إنتاجها ● تم النشر في تاريخ متأخر، لم تنشر على الانترنت، تم إنتاجها لأغراض داخلية

2017	2015	2012	2010	2008	2006	وثيقة الميزانية
●	●	●	●	●	—	البيان التمهيدي
●	●	●	●	●	●	مشروع الميزانية
●	●	●	●	●	●	قانون المالية
●	●	●	●	●	●	ميزانية المواطن
●	●	●	●	●	●	التقارير الدورية
●	●	●	●	●	●	المراجعة نصف السنوية
●	●	●	●	●	●	تقرير نهاية السنة
●	●	●	●	●	●	تقرير المراجعة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.or>

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- عدم إتاحة البيان التمهيدي للميزانية وبالتالي لا توجد فرص لإجراء مراجعة كافية، حيث يسمى مذكرة منهجية وهي عبارة عن الإطار الذي يتم من خلاله اقتراح مشروع الميزانية.
- عدم الانتظام في إصدار مشروع الميزانية للجمهور، أي لا يوجد نقاش عام حوله، وبالتالي لا يمكن للمجتمع المدني المساهمة في رسم السياسات وترتيب الأولويات.
- الإلزام بنشر قانون المالية (الميزانية) في كل المسوحات.
- عدم نشر كل من: موازنة المواطنين والتقارير نصف السنوية وتقارير الدورية، تقارير نهاية السنة وتقرير المراجعة حيث من الصعب في هذا الوضع تتبع مسار النفقات والإيرادات وحجم الديون، ومدى الالتزام بالسياسات المرسومة، والأداء المطلوب.

الفرع الثاني: مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية:

يحتوي الجدول أدناه عدد المعلومات التي تتوفر عليها الوثائق الرئيسية عن الميزانية أي مدى شموليتها لكل البيانات الواجب تقديمها في كل مرحلة من مراحل إدارة الميزانية، حيث خصص لكل وثيقة عدد من الأسئلة من أجل معرفة المعلومات المتاحة، حيث يتم حساب المعلومات الواردة في كافة التقارير من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها من الإجابة عن هذه الأسئلة.

جدول رقم (03-08): مدى شمولية وفائدة المعلومات في وثائق الميزانية الرئيسية

2017	2015	2012	2010	2008	2006	عدد الأسئلة	وثيقة الميزانية
00	00	00	00	00	-	06	البيان التمهيدي
02	31	20	00	02	-	54	مشروع الميزانية
56	50	100	67	67	-	06	قانون المالية
00	00	00	00	00	-	04	ميزانية المواطن
00	11	00	00	00	-	09	التقارير الدورية
00	00	00	00	00	-	09	المراجعة النصف سنوية
00	00	00	00	00	-	14	تقرير نهاية السنة
00	00	00	00	00	-	07	تقرير المراجعة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <http://www.internationalbudget.org>

ومن خلال الجدول أعلاه:

- نلاحظ انعدام المعلومات في البيان التمهيدي (تسمى مذكرة منهجية في الجزائر) وهي تعد ولكن لا تنشر للجمهور - للنشر الداخلي فقط - مما يجعلها عديمة الجدوى في مقياس الشفافية، وبذلك يستحيل قياس المعلومات المحتويات فيها.

- مشروع الميزانية يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات كما لا يمكن للمجتمع المدني الاطلاع عليه مما يحد من جدواه.

- تلتزم الجزائر بنشر قانون الميزانية فقط طوال مدة المسح إلا أنه لا يحتوي جميع المعلومات ولا يوفرها بالقدر الكافي، وإنما يحتوي على المعلومات المهمة فقط، حيث لا يعطي الكثير من التفاصيل حول البنود والبرامج وهذا ما أدى إلى شح المعلومات عن الميزانية حيث تراوحت عموما بين 67 إلى 50 نقطة وهي فوق المتوسط.

- موازنة المواطن لم تعد ولم تنشر أبدا مما يجعل قياس محتواه من المعلومات مستحيل، الشيء الذي يعكس أن المجتمع المدني ليس على دراية تماما بما سيتم إنفاقه وكيف سيتم ذلك مما يحد من مشاركته.

وهذا الوضع متفشي كثيرا في الدول التي تعتمد على الربيع في دخلها، حيث ترى أن المواطن لا دخل له في ما سوف يكون من دخل وبالتالي ليس بالضرورة اطلاعه على أوجه الإنفاق.

- التقارير كلها معلومتها غير كافية حسب المسح، وهذا بسبب أنها لم تنشر، وعدم النشر راجع إما إلى عدم إعدادها أصلا أو أعدت ولكن لأجل الاستعمال الداخلي فقط، هذه التقارير تمثل صورة عن سير النفقات والإيرادات خلال السنة المالية.

- لا تنشر الجزائر تقارير مراجعة الحسابات، وتبيان مدى دقة حسابات الحكومة وهل تم تصحيح الأخطاء التي تم التنبيه لها في التقارير السابقة.

من غير الممكن تقييم أداء الميزانية في الجزائر سواء خلال أو بعد نهاية السنة المالية، إذا لم يلتزم بنشر التقارير الدورية وتقارير نهاية السنة، وهذا لأجل إجراء مقارنة بين ما تم إقراره في الميزانية وما أنجز فعليا ومدى الانصياع لتوصيات وتوجيهها التقارير من أجل عدم الوقوع في نفس الأخطاء السابقة.

### الفرع الثالث: متوسط نتيجة الشفافية لستة أنواع من المعلومات الموجودة في مقترحات الميزانية للسلطة التنفيذية:

إضافة إلى نشر الوثائق الثمانية الرئيسية للميزانية العامة، يجري تقييم لما تحتويه هذه الوثائق من معلومات مهمة تساعد على تحليل الوضعية وخاصة ما تعلق بتحديد مختلف مصادر الإيرادات وتصنيفات النفقات العامة وتقديرات إعمادات البرامج ومعلومات متعلقة بمكونات وبنية الدين الحكومي، ومعلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسة والأداء والمخاطر المالية ويمكن عرض بعضها في الجدول التالي.

جدول رقم (03-09): بعض المعلومات المضمنة في وثائق الميزانية

عدد الأسئلة	2006	2008	2010	2012	2015	2017	
26	35	00	00	13	17	00	الإيرادات
16	39	00	00	42	36	14	النفقات
07	43	00	00	00	13	00	الدين
00	00	00	00	00	00	00	الاقتصاد الكلي
00	00	00	00	00	00	00	السياسة والأداء
00	00	00	00	00	00	00	المخاطر المالية

المصدر: <http://survey.internationalbudget.org/#profile/DZ>

إن الجزائر والتي تتميز بأداء ضعيف في شفافية الميزانية نتيجة ما تحتويه الوثائق التي تعدها من معلومات فعند قيامها بنشر الوثائق تميل إلى توفير معلومات حول الإيرادات والنفقات إلا أنها تفشل في توفير أربعة أنواع ضرورية من المعلومات، حيث تقوم في الغالب بتوفير معلومات أقل بكثير حول مقدار وتكوين الديون واستحقاق الدين وأسعار الفائدة وما إذا كان محليا أو خارجيا معلومات مفقودة أو غير كاملة في مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية حيث يؤدي الكشف عن هذه المعلومات إلى توفير رؤية للعامة حول ما تدين به ودرجة الخطر التابعة له.

كما فشلت الجزائر في تقديم معلومات حول افتراضات الاقتصاد الكلي والتي تركز عليها توقعات الميزانية بما في ذلك النمو الحقيقي و إجمالي الناتج المحلي، معدل التضخم، معدلات الفائدة، كما لا توفر تحليلا حول حساسية توقعات الميزانية للتغيرات المحتملة في فرضيات الاقتصاد الكلي والتي تؤثر في الظروف الاقتصادية وأوضح صورة على ذلك هو انخفاض أسعار البترول وما أنتج من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني عامة وعلى المواطن الذي أصيب بالهلع والمجتمع المدني الذي بقي في حيرة من أمره بدون أي معلومات تتعلق عن مدى تأثير الوضع في الجزائر بهذا الانخفاض وإلى أي مدى ستمس هذه التقلبات ظروفه المعيشية.

كما لم تقدم الجزائر أي توضيحات فيما إذا كانت السياسات الجديدة تؤثر على السياسات القائمة في جانب الإيرادات والنفقات، كما لا تقدم أي تفسير للعلاقة بين السياسات الجديدة والقائمة، كما لا توضح كيفية ارتباط الميزانية بأهداف سياسات الحكومة، كما لا يتم تقديم أي معلومات غير مالية حول المدخلات التي يتم الحصول عليها خلال السنة المالية على الأقل، وكذلك بالنسبة للمخرجات والنتائج، كما لا يتم توضيح أهداف الأداء.

كما تقدم الجزائر من خلال وثائق الميزانية معلومات شحيحة جدا حول الأموال خارج الميزانية والغرض من هذه الأموال، والأصول المالية وغير المالية وملتأخرات الإنفاق العام والالتزامات المحتملة، والإيرادات المخصصة.

إن ما يستشف من إستعراض الجداول السابقة هو أن تفعيل شفافية المالية العامة ممكنة في الجزائر لأن عدم النشر ليس راجع لعدم قدرتها على إنتاج المعلومات وإنما بإرادتها. وإنما هي نتيجة عرف سائد واستشرى في ظل مجتمع مدني غير فعال.

ويعتقد جل المسؤولين الحكوميين أن الشفافية تقلل من نفوذهم، ولهذا تعد ثقافة الرقابة الشعبية ممارسة غريبة، حيث يصبح هناك خوف من قبل العامة من كشف أي معلومات، بدلا من المطالبة بالإطلاع على المعلومات، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ما بين نظام شمولي رسخ السرية إلى نظام يؤمن بثقافة الانفتاح سواء على مستوى الدوائر الرسمية أو المجتمع المدني.

ويمكن الخروج مما سبق بالخلاصة التالية:

- تحسنت درجات مؤشر الميزانية المفتوحة وهو تطور مشجع فالجزائر من مسح 2006 إلى مسح 2015 وتراجعت في مسح 2017، ولكن مازالت تملك من الإمكانيات الكثير لزيادة الشفافية في الميزانية إلى مستويات قياسية من خلال القيام بخطوات غير مكلفة تماما من الناحية الإجرائية ولكن قد تكون لها تداعيات أخرى لا ترضي الجهات التنفيذية وهذه الخطوات هي:

\* لا بد عليها من نشر البيان التمهيدي والتقارير السنوية والمراجعة النصف سنوية، تقرير نهاية السنة وتقرير المراجعة والتي يتم إعدادها حاليا لكن في حدود الاستخدام الداخلي فقط.

\* حوض تجربة إعداد ونشر ميزانية المواطن بغية استرجاع ثقة المواطن في الوضعية الاقتصادية وصناع القرار.

-زيادة شمولية في مقترحات الميزانية التقديرية، خصوصا في مجالات التالية:

\* تصنيفات نفقات الميزانية للسنة الحالية والسنوات قبل وبعد السنة المالية.

\* مستوى الدين الحكومي للسنة الحالية والسنوات السابقة.

\* أثر توقعات الاقتصاد الكلي ومختلف الافتراضات.

\* قضايا ما وراء الميزانية الأساسية مثل الأموال خارج الميزانية والأنشطة شبه المالية.

#### المطلب الثاني: واقع المشاركة والمساءلة:

إن الشفافية وحدها غير كافية لتحسين الإدارة، لذلك لا بد من المشاركة الفعالة والبناءة للمجتمع المدني في مختلف مراحل دورة الميزانية وإلا تفقد الشفافية أهميتها وتصبح غير ذي جدوى .

مسح الميزانية المفتوحة يقيم فرص مشاركة العامة أثناء عملية الميزانية وقدرات الرقابة المتاحة للمؤسسات المالية المستقلة وللسلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا، من خلال قياس المدى الذي توفره الحكومات من فرص مشاركة العامة في قرارات الميزانية والرقابة، ومدى قدرة السلطات التشريعية واستقلالية وصلاحيات وأداء أجهزة الرقابة العليا الفعالة للميزانية والتي تحتل دورا مهما في التخطيط والإشراف على تنفيذ الميزانيات الوطنية ومدى توفير الحكومة للبيئة الملائمة للمشاركة وما إذا هناك جلسات استماع حول الميزانية العامة وميزانيات الوحدات الحكومية، وتدقيق للتقارير التي يعلها مجلس المحاسبة وهل يعرض هذا التقرير أو التوصيات التي جاء بها على الجمهور.

#### الفرع الأول: رقابة السلطة التشريعية:

الجدول رقم (03-10): رقابة السلطة التشريعية على الميزانية في الجزائر

سنوات المسح	2006	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المقدرة للرقابة	-	38	38	21	32	37.5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

توفر السلطة التشريعية رقابة ضعيفة على الميزانية خلال كل مراحلها حيث لم تتعدى درجة 100/38، بشكل إجمالي. وعندما نفصل بعض الشيء:

- نجدها توفر- السلطة التشريعية - رقابة محدودة أثناء مرحلة الإعداد والموافقة حيث بلغت 100/62 درجة في مسح 2017 لأن السلطة التنفيذية مجبرة على عرض مشروع الميزانية على البرلمان. حيث يتاح للسلطة التشريعية فترة أقل من ستة أسابيع لفحص الميزانية المقترحة.

- ومراقبة ضعيفة في مرحلة التنفيذ حيث بلغت 100/13 درجة في مسح 2017، إذ لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لاعتماد أي تغييرات تطرأ على الميزانية أثناء سير السنة المالية، حيث يمكن للسلطة التنفيذية تحويل الاعتمادات بين الوحدات الإدارية وإنفاق الإيرادات الزائدة أو تلك المخصصة للطوارئ دون الحصول على موافقة أو حتى إعلام السلطة التشريعية.

كما أن السلطة التشريعية لم تنشئ جهاز أبحاث متخصص في الميزانية يعزز من قدراتها في الدراسة والتحليل، كما أن القانون لا يشترط حصول السلطة التنفيذية على موافقة مسبقة من طرف السلطة التشريعية قبل تنفيذ الميزانية التكميلية كما لا تتم استشارتها قبل تحويل الاعتمادات في الميزانية المقررة أو إنفاق أي إيرادات غير متوقعة لم يتم تحديدها في الميزانية المقررة، والسلطة التشريعية بدورها لا تقدم للجمهور فرصة للمشاركة عن طريق عقد نقاشات في جلسات عامة علنية، ويعتبر فحص السلطة التشريعية لقانون الحساب الختامي أو قانون ضبط الميزانية غير وافي ولا يحضاً بنفس اهتمام قانون المالية من طرف النواب.

كذلك مما يحد من الرقابة الفعالة للسلطة التشريعية هو عدم مناقشة سياسة الميزانية قبل وضع مقترح الميزانية من طرف السلطة التنفيذية، وكذلك عدم نشر السلطة التشريعية لتقارير تحليلها ودراستها لمشروع الميزانية، وعدم إعدادها لتقارير دورية خلال تنفيذ الميزانية، وعدم نشرها للجمهور عبر الانترنت.

وفي الحقيقية وحسب دستور 2016 فإن عرض مشروع قانون المالية على البرلمان هو شكلي فقط لأن البرلمان لديه خيار وحيد وهو الموافقة على المشروع، حيث ينص الدستور أنه في حالة عدم الموافقة يتم إصدار قانون المالية بأمر من رئيس الجمهورية.

الفرع الثاني: رقابة الهيئة العليا للرقابة (المجلس الأعلى للمحاسبة):

الجدول رقم (03-11): رقابة الهيئة العليا للرقابة على الميزانية في الجزائر

سنوات المسح	200	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المقدرة للرقابة	-	42	34	34	34	11

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <https://www.internationalbudget.org>

من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التي تحصل عليها الجهاز الأعلى للرقابة خلال مدة المسح لم تتعدى 100/42 وهي ضعيفة بالنسبة للمؤشر والتي سجلت سنة 2008، لتستقر بعد ذلك عند معدل 100/34

لثلاث مسوحات وهي على التوالي: 2010، 2012، 2015، ولكن سنة 2017 انخفضت درجة رقابة الهيئة العليا لتصل إلى 100/11 درجة.

على الرغم من امتلاكه سلطة تقديرية كبيرة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسباً ولكن هناك جملة من النقائص التي تقوض دوره في الرقابة لعل أهمها:

- يمكن إقالة رئيس الجهاز دون موافقة السلطات التشريعية أو القضائية الأمر الذي من شأنه تقويض استقلاليته -  
- لا يقوم بالتدقيق في الحسابات المصروفات النهائية للدوائر المالية في حينها ولا يملك الجهاز قنوات اتصال مناسبة مع الجمهور، كما لا يستخدم المعايير المتعارف عليها في أداء مهامه.

وتعاني الهيئة العليا للرقابة من نفس المشكلة التي تعاني منها السلطة التشريعية وهي غلبة السلطة التنفيذية وفرض توجهها على جميع السلطات، نتيجة لعدم استقلالية السلطات.

- عدم الأخذ بنصائح والتوجيهات التي يسديها الجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بعمليات الميزانية، حيث أن تكرار نفس الأخطاء في سنوات متعددة مما يقلل من جدية معدي التقارير.

### الفرع الثالث: مشاركة الجمهور:

لقد أثبتت التجارب أن الشفافية وحدها لا تكفي للتحسين من نوعية الحوكمة للميزانية وإنما يجب توفير الفرص للجمهور للمشاركة في مختلف مراحل دورة الميزانية ويمكن توضيح درجة مشاركة الجمهور في مراحل الميزانية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-12): مشاركة الجمهور في مراحل الميزانية في الجزائر

سنوات المسح	2006	2008	2010	2012	2015	2017
الدرجة المقدره للمشاركة	-	07	13	14	00	00

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على الموقع: <https://www.internationalbudget.org>

من خلال الجدول يتضح أن المشاركة غير متاحة، فقد أثبتت نتائج المسح أنه لم يتم تقديم أي فرصة للجمهور للمشاركة في عمليات الميزانية في مسح سنة 2017، وتجدد الإشارة إلى أن متوسط الدرجة العالمية مقدر ب: 12 درجة. ودلت كذلك على أنها قليلة في المسوحات السابقة بتسجيل نتائج لم تتجاوز خمسة عشر (14) درجة.

والملاحظ أيضاً أن كل المؤسسات المعنية بالميزانية السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى لا تقدم أي فرصة لمشاركة الجمهور في مسح سنة 2017. بالرغم من أن الدستور يجيز تنظيم الجلسات العامة في البرلمان كما لا يوجد نص قانوني واضح وقوي يدعم ويشجع مشاركة الجمهور.

وقد تكون ضعف المشاركة من المجتمع المدني نفسه حيث يكون هناك عدم اهتمام ودراية بهذه القضايا حيث يعتبرها من أسرار الدولة ولا يجوز الحديث عنها، وهذا قد يرجع إلى أن التأطير للمجتمع من طرف الأحزاب

والجمعيات ضعيفة للغاية ونشاطها في القاعدة يكون في المحطات الانتخابية فقط من أجل الظفر بمقاعد في الهيئات المنتخبة، دون أن يكون هناك نشاط دائم من أجل تأطير المجتمع وتوعيته بأهمية مشاركته في رسم السياسات وتحديد أوليات الإنفاق، والرقابة على تنفيذ الميزانية، هذا الدور هو الوحيد الذي من شأنه تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين.

و بالمقارنة مع الدولة العربية المشاركة في المسح، تحصلت الجزائر على درجة (100/00) مع كل من: اليمن السودان السعودية المغرب لبنان العراق، في حين تحصلت تونس وقطر على (100/02) وتحصلت الأردن ومصر على درجة (100/11).

ومن أجل تفعيل مشاركة الجمهور في عمليات الميزانية يجب على الجزائر الأخذ جملة من الإجراءات لعل أهمها:

- تكوين آليات لتبادل الآراء حول الميزانية العامة بين ممثلين فاعلين من الجمهور والسلطة التشريعية والتنفيذية ويكون ذلك خلال مرحلة إعداد الميزانية ومرحلة التنفيذ والمراقبة. وكمثال على هذا الآليات الميزانيات التشاركية والمراجعات الاجتماعية.

- عقد جلسات استماع من طرف السلطة التشريعية متعلقة بالميزانية العامة يمكن لأفراد من العامة أو منظمات المجتمع المدني الإدلاء بأرائهم حول الموضوع.

- وضع آليات رسمية للمجتمع المدني لمساعدة جهاز الرقابة الأعلى على تكوين برنامج المراجعة الخاص به وللشاركة في تحقيقات المراجعة ذات الصلة من خلال تقديم الشكاوى والتبليغات والاقتراحات.

**المطلب الثالث: الترتيب الدولي للجزائر في مؤشر الميزانية المفتوحة وعلاقة المؤشر ببعض المتغيرات الفرع الأول: ترتيب الجزائر دوليا وعربيا:**

تحتل الجزائر في جميع المسوحات التي أجريت الصنف الأخير أي ضمن الدول التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات وفي بعض المرات تقدم معلومات نادرة أو تكاد تكون معدومة، حيث تنشر ما متوسطه ثلاث وثائق للميزانية من بين الوثائق الثمانية الرئيسية ولا توفر المعلومات الكافية التي تسمح للعامة والمجتمع المدني بتحليل ومراقبة الميزانية.

كما رتبت الجزائر من بين 47 دولة التي لم تحقق نتيجة كافية فيما يخص الأعمدة الخمسة (الشفافية، المشاركة، رقابة السلطة التشريعية، رقابة جهاز الرقابة الأعلى، ورقابة المؤسسات المالية المستقلة) بدرجة (100/03). كما احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربيا بعد كل من الأردن المغرب مصر تونس على التوالي، من بين 11 دول عربية شاركت في مسح الميزانية المفتوحة، بينما جاءت كل من العراق، لبنان السودان، المملكة العربية السعودية، قطر اليمن خلف الجزائر في ترتيب المؤشر، ويجدر الذكر أن الأردن (100/63) هي الدولة العربية الوحيدة التي تجاوزت المتوسط العالمي والذي قدر ب 42 درجة.



جدول رقم (03-13): ترتيب الجزائر حسب مسح الميزانية المفتوحة

السنة	2006	2008	2010	2012	2015	2017
الترتيب الدولي	47/59	79/85	88/94	67/100	86/102	103/115
الترتيب العربي	02/04	06/08	06/10	04/10	05/11	05/11

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <https://www.internationalbudget.org>

الفرع الثاني: البعد الإقليمي لاتجاه مؤشر الميزانية المفتوحة (المنطقة الجغرافية)

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

كما يوضحه الجدول أدناه أن متوسط مؤشر الميزانية المفتوحة شهد تراجع سنة 2017 حيث بلغ (100/43) مقابل (100/45) ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض متوسط مؤشر الميزانية المفتوحة لدول جنوب صحراء إفريقيا (27 دولة) حيث كانت سنة 2015 (100/39) وانخفضت سنة 2017 (100/29)، وهذا خلافا للسابق حيث سجلت هذه المنطقة مكاسب متتالية، هذا الانخفاض راجع إلى تراجع في كمية المعلومات المنشورة المتعلقة بالميزانية العامة، كذلك تراجعت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لكن بدرجة أقل.

لكن بالنسبة للمناطق الأخرى فقد سجلت مكاسب حيث كانت أعلاها في منطقة أوروبا الشرقية ووسط آسيا حيث بلغت في مسح 2017 درجة (100/55) بعدما كانت عند درجة (100/45) في مسح 2015 وحافظت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نفس المستوى على المؤشر.

جدول رقم (03-14): التقسيم الجغرافي للدول حسب تصنيف مؤشر الميزانية المفتوحة

المنطقة	المعدل على مؤشر الميزانية المفتوحة	
	2015	2017
شرق آسيا والمحيط الهادي	41	44
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	45	55
أمريكا اللاتينية والكاريبي	50	50
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	21	20
جنوب آسيا	42	46
جنوب صحراء إفريقيا	39	29
أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	74	73
كل الدول	45	43

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع: <https://www.internationalbudget.org>

**الفرع الثالث: مؤشر الميزانية المفتوحة وعلاقته ببعض المؤشرات الأخرى:**

سوف نبين في هذه النقطة طبيعة العلاقة بين مؤشر الميزانية المفتوحة وكل من الناتج المحلي للفرد والديمقراطية والمساعدات الخارجية وحرية الإعلام والفساد والتنمية والاستقرار الداخلي

**1- ثراء الدول وتطورها ومؤشر الميزانية المفتوحة:**

يبين مؤشر الميزانية المفتوحة أنه هناك علاقة طردية بين مجموع علامات الدول على مؤشر الميزانية المفتوحة وبين مستوى ثرائها وتطورها الإقتصادي والإجتماعي ودخولها بصفة عامة، حيث الدول التي تحصلت على درجات جيدة في المؤشر تتسم بدخولها بالارتفاع، كما هو موضح في الجدول أدناه.

**2- الدول البترولية ومؤشر الميزانية المفتوحة:** من خلال مؤشر الميزانية المفتوحة تبين أن الدول المعتمدة في دخلها على عوائد البترول بشكل كبير تميل إلى أن تكون أقل شفافية على المؤشر، كما هو موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (03- 15): العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي للفرد ومؤشر الميزانية المفتوحة الوحدة: دولار أمريكي

مؤشر الميزانية المفتوحة 2017			
100-61	60-41	40-00	
29600	14500	14800	إجمالي الناتج المحلي للفرد
29600	14500	12800	إجمالي الناتج المحلي للفرد (باستثناء الدول المعتمدة على البترول)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

**3- الديمقراطية ومؤشر الميزانية المفتوحة:** بين المسح أن الدول التي حققت نتائج ضعيفة في مؤشر الميزانية المفتوحة في غالبها تتسم بضعف الديمقراطية والتي تخضع لحكم الأنظمة الاستبدادية، كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (03- 16): العلاقة بين الديمقراطية ومؤشر شفافية الميزانية**

مؤشر الميزانية المفتوحة			
100-61	60-41	40-00	
%46	%26	%2	نسبة الدول التي تتمتع بديمقراطية كاملة وبها قصور

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية

**4- المساعدات الخارجية ومؤشر الميزانية المفتوحة:** بين المؤشر أن الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية في تمويل ميزانيتها تصنف في أسوأ الدرجات على مؤشر الميزانية المفتوحة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-17): المساعدات الخارجية ومؤشر الميزانية المفتوحة

متوسط مؤشر ميزانية الميزانية المفتوحة	عدد البلدان	درجة اعتماد البلدان على المعونة
22	18	عالية (المعونة أكبر من 10% من الدخل القومي الإجمالي)
28	12	متوسطة (المعونة بين 5% و 10% من الدخل القومي الإجمالي)
45	45	منخفض (المعونة أصغر من 5% من الدخل القومي الجمالي)

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

إن هذا الوضع يثير العديد من التساؤلات حول دور المانحين في دعم وتعزيز الشفافية و في الميزانية والذين بإمكانهم التأثير على شفافية الميزانية في البلدان المتلقية للمعونة من خلال:

- التأثير على قدرة الحكومات المتلقية والتزامها بجعل الميزانيات أكثر شفافية.
- دعم الجهات الفاعلة الأخرى (منظمات المجتمع المدني، والمجالس التشريعية، والأجهزة العليا للرقابة المالية وما إلى ذلك) في تحسين استخدام معلومات الميزانية المتاحة.
- تغيير ممارسات الحكومات المتلقية للمعونة فيما يتعلق بالشفافية.
- إجراء تحليلات إضافية عن الطرق التي تؤثر فيها المعونة على شفافية الميزانية والمساءلة في البلدان الفقيرة .

تؤمن شراكة الميزانية الدولية بقوة بأن المانحين يمكن أن يصبحوا أكثر إستباقية في خلق بيئة عملية تعتبر الشفافية فيها حقا أساسيا لجميع الشعوب، في مثل هذه البيئة، سيكون ذلك أسهل للمانحون للمطالبة بمزيد من الحكومات، وبالتالي سيكونون قادرين على تحسين فعالية المساعدات التي يقدمونها.

**5- حرية الإعلام ومؤشر الميزانية المفتوحة:** حسب المؤشر هناك علاقة طردية بين حرية الإعلام ومؤشر الميزانية المفتوحة، حيث كلما كانت حرية للإعلام منخفضة كان مستوى الشفافية جيد، والعكس صحيح، (تدل النسب المنخفضة لمؤشر حرية الصحافة إلى نسب أعلى من حرية الإعلام)، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-18): متوسط النتيجة لمؤشر حرية الصحافة العالمية ومؤشر الميزانية المفتوحة

مؤشر الميزانية المفتوحة			متوسط النتيجة لمؤشر حرية الصحافة العالمية
100-61	60-41	40-00	
26	33	42	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

**6- الفساد ومؤشر الميزانية المفتوحة:** يتبين من خلال المؤشر أن مستوى الفساد يتناسب عكسيا مع درجة الشفافية، حيث كلما زادت درجة الشفافية في مؤشر الميزانية المفتوحة كلما انخفض مستوى الفساد كما هو موضح في الجدول التالي: ( تشير النتيجة المرتفعة لمؤشر الفساد إلى قلة الفساد).

**الجدول رقم (03-19): الفساد ومؤشر الميزانية المفتوحة**

مؤشر الميزانية المفتوحة			
100-61	60-41	40-00	
56	39	31	متوسط النتيجة لمؤشر الفساد

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

**7- التنمية البشرية ومؤشر الميزانية المفتوحة:** يشير مؤشر الميزانية المفتوحة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الميزانية المفتوحة ومؤشر التنمية البشرية، حيث الدول التي تتمتع بدرجة عالية في مؤشر الشفافية حققت مستويات عالية كذلك في التنمية البشرية.

**الجدول رقم (03-20): التنمية البشرية ومؤشر الميزانية المفتوحة**

مؤشر الميزانية المفتوحة			
100-61	60-41	40-00	
0.82	0.70	0.58	متوسط نتيجة مؤشر التنمية البشرية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

**8- الاستقرار الداخلي ومؤشر الميزانية المفتوحة:** تتناسب شفافية الميزانية مع الصراعات عكسيا حيث كلما قلت نسبة الصراعات زادت الشفافية، كما هو مبين في الجدول التالي: (النتيجة المرتفعة للصراعات تشير إلى وجود خطر عالي للصراعات).

**الجدول رقم (03-21): الاستقرار الداخلي ومؤشر الميزانية المفتوحة**

مؤشر الميزانية المفتوحة			
100-61	60-41	40-00	
1.2	1.8	2.1	متوسط النتيجة للصراعات الداخلية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الموقع <https://www.internationalbudget.org>

إن مؤشر الميزانية المفتوحة كما بينا سابقا يقيس درجة شفافية الميزانية والمشاركة العامة في اتخاذ القرارات فيها و من طرف الجهات المختصة عن التنفيذ والأداء، وهي نفسها (الشفافية، المشاركة، ) مبادئ حوكمة الميزانية العامة التي تلاقي إجماعا من قبل الهيئات المهتمة بالحوكمة التي تطرقنا إليها في الفصل الأول، ومن خلالها تبين العلاقة بين مؤشر الميزانية المفتوحة (مبادئ الحوكمة)، وتظهر أهمية الحوكمة بالنسبة للدولة والمجتمع حيث يؤكد المؤشر أن الدول التي ترفع من سقف شفافية ميزانيتها، المصاحب لمشاركة فعالة من طرف المجتمع المدني والسلطة التشريعية وهيئات الرقابة في رسم وتقييم السياسة العامة، وتحديد أولويات الإنفاق، فإن ذلك يزيد الناتج المحلي للفرد والحد من الفقر، ويزيد من معدلات التنمية البشرية، ويحد من معدلات الفساد .

## المبحث الثالث

## آفاق حوكمة الميزانية العامة للجزائر من منظور الميزانية المفتوحة

## (القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية)

بعد شروع الجزائر في تحديث النظام الميزانياتي والعمل على الإصلاحات اللازمة كان الموعد المحدد للتنفيذ هو سنة 2010 ولكن لم يتم الالتزام بهذا الموعد نتيجة لعدة صعوبات تواجه المشروع، منها وجود نظام محاسبي تقليدي قلة الخبراء في هذا المجال، عدم إدراك أهمية الميزانية، قلة الوسائل التكنولوجية الحديثة، ولمكن تم في سبتمبر 2018 صدور القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

**المطلب الأول: ماهية القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية**

**الفرع الأول: نظرة عامة عن القانون:**

إن هذا القانون العضوي مشروعا طموحا وخطوة لإصلاح المنظومة المالية فهو يمثل الدستور المالي للدولة، إن الهدف منه هو تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي يحكم إعداد قوانين المالية وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها<sup>1</sup>.

**أولا: بنية القانون العضوي**

يضم هذا القانون العضوي ستة أبواب يمكن عرضها كالتالي:

**الباب الأول: أحكام عامة** والذي يعرف قوانين المالية وأنواعها وهيكلتها

**الباب الثاني: موارد الدولة وأعباءها وحساباتها** تطرق إلى موارد الميزانية وتصنيفها وتخصيصها، وأعباء الميزانية ورخصها، وتصنيفها، وموارد الخزينة وأعباؤها، وحساباتها.

**الباب الثالث: تحضير مشاريع قوانين المالية وتقديمها والمصادقة عليها** تناول تحضير مشاريع القوانين وتقديمها وإيداعها، وبنيتها.

**الباب الرابع: تنفيذ قوانين المالية:** وبيّن وحدة تنفيذ الاعتمادات.

**الباب الخامس: القانون المتضمن تسوية الميزانية** والذي يتم من خلاله التعريف بهذا القانون ومحتوياته والوثائق المرفقة.

**الباب السادس: أحكام انتقالية وختامية** ويتعلق بتاريخ التنفيذ والتقدم الرباعي، وإنشاء بيانات تنفيذية لتحصيل المستحقات غير تلك المتعلقة بالضريبة والأملاك المحدثة لفائدة مصالح الدولة وغير المدرجة في هذا القانون.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018، ص 09.

### ثانيا: التأطير الميزانياتي

حسب المادة 5 من القانون العضوي يعد قانون المالية وفق تأطير ميزانياتي متوسط المدى، كل سنة، حيث يحدد للسنه المقبلة والسنتين الماليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة، ومديونية الدولة عند الاقتضاء. ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنه. ولا بد أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها، وفقا لهدف تحقيق استدامة مالية، تواكب الإطار المتوسط المدى.

### ثالثا: مبدأ تسيير السياسات العمومية:

وفقا للمادة 02 و 06 من القانون العضوي، يؤسس تنفيذ السياسات العمومية على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، وذلك انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة، والنتائج المنتظرة وفقا لغايات المصلحة والتي تكون موضوع تقييم.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: موارد الدولة وأعباؤها

تتضمن موارد الدولة وأعباؤها كل من موارد الميزانية وأعباؤها وموارد الخزينة وأعباؤها.

#### أولا: موارد الميزانية وأعباؤها:

#### 1- موارد الميزانية: وتتضمن ما يلي:

- الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى.
- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى.
- مختلف حواصل الميزانية.
- الحواصل الاستثنائية المتنوعة.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا.
- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسيقات وتوظيف أموال الدولة.

#### 2- أعباء الميزانية: وتتضمن حسب الطبيعة الاقتصادية ووفقا للمادة 29 الأبواب التالية:<sup>2</sup>

- نفقات المستخدمين.
- نفقات تسيير المصالح.
- نفقات الاستثمار.
- نفقات التحويل.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، ص 09.

<sup>2</sup>- نفس المرجع السابق، ص 12.

- أعباء الدين العمومي.

- نفقات العمليات المالية.

- النفقات غير المتوقعة.

بالإضافة إلى هذا التصنيف نصت المادة 29 من هذا القانون العضوي على التصنيفات الآتية:

أ- النشاط: يتكون هذا التصنيف من البرنامج وتقسيماته.

ب- الطبيعة الاقتصادية: يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها.

ت- الوظائف الكبرى للدولة: يتكون هذا التصنيف من خلال تعيين القطاعات المكلفة بتحقيق الأهداف حسب الوظيفة.

ث- الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها: يتكون هذا التصنيف من توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

وتحدد العناصر المكونة للتصنيفات المذكورة أعلاه عن طريق التنظيم، الذي لم يتم إصداره بعد.

ثانيا: موارد الخزينة وأعباؤها:

حسب المادة 59 من القانون العضوي تنتج موارد الخزينة وأعبائها من العمليات التالية:

1-توظيف المتوفرات المالية.

2- إصدار وتحويل وتسديد الاقتراضات.

3- تسيير الأموال المودعة من قبل المكونين لدى الخزينة.

4- خصم وقبض السندات مهما كانت طبيعتها، الصادرة لصالح الدولة.

الفرع الثالث: المحاسبة الممسوكة من طرف الدولة

حسب المادة 65 من القانون العضوي تمسك الدولة محاسبة ميزانية تنقسم إلى:

1- محاسبة قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق: وتتعلق بمحاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية العامة.

2- محاسبة قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات: وتتعلق بجميع عمليات الدولة.

3- محاسبة تحليل التكاليف: تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتمزم بها في إطار البرامج.

يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعكس بصفة مخلصمة ممتلكاتها ووضعيتها المالية.

الفرع الرابع: آجال تطبيق القانون العضوي

أول قانون مالية سوف يتم يحضر وينفذ وفقا للتشريع الجديد هو قانون المالية المتعلق بسنة 2023، كذلك قانون تسوية الميزانية لسنة 2023، وسوف يتم تطبيقه تدريجيا في ما يخص قوانين المالية لسنتي 2021 و2022 حيث تبقى خاضعة للقانون 84-17، لكن يتم إدراج كتلة عملياتية ووظيفية منصوص عليها بموجب القانون



العضوي. تحضر وتناقش على أساس انتقالي مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة بالسنوات 2023، 2024، 2025 ويصادق عليها بالرجوع إلى السنة المالية (ن-2).

### المطلب الثاني: قوانين المالية وفق الإطار الميزانياتي الجديد

يكتسي طابع قانون المالية كل من قانون المالية للسنة، وقوانين المالية التكميلية، والقانون المتضمن تسوية الميزانية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: قوانين المالية للسنة وقوانين المالية التصحيحية

يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة وأعباءها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً لأهداف محددة والنتائج المنتظرة، التي تكون موضوع تقييم. أما قانون المالية التصحيحي يكون بهدف تعديل أو تميم أحكام قانون المالية للسنة خلال السنة الجارية.

#### أولاً: مرحلة تحضير مشاريع قوانين المالية للسنة

**1- الجهة المكلفة بالإعداد:** حسب المادة 70 من القانون العضوي فإن قوانين المالية تقدم مجموع موارد وأعباء الدولة بصفة صريحة وتقييم هذه الصراحة من خلال المعلومات المتوفرة والتقديرات التي يمكن أن تنتج عنها، وتحضر مشاريع قوانين المالية حسب المادة 69 من القانون العضوي من قبل وزير المالية تحت سلطة الوزير الأول.<sup>1</sup>

#### 2- البيان التمهيدي لقانون المالية (التقرير):

حسب المادة 72 من قانون المالية تعرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية في إطار إعداد مشروع قانون المالية تقريراً حول وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية يحتوي على:

- عرض التوجيهات الكبرى لسياستها الاقتصادية والميزانياتية.
- تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة.

يمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

#### 3- تاريخ إيداع وبنية مشروع قانون المالية للسنة:

حسب المادة 71 من القانون العضوي، يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 07 أكتوبر كأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، ويودع قانون المالية التصحيحي خلال السنة، وحسب المادة 73 من القانون العضوي يتضمن مشروع قانون المالية للسنة أربعة أجزاء متباينة والتي يمكن أن يحتويها قانون المالية التصحيحي وهي:<sup>2</sup>

#### أ- الجزء الأول: يحتوي على:

- الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها،

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

- مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة.
  - ب- الجزء الثاني: ومن خلاله يتم تحديد :
    - بالنسبة للميزانية العامة، حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام وإعتمادات الدفع.
    - بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص، مبلغ إعتمادات الدفع وعند الاقتضاء رخص الالتزام.
    - بالنسبة للحسابات التجارية، سقف المكشوف المطبق عليها.
  - ت- الجزء الثالث: ويتضمن :
    - رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها.
    - رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها.
    - الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الاخصاعات مهما كانت طبيعتها. ويجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي .
    - كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية.
  - ث- الجزء الرابع: ويحوي ثمانية جداول كالتالي:
    - الجدول أ: يتعلق بالإيرادات مقسمة إيراد بإيراد.
    - الجدول ب: ويتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة.
    - الجدول ج: يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها حسب كل صنف.
    - الجدول د: ويبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية.
    - الجدول هـ: ويبين قائمة الضرائب والاخصاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة.
    - الجدول و: يتعلق بالرسوم شبه الجبائية .
    - الجدول ز: ويتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي .
    - الجدول ح: ويبين تقديرات النفقات الجبائية.
- الفرع الثاني: الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية للسنة ومشروع قانون المالية التصحيحي:
- حسب المادة 75 من القانون العضوي ترفق جملة من الوثائق بقانون المالية وهي كالتالي:<sup>1</sup>
- أولاً: تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 17.

ثانيا: ملاحق تفسيرية يبين فيها لاسيما التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديد وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن الموارد الأخرى.

ثالثا: وثائق مجمعة في ثلاثة أحجام تتعلق بما يأتي:

### 1- الحجم 1: مشروع ميزانية الدولة.

2- الحجم 2: تقرير عن الأولويات والتخطيط يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح غير المركزية، وكذا حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات العمومية بتنفيذ كل البرنامج أو جزء منه. ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج، لاسيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها مع الإشارة لاسيما لقائمة المشاريع الكبرى.

### 3- الحجم 3: التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة

يتم إعداد هذه الوثائق وفقا للميزانية حسب كل برنامج والمتمحور حول النتائج وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طباعا سنويا ومتعدد السنوات.

رابعا: جدول استحقاق الاعتمادات المتعلقة برخص الالتزام.

خامسا: قائمة كاملة للحسابات الخاصة للخزينة تبرز على الخصوص مبلغ الإيرادات والنفقات المتوقعة لحساب التخصيص الخاص.

سادسا: جدول التعداد يبين فيه تطوراته ويبرز التغيرات السنوية، ويعد حسب كفاءات محددة عن طريق التنظيم. يتم تقديم البيانات والمعلومات المرتبطة بالمحافظة على المصالح الرئيسية للدولة وبالدفاع الوطني في وثائق على شكل ملاءم، ويجب أن يتم نشرها مع مراعاة حساسيتها.

\* الوثائق التي ترفق بقانون المالية التصحيحي: حسب المادة 76 من القانون العضوي يمكن حصرها في الآتي:<sup>1</sup>

أ- تقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة.

ب- أي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة.

ثانيا: مرحلة المصادقة على قوانين المالية

### 1- كيفية المصادقة: حسب المادة 77 من القانون العضوي تكون كالتالي:

أ- المصادقة على إيرادات الميزانية: تكون إيرادات الميزانية العامة للدولة موضوع تصويت إجمالي.

ب- المصادقة على النفقات: تكون موضوع تصويت إجمالي مهما كانت طبعتها، بما فيها المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة.

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق، 18.

## 2- في حال التأخر على المصادقة على قوانين المالية للسنة والقوانين التصحيحية:

- حسب المادة 78 من القانون العضوي في حال تأريخ المصادقة على قانون المالية لا يسمح بتطبيق أحكامه بحلول تاريخ أول جانفي من السنة المعنية :
- أ- يستمر تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة بصفة مؤقتة حسب الشروط الآتية:
  - بالنسبة للإيرادات: وفقا لنسب وكيفيات التحصيل السارية تطبيقا لقانون المالية السابق.
  - بالنسبة لنفقات المستخدمين ونفقات سير المصالح وأعباء ديون الدولة ونفقات التحويل، في حدود جزء من اثني عشرة شهريا ولمدة ثلاثة أشهر، من مبلغ الاعتمادات المالية المفتوحة بعنوان السنة المالية السابقة.
  - بالنسبة لنفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية، في حدود ربع الاعتمادات المالية المفتوحة حسب كل وزارة وحسب كل أمر بالصرف كما تم توزيعها في السنة المالية السابقة.
  - ب- يستمر تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها قبل بداية السنة المالية الجديدة.

## ثالثا: مرحلة تنفيذ قوانين المالية على قوانين المالية للسنة والقوانين التصحيحية

- 1-وحدة تنفيذ الاعتمادات:** حسب المادة 79 من القانون العضوي وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية هو البرنامج، ويتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها بموجب مرسوم فور صدور قانون المالية .
- يتم هذا التوزيع حسب التدرج التالي:

1-الوزارة أو المؤسسة العمومية.

2-البرنامج.

3-البرنامج الفرعي.

4-الأبواب.

ويتم حسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة.

يتم وضع هذه الاعتمادات المالية لفائدة مسيري البرامج المسؤولين عن:

- المصالح المركزية والمصالح غير المركزية .
- المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية المكلفة بتنفيذ كل أو جزء من برنامج.
- الهيئات الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من برنامج.

## 2- الرقابة على تنفيذ الميزانية:<sup>1</sup>

تخضع عمليات تنفيذ الميزانية العامة للدولة إلى ثلاث أنواع من الرقابة حسب الشروط التي يحددها الدستور وهذا القانون والأحكام التشريعية والتنظيمية الخاصة وهي:

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص 19.

أ- الرقابة الإدارية

ب- الرقابة القضائية.

ج- الرقابة البرلمانية.

**الفرع الثالث: القانون المتضمن تسوية الميزانية**

حسب المادة 86 من القانون العضوي فإن القانون المتضمن تسوية الميزانية يعاين ويضبط المبلغ النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها خلال السنة، ويتم إيداع مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية للسنة (ن-1) قبل أول غشت من السنة وتمثل أهدافه في :

**أولاً: المعطيات والمعلومات التي يتضمنها قانون تسوية الميزانية****1- تقديم حساب السنة المالية: والذي يتضمن ما يلي:**

أ- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الصافي بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

ب- الأرباح والخسائر المسجلة في تنفيذ عمليات الحسابات الخاصة للخزينة .

ت- الأرباح والخسائر التي قد تترتب على تسيير عمليات الخزينة.

**2- ضبط المبلغ النهائي لموارد وأعباء الخزينة:** التي ساهمت في تحقيق التوازن المالي للسنة الموافقة، المقدم في جدول تمويل.

**3- المصادقة على حسابات نتائج السنة المالية:** الذي يعد على أساس الموارد والأعباء المسجلة، كما يخصص في الحصيلة نتيجة محاسبة السنة المالية، ويصادق على الحصيلة بعد هذا التخصيص وكذا ملحقاتها.

**4- المصادقة على التعديلات:** التي تم إدخالها بموجب مرسوم تسييق على الاعتمادات المالية المفتوحة المتعلقة بالسنة المالية .

**5- تغطية التجاوزات:** يغطي لكل برنامج معني الاعتمادات المالية الضرورية لتسوية التجاوزات المعينة الناتجة عن حالة القوة القاهرة المبررة قانونا كما يلغي الاعتمادات المالية غير المستعملة أو غير المنقولة.

**6- يرفع لكل حساب خاص معني مبلغ المكشوف المرخص إلى مستوى المكشوف المعاين.**

**7- يضبط أرصدة الحسابات الخاصة غير المنقولة للسنة المالية .**

**8- يصفى الأرباح والخسائر الحاصلة في كل حساب خاص .**

**9- يمكن أن يشمل أحكاما تتعلق بإعلام ورقابة البرلمان لتسيير مالية الدولة وكذا بمحاسبة الدولة، ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية.**

**ثانيا: الوثائق المرفقة بمشروع قانون تسوية الميزانية**

تتمثل الوثائق المرفقة بقانون تسوية الميزانية فيما يلي:

1- ملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة.

2- حساب عام للدولة ويتضمن:

- الميزان العام للحسابات.

- حساب النتائج والحصيلة.

- الملحق أو الملاحق.

- تقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة.

- تقرير عرض يوضح على الخصوص، التغييرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة.

3- تقرير وزاري للمردودية: يتم فيه توضيح:

- الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية.

- مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم تتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعانية.

4- تقريرين لمجلس المحاسبة: يتضمنان ما يلي:

- تقرير يتعلق بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية وبتسيير الاعتمادات المالية التي تمت دراستها، بالأخص على ضوء البرامج المنفذة.

- تقرير يتعلق بتصديق حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء. ويدعم هذا التصديق بتقرير يبين التحقيقات التي أجريت لهذا الغرض.

**المطلب الثالث: مدى تكريس الإطار الميزانياتي الجديد لمبادئ حوكمة الميزانية العامة**

**الفرع الأول مبدأ الشفافية:**

تقتضي شفافية الميزانية العامة وفقا لأحسن الممارسات في هذا المجال الواردة في ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي، وفي دليل يشمل أفضل الممارسات في مجال شفافية الميزانية العامة أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما تبنته مبادرة شراكة الميزانية المفتوحة.

**أولا: التقارير التي يجب أن تعدها الحكومة عن الميزانية**

**1- البيان التمهيدي (المذكرة المنهجية):** ورد هذا في المادة 72 من القانون العضوي حيث نصت على أن تعرض الحكومة أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية في إطار إعداد مشروع قانون المالية تقريرا حول وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية يحتوي على عرض التوجيهات الكبرى لسياساتها الاقتصادية والميزانياتية، وتقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة، كما يمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

إن هذا يعتبر مكسبا في طريق شفافية الميزانية العامة، حيث لم يكن هذا البيان من قبل ينص عليه القانون ولكن كان يعد من طرف الإدارة بغرض الاستعمال الداخلي فقط، كما نص القانون العضوي على أن يعرض

البيان أما البرلمان مع إمكانية المناقشة، كما أن البنية التي يحددها القانون العضوي للبيان تحتوي على كل النقاط التي بينها أفضل الممارسات في هذا المجال.

لكن يبقى الإشكال في عدم النص في القانون على وجوب نشر هذا البيان للجمهور على المواقع الرسمية حتى يكون لهذا البيان معنى وتتوسع المشاركة في رسم السياسات المالية وتحديد الأولويات.

## 2- مشروع الميزانية:

حسب الإطار التشريعي الجديد فإن بنية مشروع قانون المالية تتكون من أربعة أجزاء متباينة حيث، الجزء الأول يبين الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتحصيل الموارد العمومية وتخصيصها ومبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة.

أما الجزء الثاني من خلاله يتم تحديد بالنسبة للميزانية العامة، حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام وإعتمادات الدفع. وبالنسبة لحسابات التخصيص الخاص، مبلغ إعتمادات الدفع وعند الاقتضاء رخص الالتزام. أما بالنسبة للحسابات التجارية، سقف المكشوف المطبق عليها.

الجزء الثالث ويحوي رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها ورخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها.

بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الاخضاعات مهما كانت طبيعتها. ويجب ألا تؤثر هذه الأحكام على التوازن الميزانياتي، وكل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية.

أما الجزء الرابع يحوي ثمانية وثائق ويبين كل واحد منها ويوضح جانب معين من جوانب الميزانية العامة وهي كما يلي:

- الجدول أ: يتعلق بالإيرادات مقسمة إيراد بإيراد.

- الجدول ب: ويتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام وإعتمادات الدفع المفتوحة.

- الجدول ج: يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها حسب كل صنف.

- الجدول د: ويبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية.

- الجدول هـ: ويبين قائمة الضرائب والاخضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة .

- الجدول و: يتعلق بالرسوم شبه الجبائية .

- الجدول ز: ويتعلق بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي.

- الجدول ح: ويبين تقديرات النفقات الجبائية.

بالإضافة إلى ما سبق يرفق مشروع قانون المالية بتقارير ووثائق تفسيرية حيث يكون هناك تقرير عن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية. وملاحق تفسيرية يبين فيها لاسيما التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديد، وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن الموارد الأخرى.

أيضا ثلاثة أحجام من الوثائق حيث الحجم الأول يحوي مشروع ميزانية الدولة، والحجم الثاني يتمثل في تقرير عن الأولويات والتخطيط، يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح غير المركزية، وكذا حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف هذه الهيئات العمومية بتنفيذ كل البرنامج أو جزء منه. ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج، لاسيما التوزيع بحسب الأبواب للنفقات والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لاسيما لقائمة المشاريع الكبرى. أما الحجم الثالث يتعلق التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة.

يتم إعداد هذه الوثائق وفقا للميزانية حسب كل برنامج والمتمحور حول النتائج وتكتسي الميزانية حسب البرنامج طابعا سنويا ومتعدد السنوات.

من ضمن الوثائق الملحقة بقانون المالية جدول استحقاق الاعتمادات المتعلقة برخص الالتزام، وقائمة كاملة للحسابات الخاصة للخزينة تبرز على الخصوص مبلغ الإيرادات والنفقات المتوقعة لحساب التخصيص الخاص وجدول التعداد يبين فيه تطوراته ويبرز التغيرات السنوية، ويعد حسب كفاءات محددة عن طريق التنظيم.

من خلال بنية مشروع القانون والوثائق المرفقة يتبين أنه يتوافق مع ما نصت عليه أفضل الممارسات في هذا الشأن، ولكن عدم النص قانونيا على نشر هذا المشروع عبر مواقع الإنترنت الرسمية للاطلاع العام يحد من مشاركة المجتمع المدني في إثراء هذا القانون والمشاركة في رسم المستقبل.

**3- قانون المالية:** وهو يتكون من نفس البنية التي يتكون منها قانون المالية المشروع، وينشر قبل دخول السنة المالية. وهو يتوافق مع أفضل الممارسات في هذا الشأن، ولكن لم ينص القانون على نشر كل الوثائق المرفقة بمشروع قانون المالية التي تعد ضرورية لشفافية أكثر للقانون.

**4- ميزانية المواطن:** لم يتطرق القانون العضوي الجديد إلى هذا المجال بالرغم من أنها تعتبر ضرورية جدا من أجل تبسيط عرض الميزانية العامة للجمهور حتى يكون على دراية بالمشاريع المستقبلية والأولويات المرسومة من قبل الحكومة، مما يقوي ثقته بالحكومة واحتضانه للبرامج المرسومة، فيكون سندا في الرقابة ومتابعة التنفيذ. ويساهم هذا الإفصاح المبسط في تحقيق الاستقرار الداخلي الذي يعد عامل أساسي في التنمية.

يجب على الجهات المعنية العمل على إعداد ونشر ميزانية المواطن لما لها من أهمية كما تم توضيحه سابقا، وباعتبارها أحد متطلبات الممارسات السليمة في شفافية المالية العامة.



**5- التقارير الدورية:** لم يتطرق الإطار الميزانياتي الجديد إلى ذلك بالرغم من أهمية ذلك من أجل تصحيح الأخطاء وتدارك الاختلالات خلال مرحلة التنفيذ، بالرغم من أنها تعد وضعيات شهرية لميزانية الدولة، وترسل إلى وزارة المالية بموجب مراسلات داخلية.

وعليه يجب على الجهات المعنية إعطاء هذه التقارير الصبغة القانونية من حيث الإعداد ومن حيث النشر للجمهور على مواقع الانترنت الرسمية.

**6- تقرير المراجعة نصف السنوية:** نفس الشيء بالنسبة لهذا التقرير لم يتطرق الإطار الميزانياتي الجديد إلى ذلك بالرغم من أهمية ذلك من أجل تصحيح الأخطاء وتدارك الاختلالات خلال مرحلة التنفيذ، بالرغم من أنه تعد تقارير نصف سنوية لميزانية الدولة، وترسل إلى وزارة المالية بموجب مراسلات داخلية.

وعليه يجب على الجهات المعنية إعطاء هذه التقارير الصبغة القانونية من حيث الإعداد ومن حيث النشر للجمهور على المواقع الانترنت الرسمية.

**7- تقرير نهاية السنة:** نص الإطار الميزانياتي الجديد على إعداد هذا التقرير في شهر غشت بالنسبة للسنة (ن-1) ابتداء من سنة 2026، ويوضح باختصار الحساب الختامي للسنة المالية، ويضبط المبلغ النهائي لموارد وأعباء الخزينة ويصادق على حسابات نتائج السنة المالية، ويصادق على التعديلات وتغطية التجاوزات، ويرفع لكل حساب خاص معني مبلغ المكشوف المرخص إلى مستوى المكشوف المعايين، ويضبط أرصدة الحسابات الخاصة غير المنقولة للسنة المالية، يصفي الأرباح والخسائر الحاصلة في كل حساب خاص، يمكن أن يشمل أحكاما تتعلق بإعلام ورقابة البرلمان لتسيير مالية الدولة وكذا بحاسبة الدولة، ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية .

بالإضافة إلى هذه التفصيلات في بنية القانون نص الإطار الميزانياتي الجديد على إرفاقه بوثائق وملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة. وحساب عام للدولة ويتضمن الميزان العام للحسابات وحساب النتائج والحصيلة والملحق أو الملاحق، وتقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة، وتقرير عرض يوضح على الخصوص، التغييرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة.

أيضا من ضمن المرفقات تقرير وزاري للمردودية يتم فيه توضيح كل من الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية ومدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم تتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعايينة.

كذلك تقريرين لمجلس المحاسبة، التقرير الأول يتعلق بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية وتسيير الاعتمادات المالية التي تمت دراستها، بالأخص على ضوء البرامج المنفذة، والتقرير الثاني يتعلق بتصديق حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء. ويدعم هذا التصديق بتقرير يبين التحقيقات التي أجريت لهذا الغرض.

بناء على ما سبق يتبين أن بنية تقرير نهاية السنة يتوافق مع أفضل الممارسات في هذا الشأن وكذلك موعد نشره مما يحسن من شفافية الميزانية والاستفادة من الأخطاء والعمل على تصحيحها في أقرب الفرص.

**8- تقرير المراجعة:** لم يتطرق الإطار الميزانياتي إلى تقرير المراجعة الذي يعده مجلس المحاسبة بصفة منفصلة، ولكنه أشار إلى أنه من ضمن الوثائق المرفقة بقانون تسوية الميزانية تقريرين لمجلس المحاسبة، وهذا يدل على إجبارية إعدادها وعرضها على البرلمان مع مشروع قانون التسوية، وبين ما يجب أن يتطرق إليه التقريرين والتي تتوافق مع ما تتطلبه أفضل الممارسات في هذا الشأن. مما يمكن الحكومة من الاستفادة من الأخطاء والثغرات السابقة وتلافيها في قوانين المالية اللاحقة. لكن لم يتطرق الإطار القانوني الجديد إلى نشر هذه التقارير إلى الجمهور عبر المواقع الرسمية مما يحد من مشاركة الجمهور.

#### ثانيا: تصنيف النفقات وطريقة التنفيذ:

نص الإطار الميزانياتي الجديد على أن النفقات تصنف وفقا لثلاث معايير أولا حسب النشاط الذي يتكون من البرامج وتقسيماته، ثانيا حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات ويتكون من أبواب النفقات وأقسامها، التصنيف الثالث يكون حسب الوظائف الكبرى للدولة، حيث تم توحيد وحدة التنفيذ بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث أصبح البرنامج هو وحدة التنفيذ للاعتمادات المالية. إن هذا التصنيف وطريقة تنفيذ الاعتمادات تمكن من إضفاء المزيد من الشفافية فيما يتعلق تخصيص الاعتمادات، وتتواءم مع الاتجاهات الحديثة للميزانية العامة (ميزانية البرامج).

#### ثالثا: الإطار الميزانياتي المتوسط الأجل

نص الإطار الميزانياتي الجديد على التأطير المتوسط المدى للميزانية كل سنة من طرف الحكومة، حيث يحدد قانون المالية وفق هذا الإطار تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة، ومديونيتها عند الاقتضاء، وذلك للسنة المقبلة والسنتين الموالتين، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستدامة المالية، وسوف يتم تحديد كفاءات تصميم الإطار المتوسط المدى عن طريق التنظيم.

إن الإطار المتوسط المدى يتماشى مع أفضل الممارسات المتعلقة بشفافية الميزانية، حيث يتم نشر قيمة النفقات والإيرادات المستقبلية مما يتيح مشاركة أحسن للجمهور والبرلمان. وتجدر الإشارة أنه في الجزائر تم تبني هذا الإطار في قانوني المالية لسنتي 2017 و2018، إن كان تم عرضا بشكل مجمل ورسم القانون الجديد ذلك، وهي خطوة ضرورية لكن ليست كافية، حيث أفضل الممارسات تقتضي أن تعرض نفقات وإيرادات للسنتين المقبلتين بشيء من التفصيل وليس بشكل مجمل، كما تقتضي أفضل الممارسات في هذا الشأن أن يتم إدراج إيرادات ونفقات السنتين السابقة وهو ما تجاهله القانون العضوي الجديد بالرغم من انه كان مدرج في مشروع القانون،

ويجب تدارك ذلك والعمل على إدراجه في قانون المالية لأن ذلك من شأنه إعطاء صورة أوضح حول مسار المالية العامة مما يعزز الشفافية والوضوح.

#### رابعا: تنفيذ السياسات العمومية:

نص الإطار الجديد على أن تنفيذ السياسات العمومية يكون مبنيا على مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج، ويكون ذلك بناء على أهداف واضحة ومحددة ودقيقة، بما يتماشى مع غايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم. إن هذا التوجه الجديد لتنفيذ السياسات العمومية من شأنه إضفاء المزيد من الشفافية على الميزانية وتسهيل عملية التقييم، وتحديد المسؤوليات مما يسهل محاسبة المسؤولين عن تنفيذ البرامج العمومية، ولكن القانون لم يحدد المعايير التي يقاس بها الأداء.

#### خامسا: حسابات الدولة:

ويقصد به نظام المحاسبة الميزانية التي تمسكه الدولة، حيث نص الإطار القانوني الجديد على أن الدولة تمسك محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، كما تمسك محاسبة عامة لجميع عملياتها، قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات، كما تمسك أيضا محاسبة تحليل التكاليف تهدف إلى تحليل مختلف الأنشطة الملتزم بها. كما اشترط القانون أن تكون حسابات الدولة صادقة . إن الأخذ بهذه المبادئ المحاسبية من شأنه إضفاء شفافية أكبر للقوائم المالية والتقارير حيث تظهر الديون والحقوق وتبين تكاليف البرامج كما تبين ممتلكات الدولة ووضعيتها المالية، وهي المعمول بها وفق أفضل الممارسات التي ترمي إلى تعزيز الشفافية المالية .

#### سادسا: نظام المسؤولية

يحدد بموجب القانون نظام المسؤولية ما يتعلق بالانضباط المالي للأعوان المكلفين بتنفيذ عمليات إيرادات ونفقات الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية. هذا من شأنه تسهيل الجهة المسؤولة عن التنفيذ وبالتالي تحديد المسؤول عن أي اختلال أو تخاؤن في التنفيذ، وهو يعتبر إضافة جديدة للنظام الميزانياتي.

#### سابعا: نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالأجهزة الحساسة

نص الإطار الميزانياتي الجديد على وجوب نشر المعلومات المتعلقة بالمصالح الرئيسية للدولة وبالمدافع الوطني في وثائق على شكل ملاتم، ولكن يجب مراعاة حساسية ذلك. إن هذا القانون العضوي يعتبر خطوة بالاتجاه الصحيح نحو تعزيز الشفافية للميزانية العامة ولكن هذه الخطوة غير كافية ولا ترتقي إلى أفضل الممارسات في هذا الشأن.

## الفرع الثاني: مبدأ المشاركة ومبدأ المساءلة :

تتحقق المشاركة من خلال البرلمان والمجالس المحلية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني وقد نص الإطار الميزانياتي على مشاركة البرلمان في المشاركة في مناقشة مشروع الميزانية التي كانت موجودة حتى في القانون السابق، ومناقشة بيان التمهيدي للميزانية الذي يعتبر شيء جديد لم يكن موجود من ذي قبل.

## أولاً: المشاركة والمساءلة البرلمانية:

من خلال الإطار الميزانياتي الجديد تم توسيع مشاركة البرلمان في إعداد قانون المالية من خلال إلزام الحكومة بتقديم تقريراً حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية، حيث يعرض التوجيهات الكبرى لسياساتها الاقتصادية والميزانية، والتقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة. كما يمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني والبرلمان. إن هذه الإجراءات من شأنه تعزيز دور البرلمان ومجلس الأمة باعتبارهم ممثلين عن الشعب في المشاركة في رسم إطار السياسة الاقتصادية والميزانية وتحديد أولويات الإنفاق والتنمية، كما من شأنه أن يسهل الأمر أمام الحكومة خلال مناقشة مشروع قانون المالية أمام البرلمان بغرفتيه، لأن هذا الأخير قد ساهم في رسم الخطوط العريضة للقانون سابقاً.

أما مشروع قانون المالية فقد كان يعرض على البرلمان حتى وفقاً للإطار القانوني الحالي لكن يفتقد إلى التفصيل والتوضيح الكافي، ووفقاً للإطار القانوني الجديد فقد أقر جملة من المعلومات التي تكون في قانون المالية وكم من الوثائق المرفقة والملاحق، التي تزيد من فاعلية المشاركة البرلمانية في إعداد الميزانية.

إن تبني التسيير القائم على النتائج انطلاقاً من أهداف واضحة ومحددة والتي تكون محل تقييم دوري من شأنه أن يعزز دور المسيرين المسؤولين عن تنفيذ البرامج سواء كانوا على المستوى المركزي أو المصالح غير المركزية أو المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية عندما تكلف بتنفيذ كل أو جزء من برنامج.

إن إلزام الحكومة بتقديم تقرير وزاري للمردودية من خلال العمل بمؤشرات الأداء التي تقيس مدى بلوغ الأهداف المتوقعة والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعينة، يمكن من تحديد المسؤوليات وبالتالي يزيد من سهولة وفعالية والمحاسبة.

إن إرفاق الحكومة مشروع قانون تسوية الحكومة بتقريرين لمجلس المحاسبة من شأنه أن يعطي لأعضاء مجلس الشعب صورة أوضح حول الاختلالات والنقائص والخروقات الملاحظة عند التنفيذ مما يزيد من قدرتهم على محاسبة السلطة التنفيذية.

كذلك أعطى الإطار الميزانياتي الجديد إمكانية سن أحكاماً تتعلق بإعلام ورقابة البرلمان من خلال قانون تسوية الميزانية، التي يمكن للبرلمان من خلالها ترسيخ مبدأ المشاركة وتفعيل من خلال إقراره لتدابير تتعلق باطلاعه ورقابته على تسيير مالية الدولة وكذا محاسبة الدولة ونظام المسؤولية لأعوان المصالح العمومية.

## ثانيا: مشاركة ومساءلة المجتمع المدني:

إن مشاركة المجتمع المدني من خلال الجمعيات والأفراد الخبراء لم يشر إليها الإطار القانوني الجديد على الرغم من أهميتها في تحقيق البرامج التنموية من خلال ترتيب أولويات التنمية والمشاركة في الرقابة و، وقد أعطى الدستور الحق للبرلمان إمكانية إجراء جلسات للمناقشة العامة. وبالتالي فإن مشاركة المجتمع المدني قد تنعكس في مشاركة البرلمان الذي من المفترض أن يكون معبر عن آمال وطموحات وتوجهات الجمهور.

## لكن هناك بعض النقائص التي يمكن تحدد من المشاركة الفعالة منها:

- تخصيص اعتماد ضمن الأعباء غير متوقعة موجهة لبعض النفقات غير المتنبئ بها وتركها لصلاحيات الوزير دون استشارة لجنة المالية للبرلمان يقلص من شفافية هذا القانون. ومن الرقابة البرلمانية ورقابة مجلس المحاسبة.
- إحالة 21 مادة كاملة من هذا القانون على التنظيم ومراسيم وزارية يتداخل مع صلاحيات البرلمان ويكرس الغموض.
- إمكانية إلغاء بعض أحكامه وإمكانية تغيير دخوله حيز التنفيذ بموجب قانون المالية يجعله "أقل قيمة" من قانون المالية نفسه ويعطي للإدارة حرية التصرف فيه على حساب الهيئة التشريعية.
- تغييب أعضاء البرلمان خلال عمليات الإعداد لبرامج الولاية والتي تصاغ على أساسها مخططات عمل الحكومة وقوانين المالية، ما يتطلب النظر في مدى جدوى القوانين الناتجة عنها، ومن ثم مدى فعالية مناقشتها في البرلمان.
- سماحه بإعداد مراسيم استعجالية في حالات الطوارئ دون تحديد طبيعة هذه الحالات الاستعجالية ودون اللجوء إلى قانون المالية التصحيحي والبرلمان.

## الخلاصة

بذلت الجزائر جهود كبيرة في تهيئة البيئة الملائمة لمبادئ الحوكمة في الميزانية إلا أنها وحسب نتائج المسح الذي قامت به مبادرة الشراكة الدولية للميزانية المفتوحة فالجزائر حققت فشلا ذريعا ووقعت في فئة الدول صاحبة الأداء الضعيف حيث حققت نتائج أقل من 100/40، ويرجع سبب ذلك إلى ضعف الشفافية والرقابة التي توفرها السلطة التشريعية، وضعف الرقابة وقلة فرص المشاركة العامة، مما يقوض الإدارة الفعالة للمال العام ويخلق فجوات لانتشار الفساد بشكل خطير.

تراوح مؤشر الشفافية بين نقطتين بين (100/02) و(100/19) للفترة (2006/ 2017) بمتوسط حوالي (5.5) بالمئة مما يعكس ضعف الشفافية عمليات الميزانية وذلك مقارنة بمتوسط المؤشر العالمي الذي بلغ (42) بالمئة. وذلك بسبب: عدم إتاحة معظم وثائق الميزانية، وعدم شمولية وفائدة المعلومات في تلك الوثائق لمختلف سنوات الدراسة. كما أنه لم يتجاوز مؤشر رقابة السلطة التشريعية ورقابة المجلس الأعلى للمحاسبة نقطة 100/38 و 100/42 على التوالي خلال سنوات المسح والذي يعتر دون المأمول. بالإضافة إلى مؤشر مشاركة الجمهور الذي تراوح بين 100/00 و 100/14 وهو مستوى ضعيف.

وبناء عليه فلا بد على الجزائر أن تبذل مزيد من الجهد لتقوية الأعمدة الثلاثة للميزانية العامة فبناء الإرادة السياسية والمجتمعية يتطلب تضافر جهود كل الجهات الفاعلة بشكل نشط ودائم في إصلاح أنظمة الميزانية من خلال العمل على نشر المزيد من المعلومات وأن تبقى شفافية الميزانية في مسار إيجابي نحو التحسن ومع ذلك، لا تكون الشفافية المالية وحدها كافية لتصبح الميزانيات مفتوحة بصورة حقيقية، حيث يجب أيضا أن توفر الحكومات فرصا جدية للمواطنين والمجتمع المدني للمشاركة في عمليات الميزانية والتأكد من وجود مؤسسات رقابية رسمية مستقلة وقوية من خلال تحسين قدراتها التحليلية والقيام بإجراءات المراقبة وعمليات المراجعة وتقييمها بهدف زيادة جودة واعتمادية التقارير التي تنتجها تلك الجهات.

ولقد أقر القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية بهدف إصلاح النظام الميزانياتي ولكن ما جاء به هذا القانون لا يرقى إلى أفضل الممارسات في هذا المجال وبالتالي يجب العمل أكثر من أجل تحقيق مكاسب أخرى في مجال الإصلاح الميزانياتي وترسيخ مبادئ الحوكمة في الميزانية العامة للدولة.

الختامة

لقد جاء جوهر مفهوم الحوكمة مستهدفا إحداهن قفزة نوعية وتطوير البيئة المؤسسية، من خلال تفعيل قيم الشفافية والمشاركة، وإرساء ثقافة المساءلة بين كل الفاعلين في تلك البيئة بهدف محاربة الفساد بمختلف ألوانه وأشكاله وتحقيق الإدارة الرشيدة لعملية التنمية الشاملة، ومن خلال النظرة العميقة للظواهر وللعوامل المؤسسية التي شكلت الأسباب الدافعة الرئيسية لبروز مفهوم الحوكمة؛ يتضح الارتباط القوي لغالبية تلك العوامل بمؤسسة الموازنة العامة للدولة، وهذا يؤكد على العلاقة الوثيقة بين أسباب ظهور مفهوم الحوكمة وبين مؤسسة الموازنة العامة حيث تتركز تلك الدوافع على ثلاثة أنواع من الأسباب هي: دوافع وأسباب سياسية، ودوافع وأسباب إدارية ودوافع وأسباب اقتصادية، تربط جميعها الفشل المؤسسي بأنواع تلك الدوافع، ولعل الإخفاق في إدارة الميزانية العامة شكلت قوة الدفع الرئيسية في ظهور وبلورة مفهوم الحوكمة.

وعليه ليس من المبالغة القول بأنه يجب أن تشمل الحوكمة كافة المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية، فلا يمكن الحديث عن حوكمة جيدة في غياب أحد هذه الأبعاد، الأمر الذي يتطلب جهودا مكثفة ومستمرة ومنظمة من طرف الأطراف الثلاثة الفاعلة فيها، فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية الملائمة والقطاع الخاص كشريك في التنمية الاقتصادية، أما المجتمع المدني فيهتم بالعمل السياسي والاجتماعي، ويكون ذلك من خلال مبادئ الحوكمة (الشفافية، المشاركة والمساءلة) إذا ما ارتبطت بشكل جيد وطبقت بشكل فاعل في القطاع المالي العام وفي مجال إدارة عملية الميزانية العامة بشكل خاص تفضي إلى تعزيز وتطوير أسلوب الحكم وطريقة اتخاذ القرار، مما يعزز ثقة المواطن في الدولة وتساهم في تنمية الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات السياسة المالية فهي مرآة عاكسة لتحسيد خطة عمل الحكومة وأهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يتطلب ضرورة تطوير وإصلاح مستمرة لمبادئها والنظم التي تسيروها؛ الأمر الذي جعل الجزائر تتحول تدريجيا من النمط التقليدي إلى الميزانية الموجهة بالنتائج، من خلال الشروع في إتخاذ مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والقانونية لخلق بيئة ملائمة تتماشى مع مبادئ الحوكمة، ويعتبر التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء أهم هذه الإصلاحات؛ باعتباره أفضل أسلوب لإعداد الميزانية العامة للدولة، حيث يساعد ويساهم في تجسيد مبادئ حوكمة الميزانية العامة.

ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن مفهوم حوكمة الميزانية العامة هو أسلوب التسيير الفعال الذي يضمن لها تحقيق كافة الأهداف الموكلة إليها، إلا أن الأهم من ذلك هو أساليب وطرق تبني وتفعيل هذا المفهوم التي لا بد أن تنسجم مع المحيط الفكري والاجتماعي والأخلاقي والسياسي، ويعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما حركيا في تطور مستمر، وبالتالي فمسايرته يجب أن تواكب حركيته وتطوره.



## - نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

عموما صنفت الجزائر في كل المسوحات التي خضعت لها عملية إدارة الميزانية العامة للدولة في المراتب الأخيرة دوليا؛ أي من بين الدول التي تنشر الحد الأدنى من المعلومات وفي بعض الأحيان تنعدم المعلومة في ظل مراقبة محدودة في عملية التحضير وضعيفة في مرحلة التنفيذ. كما يبين التقييم أن المشاركة العامة تكاد تكون منعدمة لعدم توفر البيئة الملائمة لها، ويعزى المستوى الضعيف لحوكمة الميزانية العامة للدولة في الجزائر للعديد من الأسباب والتي تعد في نفس الوقت تحديات لا بد أن يهتم بها من قبل الأطراف الفاعلة في الحوكمة ومعالجتها من أجل الاستفادة من مزايا الحوكمة الكثيرة، ومن بين أهم هذه الأسباب ضعف الرقابة البرلمانية خاصة في مجال ضبط الميزانية، وتغييب دور مجلس المحاسبة بسبب عدم نشر تقريره، إضافة إلى عدم اهتمام المواطن الجزائري بعملية إدارة الميزانية العامة للدولة، وفي ما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة بالتفصيل:

**الفرضية الأولى:** تعتبر الحوكمة أسلوب التسيير والتوجيه النموذجي للميزانية العامة، وقد اختلف المهتمون حول مبادئها، حيث تعددت المبادئ وفقا لتعدد زوايا النظر لهذا المفهوم الجديد، إلا أنهم اختلفوا في ثلاث مبادئ أساسية وهي الشفافية، المشاركة، والمساءلة، وتتجسد الشفافية من خلال التقييد بالتقارير الثمانية للميزانية وما تحتويه حيثيات هذه التقارير من شمولية المعلومات، أما المشاركة فتكون من خلال السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة للشعب وجمعيات المجتمع المدني، وذلك عن طريق المشاركة في رسم السياسات وتحديد أولويات الإنفاق خلال المناقشة العامة لمشروع وثائق الميزانية والتقارير الدورية وتقارير هيئات الرقابة، أما المساءلة فتكون من خلال السلطة التشريعية التي تضطلع بمهام الرقابة مسترشدة بتقارير السلطة التنفيذية وتقارير الهيئة العليا للرقابة، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الأولى.

**الفرضية الثانية والثالثة:** لقد بينت الدراسة أن نظام الميزانية الحالي المتمثل في القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية لا يلزم بإعداد ونشر الوثائق الثمانية باستثناء قانون المالية، الذي يعد وينشر ولكن يفتقر لشمولية المعلومات التي يجب أن يحتويها، كما بين مؤشر الميزانية المفتوحة ضعف أداء مؤشر مبدأ الشفافية خلال فترة المسح، وهذا ما يوافق فرضيتنا الثانية والثالثة المصرحة بالعلاقة الطردية بين مؤشر الشفافية ومحدداته في الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

أما بالنسبة للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المزمع تطبيقه خلال سنة 2021 المتعلق بقوانين المالية، فقد تبين من خلال مواده أن هناك بعض التحسينات في عدد الوثائق التي يجب إعدادها

وفي شمولية معلوماتها، حيث أعطى إمكانية مناقشة البيان التمهيدي للميزانية أمام السلطة التشريعية، كما أضاف بعض المعلومات المهمة في قانون المالية كإطار المتوسط الأجل للميزانية، وتوحيد تصنيف النفقات في قسمي نفقات الميزانية ... مما قد يحسن من مؤشر الشفافية في حالة الالتزام بتطبيقه. كما تصرح الفرضيتان.

**الفرضية الرابعة:** لا يعطي القانون 84-17 لمشاركة المجتمع المدني - من خلال السلطة التشريعية أو من خلال الجمعيات - أهمية كبيرة، إذ لم يشر إلى أي فرص حقيقية للمشاركة، وحتى عرض الميزانية على البرلمان يعتبر شكلي بما أنه يمكن إقرارها بأمر رئاسي، وهو ما تم التوصل إليه خلال مسح الميزانية المفتوحة حيث يقر أن فرص مشاركة الجمهور محدودة جدا، وذلك على مستوى كل المؤسسات المعنية بالميزانية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة من الدراسة.

أما بالنسبة للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المزمع تطبيقه خلال سنة 2021 المتعلق بقوانين المالية، فإنه يعطي الخيار بإمكانية عرض البيان التمهيدي للميزانية على البرلمان؛ مما قد يفضي إلى مشاركة السلطة التشريعية في رسم السياسات وتحديد الأولويات المتعلقة بالميزانية. مما قد يحسن من درجة المشاركة، وهو ما يؤيد الفرضية الرابعة.

**الفرضية الخامسة:** تقوم كل من السلطة التشريعية والمجلس الأعلى للمحاسبة بمهام الرقابة على الميزانية العامة في الجزائر، إلا أن درجة الرقابة لكلا الهيئتين - كما كشفت الدراسة - ضعيفة، حيث لم تعط فرصا حقيقية للسلطة التشريعية للرقابة في جل مراحل الميزانية، كذلك رقابة المجلس الأعلى للمحاسبة التي تتوج بتوصيات من أجل تحاشي الاختلالات والأخطاء المرصودة لا تؤخذ بعين الاعتبار مما جعل الأخطاء تتكرر الشيء الذي يضعف جدية معدي التقارير، وهذا ما يفسر ضعف مؤشر الرقابة في الميزانية المفتوحة خلال المسوحات. إن ضعف الرقابة يؤدي إلى عدم تبين الاختلالات والقصور الواقع خلال كل مراحل الميزانية مما يحد من مساءلة السلطة التنفيذية. وهو ما يؤكد الفرضية الخامسة للدراسة.

أما بالنسبة للقانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية المزمع تطبيقه خلال سنة 2021 من خلال الإطلاع على مواد يظهر أنه يحتوي على جملة من المكاسب في مجال المساءلة، والتي تظهر من إجباره للحكومة على تقديم تقرير حول وضعية الاقتصاد وتوجيه المالية العامة، والذي يمكن أن يكون محل مناقشة من طرف البرلمان، كذلك التسيير القائم على النتائج وإجبار الوزراء تقديم تقرير على المردودية وفق معايير الأداء يزيد من سهولة الرقابة وفعالية المساءلة.

- توصيات البحث:

بناء على ما سبق يوجد ثلاث أبعاد أساسية تكفل تفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية في مؤسسات الموازنة العامة وهي: مشاركة البرلمان، ومشاركة المجالس الشعبية المحلية، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني، هذا الأخير يعد الأداة الفعالة في تفعيل حوكمة الميزانية العامة للدولة، باعتبار أن الميزانية العامة أداة قوية لتحسين معيشتهم ويكون ذلك من خلال تنمية الإحساس بأهمية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل ذلك تبنت الجزائر نظام ميزانية جديد تسعى من خلاله لتحسين كل من الشفافية، المشاركة، والمساءلة، ولكنه لا يرقى إلى أفضل الممارسات في هذا الشأن، وتعتبر المواطنة الفعالة هي الكفيل والضامن الوحيد لتكريس الحوكمة في إدارة الميزانية العامة، والضامن لاحترام القانون، والمواطنة الفعالة هي نتاج هيكلية المجتمع من قبل الأحزاب والجمعيات، فإن كانت هناك أحزابا وجمعيات تعمل على تأطير عدد أكبر من أفراد المجتمع وتوعيتهم بأهمية شفافية إدارة موارد الدولة وحقهم في المشاركة في رسم السياسات وتحقيق الأهداف، وحقهم في المساءلة عن أي قصور قد يظهر، فإن درجة الحوكمة سوف تتحسن، ويكون هناك إدارة فعالة للموارد العامة، والعكس صحيح، وعلى ضوء النتائج السابقة واستنادا إلى ما تم التطرق إليه نحاول تقديم بعض الاقتراحات حتى تتمكن الميزانية العامة للدولة من رفع مستوى توافق نشاطها الإداري مع متطلبات الحوكمة ومن هذه الاقتراحات ما يلي:

- التسويق لمبادئ الحوكمة الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتفعيلها وتطويرها وإخراجها إلى حيز التنفيذ مع إعطاء الوقت والظروف المناسبة لتطبيقه.

- العمل على تطوير مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة من خلال هيكلته في جمعيات وأحزاب حقيقة تهتم بما يدور حولها من أحداث سياسية واقتصادية، وتعمل على التأثير فيها وتقويمها على الشكل الذي يسهم في زيادة المنفعة العامة.

- تفعيل القوانين والأنظمة واللوائح التي تدعم الحوكمة لرفع كفاءة الأداء بالنسبة للحكومة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

- تحسين آليات إعداد، إقرار وتنفيذ الميزانية العامة بما يواكب أفضل الممارسات في تجسيد الحوكمة من خلال توضيح لتفاعلها مع عمليات الميزانية العامة وتأثيرها الإيجابي في مختلف المجالات.

- تحقيق النزاهة والأداء السليم في الوظائف العامة من خلال وضع وتطبيق مدونات ومعايير سلوك الوظيفة العامة وإقرار آليات قانونية لفرض ذلك.

- الاستمرارية في تحقيق المكاسب والإثراء والتحديث للبنية التشريعية لتصبح أكثر صراحة على توفير وإتاحة معلومات مفصلة ومبسطة عن مراحل إعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة. حيث يعتبر القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية خطوة مهمة في طريق الإصلاح ولكنها تحتاج إلى خطوات أخرى.
- العمل على استقطاب الكفاءات والمهارات وتكوينها لتنفيذ ومتابعة برنامج الإصلاح، على اعتبار أن العنصر البشري أهم عنصر في الإدارة، لذلك لا بد من مدها بمختلف الوسائل والإمكانيات من أجل تحقيق الجودة والكفاءة في الأداء.
- إعداد ونشر جميع الوثائق الرئيسة للميزانية العامة على أن تكون شاملة لكل المعلومات الضرورية وميسرة وبجودة عالية يسهل مقارنتها عبر الزمان والمكان، وسهل الإطلاع عليها من قبل أكبر عدد ممكن من المواطنين.
- تعزيز المشاركة والرقابة البرلمانية والمجالس المنتخبة محليا على مالية الدولة في كل مراحل دورة الميزانية، من خلال إيجاد ممثلين حقيقيين ذوي مستوى يتيح لهم لعب الدور الذي يجب أن يؤديه في تحديد أولويات الإنفاق ورسم السياسات والرقابة والمساءلة عليها.
- إلزامية الإسراع في تدارك التأخر الحاصل في الجانب المعلوماتي وتكثيف مختلف المؤسسات حرصا على التنفيذ الجيد لهذا القانون الذي يعد آلية للتخطيط.
- تجسيد إعلام قوي وحر منفتح على الجميع يتيح السماع للرأي والرأي الآخر، مما يسمح للمواطنين والجمعيات والأحزاب تقديم النصح والنقد البناء الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة والمدعومة اجتماعيا.
- تشجيع وحث منظمات المجتمع المدني على استحداث آليات متابعة ورصد لكافة المعلومات والممارسات في مجال المالية على المستوى المحلي وخاصة حالات الفساد والاستعانة في ذلك بالكوادر المناسبة والمؤهلة مع ضرورة إيجاد آلية لنشر نتائج المتابعة والتنسيق على المستوى الوطني بين المنظمات والأجهزة الحكومية.
- إنشاء بوابة للبيانات المفتوحة تشمل كل الأجهزة الحكومية والمنظومة الإحصائية لضمان خدمات فعالة لكل من الأحزاب والجمعيات والأفراد وتلقي شكاياتهم ومعالجتها.
- العمل على زيادة التعاون الدولي مع الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية ومع المنظمات الدولية وذلك بالمشاركة الفعالة في البرامج والمشاريع الرامية خاصة لمكافحة الفساد، وتطوير إدارة المالية العامة للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة والتأكد من مصداقية المؤشرات الدولية.

- آفاق البحث:

على ضوء هذه الدراسة وجد أن موضوع الحوكمة في الميزانية العامة للدولة لا يزال بكرا وجديرا بالاهتمام والبحث، حيث هناك العديد من النقاط يمكن أن تشكل نواة دراسات مستقبلية نذكر منها:

- دور منظمات المجتمع المدني في حوكمة الميزانية العامة للدولة.
- ميزانية البرامج والأداء ودورها في حوكمة الميزانية العامة.
- دور المحاسبة العمومية في تجسيد حوكمة الميزانية العامة للدولة.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وفقنا في معالجة موضوع الدراسة بالشكل الذي يحقق الاستفادة القصوى منه، بطبيعة الحال ربما تكون هناك بعض الهفوات والقصور، التي تكون في كل جهد بشري فالكمال لله وحده.

# قائمة المصادر المراجع

\* القرآن الكريم

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام 1974 مع بيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.
2. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، سوريا، 2013.
3. أحمد السيد النجار، الرقابة المالية في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
4. أحمد مصطفى محمد معيد، بحث عن الآثار الاقتصادية للفساد في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 2010.
5. بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2011.
6. حسن علواني، صنع القرار المحلي في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، دراسة للوحدات المحلية بمركز فوة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.
7. حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
8. ديفيد اوزبورن، وآخرون، إعادة اختراع الحكومة، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2010.
9. دينا محمد حسن وفاء، المواطنة الفعالة كمدخل لتحسين الأداء في الجهاز الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015.
10. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: Governance قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003.
11. سامح فوزي، المساءلة والشفافية - إشكاليات تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 1999.
12. سرمد كوكب الجميل، الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن 2018.
13. سلوى الشعراوي، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001.

14. عادل عبد اللطيف، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2004.
15. عاطف وليم أندوراس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، (د ت).
16. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، دار الحامد 2014.
17. عبد الله العكايلة، نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 1986.
18. عطية حسن أفندي، دور المنظمات غير الحكومية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، 2001.
19. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
20. عوابدي عمار، القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط4، (د ت).
21. كاتريونا برفيلد وآخرون، الفرصة للجميع: تشجيع النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2018.
22. لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
23. مجيد الكرخي، موازنة الأداء، وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015.
24. محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار التأصيل، القاهرة، مصر (د ط)، (د ت).
25. محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003.
26. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، عمان، الطبعة السادسة، 2014.
27. محمد مسعي، المحاسبة العمومية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.
28. محي الدين شعبان توك، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
29. نعمة عباس الخفاجي وآخرون، تحليل أسس الإدارة بمنظور المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2009.
30. نواز عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.



31. وارين كرافشيك، تمكين البرلمانين، القدرات البحثية البرلمانية وعملية إعداد الموازنة في المجالس التشريعية الموازنة العامة اتجاهات ورؤى جديدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

ثانيا: المجالات والدوريات:

1. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 01، المجلد 45، 2008.
2. مجلة النهضة المجلد العاشر، العدد الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أكتوبر 2009.
3. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العالمي، الجزائر، العدد 13 ديسمبر 2017.
4. مجلة الإصلاح الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد السابع، سبتمبر، 2002.
5. الحوكمة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، القاهرة أكتوبر 2005.

ثالثا: التقارير والإصدارات:

1. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، (شمال أفريقيا والأجندات الإقليمية والدولية للتنمية)، الاجتماع الرابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الرباط، (المغرب) من 6 إلى 9 مايو 2009.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رؤية جديدة لنظام إدارة الدولة والمجتمع، نيويورك، شعبة إدارة التنمية والحاكمية مكتب تطوير سياسات التنمية، يناير، 1997.
3. تقرير البنك الدولي، (2000-1999).
4. تقرير حول: تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، 2012.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية الجزائر، نوفمبر 2008.
6. حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، - تقرير حول تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نقطة الارتكاز الوطنية، الجزائر، نوفمبر 2008.
7. سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82، 2003.
8. صندوق النقد الدولي، تقرير 1997.
9. صندوق النقد الدولي، دليل شفافية الموازنة العامة، 2007.
10. المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 08-10 سبتمبر 2005.

11. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نظام النزاهة العربي في مكافحة الفساد - كتاب المرجعية - منظمة الشفافية الدولية 2009.

12. ندوة حول: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، (20-30 سبتمبر 2004).

13. ندوة حول: الرقابة المالية في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد (المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (23-24 أبريل 2009).

14. وزارة المالية، وجيز مراقبة النفقات الإلزامية، 2007.

#### رابعاً: الرسائل الجامعية:

1. تومي سلامي، ميزانية الدولة كوسيلة لتحسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002.

2. راندا محمد طلعت الزعي، إدارة الحكم الموسع (Gouvernance)، المنظمات غير الحكومية المصرية مع دراسة تطبيقية على بعض الجمعيات الأهلية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2007.

3. كاميليا عبد الحليم أحمد، دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2008.

4. محمد خلاصي، "تحضير الميزانية العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد الحقوق جامعة الجزائر، 1988.

5. محمد زكي علي السيد، الحوكمة في الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

#### خامساً: القرارات والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 01، الصادرة بتاريخ 03 جانفي 1990.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 18 سبتمبر 1991.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1992.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة بتاريخ 20 جانفي 1993.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80، الصادرة بتاريخ 05 ديسمبر 1993.

9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 09 فبراير 2005.

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 8 مارس 2006.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 16 أبريل 2006.
12. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، الصادرة بتاريخ 16 يوليو 2006.
13. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 22 نوفمبر 2006.
14. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2007.
15. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
16. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.
17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، الصادرة بتاريخ: 19 نوفمبر 2009.
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 14 ديسمبر 2011.
19. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 15 فبراير 2012.
20. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، الصادرة في 16 فبراير 2014.
21. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 08، الصادرة في 15 فبراير 2015.
22. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.
23. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016.
24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 أوت 2016.
25. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادرة يوم 19 أبريل 2017.
26. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48، الصادرة يوم 05 غشت 2018.
27. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 02 سبتمبر 2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب والأطروحات:

1. Abdelhamid gas, Le budget de l'Etat, formation des inspecteurs centraux, - IEDFKOLEA, février 2007.
2. Beim präsidienten emeriti projekte, defining good governance - the conceptual competition is on, wissenschaftszentrum Berlin für sozialforschung (wzb),2004.
3. Denideni yahia, la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie, OPU, 2002.
4. Jan Kooiman, Modern Governance :New Government Society Interactions, Sage Publication, London,1993.
5. Jillian Larsen, You cannot go it alone learning from cooperative relationship in civil society budget campaigns, international budget partnership, open budget transform lives, USE, 2016.
6. John Carver, Boards that make a difference, San Francisco:Josses-Bass,1997.
7. Krafchik, W. & Wehner, J. The role of Parliament in the Budget Process, Journal of Economics 66(4), South African, 1998.
8. linnea mills, the impact of the open budget initiative on donor policies, international budget partnership, open budget transform lives, usa, 2013
9. Mwije Solomon, corruption and poor governance- the major causes of poverty in many third world countries, academia.edu, 2013.
10. Nematullah Bizhan, budget transparency in Afghanistan a pathway to building public trust in the state IPB publication , USA, 2012.
11. Philip keefer, a review of the political economy of governance: from property rights to voicem, paper for project on “the consequences of political institutions in democracy” coordinated by herbertkitschelt, duke university, world bank policy research working paper 3315, may 2004.
12. Potter, Barry, fiscal transparency, fiscal rules and globalization: a way forward for developing and transition economies, united nation, New York, 2001.
13. Richard Allen and Daniel Tommasi, managing public expenditure, OECD, 2001.
14. Richard Allen, the challenge of reforming budgetary institutions in developing countries, IMF working paper, 2009.
15. Senator Khaled, le changement dans les finances, étude comparative, mémoire de fin d'étude, IEDF, décembre 2008.
16. Vivien Collingwood Nuffield College, Good Governance and the World Bank, University of Oxford,2001.

ثانياً: المجلات والتقارير:

17. Crcsogema, Algeria- budget système modernisation Project.

18. Mick Moore, revenues, state formation and the quality of governance in developing countries, *international political science review*,2004.
19. OECD, annual report 2003.
20. OECD, best practices for budget transparency,2002.
21. OECD, governance in transition, OECD report,1995.
22. World Bank, conformed copy- 17047 - budget systems modernization project, Loan Agreement, 2001.
23. world bank, manual on fiscal transparency, 2007.

ثالثا: الملتقيات وورشات العمل:

24. Alesina and perotl, fiscal transparency in eu accession countries, progree and Future challenges IMF working paper 03/163, 1996.
25. Brian Keeley, de l'aide au développement La lutte mondiale contre la pauvreté, OCDE, Paris. 2012.
26. Carlos Santiso with Arturo García BelgranoL, legislative Budget Oversight in Presidential Systems: Governance of the Budget in Peru, Paper prepared for the XVI Regional Seminar on Fiscal Policy organized by the Economic Commission on Latin American and the Caribbean (ECLAC), Santiago de Chile, 26-29 January 2004.
27. International Budget Partnership, Guide to the open budget questionnaire:an explanation of the questions and the response options 2016.
28. International Monetary Fund .manual on fiscal transparency, Washington, 2007.
29. Isabelle Johnson, Redefining the Concept of Governance, Canadian International Development Agency, July 1997.
30. jack diamond and several, budget system reform in transitional economies: the case of the former Yugoslav republics, IMF working paper,2003.
31. Jan seifert, ruthcarliz, elen a mondo, The open budget index as a comparative statistical tool, journal of coinparative policy an alysis, national university of Singapore , 2013.
32. Joachim wehner, effective financial scrutiny: the role of parliament in public finance, world bank,2004.
33. Projet de modernisation des system budgétaires phase 02, (b01\_1\_1- apercu d'ensemble de la modernisation des systèmes budgétaires en Algérie ),2006.
34. Projet MSB, feuille de route 18/09/2009, ministère des finances.2009.
35. Richard Allen and Daniel Tommasi, Managing Public Expenditure, OECD 2001.
36. Seddiki Malika, investissements publics et gouvernance en Algérie: quelle relation, les communications du colloque international: évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi l'investissaient et la croissance économique, Université Sétif 1, 2013.

37. United Nations Office on drugs and crime Vienna, united nations convention against corruption, united nations, New York, 2004..

المواقع الإلكترونية:

1. [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org).
2. [www.almeezan.qa](http://www.almeezan.qa)
3. [www.aprin-au.org](http://www.aprin-au.org)http.
4. [www.carij.org](http://www.carij.org)
5. [www.ccomptes.dz](http://www.ccomptes.dz).
6. [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz).
7. [www.cresogetna.com](http://www.cresogetna.com).
8. [www.dgpp-mf.gov.dz/index..](http://www.dgpp-mf.gov.dz/index..)
9. [www.documents.albankaldawli.org](http://www.documents.albankaldawli.org)
10. [www.egmontgroup.org](http://www.egmontgroup.org).
11. [www.elmmouradia.dz](http://www.elmmouradia.dz).
12. [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org).
13. [www.mf-ctrf.gov.dz](http://www.mf-ctrf.gov.dz).
14. [www.oecd-ilibrary.org](http://www.oecd-ilibrary.org).
15. [www.onplc.org.dz](http://www.onplc.org.dz).
16. [www.sasapost.com](http://www.sasapost.com).
17. [www.un.org](http://www.un.org).
18. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).

الملاحق

# شراكة الموازنة الدولية

## استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2017 والإرشادات ذات الصلة

### القسم 1: توافر وثائق الموازنة الرئيسية للعامة

**مقدمة:** إن هدف الاستبيان هو دراسة شفافية نظام الموازنة، بحيث يكون تركيزه بشكل أساسي على وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي توفيرها للجمهور، وفقاً للممارسة الجيدة الدولية. يحتوي القسم الأول للاستبيان على أسئلة تسمح للباحثين بفحص وربط التوفر للعامة ونشر وثائق الموازنة الأساسية للدولة (أي البيان التمهيدي للموازنة و مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) ووثائق الموازنة الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) وموازنة المواطنين والموازنة المقررة والتقارير السنوية والمراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة). وبمجرد الانتهاء منها، يتم استخدام أجوبة تلك الأسئلة كأساس لإكمال باقي الاستبيان، حيث يشير الباحثون إلى الوثائق المحددة المذكورة في الأسئلة من أجل الإجابة على الأسئلة المضمنة في الأقسام من الثاني إلى الخامس من الاستبيان.

وينبغي على الباحثين تسجيل المعلومات الخاصة بأحدث إصدار تم إطلاقه من الوثيقة وتقييمها للمرحلة ذات الصلة من دورة الموازنة. على سبيل المثال، إذا كان الباحث يقيم توافر الوثائق التي تتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يجب عليه استخدام وثائق مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية لعام الموازنة المقبل، أو، اعتماداً على تقويم الموازنة، الموازنة التي تم تقريرها للتو.

إذا لم تطرح السلطة التنفيذية مقترحها للعام المقبل أو لم تطرح مقترحها ضمن الإطار الزمني المناسب للموازنة التي تم تقريرها مؤخراً، لا ينبغي على الباحثين حينها تقييم الوثائق التي تم إنتاجها أثناء عام مالي سابق. وينطبق الشيء نفسه على الوثائق ذات الصلة بالتنفيذ أو المراجعة؛ يجب على الباحثين تقييم تلك الوثائق والتي كان ينبغي أن تكون متوفرة للجمهور في الفترة الأخيرة التي تدرج ضمن الجدول الزمني لطرح الوثائق عن كل مرحلة (يرجى النظر إلى إرشادات إتاحة وثائق الموازنة العامة لمزيد من المعلومات عن كل وثيقة موازنة:

[./http://www.internationalbudget.org/publications/open-budget-survey-guidelines-public-availability-budget-documents](http://www.internationalbudget.org/publications/open-budget-survey-guidelines-public-availability-budget-documents/)

الوثائق التي يتم تقييمها في الاستبيان ذات صلة بالعديد من أعوام الموازنة المختلفة. على سبيل المثال، افترض أنه يتم عمل التقييم في مايو 2016 في دولة سنتها المالية تمتد من أبريل إلى مارس. وافترض أيضاً أنه تم بالفعل النظر في الموازنة لتلك السنة المالية (2016-2017) من جانب السلطة التشريعية وتم إقرارها في القانون. في هذه الحالة، يجب أن يستخدم الباحث السنة المالية 2016 - 2017 من أجل الوثائق ذات الصلة بعملية تكوين ومناقشة وتبني الموازنة (وخاصةً البيان التمهيدي للموازنة 2016-2017 ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة لعام 2016 - 2017). ولكن لأن العام المالي 2016-2017 قد بدأ لتوه، قد لا يكون تم إصدار الوثائق ذات الصلة بمراقبة الموازنة لعام 2016 - 2017 بعد. وبالتالي، يجب أن يضع الباحث التقارير السنوية والمراجعات نصف السنوية التي تم إصدارها لموازنة عام 2015 - 2016 في الاعتبار لأنها تعد أحدث تقارير مقدمة لموازنة (في مايو سيكون مر شهر فقط من 2016 - 2017). وعلاوة على ذلك، بالرغم من اكتمال العام المالي 2016-2015 في هذا المثال، قد لا تكون تقارير نهاية العام وتقرير المراجعة النهائية لذلك العام قد طُرحت بعد. في هذه الحالة، يجب أن يشير تقرير نهاية العام وتقرير المراجعة إلى موازنة 2014 - 2015.

يوجد استثناء واحد للإرشاد الوارد أعلاه. ومن ناحية أخرى، إذا - فقط إذا - لم يتم طرح وثيقة بعينها لأحدث موازنة مالية بسبب حدث ما نادر ومشروع (على سبيل المثال الانتخابات)، يجوز استعمال العام المالي السابق كأساس للإجابة على الأسئلة المتعلقة بهذه الوثيقة. وينبغي على الباحثين في هذه الحالات النادرة توفير الأساس المنطقي لهذا الاختيار أسفل إجاباتهم على الاستبيان. الرجاء الاطلاع على برنامج شراكة الموازنة الدولية (IBP) عند تحديد ما إذا كان هناك استثناء يسري أم لا.



وفي النهاية، أثناء إكمال هذا القسم، قد يرغب الباحثون في الرجوع إلى دليل الشفافية في تقارير الموازنة الحكومية (<http://www.internationalbudget.org/publications/guide-to-transparency-in-government-budget-reports-why-are-budget-reports-important-and-what-should-they-include>) أو أفضل الممارسات لشفافية الموازنة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (<http://www.oecd.org/gov/budgeting/best-practices-budget-transparency.htm>)، مما يوفر وصفاً شاملاً وواضحاً لكل وثيقة من وثائق الموازنة ومحتوياتها. أخبرنا الباحثون خلال الجولات السابقة من مسح الموازنة المفتوحة أن هذه المراجع كانت بمثابة وسيلة مساعدة هامة لهم أثناء تحديد والتمييز بين وثائق الموازنة. ويمكن أن يكون التمييز في كثير من الدول بين الوثائق صعباً جداً، ولاغراض الإجابة على الأسئلة في القسمين الثاني والثالث للاستبيان، من المهم جداً عدم الخلط بين هذه الوثائق.

### البيان التمهيدي للموازنة (PBS)

البيان التمهيدي للموازنة يمثل خطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لعام الموازنة القادم، وهو يساعد على تشجيع النقاش على الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الأكثر تفصيلاً. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، أي إجمالي مبالغ النفقات والإيرادات والدين لعام الموازنة القادم. وتحدد هذه العملية المعلومات اللازمة لمقترح الموازنة قبل أن يتم اتخاذ قرارات التمويل المفصلة للبرنامج. ومن خلال وضع المعلومات الواسعة للموازنة، يمكن أن يساعد البيان على خلق التوقعات المناسبة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. كما يمكن أن يقترن البيان التمهيدي للموازنة كذلك بإطار عمل نفقات متوسط المدى، يهدف إلى الربط بين السياسات والتخطيط ووضع الموازنة على مدار فترة تشتمل على عدة أعوام. توصي أفضل الممارسات بأن يحتوي البيان التمهيدي للموازنة على توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الموازنة عليها؛ سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة الأعوام.

**PBS-1** ما هو العام المالي الخاص ببيان الموازنة التمهيدي الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

**PBS-2** متى يتاح البيان التمهيدي للموازنة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور). ويعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن يكون البيان التمهيدي للموازنة متاحاً للجمهور، يجب أن يكون متاحاً للجمهور قبل شهر من تقديم مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية ليتم النظر فيه. إذا لم يتم إصداره للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل البت فيه، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقاً للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقاً لتاريخ النشر المحدد لبيان الموازنة التمهيدي.

- قبل أربعة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- قبل شهرين على الأقل ولكن أقل من أربعة أشهر قبل عام الموازنة، وقبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- أقل من شهرين قبل عام الموازنة، ولكن قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية
- لا يتم إصدار البيان التمهيدي للموازنة للجماهير، أو يتم إصداره قبل أقل من شهر من تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية

**PBS-3a**. إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها.

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**PBS-3b**. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر البيان التمهيدي للموازنة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**PBS-4**. إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بالبيان التمهيدي للموازنة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**PBS-5**. إذا تم نشر البيان التمهيدي للموازنة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في البيان التمهيدي للموازنة متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و Word (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على: <http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable>

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم البيان التمهيدي للموازنة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

- نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- لا
- غير متاح

**PBS-6a**. إذا لم تتم إتاحة البيان التمهيدي للموازنة للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر البيان التمهيدي للموازنة متاحًا للجمهور وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال PBS-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجه (ولكن لم تقم بإتاحته للجمهور).

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال 2-PBS) يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجماهير.  
يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقاً.  
يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

- تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
- تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
- تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
- لم يتم إنتاجها على الإطلاق
- غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**PBS-6b**، إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال PBS-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**PBS-7**، إذا تم إنتاج البيان التمهيدي للموازنة، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بالبيان التمهيدي للموازنة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان البيان التمهيدي للموازنة "موازنة الدولة المقترحة لعام 2014" أو "إرشادات لإعداد الخطة السنوية والموازنة لعام 2014 / 2015".

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**PBS-8** هل هناك "إصدار للمواطنين" من البيان التمهيدي للموازنة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقرح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

a. نعم

b. لا

### مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (EBP) والوثائق الداعمة له

مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية هو البيان الأكبر للحكومة حول القضايا المالية لعام الموازنة الذي يوشك أن يبدأ. تحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافتراسات الاقتصاد الكلي وبيانات الموازنة التاريخية ومتعددة الأعوام؛ ومعلومات السياسة العامة. يعد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وثيقة من بين أهم وثائق السياسات التي تصدرها الدولة كل عام، حيث إن الدول تترجم العديد من أهداف السياسات الخاصة بها إلى إجراءات من خلال الموازنة. ويمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى: فأحياناً تكون وثيقة واحدة وأحياناً تكون عبارة عن مجموعة وثائق متعددة. ومن الضروري أن يتسم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشفافية لأن المقترحات الخاصة به تحدد العائدات (الضرائب التي يدفعها المواطنون) والنفقات (كيفية توزيع الموارد الحكومية بين المواطنين) والديون (مقدار التكلفة الحكومية الذي تتحمله الأجيال الحالية أو المستقبلية). ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات عامة وتشريعية مبنية على اطلاع حول الموازنة، فإن أفضل الممارسات تدعو السلطة التنفيذية إلى توفير تفسير كامل للضرائب وخطط الإنفاق والاقتراض قبل إقرارها.

**EBP-1a.** ما هو العام المالي الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

**EBP-1b.** متى يتم تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية حتى يتم البت فيه؟

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016.

**EBP-2.** متى يتاح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور). ويعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة المفتوحة لاعتبار أن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاح للجمهور، يجب أن تتم إتاحتها للجمهور بينما لا تزال السلطة التشريعية تبت فيه وقبل الموافقة عليه (إقراره). إذا لم يتم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور قبل موافقة السلطة التشريعية عليه (إقراره)، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقاً للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقاً لتاريخ النشر المحدد لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

- قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل عام الموازنة، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
- قبل شهرين على الأقل قبل عام الموازنة، ولكن أقل من ثلاثة أشهر منه، وقبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية
- قبل أقل من شهرين من عام الموازنة، ولكن قبل اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية على الأقل
- لا يتم إصدار مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور، أو يتم إصداره بعد اعتماد الموازنة من خلال السلطة التشريعية

**EBP-3a.** إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

يجب أن يقوم الباحثون بذكر أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وتاريخ نشرها في مربعات التعليقات أدناه.

**EBP-3b**. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**EBP-4** إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

يجب أن يقوم الباحثون بذكر أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وعنوان URL الخاص بها أو رابط الويب.

**EBP-5** إذا تم نشر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و (.doc/.docx) Word غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على: [./http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable](http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable)

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

- a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- c. لا
- d. غير قابل للتطبيق

**EBP-6a**. إذا لم تتم إتاحة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية متاحًا للجمهور وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال EBP-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال EBP-2). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)

b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).

c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط

d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق

e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**EBP-6b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال EBP-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال EBP-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**EBP-7.** إذا تم إنتاج مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية "مسودة تقديرية للإيرادات والنفقات لما قبل عام 2014 - 2015، التي تم إنتاجها من قبل وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية".

إذا كان هناك أي وثائق داعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يرجى إدخال العناوين الكاملة في مربع التعليقات أدناه.

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**EBP-8.** هل هناك "إصدار للمواطنين" من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

- a. نعم
- b. لا

## الموازنة المقررة (EB)

الموازنة المقررة هي وثيقة (موازنة أو اعتماد) والتي تم اعتمادها نموذجياً من قبل السلطة التشريعية، بعد مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وتوفر الموازنة المقررة الحد الأدنى من المعلومات لأي تحليلات يتم تنفيذها أثناء العام المالي. وبمعنى آخر، تعد بمثابة نقطة الانطلاق لمراقبة مرحلة التنفيذ للموازنة. وفي بعض الدول، يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اختلافاً كبيراً عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي أن يتم تقييم محتويات الوثيقتين كل على حدة. وتتزايد أهمية الموازنة المقررة عندما تختلف عن مقترح الموازنة بشكل كبير. وتسمح الموازنة المقررة للشخص بمقارنة ما تم اقتراحه من خلال السلطة التنفيذية بما قامت السلطة التشريعية بتقريره في شكل قانون.

**EB-1a.** ما هو العام المالي الخاص بالموازنة المقررة الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

**EBP-1b.** متى تم اعتماد الموازنة المقررة (إقرارها) من قبل السلطة التشريعية؟

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016.

**EB-2.** متى تتاح الموازنة المقررة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) وبعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن تكون الموازنة المقررة متاحة للجمهور، يجب أن تتاح للجمهور بعد اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية بثلاثة أشهر. إذا لم يتم إصدار الموازنة المقررة للجماهير بعد ثلاثة أشهر على الأقل من اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقاً للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقاً لتاريخ النشر المحدد للموازنة المقررة.

- بعد أسبوعين أو أقل من إقرار الموازنة
- بين أسبوعين إلى ستة أسابيع بعد إقرار الموازنة
- أكثر من ستة أسابيع، وأقل من ثلاثة أشهر، بعد إقرار الموازنة
- لا يتم اعتبار أن الموازنة المقررة قد تم إصدارها للجماهير بعد أكثر من ثلاثة أشهر من إقرار الموازنة

**EB-3a.** إذا تم نشر الموازنة المقررة، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.



يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**EB-3b.** في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر الموازنة المقررة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**EB-4.** إذا تم نشر الموازنة المقررة، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بالموازنة المقررة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**EB-5.** إذا تم نشر الموازنة المقررة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في الموازنة المقررة متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و (.doc/.docx) Word غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على: <http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable>

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم الموازنة المقررة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

- نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- لا
- غير متاح

**EB-6a.** إذا لم تتم إتاحة الموازنة المقررة للجمهور، فهل قد تم إنتاجها؟

إذا لم تعتبر الموازنة المقررة متاحة للجمهور وفقاً لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال EB-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال EB-2). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور. يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقاً.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

- a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
- b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
- c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
- d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
- e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**EB-6b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال EB-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج الموازنة المقررة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال EB-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**EB-7.** إذا تم إنتاج الموازنة المقررة، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بالموازنة المقررة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان الموازنة المقررة هو "قانون الاعتماد رقم 10 لعام 2016".

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**EB-8.** هل هناك "إصدار للمواطنين" من الموازنة المقررة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

- a. نعم
- b. لا

## موازنة المواطنين (CB)

موازنة المواطنين هي تمثيل غير فني لوثيقة الموازنة. يمكن أن تتخذ أشكالاً كثيرة، ولكن سميتها المميزة هي أنه يتم تصميمها لتصل وتكون مفهومة من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان. تم تصميمها لتقديم المعلومات الرئيسية حول الأموال العامة إلى الجمهور العام. تمت كتابتها نموذجياً بلغة سهلة وتضمن عناصر مرئية لمساعدة القراء غير المتخصصين على فهم المعلومات. عندما تكون إصدارات ميزات المواطنين الخاصة بمقترح الموازنة للتنفيذية والموازنة المقررة هي الأكثر شيوعاً، يمكن تقديم كل وثيقة رئيسية في دورة الموازنة بطريقة يمكن للعامة فهمها. يمكنك قراءة المزيد والعثور على أمثلة هنا: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

**CB-1.** ما هو العام المالي الخاص بموازنة المواطنين التي يتم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى الإشارة إلى كل وثيقة تعمل موازنة المواطنين على تبسيطها / الإشارة إليها والعام المالي لكل موازنة للمواطنين.

**CB-2a.** بالنسبة للعام المالي أعلاه، ما هي حالة إتاحة موازنة المواطنين للجمهور.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لكل منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازونات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وحالة إتاحتها للجمهور.

تذكر أنه يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. ويعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة. يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقاً.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)

b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).

c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط

d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق

e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**CB-2b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال CB-2a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج موازنة المواطنين للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال CB-2a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**CB-3a.** إذا تم نشر موازنة المواطنين، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وتاريخ نشرها.

**CB-3b.** في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر موازنة المواطنين.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**CB-4.** إذا تم نشر موازنة المواطنين، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بموازنة المواطنين؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذه الأسئلة لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وموقع URL أو رابط الويب الخاص بها.

**CB-5.** إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بموازنة المواطنين.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان موازنة المواطنين "دليل الشعب لموازنة عام 2016" أو "مختصر مقترح الموازنة لعام 2015": نشر الموازنة الشعبية."

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى الإشارة إلى كل وثيقة تشير إليها موازنة المواطنين وبجوارها عنوانها بالكامل.

**CB-6.** إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى الإشارة إلى وثيقة الموازنة التي تتوافق معها.

إذا تم إنتاج أكثر من موازنة للمواطنين، يرجى إنهاء هذا السؤال لواحد منها، مع تحديد الوثيقة التي تشير إليها في مربع التعليق أدناه، و- في نفس مربع التعليق - ما هي موازنات المواطنين الأخرى التي تم إنتاجها وما هي وثائق الموازنة التي تعمل على تبسيطها.

## التقارير الدورية (IYRs)

التقارير السنوية هي تقارير يتم إصدارها أثناء العام أثناء تنفيذ الموازنة. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. وهي تظهر في العادة النفقات الفعلية حسب الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)، لضمان أن تخضع للمساءلة عن إنفاقها. وفي بعض الدول، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في دول أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة.

1-IYRs ما هو العام المالي الخاص بالتقرير الدوري الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

2-IYRs متى يتاح التقرير الدوري للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور). ويعد ذلك تغييرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون التقرير الدوري متاحًا للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير. إذا لم يتم نشر على الأقل أحدث 12 تقريرًا دوريًا شهريًا أو ثلاثة على الأقل من آخر أربعة تقارير ربع سنوية للجمهور في مدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد نهاية فترة التقارير، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد للتقارير الدورية.

- كل شهر على الأقل، وخلال شهر من الفترة الخاضعة للتغطية
- كل ربع سنة على الأقل، وخلال شهر من الفترة الخاضعة للتغطية
- كل ربع عام على الأقل، وخلال ثلاثة أشهر من الفترة الخاضعة للتغطية
- لا يتم إصدار التقارير الدورية للجمهور، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من فترة التغطية

3a-IYRs. إذا تم نشر التقارير الدورية، فما هو تاريخ نشرها؟

على وجه الخصوص: إذا تم نشر التقارير الدورية ربع السنوية، فأشر إلى تواريخ النشر الخاصة بأحدث ثلاثة تقارير دورية من آخر أربعة تقارير والتي تمت إتاحتها للجمهور. إذا تم نشر التقارير الدورية الشهرية، فأشر إلى تواريخ النشر الخاصة بأحدث سبعة تقارير دورية من آخر 12 تقريرًا والتي تمت إتاحتها للجمهور.

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**IYRs-3b**. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر التقارير الدورية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**IYRs-4**. إذا تم نشر التقارير الدورية، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بالتقارير الدورية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

يجب على الباحثين توفير رابط الويب الخاص بأحدث تقرير دوري في الفراغ أدناه، و- في مربع التعليقات في الأسفل - روابط الويب للتقارير الدورية الأقدم.

**IYRs-5**. إذا تم نشر التقارير الدورية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في التقارير الدورية متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و (.doc/.docx) Word غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على: <http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable>

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو إنتاج التقارير الدورية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

- a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- c. لا
- d. غير قابل للتطبيق

**IYRs-6a**. إذا لم تتم إتاحة التقارير الدورية للجمهور، فهل قد تم إنتاجها؟

إذا لم تعتبر التقارير الدورية متاحة للجمهور وفقاً لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال IYRs-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال IYRs-2). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقاً.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

- a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
- b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
- c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
- d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
- e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**IYRs-6b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال IYRs-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج موازنة المواطنين للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال IYRs-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**IYRs-7.** إذا تم إنتاج موازنة المواطنين، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بالتقارير الدورية.

على سبيل المثال، قد يكون عنوان التقرير الدوري "تقرير مراقبة الموازنة، ربع السنة الأول" أو "تقرير تنفيذ الموازنة من يناير إلى مارس لعام 2016".

إذا لم يتم إنتاج التقارير الدورية على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

يجب على الباحثين توفير العنوان الكامل الخاص بأحدث تقرير دوري في الفراغ أدناه، و- في مربع التعليقات في الأسفل - العناوين الكاملة للتقارير الدورية الأقدم.

**IYRs-8.** هل هناك "إصدار للمواطنين" من التقارير الدورية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

- a. نعم
- b. لا



## المراجعة نصف السنوية (MYR)

توفر المراجعة نصف السنوية إيضاحًا تفصيليًا لحالة الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة.

ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة نصف سنوية شاملة لتنفيذ الموازنة بعد مرور ستة أشهر تقريبًا من عام الموازنة. ويجب أن ترمي هذه المراجعة إلى تقييم حالة الاقتصاد مقارنةً بتوقعات الاقتصاد الكلي المبدئية وتحديث التوقعات الاقتصادية لباقي العام. يجب أن توفر المراجعة نصف السنوية تقديرات محدثة للنفقات والإيرادات والدين، بما يعكس تأثير التجربة الفعلية حتى تاريخه والتوقعات التي تتم مراجعتها للعام المالي بأكمله. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغييرات الاقتصادية والفنية بالإضافة إلى مقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. ويجب أن يتم تحديد المشكلات مثل زيادة التكلفة بسبب التضخم أو أي أحداث غير متوقعة، ويجب أن يتم اقتراح التدابير المضادة المناسبة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقارير الدوري السنوي الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة. لا يمكن للتقرير الدوري الصادر كل ستة أشهر أن يحل محل المراجعة نصف السنوية. ويسجل التقرير الدوري عادة الإنفاق والإيراد الفعليين حتى تاريخه، ولكنه لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على تقديرات نفقات العام الكامل أو بعض تحليلات الموازنة التفصيلية الأخرى التي يمكن العثور عليها في الغالب في المراجعة نصف السنوية.

**MYR-1.** ما هو العام المالي الخاص بالمراجعة نصف السنوية التي تم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

**MYR-2.** متى نتاح المراجعة نصف السنوية للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجانًا. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور.) ويعد ذلك تغييرًا عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجانًا حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة أن تكون المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور، يجب أن نتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير (أي بعد ثلاثة أشهر من منتصف العام المالي) إذا لم يتم إصدار المراجعة نصف السنوية للجمهور بعد ثلاثة أشهر على الأقل من نهاية فترة التقارير، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقًا للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجمهور. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقًا لتاريخ النشر المحدد للمراجعة نصف السنوية.

- بعد ستة أسابيع أو أقل بعد منتصف العام
- بعد تسعة أسابيع أو أقل ولكن أكثر من ستة أسابيع بعد منتصف العام
- أكثر من تسعة أسابيع، لكن أقل من ثلاثة أشهر، بعد منتصف العام
- لا يتم إصدار المراجعة نصف السنوية للجمهور، أو يتم إصدارها بعد أكثر من ثلاثة أشهر من منتصف العام

**MYR-3a.** إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فما هو تاريخ نشرها؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**MYR-3b**. في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر المراجعات نصف السنوية.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**MYR-4**. إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بالمراجعة نصف السنوية؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**MYR-5**. إذا تم نشر المراجعة نصف السنوية، فهل البيانات الرقمية الموجودة في المراجعة نصف السنوية متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و Word (.doc/.docx) غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:

<http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable>

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم المراجعة نصف السنوية، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

- a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- c. لا
- d. غير قابل للتطبيق

**MYR-6a**. إذا لم تتم إتاحة المراجعة نصف السنوية للجمهور، فهل يعني ذلك أنه مازال قد تم إنتاجه؟

إذا لم تعتبر المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور وفقاً لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال MYR-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد قامت بإنتاجها.

يسري الخيار "أ" إذا تم تقديم الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال MYR-2).

يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقاً.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)

b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).

c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط

d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق

e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**MYR-6b**. إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج مراجعة نصف سنوية للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجها إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال MYR-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**MYR-7**. إذا تم إنتاج المراجعة نصف السنوية، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بالمراجعة نصف السنوية.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان المراجعة نصف السنوية "تقرير أداء الموازنة نصف السنوي، العام المالي 2015 / 2016" أو "التقرير نصف السنوي عن الموازنة القومية لعام 2015".

إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**MYR-8**. هل هناك "إصدار للمواطنين" من المراجعة نصف السنوية؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة ونقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

a. نعم

b. لا

## تقرير نهاية السنة (YER)

هو وثيقة محاسبية رئيسية تخرجها السلطة التنفيذية بعد انتهاء العام المالي والتي تقرر أنشطة الحكومة المالية بشكل مكثف وأدائها في تنفيذ الموازنة خلال العام المالي بأكمله. في كثير من الدول، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً واحداً لنهاية العام يوحد المعلومات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والدين والنفقات للوحدات الإدارية. وفي الدول الأخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بنهاية العام. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية العام وثنائق قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثنائق أكبر، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفروق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال العام) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين وافتراضات الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تقوم هذه التقارير أيضاً بمراجعة معلومات الأداء غير المالية وغير ذلك من جهات السياسة العامة. كما يمكن أن تشمل على بيان مالي كذلك.

1-YER ما هو العام المالي الخاص بتقرير نهاية السنة الذي تم تقييمه في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

2-YER متى يتاح تقرير نهاية السنة للجمهور؟

يتم تعريف وثنائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثنائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثنائق الموازنة للجمهور). ويعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائيق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون تقرير نهاية السنة متاحاً للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز سنة بعد نهاية العام المالي المعني إذا لم يتم إصدار تقرير نهاية السنة للجمهور خلال عام واحد بعد نهاية العام المالي المعني، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائيق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقاً للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثنائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقاً لتاريخ النشر المحدد لتقرير نهاية السنة.

- بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة
- بعد تسعة أشهر أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة
- بعد أكثر من تسعة أشهر، وخلال 12 شهراً، من نهاية عام الموازنة
- لا يتم إصدار تقرير نهاية السنة للجمهور، أو يتم إصداره بعد أكثر من 12 شهراً من نهاية عام الموازنة

3a-YER. إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**YER-3b.** في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر تقارير نهاية السنة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**YER-4.** إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بتقرير نهاية السنة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**YER-5.** إذا تم نشر تقرير نهاية السنة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في تقرير نهاية السنة متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و (.doc/.docx) Word غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على: [/http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable](http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable)

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم تقرير نهاية السنة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءتها من خلال الآلات.

- a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- c. لا
- d. غير قابل للتطبيق

**YER-6a.** إذا لم تتم إتاحة تقرير نهاية السنة للجمهور، فهل قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر تقرير نهاية السنة متاحًا للجمهور وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال YER-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد أنتجته.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال YER-2). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.

إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارات يسري "ج" أو "د".

- a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جداً (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
- b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
- c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
- d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
- e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**YER-6b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال YER-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج تقرير نهاية السنة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجه إطلاقاً.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال YER-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**YER-7.** إذا تم إنتاج تقرير نهاية السنة، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بتقرير نهاية السنة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان تقرير نهاية السنة هو "البيان المالي الموحد للعام المنتهي في 31 من مارس لعام 2016" أو "التقرير السنوي لعام 2015 الذي نشرته وزارة المالية والتخطيط." إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح."

**YER-8.** هل هناك "إصدار للمواطنين" من تقرير نهاية السنة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون من غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

- a. نعم
- b. لا

## تقرير المراجعة (AR)

في نهاية كل عام مالي، يقوم جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة سنوية للحسابات الختامية. تقرير المراجعة هو وثيقة تصدر عن جهاز الرقابة الأعلى منتجة لأنشطة المراجعة الخاصة به ويقوم بتقييم شرعية وقانونية الإدارة المالية والمحاسبة للحكومة. ويلعب جهاز الرقابة الأعلى دوراً هاماً في محاسبة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دوره الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العامة، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من الدول المراجعات المالية والمتعلقة بالامتثال، و / أو المتعلقة بالأداء.

إعلان لима للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، المادة 16 (1)) (<http://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf>)  
توضح أنه ينبغي نشر تقرير المراجعة السنوية وإتاحته للجمهور. وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر بعد نهاية عام الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات).

AR-1. ما هو العام المالي الخاص بتقرير المراجعة التي تم تقييمها في هذا الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة؟

يرجى إدخال العام المالي بالتنسيق التالي: "FY YYYY" أو "FY YYYY-YY".

AR-2. متى يتاح تقرير المراجعة للجمهور؟

يتم تعريف وثائق الموازنة المتاحة للجمهور بأنها وثائق يتم نشرها على موقع الويب الخاص بالجهة العامة المخولة بإصدار الوثيقة في خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة وأن جميع المواطنين يمكنهم الحصول عليها مجاناً. (انظر إرشادات مسح الموازنة المفتوحة عن إتاحة وثائق الموازنة للجمهور). وبعد ذلك تغييراً عن الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة: الآن يجب إتاحة الحد الأدنى من الوثائق على الإنترنت ومجاناً حتى تعتبر متاحة للجمهور.

تتطلب منهجية مسح الموازنة العامة لأن يكون تقرير المراجعة متاحاً للجمهور، يجب أن يتاح للجمهور في وقت لا يتجاوز 18 شهراً بعد نهاية العام المالي المعنى. إذا لم يتم إصدار تقرير المراجعة للجمهور خلال 18 شهراً بعد نهاية العام المالي المعنى، يسري الخيار "د". يجب تحديد الخيار "د" كذلك للوثائق التي تم إنتاجها لأهداف داخلية فقط (التي تم إنتاجها ولكن لم يتم نشرها مطلقاً للجمهور) أو لم يتم إنتاجها للجميع. يمكن أن تقوم بعض الحكومات بنشر وثائق الموازنة قبل آخر التواريخ المحتملة الموضحة أعلاه بكثير. في هذه الحالات، يجب أن يختار الباحثون الخيارين "أ" أو "ب"، وفقاً لتاريخ النشر المحدد لتقرير المراجعة.

- a. بعد ستة أشهر أو أقل بعد نهاية عام الموازنة
- b. بعد 12 شهراً أو أقل، وبما لا يقل عن ستة أشهر، من نهاية عام الموازنة
- c. بعد أكثر من 12 شهراً، وخلال 18 شهراً، من نهاية عام الموازنة
- d. لا يتم إصداره للجماهير، أو يتم إصداره بعد أكثر من 18 شهراً من نهاية عام الموازنة

AR-3a. إذا تم نشر تقرير المراجعة، فما هو تاريخ نشره؟

لاحظ أن تاريخ النشر هذا ليس بالضرورة نفس التاريخ المذكور على الوثيقة نفسها. يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية.

يرجى إدخال التاريخ بالتنسيق التالي: "DD الشهر YYYY". على سبيل المثال، الخامس من سبتمبر 2016 يجب أن يتم إدخاله 05 سبتمبر 2016. إذا لم يتم نشر الوثيقة أو إنتاجها، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**AR-3b.** في المربع أدناه، يرجى شرح كيفية تحديد تاريخ نشر تقارير المراجعة.

إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير قابل للتطبيق".

**AR-4.** إذا تم نشر تقرير المراجعة، فما هو عنوان URL أو رابط الويب الخاص بتقرير المراجعة؟

يجب أن يجيب الباحثون على هذا السؤال إذا تم نشر الوثيقة إما خلال الإطار الزمني المقبول من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة أو في وقت متأخر للغاية. إذا لم يتم نشر الوثيقة على الإطلاق، يرجى تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**AR-5.** إذا تم نشر تقرير المراجعة، فهل البيانات الرقمية الموجودة في تقرير المراجعة متاحة بتنسيق مقروء للآلات؟

المواد (البيانات أو المحتويات) قابلة للقراءة من خلال الماكينات إذا كانت بتنسيق يمكن معالجته بسهولة من خلال جهاز كمبيوتر، مثل csv و xls و xlsx و json. البيانات الرقمية الموجودة في ملفات PDFs و (.doc/.docx) Word غير مؤهلة للقراءة من خلال الماكينات. يمكنك رؤية المزيد على:

<http://opendatahandbook.org/glossary/en/terms/machine-readable>

يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر أو تقديم تقرير المراجعة، وبالتالي لا يمكن تقييم إمكانية قراءته من خلال الآلات.

- a. نعم، جميع البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- b. نعم، بعض البيانات الرقمية متاحة بتنسيق يمكن قراءته من خلال الآلات
- c. لا
- d. غير متاح

**AR-6a.** إذا لم تتم إتاحة تقرير المراجعة للجمهور، فهل يعني ذلك أنه مازال قد تم إنتاجه؟

إذا لم يعتبر تقرير المراجعة متاحًا للجمهور وفقًا لمنهجية مسح الموازنة المفتوحة (ولهذا كانت الإجابة للسؤال AR-2 هي "د")، على الرغم من ذلك قد تكون الحكومة قد أنتجته.

يسري الخيار "أ" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور عبر الإنترنت ولكن ليس خلال الإطار الزمني المحدد في منهجية مسح الموازنة المفتوحة (انظر السؤال AR-2). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة ولكن فقط بنسخة مطبوعة (وغير متاحة عبر الإنترنت). يسري الخيار "ب" إذا تم إنتاج الوثيقة وإتاحتها للجمهور خلال الإطار الزمني المحدد من خلال منهجية مسح الموازنة المفتوحة بنسخة إلكترونية فقط ولكن غير متاحة عبر الإنترنت.

يسري الخيار "ج" إذا تم إنتاج الوثيقة للأغراض الداخلية فقط، وبالتالي، لا يتم توفيرها للجمهور.

يسري الخيار "د" إذا لم يتم إنتاج الوثيقة إطلاقًا.

يسري الخيار "هـ" إذا تمت إتاحة الوثيقة للجمهور.



إذا لم يتم نشر الوثيقة للجمهور، فقد يحتاج الباحثون إلى مراسلة أو زيارة المكتب الحكومي ذي الصلة لتحديد أي الخيارين يسري "ج" أو "د".

- a. تم إنتاجها وإتاحتها عبر الإنترنت للجمهور في وقت متأخر جدًا (نشرت بعد الإطار الزمني المقبول)
- b. تم إنتاجها وإتاحتها بنسخة مطبوعة أو نسخة إلكترونية فقط (غير متاحة عبر الإنترنت).
- c. تم إنتاجها للأغراض / الاستخدام الداخلي فقط
- d. لم يتم إنتاجها على الإطلاق
- e. غير قابل للتطبيق (تمت إتاحة الوثيقة للجمهور)

**AR-6b.** إذا قمت بتحديد الخيار "ج" أو "د" في السؤال AR-6a أعلاه، يرجى توضيح كيفية تحديد ما إذا تم إنتاج تقرير المراجعة للاستخدام الداخلي فقط مقابل عدم إنتاجه إطلاقًا.

إذا تم تحديد الخيار "أ" أو "ب" أو "هـ" في السؤال AR-6a، يجب على الباحثين وضع العلامة "غير قابل للتطبيق" على هذا السؤال.

**AR-7.** إذا تم إنتاج تقرير المراجعة، يرجى كتابة العنوان بالكامل الخاص بتقرير المراجعة.

على سبيل المثال، يمكن أن يكون عنوان تقرير المراجعة هو "التقارير العامة السنوية الخاصة بالمراقب والمراجع العام." إذا لم يتم إنتاج الوثيقة على الإطلاق، يجب على الباحثين تمييز هذا السؤال على أنه "غير متاح".

**AR-8.** هل هناك "إصدار للمواطنين" من تقرير المراجعة؟

بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة ونقترح أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل. بينما من المسلم به أنه قد يكون غير معقول أن نتوقع أن يتم إخراج موازنة المواطنين لكل واحدة من تلك الوثائق الرئيسية، يبدو مقبولاً أن نتوقع أنه وفقاً للممارسة الجيدة، تطرح السلطة التنفيذية موازنة المواطنين لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة لتمكين المواطنين من معرفة ما يجري، من حيث الإدارة المالية العامة، في جميع مراحل دورة الموازنة بأكملها. لمزيد من المعلومات حول موازنة المواطنين، انظر: <http://www.internationalbudget.org/opening-budgets/citizens-budgets>.

- a. نعم
- b. لا

## الأسئلة العامة

تستفسر الأسئلة التالية عن القوانين والممارسات الحكومية المتعلقة بأمور الشفافية وقدرة المواطنين على الوصول إلى الموازنة والمعلومات غير المتعلقة بالموازنة.

**GQ-1a.** هل هناك موقع ويب واحد أو أكثر أو مواقع بوابة لنشر المعلومات المالية الحكومية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

يطلب السؤال GQ-1a من الباحث أن يسرد أي مواقع ويب أو مواقع بوابة حكومية على الويب يمكن العثور من خلالها على المعلومات المالية. على سبيل المثال، في نيوزيلاندا، يستضيف موقع ويب وزارة الخزانة (<http://www.treasury.govt.nz>) المعلومات الهامة المتعلقة بالموازنة، بما في ذلك بيان ما قبل الموازنة، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقارير نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب الاستشارات البرلمانية في نيوزيلاندا (<http://www.legislation.govt.nz>) يقوم بنشر الموازنة المقررة في حين ينشر موقع ويب المراقب والمراجع العام (<http://www.oag.govt.nz>) تقرير المراجعة السنوي. يمكن أن يقوم الباحث في الشئون النيوزيلاندية بتقديم الروابط الخاصة بتلك المواقع. وقد قامت دول أخرى بتطوير مواقع بوابة تشتمل على معلومات مالية، رغم أنها لا تكون بتنسيق "الوثائق". على سبيل المثال، تم إنشاء مواقع البوابة تلك من خلال المكسيك (<http://www.transparenciapresupuestaria.gob.mx/ptp/index.jsp>) والفلبين (<http://budgetngbayan.com>) والبرازيل (<http://www.portaltransparencia.gov.br>). بعض الدول لديها موقع ويب وموقع بوابة معًا. خصصت الحكومة البرازيلية على سبيل المثال، بعيدًا عن بوابة الشفافية، موقع ويب للموازنة الفيدرالية، حيث يمكنك العثور على جميع الوثائق الرئيسية والمعلومات الأخرى ([www.orcamentofederal.gov.br](http://www.orcamentofederal.gov.br)). وعلى الباحثين تضمين تفاصيل جميع مواقع الويب ذات الصلة و / أو البوابات التي يمكن استخدامها للوصول إلى معلومات الموازنة.

- a. نعم  
b. لا

**GQ-1b.** هل يمكن، من خلال هذه المواقع / البوابات، تنزيل بيانات الإيرادات والنفقات للعام المالي الحالي كملف موحد (أو مجموعة من الملفات)؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

تسأل الأسئلة GQ-1b و GQ-1c و GQ-1d عما إذا كانت الحكومة تقوم بنشر أنواع معينة من المحتوى على مواقع الويب / البوابات الخاصة بها: (أ) الملفات الموحدة التي تحتوي على معلومات الإيرادات / النفقات للعام المالي الحالي؛ و (ب) الملفات الموحدة التي تحتوي على معلومات الإيرادات / النفقات لأعوام متعددة بتنسيق ثابت؛ و (ج) المعلومات المصورة / التصورات أو أي أدوات مشابهة تستخدم لتبسيط الوصول إلى البيانات والتحليلات. يجب على الباحثين توفير الروابط لأصفحات الويب ذات الصلة وبعض التوضيحات لما تحتويه.

- a. نعم  
b. لا

**GQ-1c.** هل يمكن من خلال هذه المواقع / البوابات تنزيل بيانات الإيرادات والنفقات لعدة سنوات بتنسيق ثابت؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

- a. نعم  
b. لا

**GQ-1d.** هل تستخدم المعلومات المصورة / الرسوم البيانية أو أي أدوات أخرى مشابهة لتبسيط الوصول إلى البيانات والتحليلات على هذه المواقع / البوابات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير الروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد.

- a. نعم  
b. لا

**GQ-2.** هل توجد قوانين معمول بها لتوجيه الإدارة المالية العامة و / أو المراجعة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير البيانات والروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد، وحدد ما إذا كان القانون (القوانين) يحتوي على بنود معينة لشفافية الموازنة و / أو المشاركة ومكان هذه البنود.

يستفسر السؤال GQ-2 عن تواجد أي قوانين قومية تحكم الإدارة والمراجعة المالية العامة. يمكن أن تشمل تلك القوانين على قانون للتمويل العام أو قسم من أقسام الدستور أو قانون للموازنة العضوية. قد تكون تشريعات المسؤولية المالية كذلك ذات صلة في بعض الدول. على سبيل المثال، يمكن أن يقوم الباحث في الشؤون الكينية بتضمين الارتباط إلى قانون الإدارة المالية العام الصادر في عام 2012 (<http://cickenya.org/index.php/legislation/acts/item/245-the-public-finance-management-act-2012>)، في حين يمكن أن يقوم الباحث في الشؤون المقدونية بتضمين ارتباط إلى قانون مراجعة الدولة الصادر في تلك الدولة ([http://www.dzr.gov.mk/EN/Uploads/1\\_State%20Audit%20Law\\_adopted%20May%202010\\_ENG.pdf](http://www.dzr.gov.mk/EN/Uploads/1_State%20Audit%20Law_adopted%20May%202010_ENG.pdf)). يجب على الباحثين توفير الروابط لمواقع الويب حيث يتم نشر مثل هذه القوانين، إذا أمكن، أو نسخة إلكترونية من القانون نفسه. يجب عليهم أيضًا الإشارة إلى القوانين وأين (أي بند) يشتمل على بنود محددة لشفافية الموازنة ومشاركة المواطنين في عمليات الموازنة.

- a. نعم  
b. لا

**GQ-3.** هل هناك قوانين إضافية لتنظيم ما يلي: (1) الوصول إلى المعلومات؛ أو (2) شفافية الحكومة؛ أو (3) مشاركة المواطنين؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توفير البيانات والروابط اللازمة في التعليق / الاستشهاد، وحدد ما إذا كان القانون (القوانين) يحتوي على بنود معينة لشفافية الموازنة و / أو المشاركة ومكان هذه البنود.

يطلب السؤال الثالث والأخير من الباحثين ذكر أي قوانين إضافية تقوم بتنظيم الوصول إلى المعلومات أو الشفافية أو مشاركة المواطنين ذات الصلة لعرض شفافية الموازنة ومشاركة المواطنين في عمليات الموازنة. وقد تتضمن التشريعات ذات الصلة بالوصول إلى المعلومات أو إلى عمليات التخطيط أو الإدارة العامة بشكل أكثر عمومية. ويعد قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر في الهند عام 2005 (<http://www.iitb.ac.in/legal/RTI-Act.pdf>) مثالاً لهذا النوع من القوانين. يمكن العثور على المزيد من المعلومات حول الوصول إلى تشريع المعلومات (البنود الدستورية والقوانين والتشريعات)، بما في ذلك أمثلة عن القوانين النموذجية هنا: <http://www.right2info.org/laws/constitutional-provisions-laws-and-regulations#section-1>

- a. نعم  
b. لا

## القسم الثاني: شمولية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية

### **مقدمة:**

تنظر الفئة العريضة الأولى للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في المعلومات المقدمة وفيما يتعلق بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بمجرد تقديمها إلى السلطة التشريعية للنظر فيها وكيفية تقديم تلك المعلومات. وعادة ما يتلقى مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية المزيد من الاهتمام - من السلطة التشريعية ووسائل الإعلام والجمهور - عن أي وثيقة موازنة أخرى تصدرها السلطة التنفيذية بصورة منتظمة. ويجعل هذا المستوى المتزايد للاهتمام من الضروري أن يتم توفير مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأية وثائق للموازنة داعمة على نطاق واسع وتوفير المعلومات الواضحة والشاملة.

يعد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وثيقة من بين أهم وثائق السياسات التي تصدرها الدولة كل عام، حيث إن الدول تترجم العديد من أهداف السياسات الخاصة بها إلى إجراءات من خلال الموازنة. ويمكن أن تختلف طبيعة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى: فأحياناً تكون وثيقة واحدة وأحياناً تكون عبارة عن مجموعة وثائق متعددة. ومن الضروري أن يتسم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بالشفافية لأن المقترحات الخاصة به تحدد العائدات (الضرائب التي يدفعها المواطنون) والنفقات (كيفية توزيع الموارد الحكومية بين المواطنين) والديون (مقدار التكلفة الحكومية الذي تتحمله الأجيال الحالية أو المستقبلية). ولإتاحة الفرصة لإجراء مناقشات عامة وتشريعية مبنية على اطلاع حول الموازنة، فإن أفضل الممارسات تدعو السلطة التنفيذية إلى توفير تفسير كامل للضرائب وخطط الإنفاق والاقتراض قبل إقرارها. يهدف القسم الأول من الاستبيان إلى تقييم محتويات مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

وينبغي على الباحثين لأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (من 1 إلى 53) استخلاص إجاباتهم من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية الرئيسي والمتاح للجماهير، وكذلك أي وثائق موازنة داعمة قد توفرها السلطة التنفيذية للجمهور. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وأي وثائق داعمة للجمهور قبل أن تقوم السلطة التشريعية باعتماد الموازنة. إذا لم يكن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية يعتبر متاحاً للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

وهناك ثلاثة أنواع مختلفة من تصنيفات النفقات. وكل نظام من أنظمة التصنيف له ميزات مختلفة، ويوفر الإجابات على أسئلة مختلفة:

- الوحدة التجارية ← من ينفق الأموال
- التصنيف الوظيفي ← الأغراض التي يتم إنفاق الأموال فيها
- التصنيف الاقتصادي ← الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها

على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

يتم تكرار الأسئلة المتعلقة بتصنيف النفقات عبر الاستبيان، لكل وثيقة من وثائق الموازنة المختلفة. ومن الضروري أن يتم تقديم بيانات الموازنة بالتنسيق متنسق عبر مختلف مراحل عملية الموازنة من أجل تسهيل الشفافية والمحاسبة.

1. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة بحيث تكون مصنفة حسب الوحدة الإدارية (أي حسب الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)؟

- أ. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي تنجم عنها كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها ثلثا النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم الوحدات الإدارية التي ينجم عنها أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعالج السؤال 1 تقديم النفقات حسب الوحدة الإدارية. وتشير المعلومات إلى الجهة الحكومية (الإدارة أو الوزارة أو الوكالة) التي ستكون مسؤولة عن إنفاق الأموال، والتي ستكون، في النهاية، خاضعة للمساءلة عن استخدامها.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل الوحدات الإدارية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الوحدات الإدارية الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات في عام الموازنة. بمعنى آخر، يجب أن يمثل مجموع النفقات التي يتم تعيينها إلى الوزارات والإدارات والهيئات الفردية (التعليم والصحة والبنية التحتية والداخلية والدفاع وما إلى ذلك) ثلثي إجمالي النفقات المحددة في الموازنة لهذا العام بعينه على الأقل. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل الوحدات الإدارية التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب الوحدات الإدارية.

2. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي؟

- أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.
- ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعالج السؤال 2 تقديم النفقات حسب التصنيف الوظيفي. يشير هذا التصنيف إلى غرض البرنامج أو القطاع أو الهدف الذي ستستخدم الأموال من أجله، مثل الصحة أو التعليم أو الدفاع. ولا يتم تحقيق التماسي بالضرورة بين الوحدات الإدارية والتصنيفات الوظيفية. على سبيل المثال، في دولة ما كل الوظائف التي ترتبط بإمداد المياه (والتي تقع ضمن وظيفة "الإسكان")، يمكن أن يتم تنفيذها من خلال وكالة حكومية مفردة، في حين أنه في دولة أخرى، يمكن أن يتم توزيعها بين وزارات البيئة والإسكان والتطوير الصناعي. وفي الحالة الأخيرة، تكون هناك ثلاث وزارات لديها برامج للتعامل مع إمداد المياه، وبالتالي تساهم ثلاث وزارات في تنفيذ وظيفة واحدة. وبنفس

الطريقة، يمكن أن تقوم بعض الوحدات الإدارية بتنفيذ أنشطة يمكن أن تمتد بين أكثر من وظيفة واحدة. على سبيل المثال، في المثال الموضح أعلاه، يمكن أن يتم تصنيف بعض برامج وزارة البيئة كذلك ضمن وظيفة "الحماية البيئية".

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي.

3. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الوظيفي، فهل التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية؟

- أ. نعم، التصنيف الوظيفي متوافق مع المعايير الدولية.  
ب. لا، التصنيف الوظيفي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الوظيفي.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال الثالث عما إذا كان التصنيف الوظيفي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الوظيفي للدولة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG)، أو أن يكون هناك رابط بين التقديم الوظيفي القومي وبين ذلك. يمكن الاطلاع على أفضل ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لشفافية الموازنة من خلال الملف التالي:

<http://www.oecd.org/gov/budgeting/Best%20Practices%20Budget%20Transparency%20complete%20with%20cover%20page.pdf>

يمكن الاطلاع على تصنيف الأمم المتحدة للوظائف الحكومية (COFOG) من خلال الصفحة: <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/regcst.asp?Cl=4> أو من خلال الملف التالي: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/ch6ann.pdf>

4. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي؟

- أ. نعم، يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.  
ب. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب التصنيف الاقتصادي.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 4 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يقدم النفقات لعام الموازنة منظمةً حسب التصنيف الاقتصادي أم لا. ويوفر التصنيف الاقتصادي معلومات عن طبيعة الإنفاق، مثل ما إذا كانت الأموال تستخدم لدفع الأجور والمرتبات أو للمشاريع الرأسمالية أو لمخصصات المساعدة الاجتماعية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي.

5. إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يقدم النفقات لعام الموازنة حسب التصنيف الاقتصادي، فهل التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية؟

- أ. نعم، التصنيف الاقتصادي متوافق مع المعايير الدولية.  
ب. لا، التصنيف الاقتصادي غير متوافق مع المعايير الدولية، أو لم يتم تقديم النفقات مصنفة حسب التصنيف الاقتصادي.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال الخامس عما إذا كان التصنيف الاقتصادي للدولة يتوافق مع المعايير الدولية أم لا. لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتوافق التصنيف الاقتصادي للدولة مع إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001. يمكنك الاطلاع على التصنيف الاقتصادي المتوافق مع إحصاءات التمويل الحكومي من هذا الملف: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf>. للتعرف على المزيد حول إحصاءات التمويل الحكومي، يمكنك كذلك الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2001 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf>).

6. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات.  
ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.  
ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.  
د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 6 عما إذا كان يتم تقديم النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين التعامل مع مصطلح "برنامج" على أنه يعني أي مستوى تفاصيل أقل من الوحدة الإدارية – أي، أي تجميع برمجي أقل من مستوى الوزارة أو الإدارة أو الوكالة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم **le plan comptable** أو **le plan comptable detaille**. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في عام الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

يمكن أن تؤثر قرارات الموازنة للعام التالي على معلمات الموازنات المستقبلية. وبالتالي، من المفيد تقدير العائدات والنفقات للفترة متعددة الأعوام، مع فهم أن هذه التقديرات يمكن مراجعتها مع تغير الظروف. ويشار إليه أحيانا على أنه إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTEF)، وغالبا ما تكون هذه الفترة المكونة من ثلاثة أعوام، أي عام الموازنة بالإضافة إلى عامين آخرين، وفقا مناسباً لوضع الموازنة والتخطيط.

7. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (لعامين على الأقل بعد عام الموازنة) من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال تصنيف نفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### **الإرشادات:**

يستفسر السؤال رقم 7 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات متعددة الأعوام يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات متعددة الأعوام من خلال أي من التصنيفات الثلاثة.



8. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للنفقات لفترة متعددة الأعوام (لعمامين على الأقل بعد عام الموازنة) حسب البرنامج؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للبرامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 8 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات لعمامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل خلال الفترة متعددة الأعوام. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب البرنامج.

وتفرز الإيرادات عموماً في فئتين رئيسيتين: الإيرادات "الضريبية" و"غير الضريبية". والضرائب هي التحويلات الإجبارية التي تنجم عن ممارسة الحكومة لسلطتها السيادية. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة. وفئة الإيرادات غير الضريبية هي الأكثر تنوعاً، بدءاً من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة. لاحظ أنه يمكن اعتبار بعض أشكال الإيراد، مثل المساهمات في صناديق الضمان الاجتماعي، إما إيراد ضريبي أو غير ضريبي

تبعاً لطبيعة منهجية التعامل مع هذه المساهمات. ونظراً لأن الإيرادات المختلفة لها سمات مختلفة، بما في ذلك من يتحمل تبعات دفع الضرائب وكيف تتأثر عمليات التحصيل بالحالة الاقتصادية، فإنه يكون من المفيد تصنيف الإيرادات وعرضها اعتماداً على مصدرها.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على دليل إحصاءات التمويل الحكومي (GFS) لعام 2001، وعلى وجه الخصوص الفهرس 4 (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/app4.pdf>).

9. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات الضريبية (مثل ضريبة الدخل أو ضريبة القيمة المضافة) لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل كل الإيرادات الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
- د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يهدف السؤال رقم 9 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "الضريبية" في الموازنة. وأكبر مصادر الإيرادات الضريبية في بعض الدول هي الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي والتجاري والضرائب على السلع والخدمات، مثل المبيعات أو ضرائب القيمة المضافة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية لعام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الضريبية.

10. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية (مثل المنح ودخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات التي تنتجها الحكومة) لعام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل كل الإيرادات غير الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل ثلثي الإيرادات غير الضريبية على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية المجمعة.
- د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يهدف السؤال رقم 10 إلى تقييم درجة تصنيف المصادر المفردة للإيرادات "غير الضريبية" في الموازنة. وفئة الإيرادات غير الضريبية تتسم بالتنوع ويمكن أن تشمل على الإيرادات التي تتراوح من المنح من المؤسسات الدولية والحكومات الأجنبية إلى الأموال الممولة من خلال بيع السلع والخدمات المقدمة من الحكومة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية لعام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات غير الضريبية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات غير الضريبية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات غير الضريبية.

11. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
- ب. لا، لا يتم تقديم التقديرات متعددة الأعوام حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يقيم السؤال 11 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات معاً أم بشكل منفصل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات متعددة الأعوام للإيرادات حسب الفئة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة ذي الصلة.

12. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق موازنة داعمة تقديرات للمصادر المفردة للإيرادات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة لكل الإيرادات.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة تمثل أقل من ثلثي الإيرادات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يقيم السؤال 12 ما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات للمصادر المفردة لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام لكل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، بحيث تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات متعددة الأعوام للمصادر المفردة للإيرادات والتي تمثل، عندما يتم جمعها معاً، ما لا يقل عن ثلثي الإيرادات الإجمالية، ولكن ليس كل الإيرادات. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل تقديرات متعددة الأعوام لمصادر الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لفترة متعددة الأعوام.

13. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة ثلاثة تقديرات تتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 13 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين والتي يجب أن يتم تضمينها في الموازنة:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكاً للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF).

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الاقتراض، والذي يشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين لعام الموازنة.

14. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الإجمالي المعلق عند نهاية عام الموازنة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون المعلقة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون المعلقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 14 على تكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوين ذلك الدين. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقرض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشتمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدة وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 13، يكون الدين المحلي مملوكًا لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكًا للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشرًا للتأثير المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقوم الحكومة كذلك بتقديم معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي في نهاية عام الموازنة، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق مع نهاية عام الموازنة.

15. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية بتقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 15 على تطلعات الاقتصاد الكلي التي تركز على إيرادات الموازنة وتقديرات النفقات، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالاقتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. هذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتطلعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

في حين أن معلومات الاقتصاد الكلي الأساسية يجب أن تكون سمة قياسية في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، يمكن أن تختلف أهمية بعض أنواع افتراضات الاقتصاد الكلي من دولة إلى دولة أخرى. على سبيل المثال، تتأثر بعض تقديرات الموازنة بشكل خاص بالتغيرات التي تحدث في سعر النفط والسلع الأخرى.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتطلعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.

16. هل يظهر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة (أي تحليل الحساسية) على الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية تقديرات التأثير على النفقات والعائدات والدين للافتراضات المختلفة لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لإظهار تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على الموازنة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بافتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 16 على موضوع ما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة يظهر كيفية تأثير افتراضات الاقتصاد الكلي المختلفة على تقديرات الموازنة (والتي تعرف باسم "تحليل الحساسية"). وهو يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتحليل الحساسية أم لا، مع تقدير التأثير على النفقات والإيرادات والدين فيما يتعلق بالافتراضات المختلفة لما يلي:

- معدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

يظهر تحليل الحساسية التأثير الذي ينجم على الموازنة نتيجة التغييرات المحتملة في بعض افتراضات الاقتصاد الكلي، ويعد هاماً لفهم تأثير الاقتصادي على الموازنة، على سبيل المثال، ماذا يمكن أن يحدث للإيرادات التي يتم تجميعها إذا كان نمو إجمالي الناتج المحلي أبطأ مما كان مفترضاً في مقترح الموازنة؟ أو ما الذي يمكن أن يحدث للنفقات إذا كان التضخم أعلى مما هو متوقع؟ أو كيف يمكن أن تتأثر الإيرادات من خلال الانخفاض في سعر النفط؟

وكما ذكرنا في السؤال 15، يمكن أن يكون للتغييرات التي تحدث في افتراضات الاقتصاد الكلي المعينة، مثل سعر النفط أو غير ذلك من السلع، تأثير كبير على تقديرات الموازنة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تحلل بعض تحليلات الحساسية كذلك التأثير الناتج على تقديرات الموازنة بسبب التغييرات التي تحدث في الافتراضات مثل سعر النفط والتي تتجاوز العناصر الأساسية لمعدل التضخم والنمو في إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي ومعدلات الفائدة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بـ "تحليل الحساسية" بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بـ "تحليل الحساسية"، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بـ "تحليل الحساسية".

17. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، والمختلفة عن السياسات الحالية، على النفقات؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على النفقات.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 17 و18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سردي لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردي. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.



18. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات تتعلق بعام الموازنة على الأقل ويظهر (تظهر) كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة، المختلفة عن السياسات الحالية، على الإيرادات؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات توضح كيف تؤثر كل مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر بعض مقترحات السياسات الجديدة وليس كلها على الإيرادات.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيف تؤثر مقترحات السياسات الجديدة على الإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 17 و 18 يستفسران عن مقترحات السياسات الجديدة في الموازنة. في أي عام معين، معظم النفقات والإيرادات في الموازنة تعكس استمرار السياسات القائمة. ومع ذلك، يركز الكثير من الاهتمام خلال مناقشة الموازنة على المقترحات الجديدة - سواء كانت تدعو إلى إلغاء برنامج قائم أو إدخال برامج جديدة أو تغيير برنامج قائم على الهامش. وعادة، يصاحب هذه المقترحات الجديدة زيادة أو نقصان أو تغيير في النفقات أو الإيرادات. نظرًا لأن هذه التغييرات يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على حياة الأشخاص، يجب أن تقدم مقترحات الموازنة تفاصيل كافية حول السياسات الجديدة وتأثيرها على الموازنة.

السؤال 17 يستفسر عن سياسات النفقات الجديدة، في حين أن السؤال 18 يستفسر عن سياسات الإيرادات الجديدة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية تأثير كل مقترحات السياسات الجديدة على النفقات (بالنسبة للسؤال 17) أو الإيرادات (بالنسبة للسؤال 18) بالإضافة إلى تقديم مناقشة سرديّة لتأثير هذه السياسات الجديدة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح تأثير كل مقترحات السياسة الجديدة، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سرديّة. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردي فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح تأثير بعض، وليس كل، مقترحات السياسات فقط (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بتأثير مقترحات السياسات الجديدة.

تمثل معلومات العام السابق مؤشرًا مهمًا لتقييم مقترحات عام الموازنة القادم. وينبغي تقديم تقديرات الأعوام السابقة بنفس التنسيق المستخدمة في عام الموازنة (فيما يتعلق بالتصنيف) لضمان أن تكون المقارنات بين الأعوام ذات مغزى. على سبيل المثال، إذا كانت الموازنة تقترح نقل المسؤولية عن برنامج معين من وحدة إدارية إلى أخرى - مثل نقل المسؤولية عن تدريب الممرضات من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم - يجب أن تكون أرقام العام السابق معدلة قبل إمكانية إجراء المقارنات بين الأعوام للموازنات الإدارية.

وفي العادة، عندما يتم تقديم مقترح الموازنة، ولم يكن العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، والذي يمكن أن يطلق عليه كذلك اسم العام الحالي، قد انتهى، تقدم السلطة التنفيذية تقديرات للنتيجة المتوقعة للعام السابق.

وتتعلق سلامة هذه التقديرات بشكل مباشر للدرجة التي تم تحديثها بها لتعكس النفقات الفعلية حتى تاريخه، والتغييرات التشريعية التي وقعت، والتغييرات المتوقعة في الاقتصاد الكلي، وعدد القضايا، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة للفترة المتبقية من العام.

وبالتالي، فإن العام الأول الذي يمكن أن يعكس النفقات الفعلية يكون قبل عامين من عام الموازنة بشكل عام (BY-2). وبالتالي، فإن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) توصي بتوفير البيانات التي تغطي عامين على الأقل قبل عام الموازنة (بالإضافة إلى توقعات عامين بعد عام الموازنة) من أجل تقييم اتجاهات الموازنة بشكل كامل.

19. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام للموازنة (BY-1) من خلال تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أي من تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 19 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب أحد تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجيب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

20. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 20 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

- لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعام السابق لعام الموازنة (1-BY).
- لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

21. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات المقررة الأصلية بما يعكس النفقات الفعلية؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات للعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
- ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات للعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 21 عما إذا كان قد تم تحديث تقديرات النفقات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة أم لا. ويمكن أن تعكس التحديثات التجارب الفعلية حتى تاريخه، والتقديرات المنقحة الناجمة عن نقل الأموال من خلال السلطة التشريعية، كما يسمح القانون، وتقرير الموازنات التكميلية والافتراضات المنقحة فيما يتعلق بشروط الاقتصاد الكلي وعدد القضايا وغير ذلك من العوامل الأخرى ذات الصلة للفترة المتبقية من العام.

ويسري الخيار "أ" إذا تم تحديث التقديرات؛ ويسري الخيار "ب" إذا كان ما زال يتم استخدام التقديرات الأصلية.

22. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة نفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة) حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري أو الاقتصادي أو الوظيفي)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات نفقات العام السابق للموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 22 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات للعام، لعام واحد قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة) حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات الثلاثة - حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. (انظر الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب كل تقديرات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب اثنين من هذه

التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة يتم تقديمها من خلال أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا كانت تقديرات النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لا يتم تقديمها حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

23. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة النفقات للبرامج المفردة لأكثر من عام قبل عام الموازنة (BY-2)؟

- أ. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ب. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ج. نعم، يتم تقديم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- د. لا، لا يتم تقديم النفقات حسب البرنامج للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 23 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (للعامين السابقين للموازنة BY-2 والأعوام السابقة لذلك) حسب البرامج. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى للوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة. على سبيل المثال، يمكن أن يتم تقسيم موازنة وزارة الصحة إلى مجموعات فرعية متعددة، مثل "الرعاية الصحية الأولية" أو "المستشفيات" أو "الإدارة". ويجب أن يتم اعتبار هذه المجموعات الفرعية على أنها برامج حتى إذا كان بالإمكان تقسيمها إلى وحدات أكثر تفصيلاً، إلا أنها لم يتم تقسيمها.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم le plan comptable أو le détaille plan comptable. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له النفقات لكل البرامج الفردية، بما يمثل كل النفقات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة لذلك. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم البرامج الموضحة بشكل فردي في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له ثلثي النفقات على الأقل في العامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة. يسري الخيار "ج" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج.

24. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل النفقات الخاصة به النتائج الفعلية؟

- أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (3-BY)
- ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (3-BY).
- د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل النفقات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 24 عن العام الذي يتم عرض النفقات الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام تتاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات النفقات الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

25. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو غير الضريبية) للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.
- ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

26. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

- أ. نعم، يتم تقديم مصادر مفردة للإيرادات التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).
- ب. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي كل الإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).
- د. لا، لا يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

27. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، هل تم تحديث تقديرات الإيرادات الأصلية للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) لتعكس الإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ب. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات لعام الموازنة (BY-1) عن المستويات الأصلية المقررة.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

28. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية) لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل الموازنة (BY-2) أو الأعوام السابقة لذلك)؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.  
ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة حسب الفئة.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

29. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المصادر المفردة للإيرادات لأكثر من عام قبل عام الموازنة (أي عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل كل الإيرادات للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.

- ب. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها، للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- ج. نعم، يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة لأقل من ثلثي الإيرادات للعامين السابقين لعام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- د. لا، لا يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة التي تمثل عامين قبل عام الموازنة (BY-2) والأعوام السابقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

30. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل الإيرادات الخاصة به النتائج الفعلية؟

- أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (3-BY)
- ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (3-BY).
- د. لم يتم تقديم بيانات فعلية لكل الإيرادات في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

تغطي الأسئلة من 25 إلى 30 نفس الموضوعات حول معلومات العام السابق مثل الأسئلة الستة السابقة، إلا أنها تستفسر عن معلومات يتم توفيرها للإيرادات وليس للنفقات.

31. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على إجمالي الدين في نهاية العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، ومقدار صافي الإقراض اللازم أثناء العام السابق لعام الموازنة (1-BY)، ومدفوعات الفوائد على الدين، ومعدلات الفوائد على صكوك الدين، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية للدين الحكومي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية للدين الحكومي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالدين الحكومي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).



### الإرشادات:

السؤال 31 يركز على معلومات الدين للعام السابق، بدلاً من التركيز على الإيرادات والنفقات للعام السابق، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" حول الاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1).

وتشمل المعلومات "الأساسية" على ما يلي:

- إجمالي الدين المعلق في نهاية العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)؛
- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء العام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1)،
- مدفوعات الفائدة على الدين؛
- معدلات الفائدة على صكوك الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- هل الدين محلي أم خارجي.

تتوافق هذه المعلومات الأساسية للعام الذي يسبق عام الموازنة (BY-1) مع معلومات عام الموازنة فيما يتعلق بالقروض والديون، والتي يتم فحصها في السؤالين الثالث عشر والرابع عشر.

بالإضافة إلى ذلك، توفر بعض الحكومات معلومات تتجاوز العناصر الأساسية، مثل إجمالي القروض الجديدة اللازمة أثناء العام السابق لعام الموازنة (BY-1)، وعملة القرض، وهل يحمل القرض معدل فائدة ثابت أم متغير، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالقروض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، للعام السابق لعام الموازنة (BY-1) بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة عدم تضمين بعض المعلومات المتعلقة بالإقراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوينهما، باستثناء بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا تم تقديم معلومات متعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين للعام السابق لعام الموازنة (BY-1).

32. في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة، ما هو أحدث عام يتم تقديمه تعكس كل أرقام الديون الخاصة به النتائج الفعلية؟

- أ. عامان قبل عام الموازنة (BY-2)
- ب. ثلاثة أعوام قبل عام الموازنة (3-BY)
- ج. قبل ثلاثة أعوام من عام الموازنة (3-BY).
- د. لم يتم تقديم بيانات فعلية للدين الحكومي في الموازنة أو في الوثائق الداعمة للموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 32 عن العام الذي يتم عرض الديون الفعلية له؟ في أغلب الحالات، يكون أحدث عام متاح له البيانات الفعلية المتعلقة بالنتائج هو عامين قبل عام الموازنة (BY-2) أو عام قبل عام الموازنة (BY-1) حيث إن العام السابق للموازنة (BY-1) غالبًا ما لا يكون قد انتهى عندما يتم وضع مسودة مقترح الموازنة. وبالتالي، تظهر الحكومة التي قامت بتحديث كل بيانات الدين الخاصة بها لعامين قبل عام الموازنة (BY-2) لتعكس ما حدث بالفعل، مقارنة بتقدير النتائج لهذا العام، ممارسات إدارية مالية عامة جيدة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تفي الدولة بمعايير الممارسات الجيدة بما يجعل أرقام عامين قبل الموازنة (BY-2) تعكس النتائج الفعلية.

من الضروري الإفصاح بالكامل عن جميع الأنشطة الحكومية التي قد يكون لها تأثير على الموازنة - في عام الموازنة الحالي أو في أعوام الموازنة المقبلة - إلى السلطة التشريعية والجمهور في وثائق الموازنة. وفي بعض الدول، على سبيل المثال، تضطلع كيانات من خارج الحكومة المركزية (مثل الشركات العامة) بالأنشطة المالية التي يمكن أن تؤثر على الموازنات الحالية والمستقبلية. وبالمثل، أحيانًا لا يتم حصر الأنشطة التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على الموازنة، مثل دفع المتأخرات والالتزامات المحتملة، على نحو سليم بالأساليب العادية لعرض الإنفاق والإيرادات والدين.

33. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأموال خارج الموازنة لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة، مع إكمال بيانات الدخل والنفقات والتمويل على أساس الإجمالي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأموال خارج الموازنة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأموال من خارج الموازنة.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 33 على الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأموال، والتي تتواجد خارج الموازنة، أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للأموال خارج الموازنة (على سبيل المثال، لماذا يتم إعداد أموال محددة؟ وما الغرض الذي تستخدم من أجله؟)،
- وتقديرات الدخل والنفقات والتمويل. (يجب أن يتم تقديم هذه التقديرات على أساس إجمالي بحيث يكون من الممكن معرفة مقدار الأموال التي تتدفق عبر كل مجموعة من الأموال الموجودة خارج الموازنة.)

في أغلب الدول، تشارك الحكومات في بعض أنشطة الموازنة غير المضمنة في موازنة الحكومة المركزية. ويمكن أن تتراوح تلك الأنشطة، والتي يطلق عليها اسم الأموال خارج الموازنة، في الحجم والنطاق. على سبيل المثال، تقوم الدول بإعداد برامج تتعلق بالمعاشات والضمان الاجتماعي كأموال خارج الموازنة، حيث يتم تسجيل

الإيرادات المحصلة والإعانات المدفوعة في صندوق منفصل خارج الموازنة. ويوجد مثال آخر على استخدام الأموال من خارج الموازنة في الدول التي تعتمد على الموارد الهيدروكربونية / المعدنية، حيث يتم توجيه الإيرادات من إنتاج وبيع تلك الموارد من خلال أنظمة خارج الموازنة السنوية.

وفي بعض الحالات، يخدم الفصل الناجم من الصندوق من خارج الموازنة غرضًا سياسيًا مشروعًا، وتوثق التمويلات وأنشطة هذه الأموال توثيقًا جيدًا. ومع ذلك في حالات أخرى، يتم استخدام هذه البنية للتعظيم، ولا يُعرف إلا القليل أو لا شيء عن تمويلات الصندوق وأنشطته.

وتعد إتاحة المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة ضرورية للفهم الشامل للوضع المالي الفعلي للحكومة. وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية، يفضل كذلك تضمين معلومات أخرى حول الأموال خارج الموازنة. وتشتمل هذه المعلومات على نقاش حول المخاطر المقترنة بالأموال خارج الموازنة، والنفقات المصنفة حسب الوحدة الاقتصادية أو الوظيفية أو الإدارية، والقواعد والإجراءات التي تحكم العمليات والإدارات الخاصة بالأموال خارج الموازنة.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الأموال خارج الموازنة، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية ([Budget.pdf-the-Beyond-content/uploads/Looking-nalbudget.org/wphhttp://internatio](http://www.imf.org/external/np/budget/pdf-the-Beyond-content/uploads/Looking-nalbudget.org/wphhttp://internatio)) والقسم 2.1.5 (صفحة 61 إلى 64) من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالأموال خارج الموازنة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. يسري الخيار "ب" إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له يمثل (تمثل) كل المعلومات الأساسية. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأموال خارج الموازنة.

34. هل يمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.
- ب. لا، لا يتم تقديم أموال الحكومة المركزية على أساس موحد.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 34 عما إذا كان مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة يمثل (تمثل) أموال الحكومة المركزية على أساس موحد، مع إظهار أنشطة الموازنة والأنشطة خارج الموازنة لها في نفس الوقت. بشكل عملي، تركز كل الأسئلة الموجودة في استبيان مسح الموازنة المفتوحة على موازنة الحكومة المركزية – أي أنشطة الوزارات أو الإدارات أو الوكالات التابعة للحكومة المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يستفسر السؤال 33 عن الصناديق خارج الموازنة، مثل صناديق الضمان الاجتماعي التي لا يتم تضمينها في الموازنة.

تعد التغطية جانبًا هامًا من جوانب التقارير المالية. ويجب أن تغطي وثائق الموازنة النطاق الشامل للأنشطة المالية للحكومة. في العديد من الدول، تكون الأنشطة خارج الموازنة هامة، ويمكن أن تمثل حصة كبيرة من أنشطة الحكومة المركزية. وبالتالي، للحصول على الصورة الكاملة لأموال الحكومة المركزية، من الضروري فحص كلا الأنشطة المضمنة في الموازنة وتلك خارج نطاق الموازنة. يستفسر هذا السؤال عما إذا كان يتم توفير هذا العرض الموحد لأموال الحكومة المركزية أم لا.

تعد الحكومة المركزية مكونًا واحدًا فقط في القطاع العام الإجمالي. كما يشتمل القطاع العام كذلك على مستويات حكومية أخرى، مثل حكومات الولايات والحكومات المحلية، بالإضافة إلى الشركات العامة. (انظر المخطط الوارد في القسم 1.1.1 في الصفحتين 18 و19 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (2007): <http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>). ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، الرجاء أخذ مستوى الحكومة المركزية فقط في الاعتبار.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يعرض مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة أموال الحكومة المركزية (سواء المتعلقة بالموازنة أو خارج الموازنة) على أساس موحد لعام الموازنة على الأقل.

35. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين الحكومات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات بين الحكومات.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين الحكومات.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 35 عن التحويلات بين المستويات الحكومية. في كثير من الحالات، تدعم الحكومة المركزية توفير سلعة أو خدمة من خلال مستوى أدنى للحكومة من خلال تحويل الأموال بين الإدارات الحكومية. وهذا ضروري لأن، استقلاً من مستوى اللامركزية الإدارية التي توجد في دولة معينة، من غير المرجح أن تكون القدرة على تحصيل الإيرادات للحكومة المحلية كافية لدفع نفقاتها جميعاً. ومع ذلك، لأن النشاط لا تضطلع به وحدة إدارية للحكومة المركزية، فمن غير المحتمل أن تحصل على نفس المستوى من المراجعة في الموازنة. وبالتالي، فإنه من المهم أن يُدرج في مقترح الموازنة بيان يشير بوضوح لحجم وأغراض هذه التحويلات.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات بين المستويات الحكومية بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات بين المستويات الحكومية، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات بين المستويات الحكومية (بعض النظر عما إذا كان يشمل كذلك على مناقشة سرديّة أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات بين المستويات الحكومية.

36. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة عروضاً بديلة للنفقات (مثل عرضها حسب النوع أو حسب السن أو حسب الدخل أو حسب المنطقة) لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة، خلال عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم ثلاثة عروض بديلة على الأقل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- ب. نعم، يتم تقديم عرضين بديلين للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- ج. نعم، يتم تقديم عرض واحد بديل للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- د. لا، لا يتم تقديم عروض بديلة للنفقات لتوضيح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 36 عن "العروض البديلة" للنفقات التي تلقي الضوء على التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة. كما ناقشنا أعلاه، يتم تقديم النفقات، في الغالب، حسب وسيلة تصنيف واحدة على الأقل، أي حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي (انظر الأسئلة من 1 إلى 5)، وحسب البرنامج كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تقوم بتوفير وسائل عرض بديلة للتركيز على الأوجه البديلة لسياسات النفقات وتوضيح من يستفيد من تلك النفقات.

يقوم صندوق النقد الدولي (IMF) حالياً بمناقشة قانون الشفافية المالية ودليل الشفافية المالية الخاصين به. وتتاح حالياً مسودة لقانون الشفافية المالية، وسيتم نشرها في صيغتها النهائية خلال الشهر القليل القادم. في القسم 2.4.3 من مسودة قانون الشفافية المالية لعام 2013، يدعو صندوق النقد الدولي الحكومات لتوفير "معلومات تفصيلية حول التأثير المالي للسياسات الكبرى على المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالدخل أو النوع أو الإحصاءات السكانية أو المناطق" (<https://www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/fisctransp/pdf/070113.pdf>). وبنفس الطريقة، تدعم الأمم المتحدة الموازنات التي تستجيب للنوع، والتي يمكن أن تشمل على عروضاً في الموازنات القائمة على النوع، من أجل الترويج للمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة. انظر:

[budgets.org-http://www.gender](http://www.gender.budgets.org). ويمكن أن توضح العروض البديلة الأخرى كيف تتدفق النفقات للمناطق المختلفة في الدولة، أو كيف يمكن أن تستفيد المجموعات المختلفة حسب الدخل من تلك النفقات.

فعلى سبيل المثال، في الهند، تشتمل الموازنة السنوية على أموال للخطط الفرعية للطوائف المحرومة (SCSP)، وهو برنامج مصمم لمساعدة الفئات (أو الطوائف) المهمشة بشكل تقليدي. انظر ملف PDF 2، صفحة 4، من مقترح موازنة السلطة التنفيذية لعام 2011 للهند (البيانات المالية السنوية)

<https://docs.google.com/folderview?pli=1&id=0ByA9wmvBrAnZeVdkbjlfUDROaFU&tid=0ByA9wmvBrAnZn3ZrdzNzcS1>)

(JZzq). للاطلاع على نموذج باللغة الإسبانية، يمكن الاطلاع على مقترح موازنة السلطة التنفيذية لعام 2014 للمكسيك، حيث يظهر تخصيص أموال بعينها للسكان الأصليين (<http://www.diputados.gob.mx/PEF2014/temas/anexo>) ([s/metodologia/metodologia\\_indigenas.pdf](http://www.metodologia.org)).

ولأغراض الإجابة على هذا السؤال، يمكن أن يغطي العرض البديل كل النفقات أو جزء فقط من النفقات. على سبيل المثال، يمكن أن يظهر كيفية توزيع كل نفقات البرامج وفقاً للمناطق الجغرافية أو يمكن أن يظهر كيفية توزيع نفقات محددة (مثل موازنة الصحة أو موازنة الزراعة) بين المناطق المختلفة. وبنفس الطريقة، إذا كانت الدولة تقدم تقديرات للسياسات التي تهدف إلى تحقيق الفائدة للسكان الأكثر حرماناً (انظر السؤال 52) والتي يجب أن يتم وضعها في الاعتبار كعرض بديل لأغراض الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يشتمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على ثلاثة عروض مختلفة على الأقل توضح التأثير المالي للسياسات على مجموعات المواطنين المختلفة لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يشتمل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له على عرضين بديلين مختلفين للنفقات. ويسري الخيار "ج" فقط إذا كان يتم تقديم عرض واحد فقط للنفقات. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم أي عروض بديلة للنفقات.

37. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل التحويلات إلى الشركات العامة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 37 عن التحويلات إلى الشركات العامة. في الغالب، يكون للحكومات حصص في المشروعات التي تدير الموارد ذات الصلة على وجه الخصوص بالمصالح العامة (مثل الكهرباء والمياه والنفط). وفي حين أن تلك الشركات العامة يمكن أن تعمل بشكل مستقل، إلا أن الحكومة في بعض الأحيان تقوم بتوفير دعم مباشر لها من خلال تقديم تحويلات إلى تلك الشركات، بما في ذلك دعم استثمار رأس المال وبنفقات التشغيل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل التحويلات إلى الشركات العامة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة تلك التحويلات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل التحويلات إلى الشركات العامة،

فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختبار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، التحويلات إلى الشركات العامة (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سرديّة أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للتحويلات إلى الشركات العامة.

38. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة للنشاط شبه المالي والمستفيدين المستهدفين منه.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأنشطة شبه المالية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية أو بعض الأنشطة شبه المالية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 38 على الأنشطة شبه المالية، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأنشطة أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء الأنشطة شبه المالية (أيما السبب وراء المشاركة في هذا النشاط؟)؛
- تحديد المستفيدين المستهدفين من النشاط شبه المالي.

ويشير مصطلح "أنشطة شبه المالية" إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تعد أنشطة مالية في طبيعتها وينبغي تنفيذها من خلال عملية وضع الموازنة العادية ولكن لا يتم ذلك. على سبيل المثال، يمكن أن يتم إجراء نشاط شبه مالي إذا قامت مؤسسة مالية عامة بتوفير منحة غير مباشرة، بدلاً من تقديم منحة مباشرة عبر الموازنة لتنفيذ نشاط بعينه، من خلال تقديم قروض بمعدلات تقل عن معدلات السوق لهذا النشاط. وبنفس الطريقة، يكون النشاط شبه مالي عندما يقوم أحد المشروعات بتوفير السلع أو الخدمات بأسعار أقل من المعدلات التجارية لأفراد معينين أو لمجموعات معينة من أجل دعم أهداف السياسة الحكومية.

الأمثلة الواردة أعلاه عبارة عن خيارات للسياسات يمكن أن تكون مدعومة من خلال الحكومة والسلطة التشريعية. ومع ذلك، يمكن أن تنطوي الأنشطة شبه المالية أيضاً على الأنشطة التي تنتهك أو تتحايل على قوانين عملية وضع الموازنة في دولة ما أو لا تخضع لعملية الموافقة التشريعية العادية للنفقات. وعلى سبيل المثال، قد تصدر السلطة التنفيذية أمراً غير رسمي لهيئة حكومية، مثل مؤسسة عامة تجارية، لتمتد السلطة التنفيذية بالسلع والخدمات التي يتوجب، في الحالات الطبيعية، شراؤها من خلال التمويل المخصص والمعتمد من خلال السلطة التشريعية. ويجب أن يتم الكشف عن كل الأنشطة شبه المالية للعامة وأن تكون تلك الأنشطة خاضعة للمراقبة العامة.

أشار صندوق النقد الدولي (IMF)، في دليل الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) إلى صعوبة تحديد وقياس الأنشطة شبه المالية، كما أنه دعا إلى تضمين وثائق الموازنة الخاصة ببيانات الأنشطة شبه المالية التي "تشتمل على معلومات كافية لتمكين إجراء بعض التقييمات على الأقل للأهمية المالية المحتملة لكل نشاط من الأنشطة شبه المالية، ومتى أمكن، يجب أن يتم تحديد كم وقياس الأنشطة شبه المالية الكبرى" في الموازنة.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأنشطة شبه المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المدة المتوقعة للنشاط شبه المالي، وتحديد كمية النشاط والافتراضات التي تدعم هذه التقديرات، ومناقشة الأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالنشاط، بما في ذلك التأثير على الكيان الذي يقوم بتنفيذ النشاط. يوفر المربع الموجود في صفحة 80 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) العديد من الأمثلة حول الأنشطة شبه المالية التي يمكن أن يتم الرجوع إليها عند الحاجة. ويمكن العثور على المزيد من التفاصيل حول الأنشطة شبه المالية في دليل الشفافية في التمويل العام. النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://www.internationalbudget.org/uploads/Looking-Beyond-content/Budget.pdf>).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأنشطة شبه المالية لعام الموازنة على الأقل، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأنشطة شبه المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الأنشطة شبه المالية.

إذا لم تكن الأنشطة شبه المالية تمثل مشكلة كبيرة في دولتك، الرجاء اختيار الخيار "هـ". ومع ذلك، الرجاء توخي الحذر عند الرد على هذا السؤال.

39. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول، بالإضافة إلى تقدير لقيمتها).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول المالية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول المالية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية أو بعض الأصول المالية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول المالية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 39 على الأصول المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- قائمة بالأصول المالية،
- وتقدير لقيمتها.

تمتلك الحكومات الأصول المالية، مثل النقد أو السندات أو الأسهم. ومع ذلك، بخلاف شركات القطاع الخاص، توفر بعض الحكومات موازنات تظهر قيمة الأصول والمسؤوليات الخاصة بها.



وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالأصول المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال: مناقشة تدور حول الغرض منها، ومعلومات تاريخية حول الأمور الافتراضية، والفروق بين القيم التي يتم رفع تقارير بها والقيم السوقية، وملخص الأصول السوقية كجزء من الموازنة الحكومية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بكل الأصول المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول المالية التي تمتلكها الحكومة.

40. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على قائمة بالأصول مصنفة حسب الفئة).

أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الأصول غير المالية.

ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الأصول غير المالية.

ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تنفرد إلى بعض الأصول غير المالية.

د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 40 على الأصول غير المالية المملوكة للحكومة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأصول أم لا. المعلومات الأساسية عبارة عن قائمة بالأصول غير المالية، مجمعة حسب نوع (أو فئة) الأصول.

الأصول غير المالية عبارة عن الأشياء ذات القيمة التي تمتلكها الحكومة أو تسيطر عليها (باستثناء الأصول المالية)، مثل الأراضي والمباني والمعدات. ويمكن أن يمثل تقدير الأصول غير المالية العامة مشكلة، وخاصة في الحالات التي لا يكون الأصل فيها متاحاً في السوق المفتوحة (مثل الآثار الحكومية). وفي هذه الحالات يعتبر أمراً مقبولاً تقديم معلومات موجزة في وثائق الموازنة من سجل الأصول لدولة ما. إلا أنه في بعض الحالات، يمكن للحكومات تقدير قيمة الأصول غير المالية المملوكة لها، وبعضها يمثل ملخصاً للأصول غير المالية كجزء من الموازنات الخاصة بها. وللإطلاع على مثال لكيفية تقديم الأصول غير المالية في واحدة من العديد من الوثائق الداعمة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في نيوزيلندا، يرجى الاطلاع على بيان التوقعات المالية لعام 2011، ملاحظات للبيانات المالية (يتبع)، الملاحظة 14، والتي يمكن الوصول إليها هنا: <http://www.treasury.govt.nz/budget/forecasts/befu2011/072.htm>.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له قائمة مصنفة حسب الفئة لكل الأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالأصول غير المالية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات غير المالية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالأصول غير المالية التي تمتلكها الحكومة.

41. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لتأخرات الإنفاق لعام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل متأخرات الإنفاق.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لتأخرات الإنفاق.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 41 عن تقديرات متأخرات الإنفاق التي تنشأ عندما تلتزم الحكومة بإنفاق الأموال ولكنها لم تدفع المبلغ عند استحقاقه. (للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على القسمين 3.49 إلى 3.50 من دليل إحصاءات التمويل الحكومي لعام 2001 والصادر عن صندوق النقد الدولي، [gfs/manual/pdf/all.pdf/http://www.imf.org/external/pubs/ft](http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/pdf/all.pdf) (صفحة 29)). وبالرغم من أن هذا الالتزام يعادل الاقتراض، غالبًا لا يتم تسجيله في الموازنة، مما يجعل من الصعب إجراء تقييم للوضع المالي للحكومة بالكامل. وعلاوة على ذلك، يؤثر الالتزام بتسديد هذه الديون على قدرة الحكومة على تحمل تكاليف الأنشطة الأخرى.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل متأخرات الإنفاق بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة المتأخرات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل متأخرات الإنفاق، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، متأخرات الإنفاق (بغض النظر عما إذا كان يشمل كذلك على مناقشة سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لتأخرات الإنفاق.

إذا لم تمثل متأخرات الإنفاق مشكلة كبيرة في الدولة، ينبغي على الباحثين اختيار الخيار "هـ". ولكن يجب على الباحثين توخي الحذر عند الإجابة على هذا السؤال. وغالبًا ما سوف تسمح قوانين إدارة الإنفاق العام واللوائح بالتأخيرات المعقولة، ربما 30 أو 60 يومًا، في السداد النمطي للفواتير المستحقة. ولا ينبغي اعتبار متأخرات الإنفاق التي تؤثر على نسبة ضئيلة للإنفاق بسبب النزاعات التعاقدية مشكلة كبيرة لغرض الإجابة على هذا السؤال.

42. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول الالتزامات المحتملة، مثل ضمانات القروض الحكومية أو برامج الضمان؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء كل التزام محتمل؛ والضمانات أو الالتزامات التأمينية المقترحة لعام الموازنة؛ المبلغ الإجمالي للالتزامات الضمانات أو الضمان (التعرض الإجمالي) في نهاية عام الموازنة.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل الالتزامات المحتملة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية أو بعض الالتزامات المحتملة.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 42 على الالتزامات المحتملة، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الالتزامات أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي للسياسة وراء كل التزام محتمل؛
- والالتزامات المحتملة الجديدة لعام الموازنة، مثل الضمانات أو التزامات الضمان الجديدة المقترحة لعام الموازنة،
- المبلغ الإجمالي للضمانات أو التزامات الضمان المعلقة بنهاية عام الموازنة. ويعكس ذلك التعرض الإجمالي للحكومة في حالة أصبحت كل الضمانات أو الالتزامات مستحقة (رغم أنه من غير المحتمل أن يحدث ذلك).

يتم التعرف على هذه الالتزامات المحتملة بأسلوب المحاسبة النقدية فقط عندما يقع الحدث الطارئ ويتم السداد. إن المثال لهذه الالتزامات هو حالة القروض التي تضمنها الحكومة المركزية، والتي يمكن أن تشمل القروض للبنوك المملوكة للدولة وغيرها من المؤسسات التجارية المملوكة للدولة أو التقسيمات الإدارية الحكومية أو المؤسسات الخاصة. وبموجب هذه الضمانات، سوف تدفع الحكومة إذا قصر المقترض. وبالتالي، فإن تقييم احتمال حدوث الطوارئ هو مسألة أساسية لإجراء تقديرات كمية لهذه الالتزامات.

في الموازنة، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "حيثما يكون عملياً، ينبغي الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات العرضية وتصنيفها حسب الفئة الرئيسية التي تعكس طبيعتها وينبغي الإفصاح عن المعلومات التاريخية حول التقصير لكل فئة حيثما يكون ذلك متاحاً. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تحديد الالتزامات العرضية كمياً، ينبغي سردها ووصفها".

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالالتزامات المحتملة، بما في ذلك، على سبيل المثال: المعدلات الافتراضية التاريخية لكل برنامج، والمعدلات الافتراضية المحتملة في المستقبل، والحد الأقصى للضمان المصرح به من خلال القانون، وأي تمويل خاص مقترن بالضمان (على سبيل المثال، هل يتم فرض الرسوم أم لا، وهل توجد أموال احتياطية لغرض دفع الضمانات أم لا، وما إلى ذلك)، ومدة كل ضمان، وتقدير للأهمية المالية والمخاطر المحتملة المقترنة بالضمانات.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المحتملة، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) (79 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>)) والصفحة 59 (المربع 11) الصفحات من 77 إلى 79 من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (لعام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>)).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المحتملة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المحتملة، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول الالتزامات المحتملة.

43. هل يوفر مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة توقعات لتقييم الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة تمويلها على المدى البعيد؟

(يجب أن تغطي المعلومات الأساسية فترة لا تقل عن 10 أعوام وأن تشمل على افتراضات الاقتصاد الكلي والإحصاءات السكانية المستخدمة بالإضافة إلى مناقشة حول التداعيات والمخاطر المالية التي تشير إليها التوقعات.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتقييم مسؤوليات الحكومة المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 43 على الالتزامات المستقبلية للحكومة واستدامة التمويل الخاص بها على المدى البعيد، حيث يستفسر عن تواجد المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه الأمور. ويجب أن تشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- التوقعات التي تغطي فترة لا تقل عن 10 أعوام.
- افتراضات الاقتصاد الكلي وإحصاءات السكان المستخدمة لتقديم التوقعات.
- مناقشة تدور حول التداعيات المالية والمخاطر التي يتم تمييزها من خلال التوقعات.

تدعو ممارسات الإدارة المالية العامة الجيدة إلى أن تشمل الموازنة على تحليلات الاستدامة المالية. توصي مسودة قانون الشفافية المالية لعام 2013 الصادرة عن صندوق النقد الدولي (<https://www.imf.org/external/np/exr/consult/2013/fisctransp/pdf/070.pdf>) بأن تقوم الحكومات بشكل دوري بنشر التقييمات المتوقعة للتمويل العام على المدى البعيد (انظر القسم 2.4.4). تعد الالتزامات المستقبلية عنصرًا هامًا على وجه الخصوص عند تقييم استدامة التمويل العام على المدى البعيد. وتعد الالتزامات المستقبلية نتيجة للالتزامات الحكومية التي تكون، على عكس الالتزامات المحتملة، مؤكدة الوقوع في وقت محدد في المستقبل وتؤدي بذلك إلى جلب نفقات. ويتكون المثال النموذجي من التزامات الحكومة بدفع إعانات المعاش أو تغطية تكاليف الرعاية الصحية للمتقاعدين في المستقبل. وفي إطار نظام المحاسبة النقدية، يتم الاعتراف فقط بالمدفوعات الجارية المرتبطة بهذه الالتزامات في الموازنة. مطلوب بيان منفصل لحصر التأثير المستقبلي على الموازنة لهذه الالتزامات.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، قد توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق باستدامة التمويل الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: التوقعات التي تغطي 20 أو 30 عامًا، والسيناريوهات المتعددة التي تحتوي على مجموعات مختلفة من الافتراضات، والافتراضات المتعلقة بالعوامل الأخرى (مثل نفاد الموارد

الطبيعية) والتي تتجاوز بيانات الاقتصاد الكلي وبيانات الإحصاء السكاني الأساسية، والتقديم التفصيلي للبرامج الخاصة التي لها أفق زمنية بعيدة المدى، مثل تعاقدات الخدمة المدنية.

للحصول على المزيد من المعلومات حول الالتزامات المستقبلية، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية <http://internationalbudget.org/wp/Budget.pdf-the-Beyond-content/uploads/Looking->

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة على المدى البعيد بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالالتزامات المستقبلية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالالتزامات المستقبلية واستدامة تمويل الحكومة

44. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات لمصادر مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل مصادر مساعدات المانحين، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل مصادر مساعدات المانحين.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات لمصادر مساعدات المانحين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 44 عن تقديرات مساعدات المانحين، سواء المالية أو العينية. وتعتبر هذه المساعدات إيراداً غير ضريبي، ويجب تحديد مصادر هذه المساعدة بشكل صريح. من حيث المساعدة العينية، الاهتمام في المقام الأول على توفير السلع (ولا سيما تلك التي توجد لها سوق الذي من شأنه أن يسمح للبضائع الواردة كمساعدة عينية أن تباع وتتحول بالتالي إلى نقد) بدلاً من المعونة المتمثلة في المستشارين من الدول المانحة والتي توفر المساعدة الفنية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل مساعدات المانحين بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة المساعدات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل مساعدات المانحين، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، مساعدات المانحين (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات لمساعدات المانحين. حدد الخيار "هـ" إذا لم تحصل الدولة على مساعدات من المانحين.

45. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة معلومات حول النفقات الضريبية لعام الموازنة على الأقل؟

(يجب أن تشتمل المعلومات الأساسية على بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة لكل نفقات ضريبية والمستفيدين المستهدفين بالإضافة إلى تقدير للإيرادات الناجمة عن ذلك.)

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لكل النفقات الضريبية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لكل النفقات الضريبية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية أو بعض النفقات الضريبية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يركز السؤال 45 على النفقات الضريبية، حيث يستقر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه التفضيلات الضريبية أم لا. ويجب أن تشمل المكونات الأساسية على ما يلي للنفقات الضريبية الجديدة والحالية:

- بيان الغرض أو السبب المنطقي وراء السياسة؛
- وقائمة بالمستفيدين المستهدفين،
- وتقدير للإيرادات الناجمة.

تنشأ النفقات الضريبية نتيجة لاستثناءات أو تفضيلات أخرى في القانون الضريبي الخاصة بكيانات محددة أو أفراد أو أنشطة. وغالبًا ما يكون للتفضيلات الضريبية نفس التأثير على السياسة العامة مثل الإعانات أو المخصصات أو السلع أو الخدمات المباشرة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لتشجيع شركة ما على الدخول في المزيد من البحوث من خلال تخفيضات ضريبية خاصة نفس تأثير إعانة تلك الشركة بشكل مباشر من خلال جانب النفقات في الموازنة، حيث إن تلك الإعانة لا تزال تمثل تكلفة فيما يتعلق بالإيرادات الناجمة. ومع ذلك، من المحتمل أن تتلقى بنود الإنفاق التي تتطلب إقرارًا سنويًا مزيدًا من التدقيق عن التخفيضات الضريبية التي تشكل سمة دائمة للقانون الضريبي.

وبما يتجاوز المعلومات الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالنفقات الضريبية، بما في ذلك، على سبيل المثال: المستفيدون المستهدفون حسب القطاع وفئة الدخل (التأثير الموزع)؛ وبيان افتراضات التقدير، بما في ذلك تعريف المعيار الذي يتم قياس الإيرادات الناجمة وفقًا له؛ ونقاش النفقات الضريبية كجزء من النقاش العام للنفقات لمناطق البرامج التي تنلق كلا نوعي الدعم الحكومي (من أجل توفير المعلومات بشكل أفضل لخيارات السياسات). للحصول على المزيد من المعلومات حول النفقات الضريبية، يرجى الاطلاع على دليل الشفافية في التمويل العام: النظر بما يتجاوز الموازنة الأساسية

(صفحة 76 إلى 77) من دليل صندوق النقد الدولي حول الشفافية المالية (عام 2007) (<http://www.imf.org/external/np/pp/2007/eng/051507m.pdf>) و القسم 3.1.3 (صفحة 76 إلى 77) من دليل ([Budget.pdf-the-Beyond-content/uploads/Looking-http://internationalbudget.org/wp](http://internationalbudget.org/wp/Budget.pdf-the-Beyond-content/uploads/Looking-http://internationalbudget.org/wp))

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالنفقات الضريبية، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بالنفقات الضريبية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات حول النفقات الضريبية.

46. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للإيرادات المخصصة؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل الإيرادات المخصصة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يسأل السؤال 46 عن تقديرات الإيرادات المخصصة، والتي تعد بمثابة الإيرادات التي قد يتم استخدامها فقط لغرض محدد (على سبيل المثال، الإيرادات من الضرائب المفروضة على الوقود والتي يمكن استخدامها لبناء الطرق فقط). وهذه المعلومات تكون مهمة في تحديد أي الإيرادات متوفرة لتمويل النفقات العامة للحكومة وأي الإيرادات محتجزة لأغراض معينة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل الإيرادات المخصصة بالإضافة إلى نقاش سردي لمناقشة التخصيصات في نفس الوقت لعام الموازنة على الأقل. أما إذا لم يتم تضمين النقاش السردي، إلا أنه تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات المخصصة، فإن الخيار "ب" هو الخيار المناسب. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، الإيرادات المخصصة (بغض النظر عما إذا كان يشتمل كذلك على مناقشة سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للإيرادات المخصصة. يسري الخيار "هـ" إذا لم تكن الإيرادات مخصصة أو إذا كانت الممارسة غير مسموح بها بموجب القانون أو التشريع.

47. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لعام الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذروة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفاً واضحاً للرابط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تتطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنيوزيلاندا

بالدولة. (16-http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة

في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجية / خطط التنمية. تشتمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظوراً متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تمامًا عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سرديّة. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردى فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

48. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة المعلومات حول كيفية ارتباط الموازنة المقترحة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف السياسة الحكومية لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة بكل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام، إلا أنه لا يتم تضمين النقاش السردى.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة المقترحة ببعض وليس كل أهداف السياسات الحكومية لفترة متعددة الأعوام.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة وأهداف السياسات الحكومية المعلنة لفترة متعددة الأعوام.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤالان 47 و48 يستفسران عن المعلومات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) بأهداف سياسات الحكومة. فالموازنة هي وثيقة السياسة الرئيسية للسلطة التنفيذية وذرورة التخطيط للسلطة التنفيذية وعمليات وضع الموازنة. وينبغي بالتالي أن تتضمن وصفًا واضحًا للرابط بين أهداف السياسة والموازنة، أي تتطوي على تفسير واضح لكيفية انعكاس أهداف سياسة الحكومة في خيارات موازنتها. للتعرف على مثال على النقاش حول أهداف السياسة الحكومية في الموازنة، يرجى الاطلاع على الصفحات من 13 إلى 18 من بيان النوايا لعام 2011 لنيوزيلاندا

بالدولة. (16-http://www.treasury.govt.nz/publications/abouttreasury/soi/2011)، والتي تعد واحدة من بين العديد من الوثائق التي تدعم الموازنة الخاصة



في بعض الدول، تجهز الدولة خطط الاستراتيجية / خطط التنمية. تشتمل تلك الخطط على كل السياسات التي تخطط الحكومة لتنفيذها لعام الموازنة، كما أنها في الكثير من الأحوال تغطي منظوراً متعدد الأعوام. وفي بعض الحالات، لا تتفق هذه الخطط مع وثائق الموازنة، وربما تكون منفصلة تمامًا عن مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن السؤال يستفسر عما إذا كانت خطط السياسات الحكومية "تتم ترجمتها" إلى أرقام للإيرادات والنفقات في وثائق الموازنة الفعلية أم لا.

يستفسر السؤال 47 عن المعلومات التي تغطي عام الموازنة، في حين أن السؤال 48 يستفسر عن الفترة التي لا تقل عن عامين بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات الخاصة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية لعام الموازنة (بالنسبة للسؤال 47) أو لفترة متعددة الأعوام تتجاوز عام الموازنة (للسؤال 48) بالإضافة إلى نقاش سردي لكيفية عكس أهداف السياسات هذه في الموازنة. لاختيار الخيار "ب" في أي سؤال من السؤالين، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية، إلا أنه لا يتم تضمين أي نقاشات سردية. يسري الاختيار "ج" إذا كان المعروض يشتمل على النقاش السردى فقط، أو إذا كان يشتمل على التقديرات التي توضح كيفية ارتباط الموازنة ببعض، وليس كل، أهداف السياسات الحكومية (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشتمل كذلك على نقاش سردي أم لا). يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بكيفية ارتباط الموازنة بأهداف السياسات الحكومية.

وينبغي أن تفصح الموازنة ليس فقط عن مبلغ الأموال التي يجري تخصيصها لبرنامج ولكن أيضًا المعلومات الأخرى اللازمة لتحليل تلك النفقات. وتستخدم البيانات غير المالية وأهداف الأداء المقترنة بمقترحات الموازنة لتقييم نجاح سياسة ما. على سبيل المثال، حتى عندما يتم إنفاق الأموال المخصصة وفقًا للخطة، يبقى السؤال "هل حققت السياسة الأهداف التي كانت تهدف إلى تحقيقها"؟

يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية على المعلومات المتعلقة بما يلي:

- المدخلات – تشير إلى الموارد المحددة لتحقيق النتائج. على سبيل المثال، في مجال التعليم، أن تشتمل البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات على مجموعة من الكتب التي يتم توفيرها إلى كل مدرسة أو المواد المطلوب استخدامها لبناء أو تجديد مدرسة.
- المخرجات – تشير إلى المنتجات والخدمات التي يتم توفيرها كنتيجة للمدخلات. على سبيل المثال، عدد التلاميذ الذين يتم تعليمهم كل عام، أو عدد الأطفال الذين يتلقون اللقاحات، أو عدد المستفيدين من برنامج للضمان الاجتماعي.
- النتائج – تشير إلى التأثيرات المستهدفة أو أهداف السياسات التي تم تحقيقها. على سبيل المثال، زيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأطفال الأقل من 10 أعوام، أو تقليل معدلات الوفيات بين الأمهات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات التي تضع أهداف الأداء استخدام البيانات غير المالية للمخرجات والنتائج لتحديد هل تم الوفاء بهذه الأهداف أم لا.

49. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول المدخلات التي يتم الحصول عليها خلال عام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).

ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 49 عن إتاحة البيانات غير المالية حول المدخلات لعام الموازنة. (يتم التعامل مع البيانات غير المالية حول المخرجات والنتائج في السؤال 50).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول المدخلات الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب الوظائف. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول المدخلات لكل الوحدات الإدارية أو لكل الوظائف، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول المدخلات لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول المدخلات.

50. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة بيانات غير مالية حول النتائج (فيما يتعلق بالمخرجات أو النتائج) خلال عام الموازنة على الأقل؟

أ. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج في كل الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

ب. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية (أو الوظائف)، ولكن ليس لكل البرامج (أو أي منها).

ج. نعم، يتم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية (أو الوظائف).

د. لا، لا يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.

هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 50 عن إتاحة البيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. يمكن أن تشمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 49).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل برنامج مفرد في الوحدات الإدارية (الوزارات والإدارات والوكالات) لعام الموازنة على الأقل. ويكون من المقبول كذلك إذا كانت البيانات غير المالية حول النتائج الخاصة بكل برنامج مرتبة حسب التصنيف الوظيفي.

لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له بيانات غير مالية حول النتائج لكل الوحدات الإدارية أو لكل التصنيفات الوظيفية، ولكن ليس لكل برنامج مفرد (أو حتى لأي برامج) في تلك الوحدات الإدارية أو الوظائف. تسري الإجابة بالخيار "ج" إذا تم توفير بيانات غير مالية حول النتائج لبعض البرامج و / أو بعض الوحدات الإدارية أو بعض الوظائف. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم بيانات غير مالية حول النتائج.

51. هل تم تعيين أهداف للأداء للبيانات غير المالية حول النتائج في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة؟

- أ. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج.
- ب. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لأغلب البيانات غير المالية حول النتائج.
- ج. نعم، يتم تعيين أهداف الأداء لبعض البيانات غير المالية حول النتائج.
- د. لا، لا يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج، أو أن الموازنة لا تقدم بيانات غير مالية حول النتائج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 51 عن تعيين أهداف للأداء للبيانات غير المالية حول النتائج لعام الموازنة. ويسري السؤال على النتائج غير المالية الموضحة في الموازنة، والتي تم تحديدها لأغراض السؤال 50.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لكل البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة لعام الموازنة على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يعين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له أهداف الأداء لأغلبية (وليس كل) البيانات غير المالية حول النتائج الموضحة في الموازنة. يسري الخيار "ج" عندما يتم تعيين أهداف الأداء على أقل من نصف البيانات غير المالية حول النتائج. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تعيين أهداف الأداء للبيانات غير المالية حول النتائج والموضحة في الموازنة، أو أن الموازنة لا تقدم نتائج غير مالية.

52. هل يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو أي وثائق داعمة للموازنة تقديرات للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة في عام الموازنة على الأقل؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

السؤال 52 يسأل عما إذا كانت الموازنة تسلط الضوء على السياسات، سواء الجديدة أو القائمة، والتي تعود بالنفع على أفقر شرائح المجتمع. ويهدف هذا السؤال فقط إلى تقييم تلك البرامج التي تعالج الاحتياجات الفورية للفقراء مباشرة، مثلما يحدث من خلال برامج المساعدة النقدية أو توفير السكن، وليس بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، من خلال دفاع وطني أقوى. إن هذه المعلومات ذات أهمية خاصة لأولئك الذين يسعون إلى تعزيز التزام الحكومة بجهود مكافحة الفقر.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الوثائق الداعمة له التقديرات التي تغطي كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً بالإضافة إلى نقاش سردي لهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا لم يتم تضمين النقاش السردى، إلا أنه يتم تقديم كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا كان المعروض يشمل على تقديرات تغطي بعض، وليس كل، السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً (بغض النظر عما إذا كان المعروض يشمل كذلك على مناقشة سردية أم لا). يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم تكن هناك تقديرات للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة.

53. هل تقوم السلطة التنفيذية بإعلان جدولها الزمني فيما يتعلق بتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للجماهير (أي، الوثيقة التي تحدد الجداول الزمنية لقيام الكيانات الحكومية بتقديم الوثائق، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة)؟

- أ. نعم، يتم إصدار جدول زمني تفصيلي للجماهير.
- ب. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء بعض التفاصيل.
- ج. نعم، يتم إصدار جدول زمني للجماهير، إلا أنه يفتقر إلى بعض التفاصيل الهامة.
- د. لا، لا يتم إصدار جدول زمني للجماهير.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يسأل السؤال 53 عن الجداول الزمنية للموازنة. والجدول الزمني الداخلي مهم بشكل خاص لإدارة السلطة التنفيذية لعملية إعداد الموازنة، وذلك للتأكد من أنها تضع في اعتبارها وجهات نظر مختلف الإدارات والهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدد الجدول الزمني مواعيد التقديم من الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة. وبالتالي يكون المجتمع المدني على دراية بالخطوات المتنوعة المضمنة في عملية تكوين الموازنة، وعندما تظهر الفرص لمشاركة السلطة التنفيذية، من الضروري أن يتاح هذا الجدول الزمني للجماهير.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم السلطة التنفيذية بتجهيز جدول زمني مفصل للموازنة وإصداره للجماهير. تسري الإجابة "ب" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه لا يتم تضمين بعض التفاصيل به. تسري الإجابة "ج" في حالة إتاحة الجدول الزمني للجماهير، إلا أنه يتم استثناء الكثير من التفاصيل الهامة، مما يقلل من قيمته بالنسبة لأولئك خارج الحكومة. يسري الخيار "د" إذا لم تتم إتاحة الجدول الزمني للجماهير.

## القسم الثالث: شمولية وثائق الموازنة الرئيسية الأخرى

### **مقدمة:**

تنظر الفئة الثانية الواسعة للأسئلة في استبيان الموازنة المفتوحة في شأن وثائق الموازنة السبعة الرئيسية التي يتم إنتاجها أثناء المراحل الأربع لعملية وضع الموازنة. وتبلغ أول مرحلتين - الصياغة والإقرار - ذروتيهما في الموازنة عند إقرارها. وخلال هذه المراحل يتم تحديد أولويات الموازنة، وبالتالي يعد احتمال المساعدة في تشكيل الموازنة أمرًا مفتوحًا أمام المجتمع المدني. وتقع المرحلتان الأخريان -- التنفيذ والتقارير النهائية / عمليات المراجعة - بعد إقرار الموازنة. وهذه المراحل الأخيرة مهمة لأنه يتم إخراج معلومات أساسية والتي تشير إلى مدى الالتزام بالاتفاقات التي تمت في وضع أولويات الموازنة، وتوفير الخدمات المطلوبة كما هو مخطط لها. وتساعد هذه المعلومات على وضع الحكومة أمام مسؤوليتها، وإثراء مناقشة الموازنات المقبلة.

والقسم الثالث مقسم إلى سبع فئات فرعية، حيث يطرح مجموعة من الأسئلة لكل وثيقة من وثائق الموازنة التالية: البيان التمهيدي للموازنة، والموازنة التي تم إقرارها، وموازنة المواطنين، وتقارير العام، ومراجعة منتصف العام، وتقارير نهاية العام، وتقارير المراجعة.

### **البيان التمهيدي للموازنة**

البيان التمهيدي للموازنة، والذي يشار إليه في بعض الأحيان باسم التقرير التمهيدي للموازنة، يمثل خطط السياسة الاقتصادية والمالية للسلطة التنفيذية لعام الموازنة القادم، وهو يساعد على تشجيع النقاش على الموازنة قبل تقديم مقترح الموازنة الأكثر تفصيلاً للسلطة التنفيذية. ويعكس البيان التمهيدي للموازنة أوج مرحلة التخطيط الاستراتيجي لعملية وضع الموازنة، حيث تربط السلطة التنفيذية على نطاق واسع أهداف سياستها مع الموارد المتاحة في الإطار المالي للموازنة، أي إجمالي مبالغ النفقات والإيرادات والدين لعام الموازنة القادم. وتحدد هذه العملية المعايير اللازمة لمقترح الموازنة قبل أن يتم اتخاذ قرارات التمويل المفصلة للبرنامج. ومن خلال وضع المعايير الواسعة للموازنة، يمكن أن يساعد البيان على خلق التوقعات المناسبة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. كما يمكن أن يقترن البيان التمهيدي للموازنة كذلك بإطار عمل نفقات متوسط المدى، يهدف إلى الربط بين السياسات والتخطيط ووضع الموازنة على مدار فترة تشتمل على عدة أعوام.

توصي أفضل الممارسات بأن يشتمل البيان التمهيدي للموازنة على ما يلي: توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الموازنة عليها، سياسات وأولويات الإيرادات والنفقات الرئيسية التي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية، وتوقعات الإيرادات والنفقات متعددة الأعوام.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (54 إلى 58)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من البيان التمهيدي للموازنة المتاح للجماهير. ولكي يتم اعتبار البيان التمهيدي للموازنة متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح ذلك البيان للجماهير قبل شهر على الأقل من تقديم مقترح الموازنة للسلطة

التنفيذية إلى السلطة التشريعية. إذا لم يكن البيان التمهيدي للموازنة يعتبر متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبار أن هذا البيان متاحًا للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالبيان التمهيدي للموازنة.

54. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول توقعات الاقتصاد الكلي تقوم عليها توقعات الموازنة؟

(يجب أن تتضمن المعلومات الأساسية مناقشة للتطلعات الاقتصادية مع تقديرات مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP) الاسمي ومعدل التضخم والنمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لتطلعات الاقتصاد الكلي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتطلعات الاقتصاد الكلي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 54 على توقعات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بالافتراضات الاقتصادية قد تم تقديمها أم لا. وهذه المكونات الأساسية تشتمل على نقاش للتوقعات الاقتصادية بالإضافة إلى تقديرات لما يلي:

- مستوى إجمالي الناتج المحلي (GDP)؛
- ومعدل التضخم؛
- ونمو إجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي؛
- ومعدلات الفائدة.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، توفر بعض الحكومات كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بالتوقعات الاقتصادية، بما في ذلك، على سبيل المثال: معدلات الفائدة قصيرة المدى وبعيدة المدى، ومعدل التوظيف والبطالة، ومُخفض إجمالي الناتج المحلي، وسعر النفط والسلع الأخرى، والحساب الحالي، ومعدل الصرف، وتكوين نمو إجمالي الناتج المحلي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بتوقعات الاقتصاد الكلي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم معلومات متعلقة بالاقتصاد الكلي.

55. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإنفاق للحكومة والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات النفقات، بالإضافة إلى تقدير إجمالي النفقات).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 55 على سياسات وأولويات الإنفاق الحكومي في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإنفاق،
- وتقدير إجمالي النفقات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات برمجية مفصلة (حيث يتم تقديم تلك المعلومات التفصيلية في العادة في الموازنة ذاتها)، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع إجمالي النفقات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. ويمكن أن يشمل البيان التمهيدي للموازنة على بعض التفاصيل، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة القادم. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإنفاق الحكومي.

56. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة معلومات حول سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية والتي توجه تطوير التقديرات التفصيلية للموازنة التالية؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على نقاش حول سياسات وأولويات الإيرادات، بالإضافة إلى تقدير إجمالي الإيرادات).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية لسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 56 على سياسات وأولويات الإيرادات الحكومية في البيان التمهيدي للموازنة، حيث يستفسر عما إذا كانت المعلومات "الأساسية" المتعلقة بهذه السياسات قد تم تقديمها أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- مناقشة حول سياسات وأولويات الإيرادات،
- وتقدير إجمالي الإيرادات.

بالرغم أنه من غير المرجح أن يشمل البيان التمهيدي للموازنة على مقترحات مفصلة حول الإيرادات، ينبغي أن يشمل مناقشة لأولويات السياسة واسعة النطاق بالإضافة إلى توقع إجمالي الإيرادات المقترنة بهذه السياسات لعام الموازنة على الأقل. كما يمكن أن يشمل البيان التمهيدي للموازنة كذلك على بعض التفاصيل الإضافية، على سبيل المثال، التقديرات التي يتم توفيرها من خلال فئة الإيرادات، سواء الضريبية أو غير الضريبية، أو بعض مصادر الإيرادات المفردة، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المعلومات الأساسية المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية لعام الموازنة القادم بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية التي تتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه لعام الموازنة القادم. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات المتعلقة بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" في حالة عدم تقديم أي معلومات تتعلق بسياسات وأولويات الإيرادات الحكومية.



57. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 57 عما إذا كان البيان التمهيدي للموازنة يشتمل على ثلاثة تقديرات رئيسية فيما يتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب في عام الموازنة القادم،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة القادم،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة القادم.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشتمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقاً وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة كل التقديرات الثلاثة للاقتراض والدين لعام الموازنة القادم على الأقل. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في البيان التمهيدي للموازنة.

58. هل يقدم البيان التمهيدي للموازنة تقديرات لإجمالي النفقات لفترة متعددة الأعوام (على الأقل عامين بعد عام الموازنة) أم لا؟

- أ. نعم، يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
- ب. لا، لا يتم تقديم تقديرات متعددة الأعوام للنفقات.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### **الإرشادات:**

يستفسر السؤال 58 عن تقديرات النفقات متعددة الأعوام في البيان التمهيدي للموازنة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. يجب أن تكون التقديرات متعلقة بإجمالي النفقات على الأقل، إلا أنها يمكن أن تشمل على المزيد من التفاصيل عن مجرد الإجمالي المُجمع.

#### **الموازنة المقررة**

بعد مناقشة الموازنة المقترحة للسلطة التنفيذية، تُقر السلطة التشريعية عادة شكلاً ما من أشكال الموازنة أو الاعتمادات المالية، وغالباً ما يطلق على ذلك اسم الموازنة المقررة. وتوفر الموازنة المقررة الحد الأدنى من المعلومات لأي تحليلات يتم تنفيذها أثناء العام المالي. وبمعنى آخر، تعد بمثابة نقطة الانطلاق لمراقبة مرحلة التنفيذ للموازنة. وفي بعض الدول، يختلف مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية اختلافاً كبيراً عن الموازنة المقررة، لذلك ينبغي أن يتم تقييم محتويات الوثيقتين كل على حدة. وتتزايد

أهمية الموازنة المقررة عندما تختلف عن مقترح الموازنة بشكل كبير. وتسمح الموازنة المقررة للشخص بمقارنة ما تم اقتراحه من خلال السلطة التنفيذية بما قامت السلطة التشريعية بتمريره في شكل قانون.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (59 إلى 63)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من الموازنة المقررة المتاحة للجماهير. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح الموازنة المفتوحة للعامة في غضون ثلاثة أشهر من اعتماد الموازنة من قبل السلطة التشريعية. إذا لم يكن يتم اعتبار أن الموازنة المقررة متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالموازنة التمهيدية.

يرجى ملاحظة أن الأسئلة التالية تقيم شمولية الموازنة المقررة، وليس مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

59. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب أي تصنيف من تصنيفات النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 59 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في الموازنة المقررة حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة.

60. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات النفقات حسب البرنامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 60 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل البرامج، بما يمثل كل النفقات في عام الموازنة. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للبرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. ويسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. ويسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في الموازنة المقررة.

61. هل تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.
- ب. لا، لا تقدم الموازنة المقررة تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 61 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في الموازنة المقررة حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

62. هل تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات لكل الإيرادات.
- ب. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، الإيرادات.
- ج. نعم، تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
- د. لا، لا تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 62 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في الموازنة المقررة. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة كل المصادر المفردة للإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت الموازنة المقررة تقدم المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات.

63. هل تقدم الموازنة المقررة ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين: مبلغ صافي الاقتراض المطلوب أثناء عام الموازنة، وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة، ومدفوعات الفوائد للدين في عام الموازنة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 63 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي الدين المعلق في نهاية عام الموازنة؛
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكاً للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقاً وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرات الاقتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم الموازنة المقررة تقدير واحد من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الاقتراض والدين في الموازنة المقررة.

### موازنة المواطنين

تتظر الأسئلة التالية في الممارسات الجيدة الناشئة بشأن صياغة ونشر موازنة المواطنين. يمكن لهذا النوع من طرق العرض الشهيرة لمعلومات الموازنة أن يتخذ أشكالاً كثيرة، ولكن سمته المميزة هي أنه يتم تصميمه ليصل ويكون مفهوماً من جانب شريحة كبيرة من السكان قدر الإمكان. وموازنة المواطنين عبارة عن ملخص مبسط للموازنة، تم تصميمه لتسهيل النقاش. ويتم تشجيع الحكومات بشدة على إصدار مثل تلك التقارير. ويعمل إنتاج الحكومة لموازنة المواطنين على إضفاء الطابع المؤسسي على التزام الحكومة بتقديم سياساتها بطريقة يمكن فهمها والوصول إليها من قبل الجماهير.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (64 إلى 67)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من موازنة المواطنين المتاحة للجماهير. يمكن أن تكون موازنة المواطنين إصداراً مبسطاً من مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو من الموازنة المقررة. ولكي يتم اعتبار موازنة المواطنين متوفرة للجماهير حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تلك الموازنة في نفس وقت تقديم مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة "المتاح (المتاحة) للجماهير" (اعتماداً على وثيقة الموازنة التي تتعلق بها

موازنة المواطنين). إذا لم يكن يتم اعتبار أن موازنة المواطنين متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بموازنة المواطنين.

64. ما هي المعلومات التي يتم توفيرها في موازنة المواطنين؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على إجماليات النفقات والإيرادات، ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة، وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة ومعلومات الاتصال لمتابعة المواطنين.)

- أ. توفر موازنة المواطنين معلومات تتجاوز العناصر الأساسية.
- ب. توفر موازنة المواطنين المعلومات الأساسية.
- ج. توفر موازنة المواطنين المعلومات، إلا أنها تفتقر إلى بعض العناصر الأساسية.
- د. لم يتم نشر موازنة المواطنين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 64 على محتويات موازنة المواطنين، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- إجماليات النفقات الإيرادات؛
- ومبادرات السياسات الرئيسية في الموازنة؛
- وتوقعات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الموازنة؛
- معلومات الاتصال للمتابعة من خلال المواطنين.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين أو الوثائق الداعمة لها كل المعلومات الأساسية الواردة أعلاه بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الرئيسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم موازنة المواطنين كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم موازنة المواطنين بعض المعلومات الأساسية الواردة أعلاه، إلا أن هناك بعض المعلومات الأساسية الأخرى التي لا يتم تضمينها. يسري الخيار "د" إذا لم يتم نشر موازنة المواطنين.

65. كيف يتم نشر موازنة المواطنين للجمهور؟

- أ. يتم نشر موازنة المواطنين على نطاق واسع من خلال مجموعة من ثلاثة أدوات ووسائل مناسبة مختلفة على الأقل (مثل شبكة الإنترنت واللوحات وبرامج الراديو والصحف وما إلى ذلك).
- ب. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلتين على الأقل، لكن أقل من ثلاث وسائل، للنشر، إلا أنه لا يتم بذل أي جهود أخرى لنشر تلك الموازنة من خلال السلطة التشريعية.
- ج. يتم نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة نشر واحدة فقط.
- د. لا يتم نشر موازنة المواطنين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 65 عن كيفية نشر موازنة المواطنين للجمهور. يجب أن تتم إتاحة موازنات الجمهور لمجموعة مختلفة من المتابعين والجمهور. وبالتالي، قد لا تكون الإصدارات الورقية أو نشر الوثيقة على الإنترنت كافيًا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تستخدم السلطات التنفيذية ثلاثة أنواع مختلفة أو أكثر من أدوات وسائل الإعلام الإبداعية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من السكان، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يمكنهم الوصول إلى وثائق أو معلومات الموازنة إذا لم يتم استخدام تلك الوسائل. وقد يتم النشر كذلك على المستوى المحلي للغاية، بحيث تكون التغطية جغرافية وحسب مجموعات السكان على حد سواء (على سبيل المثال، النساء وكبار السن وذوي الدخل المنخفض والمناطق الحضرية والريفية، وما إلى ذلك). يسري الخيار "ب" إذا بذلت جهود نشر كبيرة من خلال مزيج بين وسيلتين من وسائل الاتصالات، على سبيل المثال، نشر موازنة المواطنين على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية مع توزيع نسخ مطبوعة من هذه الوثيقة. ويسري الخيار "ج" للحالات التي يتم فيها نشر موازنة المواطنين من خلال استخدام وسيلة واحدة فقط، مثل نشر الوثيقة على الموقع الرسمي للسلطة التنفيذية أو في برنامج إذاعي أو توزيع نسخ مطبوعة منها. يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية بنشر موازنة المواطنين.

66. هل قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين؟

- أ. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، ويمكن الوصول إلى هذه الآليات كما يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ب. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، وفي حين أن هذه الآليات يمكن الوصول إليها، إلا أنه لا يشيع استخدامها بين الجماهير.
- ج. نعم، قامت السلطة التنفيذية بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الآليات.
- د. لا، لم تقم السلطة التنفيذية بوضع أي آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة في موازنة المواطنين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 66 عما إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات لتحديد متطلبات الجماهير فيما يتعلق بمعلومات الموازنة قبل نشر موازنة المواطنين. وقد يختلف ما يرغب العامة في التعرف عليه عن تلك المعلومات التي تقوم السلطة التنفيذية بتضمينها في الوثائق الفنية التي تمثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، وبفسح الطريقة، يمكن أن تكون هناك منظورات مختلفة حول الكيفية التي يجب تقديم الموازنة بها، وقد يختلف ذلك حسب السياق. ولهذا السبب يتعين على السلطة التنفيذية التشاور مع الجمهور بشأن محتوى وعرض موازنة المواطنين.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجماهير، ويجب أن يكون من السهل الوصول إلى تلك الآليات كما يجب أن تكون شائعة الاستخدام بين الجماهير. ويمكن أن تشمل مثل هذه الآليات على مجموعات التركيز والشبكات الاجتماعية وعمليات المسح والخطوط الساخنة والاجتماعات / الأحداث في الجامعات أو الأماكن الأخرى التي يجمع فيها الناس لمناقشة القضايا العامة. في الدول التي يتم فيها إنتاج ونشر موازنات المواطنين بشكل متنسق، قد يكون من الكافي للحكومة توفير معلومات الاتصال وفرص توفير التعليقات للجماهير، ثم استخدام تلك التعليمات بعد ذلك من أجل تحسين الطريقة التي تدار بها الموارد العامة.



يسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور يمكن للجماهير الوصول إليها، إلا أن الجماهير لا يستخدمون تلك الآليات بشكل متكرر. وهذا يعني أن الجماهير لا تشارك في العادة مع السلطة التنفيذية في وضع محتويات موازنة المواطنين، رغم أن السلطة التنفيذية قد أتاحت الفرص التي تتيح مثل تلك المشاركات. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية قد قامت بوضع آليات للتشاور مع الجماهير، إلا أن تلك الآليات مصممة بشكل سيء وبالتالي لا يمكن للجماهير الوصول إليها. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لم تقوم بوضع أي آليات للتشاور لطلب التعليقات من الجماهير حول محتويات موازنة المواطنين.

67. هل يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة أثناء عملية وضع الموازنة؟

- أ. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لكل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها).
- ب. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لوضع الموازنة.
- ج. يتم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من مراحل وضع الموازنة.
- د. لا يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 67 عما إذا كان يتم نشر إصدارات "المواطنين" من وثائق الموازنة خلال عملية الموازنة. بينما كان يعتقد في البداية أن موازنة المواطنين نسخة مبسطة لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو الموازنة المقررة، تتطور الممارسة الجيدة وتقتصر أن تصدر موازنات "المواطنين" لكل من وثائق الموازنة الرئيسية خلال كل مرحلة من المراحل الأربعة لدورة الموازنة. يمكن أن يستخدم ذلك لإبلاغ المواطنين بحالة الإدارة المالية العامة أثناء دورة الموازنة بشكل كامل.

لاختيار الخيار "أ"، يتم نشر إصدار واحد على الأقل من إصدارات المواطنين المتعلقة بالموازنة لكل مرحلة من مراحل عملية الموازنة (تكوين الموازنة، وإقرارها، وتنفيذها، ومراجعتها) – بحيث يكون إجمالي أربعة وثائق موازنة للمواطنين على الأقل على مدار العملية برمتها. يسري الخيار "ب" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلتين على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يسري الخيار "ج" إذا تم نشر إصدار المواطنين من وثائق الموازنة لمرحلة واحدة على الأقل من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم نشر إصدار للمواطنين من وثائق الموازنة.

#### التقرير السنوية

التقارير السنوية هي تقارير يتم إصدارها أثناء العام أثناء تنفيذ الموازنة. وهي تهدف إلى إظهار تقدم السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة. وهي تظهر في العادة النفقات الفعلية حسب الوحدات الإدارية (الوزارات أو الإدارات أو الهيئات)، لضمان أن تخضع للمساءلة عن إنفاقها. وفي بعض الدول، تصدر الوحدات الإدارية التقارير بشكل فردي، بينما في دول أخرى تكون المعلومات موحدة في تقرير واحد، والذي تصدره عادة وزارة الخزانة. ويتم قبول التقارير الفردية أو التقرير الموحد للإجابة على هذه الأسئلة.

في بعض الدول، يصدر المصرف المركزي، بدلاً من السلطة التنفيذية، هذه التقارير استناداً إلى حالة حسابات مصرف الحكومة. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تؤخذ تقارير المصرف المركزي بعين الاعتبار، طالما أنها تقرر ما تم إنفاقه فعلاً، بدلاً من التركيز على المبالغ الشهرية التي تم تحويلها إلى الوحدات الإدارية. إذا كانت تقرر فقط المبلغ المحول للوحدات الإدارية، إذن ينبغي اختيار الخيار "د" للإجابة على هذه الأسئلة.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (68 إلى 75)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من التقارير السنوية المتاحة للجماهير. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح التقارير السنوية للجماهير خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير. إذا لم يكن يتم اعتبار أن التقارير السنوية متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، فإنه لا يتم اعتبارها متاحة للجماهير، وبالتالي، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالتقارير السنوية.

68. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب أي من تصنيفات النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال رقم 68 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه.

كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي. لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب كل تصنيفات النفقات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم النفقات الفعلية حسب اثنين من هذه التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت النفقات الفعلية يتم تقديمها حسب تصنيف واحد فقط من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم النفقات الفعلية من خلال أي من التصنيفات الثلاثة في التقارير السنوية.

69. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يتم تقديم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات.

- د. لا، لا تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب البرامج.  
ه. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 69 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في التقارير السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية للبرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم النفقات الفعلية للبرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات الفعلية حسب البرنامج في التقارير السنوية.

70. هل تقارن التقارير السنوية النفقات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتماداً على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

- أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.  
ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 70 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن النفقات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو النفقات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي نفقات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع نفقات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للنفقات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

71. هل تقدم التقارير السنوية النفقات الفعلية حسب الفئة (مثل النفقات الضريبية أو النفقات غير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.  
ب. لا، لا تقدم التقارير السنوية الإيرادات الفعلية حسب الفئة.

ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 71 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم الإيرادات الفعلية حسب "الفئة" أم لا، أي هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

72. هل تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات فيما يتعلق بالإيرادات الفعلية التي تم تحصيلها؟

- أ. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
- ب. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة.
- د. لا، لا تقدم التقارير السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 72 عما إذا كانت التقارير السنوية تقدم تجميعات للمصادر المفردة للإيرادات أم لا (مثل الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة، إلخ). يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية لكل مصادر الإيرادات المفردة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية التجميعات الفعلية للمصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي الإيرادات التي يتم تجميعها على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت التقارير السنوية تقدم مصادر مفردة للإيرادات الفعلية تمثل أقل من ثلثي الإيرادات المجمعة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات الفعلية.

73. هل تقارن التقارير السنوية الإيرادات الفعلية للعام حتى تاريخه مع التقديرات الأصلية لتلك الفترة (اعتمادًا على الموازنة المقررة) أو نفس الفترة في العام الماضي؟

- أ. نعم، يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
- ب. لا، لا يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يستفسر السؤال 73 عما إذا كانت التقارير السنوية تقارن الإيرادات الفعلية حتى تاريخه مع المستويات المقررة أو الإيرادات الفعلية لنفس الفترة في العام الماضي.

وتوصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن تحتوي التقارير على إجمالي إيرادات العام حتى الآن في شكل يسمح بالمقارنة مع إيرادات تنبؤ الموازنة (على أساس المستويات المقررة) لنفس الفترة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يتم إجراء المقارنات للإيرادات التي يتم تقديمها في التقارير السنوية.

74. هل تقدم التقارير السنوية ثلاثة تقديرات فيما يتعلق بالاقتراض والدين الحكوميين الفعليين: مقدار صافي الاقتراض الجديد، وإجمالي الدين المعلق، ومدفوعات الفائدة؟

- أ. نعم، يتم تقديم التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ب. نعم، يتم تقديم اثنين من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- ج. نعم، يتم تقديم تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- د. لا، يتم تقديم أي تقدير من التقديرات الثلاثة المتعلقة بالاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 74 عن ثلاثة تقديرات رئيسية تتعلق بالاقتراض والدين:

- مقدار صافي الاقتراض حتى هذه اللحظة خلال العام؛
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند تلك النقطة في العام؛
- مدفوعات الفوائد حتى الآن على الديون المعلقة.

الدين هو المبالغ المالية المتراكمة التي تقترضها الحكومة. ويمكن أن تقترض الحكومة من الأفراد ومن البنوك والشركات الموجودة داخل الدولة (الدين المحلي) أو من الدائنين خارج الدولة (الدين الخارجي). ويكون الدين الخارجي في الغالب مملوكًا للبنوك التجارية الخاصة أو للحكومات الأخرى أو للمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

يشير صافي الاقتراض الجديد إلى المبالغ المالية الإضافية للقروض الجديدة المطلوبة لعام الموازنة لتمويل نفقات الموازنة التي تتجاوز الإيرادات المتاحة. يضيف صافي الاقتراض الجديد إلى الديون التراكمية. وهو يختلف عن إجمالي الديون، والتي تشمل كذلك على القروض اللازمة لسداد الديون الحالية التي تصبح مستحقة أثناء عام الموازنة؛ ولا تتم إضافة الدين الذي يتم استبداله (أو ترحيله) إلى إجمالي الديون التراكمية.

ويتم دفع مدفوعات الفوائد الناجمة عن الدين (أو تكاليف خدمة الدين) بشكل نموذجي على فترات فاصلة منتظمة، ويجب أن يتم دفع هذه المدفوعات بشكل منتظم من أجل تجنب التأخر في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدين. وتكون مدفوعات الفوائد منفصلة عن مدفوعات الدين الأساسي، والتي لا يتم دفعها إلا عندما يصبح الدين مستحقًا وحينها يجب أن يتم دفعه كله بالكامل.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرات الافتراض والدين الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديرين من التقديرات الثلاثة. لاختيار الخيار "ج"، يجب أن تقدم التقارير السنوية تقديراً واحداً من التقديرات الثلاثة. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول الافتراض والدين في التقارير السنوية.

75. هل تقدم التقارير السنوية المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الدين الفعلي المعلق؟

(يجب أن تشمل المعلومات الأساسية على معدلات الفائدة على صكوك الديون، وملف تعريف استحقاق الديون، وهل الدين محلي أم خارجي).

- أ. نعم، يتم تقديم المعلومات التي تتجاوز العناصر الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- ب. نعم، يتم تقديم المعلومات الأساسية حول تكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- ج. نعم، يتم تقديم المعلومات، إلا أنها تقتصر على بعض العناصر الأساسية.
- د. لا، لا يتم تقديم المعلومات المتعلقة بتكوين إجمالي الديون الفعلية المعلقة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 75 على تكوين الدين الحكومي، حيث يستفسر عما إذا كان يتم تقديم المعلومات "الأساسية" المتعلقة بتكوينه أم لا. وتشمل هذه المكونات الأساسية على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

تؤثر معدلات الفائدة على مقدار الفائدة الواجب دفعها إلى الدائنين. يشير ملف تعريف الاستحقاق إلى تاريخ الدفع النهائي للقرض، الواجب دفع الدين الأساسي (وكل الفوائد المتبقية) بحلوله؛ وبشكل نموذجي، يشتمل الإقراض الحكومي على خليط من الديون قصيرة المدة وبعيدة المدى. كما أوضحنا في السؤال 74، يكون الدين المحلي مملوكاً لمواطني الدولة والبنوك والشركات، في حين أن الدين الخارجي يكون مملوكاً للأجانب. وتعطي هذه العوامل المتعلقة بتكوين الدين مؤشراً للتأثير المحتمل لوضع الدين في الدولة، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت تكلفة خدمة الدين المتراكم ميسورة أم لا.

وبما يتجاوز هذه العناصر الأساسية، يمكن أن تقدم الحكومة كذلك معلومات إضافية فيما يتعلق بتكوين الدين الخاص بها، بما في ذلك، على سبيل المثال: هل معدلات الفائدة ثابتة أم متغيرة، وهل يمكن استرداد الدين أم لا، وعملة الدين، وملف تعريف الدائنين (المؤسسات الثنائية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والبنوك التجارية، والبنك المركزي، وما إلى ذلك)، وتحليل المخاطر المقترنة بالدين، ومتى أمكن، ما يتم استخدام الدين لتمويله.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي حتى تاريخه، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية بما يتجاوز العناصر الأساسية. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم التقارير السنوية كل المكونات الأساسية المذكورة أعلاه. تسري الإجابة "ج" في حالة تقديم بعض المعلومات

المتعلقة بتكوين الدين الحكومي، في حين لا يتم تضمين بعض المعلومات الأساسية. يسري الخيار "د" عند عدم تقديم معلومات حول تكوين الدين المعلق في التقارير السنوية.

### المراجعة نصف السنوية

توفر المراجعة نصف السنوية إيضاحًا تفصيليًا لحالة الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ومن أجل ضمان أنه يجري تنفيذ البرامج بفعالية ولتحديد أي مشاكل ناشئة، من الضروري أن تقوم الحكومة بإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ الموازنة بعد مرور ستة أشهر من عام الموازنة. ويجب أن ترمي هذه المراجعة إلى تقييم حالة الاقتصاد مقارنةً بتوقعات الاقتصاد الكلي المبدئية وتحديث التوقعات الاقتصادية لباقي العام. وبنفس الطريقة، يجب أن توفر المراجعة نصف السنوية تقديرات محدثة للنفقات والإيرادات والدين، بما يعكس تأثير التجربة الفعلية حتى تاريخه والتوقعات التي تتم مراجعتها للعام المالي بأكمله. وينبغي أن تعكس التقديرات المنقحة في المراجعة نصف السنوية التغييرات الاقتصادية والفنية بالإضافة إلى مقترحات السياسة الجديدة، بما في ذلك إعادة تخصيص الأموال بين الوحدات الإدارية وإيضاح شامل لأي تعديلات للتقدير. ويجب أن يتم تحديد المشكلات مثل زيادة التكلفة بسبب التضخم أو أي أحداث غير متوقعة، ويجب أن يتم اقتراح التدابير المضادة المناسبة. ويهدف طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور إلى تعزيز المساءلة والإدارة السليمة.

من المهم التمييز بين المراجعة نصف السنوية والتقارير الدوري السنوي الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة. ولا ينبغي للتقرير السنوي الدوري الصادر بعد ستة أشهر من عام الموازنة أن يكون بديلاً عن المراجعة نصف السنوية، وينبغي على الباحثين اختيار الخيار "د" لجميع الأسئلة المتصلة بالمراجعة نصف السنوية إذا لم يتم إصدارها في دولهم. ويسجل التقرير السنوي الدوري عادة الإنفاق والإيراد الفعليين حتى تاريخه، ولكنه لا يتضمن مناقشة كيفية تأثير هذه الاتجاهات على تقديرات نفقات العام الكامل أو بعض تحليلات الموازنة التفصيلية الأخرى التي يمكن العثور عليها في الغالب في المراجعة نصف السنوية.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (76 إلى 83)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من المراجعة نصف السنوية المتاحة للجمهور. ولا اعتبارها متوفرة للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح المراجعة نصف السنوية للجمهور خلال ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التقارير (أي، بعد ثلاثة أشهر من نقطة منتصف العام المالي). إذا لم يتم اعتبار المراجعة نصف السنوية متاحة للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بالمراجعة نصف السنوية.

76. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
- ب. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.
- ج. نعم، تم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لم يتم تقديم شرح لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة.

- د. لا، لم يتم تحديث تقديرات توقعات الاقتصاد الكلي.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 76 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تحديثات لتوقعات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين التوقعات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التوقعات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على توقعات الاقتصاد الكلي المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحًا للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث توقعات الاقتصاد الكلي.

77. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
ب. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
ج. نعم، تم تحديث تقديرات النفقات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات النفقات الأصلية والمحدثة.  
د. لا، لم يتم تحديث تقديرات النفقات.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 77 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للنفقات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات النفقات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوبًا في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. ويجب أن يتم تحديث تقديرات النفقات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات النفقات المحدثة، إلا أنها لا تقدم شرحًا للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات النفقات.



78. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 78 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريداً لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازانات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "ج" إذا كانت تقديرات النفقات يتم تقديمها حسب أحد التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في المراجعة نصف السنوية.

79. هل تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 79 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في المراجعة نصف السنوية حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحياناً يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم **le plan comptable** أو **le plan comptable detaillé**. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية نفقات البرامج المفردة التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في المراجعة نصف السنوية.

80. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لكل الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
- ب. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، وتم تقديم شرح لبعض الفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
- ج. نعم، تم تحديث تقديرات الإيرادات، إلا أنه لم يتم تقديم شرح للفروق بين تقديرات الإيرادات الأصلية والمحدثة.
- د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 80 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للإيرادات لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحاً للتحديث أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشتمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات الإيرادات المحدثة، بالإضافة إلى شرح كل الفروق بين المستويات المبدئية التي تم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفروق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوباً في حالة تقديم تقديرات لكل الفروق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الإيرادات، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفروق أو التقديرات بما يغطي بعض الفروق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات الإيرادات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الإيرادات.

81. هل تقدم المراجعة نصف السنوية للموازنة تقديرات الإيرادات حسب الفئة (على سبيل المثال، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية)؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
- ب. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 81 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في المراجعة نصف السنوية حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

82. هل تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
- ب. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
- د. لا، لا تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 82 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في المراجعة نصف السنوية. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تقدم المراجعة نصف السنوية المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في المراجعة نصف السنوية.

83. هل تشتمل المراجعة نصف السنوية للموازنة على تقديرات محدثة للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة الحالي؟

- أ. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول كل الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- ب. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، وتم تقديم معلومات حول بعض الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- ج. نعم، تم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين، إلا أنه لم يتم تقديم معلومات حول الفروق بين التقديرات الأصلية والمحدثة.
- د. لا، لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين الحكوميين.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 83 عما إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشتمل على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، لعام الموازنة أم لا، وهل تقدم شرحًا للتحديث أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة التشريعية. تشمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،
- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تشمل المراجعة نصف السنوية على تقديرات محدثة للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوينه، بالإضافة إلى شرح كل الفرق بين التقديرات المبدئية التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية (أو الموازنة المقررة) والتقديرات المحدثة. ويجب أن يشتمل الشرح على الأقل على تقديرات لكل الفرق، ويفضل أن يتم توفير نقاش سردي، إلا أنه لا يكون مطلوباً في حالة تقديم تقديرات لكل الفرق. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين، لكن لا يتم تقديم شرح إلا لبعض الفرق بين التقديرات الأصلية والمحدثة. ويمكن أن يكون الشرح أكثر محدودية، مثل توفير نقاش سردي فقط للفرق أو التقديرات بما يغطي بعض الفرق فقط. ويسري الخيار "ج" إذا كانت المراجعة نصف السنوية تشمل على التقديرات المحدثة، إلا أنه لا يتم توفير شرح للمراجعات المنقحة. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث تقديرات الاقتراض والدين.

#### تقرير نهاية العام

يعد تقرير نهاية العام وثيقة محاسبية رئيسية. في كثير من الدول، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً واحداً لنهاية العام يوحد المعلومات المتعلقة بتحصيل الإيرادات والدين والنفقات للوحدات الإدارية. وفي الدول الأخرى، تصدر الوحدات الإدارية الفردية تقاريرها الخاصة بها لنهاية العام. وبالمثل، قد تكون تقارير نهاية العام وثائق قائمة بذاتها أو قد تُدرج في وثائق أكبر، مثل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. وشكل هذا التقرير هو أقل أهمية من مضمونه. وينبغي للتقارير أن تغطي جميع البنود الرئيسية المدرجة في الموازنة، موضحة الفرق بين التقديرات الأصلية (كما تم تعديلها من جانب السلطة التشريعية خلال العام) والنتائج الفعلية للنفقات والإيرادات والدين واقتراضات الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تقوم هذه التقارير أيضاً بمراجعة معلومات الأداء غير المالية وغير ذلك من جهات السياسة العامة. كما يمكن أن تشمل على بيان مالي كذلك.

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (84 إلى 96)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير نهاية العام المتاح للجماهير. ولا يعتبره متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير نهاية العام بما لا يتجاوز عام واحد بعد نهاية العام المالي المعني. إذا لم يتم اعتبار تقرير نهاية العام متاحاً للجمهور، وفقاً لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام.

تستفسر العديد من الأسئلة المتعلقة بتقرير نهاية العام عما إذا كان قد تم تقديم معلومات لمقارنة النتائج الفعلية للعام المالي مع التقديرات الأصلية. وفي بعض الأحيان، تشير التقديرات الأصلية إلى المستويات المقررة، وفي حالات أخرى، يمكن أن تكون تلك التقديرات هي التقديرات التي يتم تقديمها في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. إذا لم يتم توفير مقارنة في تقرير نهاية العام، ولم تتم إتاحة أي تقديرات أصلية مطلقاً، فإن الخيار "د" (وليس الخيار "هـ") سيكون الخيار المناسب للإجابة على السؤال.

84. هل يعرض تقرير نهاية العام للفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمد السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للنفقات؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل النفقات.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للنفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 84 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل النفقات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل النفقات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، النفقات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

85. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للنفقات حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي)؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة كلها (حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي).
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفين من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد فقط من تصنيفات النفقات الثلاثة.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من فئات تصنيف النفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 85 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب أي من تصنيفات النفقات الثلاثة، حسب التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي، والتي تم التعرض لها في الأسئلة من 1 إلى 5 أعلاه. كل تصنيف من هذه التصنيفات يجب على سؤال مختلف: تشير الوحدة الإدارية إلى من ينفق الأموال، ويوضح التصنيف الوظيفي الغرض الذي يتم إنفاق الأموال من أجله، ويعرض التصنيف الاقتصادي الأشياء التي يتم إنفاق الأموال عليها. على عكس التصنيف حسب الوحدة

الإدارية، والذي يميل إلى أن يكون فريدًا لكل دولة، تم وضع وتوحيد التصنيفات الوظيفية والاقتصادية لموازنات الحكومات من جانب المؤسسات الدولية. وتسهل المقارنات بين الدول من خلال الالتزام بهذه المعايير للتصنيف الدولي.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب تصنيفات النفقات الثلاثة لعامين على الأقل بعد عام الموازنة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب اثنين من التصنيفات الثلاثة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب تصنيف واحد من التصنيفات الثلاثة. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم تقديرات النفقات حسب أي من التصنيفات الثلاثة في تقرير نهاية العام.

86. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات للبرامج المفردة؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل كل النفقات.
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للبرامج تمثل أقل من ثلثي النفقات.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات حسب أي من البرامج.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 86 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات النفقات في تقرير نهاية العام حسب البرامج أم لا. ولا يوجد تعريف موحد لمصطلح "البرنامج"، والمعنى يمكن أن يختلف من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، لأغراض الإجابة على الاستبيان، ينبغي على الباحثين فهم مصطلح "برنامج" بالرجوع إلى أي مستوى للتفصيل أدنى الوحدة الإدارية، مثل وزارة أو إدارة.

**ملاحظة للدول الناطقة بالفرنسية:** أحيانًا يشار لتفصيل مستوى "البرنامج" باسم *le plan comptable* أو *le plan comptable detaille*. (عادة ما يتم ترميز هذه البيانات في قاعدة بيانات الإدارة المالية، باتباع خريطة حسابات الموازنة، بحيث يمكن تنظيمها حسب التصنيف الإداري والوظيفي).

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات النفقات لكل البرامج المفردة، والتي تمثل كل النفقات. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام النفقات للبرامج المفردة التي تمثل معًا ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم البرامج التي تمثل أقل من ثلثي النفقات فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم النفقات حسب البرنامج في تقرير نهاية العام.

87. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين المستويات المقررة (بما في ذلك التغييرات التي تتم خلال العام والتي تعتمد السلطة التشريعية) والنتائج الفعلية للإيرادات؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لبعض، وليس كل الإيرادات.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 87 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستويات المقررة والإيرادات الفعلية للعام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون تقرير نهاية العام يعرض تقديرات الفروق بين المستويات المقررة والنتائج الفعلية لكل الإيرادات، بالإضافة إلى نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا تم تقديم تقديرات لكل الإيرادات، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تقديم تقديرات للفروق لبعض، وليس كل، الإيرادات، بغض النظر عما إذا كان قد تم تضمين نقاش سردي أم لا. يمكن اختيار الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات للفروق في تقارير نهاية العام.

88. هل يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة (مثل الإيرادات الضريبية أو الإيرادات غير الضريبية)؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب الفئة.
- ب. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الإيرادات حسب أي من الفئات.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 88 عما إذا كان يتم تقديم تقديرات الإيرادات في تقرير نهاية العام حسب "الفئة"، أي، هل يتم عرض المصادر الضريبية وغير الضريبية للإيرادات بشكل منفصل أم لا.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات للإيرادات حسب الفئة.

89. هل يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات؟

- أ. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات الفعلية التي تمثل كل الإيرادات.
- ب. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل ثلثي الإيرادات على الأقل، وليس كلها.
- ج. نعم، يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات كلها.
- د. لا، لا يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 89 عما إذا كان يتم تقديم المصادر المفردة للإيرادات في تقرير نهاية العام. يسري هذا السؤال على الإيرادات الضريبية وغير الضريبية.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام كل مصادر الإيرادات بشكل مفرد، والتي تمثل كل الإيرادات. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام المصادر المفردة للإيرادات التي تمثل معاً ثلثي النفقات على الأقل، وليس كلها. يسري الخيار "ج" إذا كان تقرير نهاية العام يقدم تقديرات الإيرادات المفردة التي تمثل أقل من ثلثي الإيرادات. يسري الخيار "د" إذا لم يكن يتم تقديم مصادر الإيرادات المفردة في تقرير نهاية العام.

90. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- د. لا، لا يتم عرض الفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين الحكوميين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 90 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية والنتائج الفعلية للعام المالي فيما يتعلق بالاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، أم لا، وهل هذه التقديرات تكون مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 13 للتعرف على تفاصيل حول تقديرات الاقتراض والدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشتمل التقديرات الرئيسية التي تتعلق بالاقتراض والدين على ما يلي:

- مقدار صافي الاقتراض الجديد المطلوب أثناء عام الموازنة،



- وإجمالي أعباء الديون الملقاة على عاتق الحكومة المركزية عند نهاية عام الموازنة،
- ومدفوعات الفوائد على الديون المعلقة لعام الموازنة.

ارجع إلى السؤال 14 للتعرف على تفاصيل حول التقديرات المتعلقة بتكوين الدين في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشمل المعلومات الأساسية المتعلقة بتكوين الدين الحكومي على ما يلي:

- معدلات الفائدة على الدين؛
- وملف تعريف الاستحقاق للدين،
- وهل الدين محلي أم خارجي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للاقتراض والدين، بما في ذلك تكوين الدين، للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يشمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للاقتراض والدين للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

91. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل الافتراضات الأصلية للاقتصاد الكلي للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- د. لا، لا يتم عرض الفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 91 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشمل على تقديرات للفروق بين توقعات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 15 للتعرف على مكونات توقعات الاقتصاد الكلي التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية. تشمل المكونات الأساسية على تقديرات لمستويات إجمالي الناتج المحلي الاسمية ومعدل التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الفائدة، رغم أن أهمية افتراضات الاقتصاد الكلي الأخرى، مثل سعر النفط، يمكن أن تختلف من دولة إلى دولة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يعرض تقرير نهاية العام تقديرات للفروق بين كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام،

إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل افتراضات الاقتصاد الكلي الأصلية للعام المالي والنتائج الفعلية لهذا العام، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

92. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
- د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 92 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 49 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

93. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالمدخلات والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.

- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.  
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 93 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا. يمكن أن تشتمل البيانات غير المالية حول النتائج على بيانات حول المخرجات والنتائج، وليس حول المدخلات (والتي يتم التعامل معها في السؤال 92).

ارجع إلى السؤال 50 للتعرف على البيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج التي يتم تضمينها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للبيانات غير المالية المتعلقة بالنتائج والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

94. هل يقدم تقرير نهاية العام الفروق بين مستوى الأموال المقررة للسياسات (المقترحات الجديدة والسياسات الحالية) والتي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية؟

أ. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.

- ب. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تقديم نقاش سردي.
- ج. نعم، يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
- د. لا، لا يتم تقديم تقديرات الفروق بين المستوى المقرر للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 94 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين المستوى المقرر من الأموال للسياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة بشكل مباشر والنتائج الفعلية للعام، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 52 للحصول على المساعدة للفئات الأكثر حرماناً في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يقدم تقرير نهاية العام تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لكل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين المستوى المقرر لبعض وليس كل السياسات التي تهدف إلى توفير الفائدة للفئات الأكثر حرماناً في الدولة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا كان يتم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

95. هل يعرض تقرير نهاية العام الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية؟

- أ. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بالإضافة إلى نقاش سردي.
- ب. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يتم تضمين نقاش سردي.

- ج. نعم، يتم عرض تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.  
د. لا، لا يتم عرض تقديرات الفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية.  
هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 95 عما إذا كان تقرير نهاية العام يشتمل على تقديرات للفروق بين التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية لهذا العام أم لا، وهل هذه التقديرات مصحوبة بنقاش سردي أم لا.

ارجع إلى السؤال 33 للتعرف على تقديرات الأموال خارج الموازنة التي يتم عرضها في مقترح الموازنة للسلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بما في ذلك نقاش سردي. لاختيار الإجابة "ب"، يجب أن يشتمل تقرير نهاية العام على تقديرات للفروق بين كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، إلا أنه لا يشتمل على نقاش سردي. يمكن اختيار الخيار "ج" إذا تم تضمين تقديرات الفروق بين بعض وليس كل التقديرات الأصلية للأموال خارج الموازنة والنتائج الفعلية، بغض النظر عما إذا تم تضمين نقاش سردي أم لا. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تقديم تقديرات الفروق.

96. هل يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل؟

- أ. نعم، يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل.  
ب. لا، لا يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام ولا يتم إصداره كتقرير منفصل.  
ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 96 عما إذا كان يتم تضمين بيان مالي كجزء من تقرير نهاية العام أو يتم إصداره كتقرير منفصل. ويمكن أن يشتمل البيان المالي على بعض أو كل من العناصر التالية: بيان التدفق النقدي وبيان التشغيل والموازنة وملاحظات حول المحاسبة. لأغراض الإجابة على هذا السؤال، لا يلزم أن تتم مراجعة البيان المالي ذي الصلة. للاطلاع على مثال لبيان مالي، يرجى الاطلاع على الوثيقة "البيانات المالية لحكومة نيوزيلاندا لعام 2013"

[http://www.treasury.govt.nz/government/finan/jun13.pdf-year-cialstatements/yearend/jun13/](http://www.treasury.govt.nz/government/finan/jun13/fsqgnzhttp://www.treasury.govt.nz/government/finan/jun13.pdf-year-cialstatements/yearend/jun13/)

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يتم تضمين بيان مالي في تقرير نهاية العام أو أن يتم إصداره كتقرير منفصل.

#### تقرير المراجعة

يهدف تقرير المراجعة، الذي يصدر عن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) في دولة ما، إلى تقييم شرعية وقانونية الإدارة المالية والمحاسبة للحكومة. ويلعب جهاز الرقابة الأعلى دورًا هامًا في محاسبة السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية والجمهور. في دوره الرقابي لإشراف السلطة التنفيذية على الأموال العام، يؤدي جهاز الرقابة الأعلى في كثير من الدول المراجعات المالية أو المتعلقة بالامتثال أو المتعلقة بالأداء. وتشتمل بعض الأسماء التي يعرف بها جهاز الرقابة الأعلى على ما يلي: المراجع العام أو

مراقب النفقات والمراجع العام أو المراقب العام أو مفتش الدولة. وأحياناً ما تعرف أجهزة الرقابة العليا ذات الهياكل "الكلية" بمجالس المراجعة أو محاكم أو غرف الحسابات أو لجان المراجعة.

في نهاية كل عام مالي، يقوم جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة سنوية للحسابات الختامية. وتعرف هذه المراجعات في بعض الأحيان باسم "التصديق على حسابات الحكومة". إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (الفصل السادس، القسم 16 (1)) (<http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf>) والتي توضح أنه ينبغي نشر تقرير المراجع السنوي وتوفيره للجمهور. وبحسب أفضل الممارسات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ينبغي أن يكمل جهاز الرقابة الأعلى هذه المراجعات في غضون ستة أشهر بعد نهاية عام الموازنة للوحدات الإدارية (أي الوزارات أو الإدارات أو الهيئات).

ولأغراض الإجابة على الأسئلة التالية (97 إلى 102)، ينبغي على الباحثين استخلاص إجاباتهم من تقرير المراجعة المتاح للجمهور. ولا يعتبره متوفرًا للجمهور حسب منهجية مسح الموازنة المفتوحة، لا بد من طرح تقرير المراجعة بما لا يتجاوز 18 شهرًا بعد نهاية العام المالي المعني. إذا لم يكن يتم اعتبار أن تقرير المراجعة متاحًا للجمهور، وفقًا لمعايير مسح الموازنة المفتوحة، يجب اختيار الخيار "د" لكل الأسئلة المتعلقة بتقرير المراجعة.

97. ما أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) التي قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذها وإتاحتها للجمهور؟

- أ. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ كل أنواع المراجعات (مراجعات الامتثال، أو المراجعات المالية، أو مراجعات الأداء) مع إتاحتها للجمهور.
- ب. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوعين من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحهما للجمهور.
- ج. قام جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ نوع واحد من أنواع المراجعات الثلاثة وأتاحه للجمهور.
- د. لم يقدم جهاز الرقابة الأعلى (SAI) بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يقدم بإتاحتها للجمهور.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

- يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من المراجعات:
- **المراجعات المالية والتي تهدف إلى تقرير دقة المعلومات المالية للكيان (أي خلوها من الأخطاء أو الاحتيال) مع تقديمها بما يتوافق مع إطار عمل التقارير المالية والتنظيم الساري.** يمكنك الاطلاع على ISSAI 200 ([http://www.issai.org/media/12947/issai\\_200\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12947/issai_200_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
  - **مراجعات الامتثال التي تنظر في المدى الذي تم الالتزام من خلاله باللوائح والإجراءات ذات الصلة.** يمكنك الاطلاع على ISSAI 400 ([http://www.issai.org/media/12955/issai\\_400\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12955/issai_400_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
  - **مراجعة الأداء التي تقيم ما إذا كانت الأنشطة تلتزم بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية.** يمكنك الاطلاع على ISSAI 300 ([http://www.issai.org/media/12951/issai\\_300\\_e.pdf](http://www.issai.org/media/12951/issai_300_e.pdf)) للحصول على المزيد من التفاصيل.
- وتعد المراجعات المالية ومراجعات الامتثال أكثر شيوعًا من مراجعات الأداء، والتي غالبًا لا تحدث إلا بعد الاتفاق على إطار عمل للأداء. في بعض الدول، تحدد مسؤوليات جهاز الرقابة الأعلى نوع المراجعة التي يمكن أن يقوم بها.

لاختبار الإجابة "أ"، يجب أن يكون جهاز الرقابة الأعلى قد قام بتنفيذ كل أنواع المراجعات - مراجعات الامتثال والمراجعات المالية ومراجعات الأداء - مع إتاحتها كلها للجماهير. ويمكن اختيار الإجابة "ب" إذا قام جهاز الرقابة الأعلى بإجراء نوعين من أنواع المراجعة الثلاثة، بينما يتم اختيار الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بإجراء نوع واحد فقط من المراجعات. ويسري الخيار "د" إذا لم يقم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذ أي نوع من أنواع المراجعات الثلاثة ولم يقم بإتاحتها للجماهير.

98. ما النسبة المئوية للنفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

- أ. تمت مراجعة كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ب. تمت مراجعة النفقات التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ج. تمت مراجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- د. لم تتم مراجعة أي نفقات.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 98 على تغطية المراجعات التي يقوم بها جهاز الرقابة الأعلى (SAI) حيث يستفسر عن النسبة المئوية التي تمت مراجعتها من النفقات الموجودة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بموازنة الحكومة المركزية (الوزارات والإدارات والوكالات) والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 99 لمراجعات الأموال خارج الموازنة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا السؤال لا يسري على "البرامج السرية" (على سبيل المثال، النفقات السرية المتعلقة بالأمن). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى تشتمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

يمكن أن يتم وضع المراجعات المالية ومراجعات الامتثال، أو خليط منهما معاً، في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال. ويجب ألا يتم وضع مراجعات الأداء في الاعتبار لأغراض الإجابة على هذا السؤال.

لاختبار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. تسري الإجابة "ب" في حالة مراجعة على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. وتكون الإجابة "ج" مناسبة عندما تكون قد تمت مراجعة النفقات التي تمثل أقل من ثلثي النفقات في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الخيار "د" عندما لا تتم مراجعة أي نفقات.

99. ما النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى (SAI) التي تمت مراجعتها؟

- أ. تمت مراجعة كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ب. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- ج. تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى.
- د. لم تتم مراجعة أي أموال خارج الموازنة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يركز السؤال 99 على مراجعات الأموال خارج الموازنة، حيث يستفسر عن النسبة المئوية للأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى التي تمت مراجعتها. هذه الأموال، بالرغم أنها من الناحية الفنية خارج الموازنة، تكون حكومية بطبيعتها، وبالتالي ينبغي أن تخضع لنفس اشتراط المراجعة مثل البرامج الحكومية الأخرى.

ويتم تحديد مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى في الغالب في التشريع. ويجب أن يتم أخذ النفقات المتعلقة بالأموال خارج الموازنة والتي تكون ضمن نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى فقط في الاعتبار لأغراض هذا السؤال. (يتعرض السؤال 98 لمراجعات موازنة الحكومة المركزية). وكذلك، بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى تشتمل على السلطة للاعتماد على الجهات الخارجية لإجراء بعض المراجعات، فإن تلك المراجعات ترقى لأن يتم تضمينها عند الإجابة على هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون كل الأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى قد تمت مراجعتها. ويسري الاختيار "ب" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل على الأقل ثلثي، وليس كل، النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. ويسري الاختيار "ج" إذا تمت مراجعة الأموال خارج الموازنة التي تمثل أقل من ثلثي النفقات المقترنة بالأموال خارج الموازنة في نطاق مسؤولية جهاز الرقابة الأعلى. يسري الخيار "د" إذا لم يتم تحديث الأموال خارج الموازنة.

100. هل يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية الذي يتم تجهيزه من خلال جهاز الرقابة الأعلى (SAI) على ملخص تنفيذي؟

- أ. نعم، يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد أو أكثر لتلخيص محتويات التقرير.
- ب. لا، لا يشتمل تقرير (تقارير) المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي.
- ج. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 100 عما إذا كان تقرير المراجعة السنوي يشتمل على ملخص تنفيذي أم لا. ويمكن أن يكون تقرير المراجعة وثيقة فنية إلى حد ما، ويمكن أن يساعد الملخص التنفيذي لنتيجة التقرير في جعله سهل الوصول لوسائل الإعلام والجمهور.



لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يشتمل تقرير المراجعة السنوية على ملخص تنفيذي واحد على الأقل لتلخيص محتويات التقرير.

101. هل تتيح السلطة التنفيذية للجمهور تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة حول النتائج التي تشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراء تصحيحي.

- أ. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.
- ب. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.
- ج. نعم، تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.
- د. لا، لا تصدر السلطة التنفيذية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 101 عما إذا كانت السلطة التنفيذية توفر للجمهور تقريراً بشأن الخطوات التي اتخذتها للتعامل مع توصيات المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى. والغرض المطلق للمراجعة هو التحقق من أنه تم تنفيذ الموازنة بطريقة تتفق مع القانون الحالي وجعل الحكومة مسؤولة عن هذا التنفيذ وكذلك عن تحسينه في المستقبل. ويعتمد مدى تحقيق المراجعات لهذا الغرض الأخير على ما إذا كان هناك متابعة كافية وفي الوقت المناسب بشأن توصيات جهاز الرقابة الأعلى والناבעة من مراجعاته.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع كل نتائج المراجعة. لاختيار الخيار "ب"، يجب أن تكون السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع أغلب، وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية تصدر تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. يسري الخيار "د" إذا كانت السلطة التنفيذية لا تصدر تقريراً للجمهور على الإطلاق حول الخطوات التي تم اتخاذها للتعامل مع نتائج المراجعة.

102. هل يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية للجمهور تقريراً لنتائج الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة؟

- أ. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل توصيات المراجعة.
- ب. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول أغلب نتائج المراجعة.
- ج. نعم، يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول بعض نتائج المراجعة.
- د. لا، لا يصدر جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة.
- هـ. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 102 عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يقومون بمتابعة الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبعد مناقشة نتائج وتوصيات المراجعة والتحقق منها من خلال السلطة التشريعية، يطلب من السلطة التنفيذية بشكل طبيعي اتخاذ إجراءات محددة للتعامل مع نتائج المراجعة. ولأغراض المحاسبة، يلزم أن يتم إبلاغ الجماهير بحالة تلك الإجراءات، والخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع توصيات المراجعة. وبالإضافة إلى التقارير

التي تصدرها السلطة التنفيذية عن الإجراءات التي تتوصل إليها (انظر السؤال 101)، فإن المسؤولية تقع على عاتق جهاز الرقابة الأعلى والسلطة التشريعية، كونهما المؤسساتين الإشرافيتين الرئيسيتين، للاستمرار في إبلاغ الجماهير بالتقارير من خلال تتبع مدى تقدم السلطة التنفيذية فيما يتعلق بالتعامل مع توصيات المراجعة.

لاختيار الخيار "أ"، يجب أن يقوم جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية بإصدار تقرير للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع كل نتائج المراجعة. يسري الخيار "ب" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التشريعية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي تتخذها السلطة التنفيذية للتعامل مع أغلب، وليس كل، نتائج المراجعة. يسري الخيار "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى أو السلطة التنفيذية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع بعض نتائج المراجعة فقط. يسري الخيار "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى ولا السلطة التنفيذية يصدران تقريراً للجمهور حول الخطوات التي اتخذتها السلطة التنفيذية للتعامل مع نتائج المراجعة.

## القسم 4: دور وفعالية مؤسسات الرقابة في عملية الموازنة

### مقدمة:

تم تصميم الأسئلة في هذا القسم للوصول إلى الشروط والفرص اللازمة لمراقبة السلطة التنفيذية طوال عملية الموازنة. تعمل بعض الأسئلة أيضًا على تقييم مدى الاستفادة من الفرص الرقابية في الممارسة العملية والروابط بين الجهات الرقابية المختلفة.

بالمقارنة مع استبيانات مسح الموازنة المفتوحة السابقة، هناك انتقال واضح للممارسات العملية وبعيدًا عن وجود مؤسسات محددة أو إجراءات رسمية. تقرر الأسئلة الأربعة الأولى بنمو مجموعة أحدث من الجهات الرقابية - تعرف بالمؤسسات المالية المستقلة (IFI) - والتي تتخذ أشكالاً مؤسسية مختلفة ولكن بوظائف مقارنة أساسية. والمؤسسات المالية المستقلة هي هيئات مستقلة تقوم عادةً بتقديم التقارير إما إلى السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية التي تقوم بتحليل السياسة المالية والأداء المالي. وتعد مكاتب الموازنة البرلمانية والمجالس المالية أمثلة شائعة على المؤسسات المالية المستقلة.

من الواضح أنه لا يمكن عمل تقييم شامل للأداء لأي مؤسسة رقابية معينة من خلال عدد محدود من الأسئلة، سواء كانت مؤسسة مالية مستقلة (IFI) أو سلطة تشريعية أو جهاز رقابة الأعلى (SAI). ولكن الهدف من هذا القسم هو تقييم ما إذا كان الهيكل المؤسسي الأشمل لنظام الموازنة يشتمل على فحوصات وتوازنات فعالة لضمان التكامل والمسؤولية في استخدام الموارد العامة أم لا.

103. هل هناك أي مؤسسة مالية مستقلة (IFI) تقوم بعمل تحليلات الموازنة لعملية تكوين و / أو اعتماد الموازنة؟

- نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة، تم وضع استقلاليتها من خلال القانون، ولديها طاقم عمل وموارد كافية بما في ذلك التمويل، لتنفيذ مهامها.
- نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن/ما لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون/أو أن طاقم عملها ومواردها، بما في ذلك التمويل، غير كافية لتنفيذ مهامها.
- نعم، هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون و طاقم عملها ومواردها، بما في ذلك التمويل، غير كافية لتنفيذ مهامها.
- لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يفحص السؤال 103 ما إذا كانت هناك أي مؤسسة مالية مستقلة تقوم بعمل تحليلات الموازنة لعملية تكوين و / أو اعتماد الموازنة. وفقاً لمبادئ المؤسسات المالية المستقلة، التي انتهجتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2014، "يتم تمويل المؤسسات المالية المستقلة من قبل الجمهور، والهيئات المستقلة تحت السلطة التشريعية الخاصة بالسلطة التنفيذية أو التشريعية التي توفر رقابة وتحليل بدون تحيز، وفي بعض الحالات النصائح بشأن الأداء والسياسة المالية"، ومن خلال "مهمة تشخيصية بنظرة مستقبلية سلفاً". عملياً، هناك صورتان أساسيتان: مكاتب الموازنة البرلمانية (مثل مكتب الموازنة الخاص بالكونجرس في الولايات المتحدة الأمريكية، ومركز الدراسات المالية العامة في المكسيك) أو المجالس المالية (مثل مكتب مسؤولية الموازنة في المملكة المتحدة، ومجلس السياسة المالية السويدي). انظر فون تراب وآخرون، "مبادئ المؤسسات المالية المستقلة ودراسات الحالة"، صحيفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن الموازنة 2:15 (عدد خاص، 2016).

للإجابة عن "أ"، يجب أن يكون هناك مؤسسة مالية مستقلة، ويجب أن تستمد استقلاليتها من خلال القانون. علاوة على ذلك، يجب أن يكون لديها طاقم عمل وموارد كافية، بما في ذلك التمويل، لتنفيذ مهامها. تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك مؤسسات مالية مستقلة ولكن إما لم يتم وضع استقلاليتها من خلال القانون/أو أن طاقم عملها ومواردها غير كافية لتنفيذ مهامها. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت هناك مؤسسات مالية مستقلة، ولكنها لا تستمد استقلاليتها من خلال القانون و ينفصها طاقم العمل والموارد الكافية. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب" أو "ج"، يرجى تحديد اسم ونوع المؤسسات المالية المستقلة الموجودة في التعليق (على سبيل المثال، مكتب الموازنة البرلماني أو المجلس المالي). إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، فحدد القانون الذي يضمن استقلاليتها وقدم الدليل لدعم تقييم كفاية طاقم العمل والموارد. يمكن أن يشمل ذلك على إجمالي مخصصات الموازنة للمؤسسات المالية المستقلة خلال السنوات الأخيرة وأي تقارير صحفية تناقش القصور في التمويل، والتقييمات من المنظمات الدولية و / أو المعلومات من المقابلات مع طاقم العمل الخاص بالمؤسسة المالية المستقلة.

104. هل تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية؟

- نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و التوقعات المالية الخاصة بها.
- نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي/أو التوقعات المالية الخاصة بها.
- لا، لا تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولكنها تنشر تقييم توقعات الاقتصاد الكلي الرسمي و / أو التوقعات المالية الصادرة عن السلطة التنفيذية.
- لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولا التعليق على التوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية.

e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعمل السؤال 104 على تقييم ما إذا كانت المؤسسة المالية المستقلة لها دور في تقديم توقعات الاقتصاد الكلي (أي نمو GDP، التضخم، معدلات الفائدة، وما إلى ذلك) و / أو التوقعات المالية (الإيرادات والنفقات والعجز والديون)، وإذا كان الأمر كذلك، فما نوع هذا الدور. تعد توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية مهمة رئيسية نموذجية في المؤسسات المالية المستقلة، ولكن دورها في التوقع يتخذ أشكالاً عديدة (فون تراب وآخرون، 2016، الصفحة 17 والجدول 2). تقدم بعض المؤسسات المالية المستقلة توقعات للاقتصاد الكلي، بينما يقدم آخرون توقعًا ماليًا كاملاً (والذي يتطلب توقعًا ضمنيًا للاقتصاد الكلي). في بعض الحالات، تعكس التوقعات المالية استمرار سياسات الموازنة الحالية؛ مثل هذه التوقعات يمكن استخدامها من قبل السلطة التشريعية أو الإعلام أو الجمهور لتقييم التوقعات في موازنة السلطة التنفيذية والتي تعكس مقترحات السياسة الحكومية. تقدم بعض المؤسسات المالية المستقلة توقعات للاقتصاد الكلي الرسمي والتوقعات المالية المستخدمة في موازنة السلطة التنفيذية. في بعض الحالات، لا تقوم المؤسسات المالية المستقلة بإعداد توقعاتها الخاصة المستقلة، ولكن تقدم تقييمًا للتقديرات الرسمية أو توفر رأيًا أو تأييدًا للتوقعات الحكومية. والبعض الآخر ليس لديه دور على الإطلاق في التوقعات.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن يكون هناك مؤسسات مالية مستقلة تقوم بنشر توقعات اقتصادها الكلي وتوقعاتها المالية. تنطبق الإجابة "ب" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية (ولكن ليس كلاهما). تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي أو التوقعات المالية، ولكن تقوم بنشر تقييم للتوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية وتستخدم في الموازنة. حدد الخيار "د" إذا كان لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر توقعات الاقتصاد الكلي و / أو التوقعات المالية الخاصة بها، ولا التعليق على التوقعات الرسمية الصادرة عن السلطة التنفيذية.

قد تشمل توقعات الاقتصاد الكلي على مؤشرات تتعلق بمخرجات الاقتصاد والنمو الاقتصادي والتضخم وسوق العمل، وأشياء أخرى. قد تشمل التوقعات المالية على تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة والدين. إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد المؤشرات والتقديرات المضمنة في التوقعات وإذا كانت التوقعات تستخدم من قبل الحكومة كتوقع رسمي أم لا. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى وصف طبيعة وعمق التقييم (أي طول التعليق أو ما إذا كان يغطي كلا من الأمور الاقتصادية والقضايا المالية).

105. هل تقوم المؤسسة المالية المستقلة بنشر التكاليف الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة، لتقييم تأثيرها على الموازنة؟

- نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بجميع مقترحات السياسة الجديدة.
- نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة الرئيسية.
- نعم، تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بعدد محدود من مقترحات السياسة الجديدة.
- لا، لا توجد مؤسسات مالية مستقلة؛ أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعمل السؤال 105 على تقييم ما إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة لديها وظيفة لحساب التكاليف التي تشمل تقييم الآثار المترتبة على الموازنة الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة لكل من الإيرادات والنفقات، وإذا كان الأمر كذلك، ما هو نوع الدور الذي تقوم به. العديد من المؤسسات المالية المستقلة لها دور في حساب التكاليف، ولكن مع تنوع كبير في الطبيعة ومدى هذا العمل (فون تراب وآخرون، 2016، الصفحات 17-18 والجدول 2). تقوم بعضها بتقييم فعلي لجميع مقترحات السياسة الجديدة، بينما تقوم بعض المؤسسات الأخرى بحساب جزء محدد فقط من مقترحات السياسة الجديدة. ويقوم آخرون بنشر الآراء عن أو التدقيق في حسابات أو تدابير الموازنات الصادرة عن السلطة التنفيذية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم المؤسسات المالية المستقلة بنشر تكاليفها الخاصة بجميع (أو تقريباً بجميع) مقترحات السياسة الجديدة. تنطبق الإجابة "ب" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر تكاليفها الخاصة، ولكن فقط لمقترحات السياسة الجديدة الرئيسية - مثلاً، فقط تلك المقترحات التي تتكلف أو توفر فوق مبلغاً معيناً. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت المؤسسات المالية المستقلة تقوم بنشر تكاليفها الخاصة، ولكن على عدد محدود من المقترحات. قد يحدث ذلك، على سبيل المثال، إذا لم كانت المؤسسات المالية المستقلة تفتقر إلى القدرة على تقييم المقترحات التي تختص بأقسام معينة. وبدلاً من إصدار تكلفة تقديرية، يمكنها أيضاً نشر تقييماً للتقديرات الصادرة عن السلطة التنفيذية. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تكن هناك مؤسسات مالية مستقلة أو أن المؤسسات المالية المستقلة لا تقوم بنشر تكاليفها الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة أو توفر تقييماً للتكاليف الرسمية الخاصة بمقترحات السياسة الجديدة.

106. ما هو مدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع في اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية خلال 12 شهراً الماضية؟

- كثيراً (أي خمس مرات أو أكثر).
- أحياناً (أي ثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات).
- نادرًا (أي مرة أو مرتان).
- مطلقًا.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يختص السؤال 106 بالتفاعل بين جهتين رقابيتين هامتين ويعمل على تقييم مدى تكرار المدخلات عالية المستوى التي تقوم بها المؤسسة المالية المستقلة إلى عمل اللجان التشريعية. تقريباً تتفاعل جميع المؤسسات المالية المستقلة مع السلطة التشريعية بشكل ما (فون تراب وآخرون 2016، صفحة 18) ولكن تختلف حدة التفاعل. يعمل هذا السؤال على تقييم هذا الوجه من خلال السؤال، بالرجوع إلى الـ 12 شهراً الماضيين، ومدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع الخاصة بلجان السلطة التشريعية. الهدف هو تقييم مدى مشاركة عضو فريق العمل المعني الخاص بالمؤسسة المالية المستقلة في اجتماع لجنة تشريعية ليس فقط الحضور وإنما مشاركة فعالة (مقارنةً بموقف المتفرج السلبي والذي يبدي رأيه فقط حين يتم سؤاله). يمكنك الرجوع إلى التسجيلات الرسمية الخاصة باللجان التشريعية ومواقع الويب والتقارير السنوية الخاصة بالمؤسسات المالية المستقلة، والإصدارات الصحفية والتغطية الإعلامية، على سبيل المثال، كدليل لدعم إجابتك. حدد الإجابة "أ" إذا حدث ذلك خمس مرات فأكثر؛ "ب" لثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات؛ "ج" مرة أو مرتان، و"د" أبداً.

107. هل تقوم السلطة التشريعية كاملة و / أو لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- نعم، تناقش السلطة التشريعية كاملة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
- نعم، تناقش لجنة تشريعية سياسة الموازنة قبل وضع جدول مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.

- c. نعم، تناقش السلطة التشريعية كاملة و / أو اللجنة التشريعية سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.
- d. لا، لا تقوم السلطة التشريعية كاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 107 عما إذا كان يتم إجراء نقاش من قبل السلطة التشريعية حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أم لا. وبصفة عامة، قبل مناقشة مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية للعام القادم، يجب أن تتاح الفرصة للسلطة التشريعية من أجل مراجعة أولويات الموازنة واسعة النطاق للحكومة والمعلومات المالية لها. وفي أغلب الأحوال، يتم وضع هذه المعلومات في بيان الموازنة الذي تقدمه السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية من أجل مناقشته. (انظر الأسئلة من 54 إلى 58).

وتقوم مجموعة من الدول بإجراء نقاش تمهيدي قبل الموازنة في السلطة التشريعية قبل حوالي 6 أشهر من بداية عام الموازنة. في بعض الحالات، يقومون بتبني القوانين التي تعمل على توجيه الموازنة القادمة، على سبيل المثال، قانون المبادئ التوجيهية للموازنة في البرازيل ومشروع قانون السياسة المالية المنبثق في السويد. ويمكن أن تحقق مناقشة ما قبل الموازنة غرضين: (1) يسمح للسلطة التنفيذية بإبلاغ السلطة التشريعية عن نوايا سياستها المالية من خلال تقديم تقارير حديثة بشأن استراتيجيتها للموازنة السنوية ومتوسطة الأجل وأولويات السياسة (2) أن تقر أهدافاً مالية "ثابتة" لعدة أعوام أو سقف الإنفاق، والتي يتعين على الحكومة أن تلتزم بها عند إعداد تقديرات مفصلة للإنفاق لعام الموازنة المقبل. للإجابة عن "أ"، تناقش السلطة التشريعية كاملة سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة القادمة.

تسري الإجابة "ب" إذا كانت اللجنة التشريعية (ولكن ليس السلطة التشريعية كاملة) تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتقوم باعتماد التوصيات للموازنة. ينطبق الخيار "ب" أيضاً إذا كان بالإضافة إلى الإجراء الذي تقوم به اللجنة، تقوم السلطة التشريعية كاملة بمناقشة سياسة الموازنة قبل الموازنة، ولكن لا تقوم باعتماد التوصيات. تسري الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التشريعية كاملة أو لجنة تشريعية تابعة لها تناقش سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن السلطة التشريعية لا تقوم باعتماد التوصيات للموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التشريعية الكاملة ولا أي لجنة تابعة للسلطة التشريعية بإجراء نقاش حول سياسة الموازنة قبل وضع مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى الإشارة في تعليقك إلى التواريخ التي تمت فيها مناقشة الموازنة، وإذا قامت كل من السلطة التشريعية كاملة ولجنة تشريعية بعقد مناقشة. لاحظ أن المناقشة ليست بالضرورة تكون متاحة للجمهور، ولكن يلزم وجود تسجيل عام للاجتماع أو إشعار عام بانعقاد الاجتماع. بالإضافة إلى ذلك، يرجى توضيح ما إذا كانت مناقشة الموازنة تركز على بيان ما قبل الموازنة الذي تم نشره من قبل السلطة التنفيذية أم لا. إذا لم تقم السلطة التنفيذية بنشر بيان ما قبل الموازنة، يرجى الإشارة إلى موضوع تركيز المناقشة الخاصة بالسلطة التشريعية (على سبيل المثال، تقرير تم نشره من قبل مؤسسة مالية مستقلة أو مؤسسة أخرى).

108. ما المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة؟

- a. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة.
- b. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة.
- c. تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل، ولكن قبل أقل من شهرين، قبل بداية عام الموازنة.
- d. تتلقى السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أقل من شهر واحد قبل بداية عام الموازنة، أو لا تقم بتلقيه على الإطلاق.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 108 عن المدة السابقة التي تتلقى قبلها السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل بدء عام الموازنة. وتوصي الممارسات الجيدة الدولية بأنه ينبغي تقديم الموازنة للسلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية إلى أبعد حد بما فيه الكفاية مقدماً بما يسمح للسلطة التشريعية بمراجعتها بشكل صحيح أو على الأقل قبل ثلاثة أشهر قبل بدء العام المالي. (انظر، على سبيل المثال، قانون الشفافية المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي على <http://blog-pfm.imf.org/files/ft-code.pdf>).

لأغراض الرد على هذا السؤال، إذا، فقط إذا، حدث آخر تسليم للموازنة بعد الوقت المعتاد نتيجة لحدث محدد، مثل الانتخابات، يرجى استخدام عام عادي أكثر كأساس للإجابة. ومع ذلك، إذا تمت ملاحظة تأخيرات لأكثر من عام موازنة واحد ولم تتلق السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية في الوقت المناسب في أكثر من حالة واحدة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، يكون الخيار "د" هو الإجابة المناسبة.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تتلقى السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل ثلاثة أشهر على الأقل قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهرين على الأقل، ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "ب" إذا تلقت السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر على الأقل، ولكن قبل أقل من شهرين، قبل بداية عام الموازنة. ويسري الخيار "د" إذا لم تتلق السلطة التنفيذية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة، أو لم تتلقها على الإطلاق.

### 109. متى اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل شهر واحد من بداية عام الموازنة.
- تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل.
- تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة.
- تعتمد السلطة التشريعية الموازنة قبل أكثر من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو لا تعتمد الموازنة.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 109 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على المدخلات من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا.

يستفسر السؤال 109 عن توقيت اعتماد السلطة التشريعية لمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية. توصي الممارسات الجيدة الدولية أنه يجب اعتماد مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية من خلال السلطة التشريعية قبل بداية العام المالي المشار إليه في مقترح الموازنة. ويمنح ذلك الوقت للسلطة التنفيذية لتنفيذ الموازنة بشكل كامل، خصوصاً فيما يتعلق بالبرامج والسياسات الجديدة.

في بعض الدول، يتم اعتماد تقديرات النفقات والإيرادات الخاصة بمقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بشكل منفصل؛ لأغراض هذا السؤال، يجب اعتماد تقديرات النفقات على الأقل. وأيضاً، ينطوي اعتماد الموازنة على اعتماد موازنة العام كاملاً، وليس فقط استمرار سلطة الإنفاق والإيرادات على المدى القصير.

لاختبار الإجابة "أ"، يجب أن تعتمد السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل شهر واحد على الأقل قبل بداية عام الموازنة. يسري الخيار "ب" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية قبل أقل من شهر واحد من بداية عام الموازنة، ولكن قبل بداية عام الموازنة على الأقل. ويسري الخيار "ج" إذا اعتمدت السلطة التشريعية مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية بعد أقل من شهر واحد بعد بداية عام الموازنة، أو إذا لم تقم باعتماد الموازنة.

110. هل تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، مع وجود بعض القيود.
- نعم، تمتلك السلطة التشريعية السلطة القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، إلا أن سلطاتها محدودة للغاية.
- لا، لا تمتلك السلطة التشريعية أي سلطة قانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 110 عن صلاحية السلطة التشريعية لتعديل - على العكس من مجرد قبول أو رفض - مقترح الموازنة المقدم من السلطة التنفيذية. هذا السؤال يدور حول السلطة القانونية بدلاً من الإجراءات التي تتخذها السلطة التشريعية عملياً. يمكن أن تختلف صلاحيات السلطة التشريعية لتعديل الموازنة إلى حد كبير بين الدول.

الإجابة "أ" مناسبة فقط إذا لم يكن هناك أي قيود على حق السلطة التشريعية في تعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، بما في ذلك حقها في تغيير حجم العجز أو الفائض المقترح. الإجابة "ب" تكون مناسبة إذا، على سبيل المثال، كانت السلطة التشريعية مقيدة عن تغيير العجز أو الفائض، ولكنها لا يزال لديها الصلاحية لزيادة أو إنقاص مستويات التمويل والإيراد. تنطبق الإجابة المحدودة بشكل أكثر "ج"، على سبيل المثال، إذا كانت السلطة التشريعية يمكنها إعادة تخصيص الإنفاق في المجموع الكلي الذي تم وضعه في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية أو يمكنها تقليل مستويات التمويل أو زيادة الإيرادات. وأخيراً، تنطبق الإجابة "د" إذا كانت السلطة التشريعية لا يمكنها عمل أي تغييرات (أو فقط بعض التغييرات الفنية البسيطة)، أو إذا كان يجب اعتماد التعديلات أولاً من قبل السلطة التنفيذية. وفي هذه الحالات، تكون السلطة التشريعية في الأساس فقط قادرة على قبول أو رفض الموازنة ككل. إذا كانت الإجابة "ب" أو "ج"، يرجى الإشارة إلى طبيعة سلطات التعديل المتاحة للبرلمان وكيفية تحديدها.

111. هل استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية خلال آخر عملية اعتماد موازنة؟

- نعم، استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وتم تبني (على الأقل بعض) تعديلاتها.
- نعم، استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم تبني تعديلاتها.
- لا، بالرغم من أن السلطة التشريعية لها سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم عرض تعديلات.
- لا، السلطة التشريعية ليس لديها مثل هذه السلطات.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).



#### الإرشادات:

يعمل السؤال 111 على تقييم ما إذا كانت أي سلطات رسمية خاصة بالسلطة التشريعية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية تستخدم عملياً. يجب تحديد الإجابة على هذا السؤال وفقاً للإجراء الذي تتخذه السلطة التشريعية فيما يتعلق بالموازنة المقررة المستخدمة في مسح الموازنة المفتوحة. حدد الإجابة "أ" إذا استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لتعديل مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية خلال آخر عملية اعتماد موازنة، وتم تبني التعديلات (جميعها أو على الأقل بعضها). تنطبق الإجابة "ب" إذا استخدمت السلطة التشريعية سلطاتها القانونية لاقتراح تعديلات على مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، ولكن لم يتم تبني تعديلاتها. تنطبق الإجابة "ج" إذا كانت السلطة التشريعية لديها السلطة القانونية لتعديل الموازنة، ولكن لم يتم اقتراح أي تعديلات خلال النظر فيها. تنطبق الإجابة "د" عندما لا يكون للسلطة التشريعية أي سلطة لعمل التعديلات.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد عدد التعديلات المقدمة من قبل السلطة التشريعية في التعليقات (وفي حالة الإجابة "أ"، العدد الذي تم تبنيه) وصف طبيعتها. على سبيل المثال، هل نتج عن التعديلات زيادة أم نقصان للعجز؟ ما هي التعديلات الأبرز على الإيرادات والنفقات فيما يتعلق بالمبالغ المذكورة؟ كيف أثرت التعديلات على تكوين النفقات؟ إذا كانت الإجابة "أ"، يرجى تحديد التعديلات التي تم تبنيها وتقديم الدليل عليها.

112. خلال آخر عملية اعتماد موازنة، هل قامت لجنة متخصصة في الموازنة أو المال في السلطة التشريعية بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- نعم، استغرقت اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال شهراً على الأقل لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- نعم، استغرقت اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال أقل من شهر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- نعم، قامت لجنة متخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ولكن لم يتم بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- لا، لم تقم اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعمل السؤال 112 على تقييم دور اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال خلال مرحلة اعتماد الموازنة. ويعد تضمين لجنة فعالة شرطاً ضرورياً للتأثير التشريعي في عملية الموازنة. توفر اللجان المتخصصة فرصاً للمشروعين الفرديين للحصول على الخبرات ذات الصلة وفحص الموازنات والسياسة بعمق. ولكن يختلف تضمين اللجان عبر السلطات التشريعية. بعض السلطات التشريعية لديها لجان منفصلة لفحص مقترحات الإنفاق والضرائب بينما يكون لدى الأخرى لجنة مالية واحدة. ليس لكل السلطات التشريعية لجنة متخصصة في الموازنات أو الأموال لفحص الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك اختلافات في الوقت المتاح لتحليل اللجنة للموازنة.

الهدف من التقرير الذي يحتوي على النتائج والتوصيات هو إعلام بالمناقشة في السلطة التشريعية الكاملة، وبالتالي يجب نشره قبل أن تتبنى السلطة التشريعية الموازنة.

تتطلب الإجابة "أ" أن تكون اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال قد استغرقت شهراً أو أكثر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "ب" حيثما قامت هذه اللجنة بفحص مسودة الموازنة ونشرت تقريراً، ولكن في إطار زمني أقصر من شهر. تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت اللجنة بفحص الموازنة (بغض النظر عن الفترة الزمنية)، ولكن لم يتم بنشر تقرير قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تقم اللجنة المتخصصة في الموازنة أو الأموال بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى تحديد اسم اللجنة وعدد الأيام التي استغرقتها لفحص الموازنة ونشر التقرير في تعليقك. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين حيث يكون لأحد المجلسين سلطة دستورية أكبر في أمور الموازنات، ينطبق السؤال على المجلس الذي بيده القرار. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين وسلطاتهما الدستورية متساوية، تكون الإجابة على السؤال خاصة بالمجلس الذي

يحقّق أعلى درجة لهذا السؤال. في حالة السلطات التشريعية ذات المجلسين، يرجى ملاحظة الترتيبات المعنية في كل مجلس. إذا كان ذلك منطبقاً، قم بتوفير نسخة من التقرير. يرجى أيضاً ذكر ما إذا كان قد تم نشر تقرير ولكن فقط بعد تبني الموازنة.

113. خلال آخر عملية اعتماد، هل قامت اللجان التشريعية المسؤولة عن قطاعات معينة (مثلاً، الصحة والتعليم والدفاع، وما إلى ذلك)، بفحص الإنفاق في مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية المتعلق بالقطاع المسؤولة عنه؟

- نعم، استغرقت لجان القطاعات شهراً على الأقل لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- نعم، استغرقت لجان القطاعات أقل من شهر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- نعم، قامت لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية ولكن لم يتم بنشر تقارير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة.
- لا، لم يتم لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعمل السؤال 113 على تقييم دور اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية المسؤولة عن قطاعات معينة (مثلاً، الصحة والتعليم والدفاع وما إلى ذلك) خلال مرحلة اعتماد الموازنة. يختلف دور لجان القطاعات عبر السلطات التشريعية. بعض السلطات التشريعية لا تقوم بتضمينها في عملية اعتماد الموازنة، بينما يقوم البعض الآخر بتضمينها. علاوة على ذلك، يختلف الوقت المتاح لتحليلات اللجنة.

الهدف من التقرير الذي يحتوي على النتائج والتوصيات هو إعلام بالمناقشة في السلطة التشريعية الكاملة، وبالتالي يجب نشره قبل أن تتبني السلطة التشريعية الموازنة. تتطلب الإجابة "أ" أن تستغرق لجنة القطاع شهراً أو أكثر لفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "ب" حيثما قامت هذه اللجان بفحص مسودة الموازنة ونشرت تقريراً، ولكن في إطار زمني أقصر من شهر. تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت لجان القطاعات بفحص الموازنة (بغض النظر عن الفترة الزمنية)، ولكن لم يتم بنشر تقرير قبل تبني الموازنة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم يتم لجان القطاعات بفحص مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية.

يرجى تقديم نظرة عامة مختصرة عن اللجنة وتحديد عدد الأيام التي استغرقتها لجان القطاعات لفحص الموازنة ونشر التقارير في تعليقك. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين حيث يكون للبيت أو للغرفة سلطة دستورية أكبر في أمور الموازنات، ينطبق السؤال على البيت أو الغرفة (عادةً تكون الغرفة العليا أو الثانية) التي لديها القرار. بالنسبة للسلطات التشريعية ذات المجلسين وذات المجالس أو الغرف المتساوية، تكون الإجابة على السؤال بالإشارة إلى تلك التي تحقق تسجيلاً أعلى لهذا السؤال. في حالة السلطات التشريعية ذات المجلسين، يرجى ملاحظة الترتيبات المعنية في كل بيت أو غرفة. إذا كان ذلك منطبقاً، فقدم نسخة عينة كمثال لتقرير واحد على الأقل. يرجى ذكر إذا تم نشر تقرير ولكن بعد تبني الموازنة فقط.

استخدم هذه اللجان الخاصة بالقطاعات الأفضل في الأداء - أي اللجان التي تقوم بفحص الموازنة لفترة أطول والتي تقوم بنشر التقارير، لأغراض الإجابة عن هذا السؤال.

114. خلال 12 شهراً الماضية، هل قامت اللجنة الخاصة بالسلطة التشريعية بفحص التنفيذ الدوري الخاص بالموازنة المقررة خلال فترة تنفيذ الموازنة المعنية؟

- نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري لثلاث مناسبات على الأقل خلال العام المالي، وقامت بنشر التقارير مع النتائج والتوصيات.
- نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري في مناسبة أو أكثر (ولكن أقل من ثلاث مرات)، وقامت بنشر التقارير مع النتائج والتوصيات.
- نعم، قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري، ولكن لم يتم نشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات.

d. لا، لم تقم اللجنة بفحص التنفيذ الدوري.

e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يدور السؤال 114 حول الرقابة التشريعية لتنفيذ الموازنات. يعمل على تقييم ما إذا قامت اللجنة بفحص التنفيذ وعدد مرات الفحص للموازنة خلال فترة تنفيذ الموازنة (أي العام المالي) الذي تم اعتمادها من أجله، وما إذا نتج عن ذلك تقريراً رسمياً بالنتائج والتوصيات. لا ينطبق هذا السؤال على المراجعة/اللاحقة للتنفيذ التي تتبع انتهاء عام الموازنة كجزء من مرحلة المراجعة، والتي يتم تقييمها بشكل منفصل. ولا ينطبق على مراجعة السلطة التشريعية للموازنة والتي قد تحدث كجزء من عملية النظر في موازنة تكميلية خلال العام. ستتأثر المراقبة الدورية من خلال السلطة التشريعية بعدد التقارير الدورية التي تنشرها السلطة التنفيذية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون اللجنة قامت بفحص التنفيذ الدوري للموازنة المقررة على الأقل ثلاث مرات خلال عام الموازنة المعني ونشرت التقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "ب" حيث يحدث ذلك مرة واحدة أو مرتان فقط خلال العام.

استثناء: إذا كانت السلطة التشريعية في حالة انعقاد مرتين فقط خلال العام، وقامت بفحص تنفيذ الموازنة خلال كلتا الجلستين، يمكن تحديد الإجابة "أ".

حدد الإجابة "ج" إذا قامت اللجنة بفحص التنفيذ الدوري (بغض النظر عن عدد المرات)، ولكن لم يتم نشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "د" عندما لا يتم إجراء فحص التنفيذ الدوري من قبل أي لجان.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة، وتقديم نسخة من التقرير (التقارير) الخاص بها. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة.

لأغراض الإجابة عن هذا السؤال، إذا عقدت أكثر من لجنة مراجعات دورية خاصة بالموازنة، فاستخدم اللجنة ذات الأداء الأفضل - وهي التي قامت بفحص التنفيذ الدوري الأكثر ونشرت التقرير.

115. هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية التي تتلقى التمويل الصريح في الموازنة المقررة، وهل يكون من الضروري من الناحية القانونية القيام بذلك؟

- يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وفي واقع الممارسات العملية، تنقل السلطة التنفيذية الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 115 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا.

في بعض الدول، للسلطة التنفيذية الصلاحية قانوناً لضبط مستويات التمويل لاعتمادات محددة أثناء تنفيذ الموازنة. يفحص هذا السؤال قوانين تحويل الأموال بين الوحدات الإدارية (الوزارات أو الأقسام أو الوكالات) أو أي وحدة تمويل (أو "تصويت") تم تحديدها في الموازنة المقررة.

إن الشروط التي بموجبها قد تمارس السلطة التنفيذية سلطاتها التقديرية في تحويل الأموال ينبغي أن تكون محددة بوضوح في اللوائح أو القوانين المتوفرة للجمهور. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون مقدار الأموال المسموح للسلطة التنفيذية بتحويلها بين الوحدات الإدارية مبالغاً فيه للدرجة التي تضعف مساهمة السلطة التنفيذية بالنسبة للسلطة التشريعية.

لاختبار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل نقل الأموال، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد التشريعي مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية نقل الأموال بين الوحدات الإدارية، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. كما يسري الخيار "د" كذلك إذا كان مصرحاً للسلطة التنفيذية بنقل الأموال التي ينظر إليها على أنها زائدة عن الحد بشكل يقوض المحاسبة (بما يساوي تقريباً 3 في المائة من نفقات الموازنة الإجمالية). تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على تحويل الأموال بعد حدوثها فقط.

في التعليقات، يرجى توضيح أي قانون يعمل على تزويد السلطة التنفيذية بالصلاحية القائمة لتحويل الأموال بين الوحدات الإدارية وإذا كان الأمر كذلك، صف هذه الصلاحية. وبالمثل، الاعتماد التشريعي لتحويل الأموال بين الوحدات الإدارية يحدث نموذجياً من خلال تبني التشريع مثل الموازنة التكميلية. ولكن إذا كانت هناك إجراءات رسمية أخرى من السلطة التشريعية، يرجى توفير المعلومات حول عملية الاعتماد تلك.

**116.** هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة (أي الأموال التي تزيد عما هو متوقع في الأساس) والتي يمكن أن تصبح متاحة أثناء فترة تنفيذ الموازنة، وهل يلزم عليها القيام بذلك من الناحية القانونية؟

- يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الزائدة، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الزائدة، وفي واقع الممارسات العملية، تنفق السلطة التنفيذية هذه الأموال قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 116 عما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة أم لا، وهل يعد ذلك مطلوباً من الناحية القانونية أم لا. وتتطلب الممارسة الجيدة اعتماد السلطة التشريعية للتغيرات الحادثة في الإيرادات أو النفقات فيما يتعلق بالموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم تحسين إيرادات إضافية غير متوقعة خلال العام، والذي غالباً ما يحدث في الدول التي تعتمد على النفط / المعادن، ولم يحتسب في الموازنة المقررة، ينبغي أن يكون هناك إجراء عملي لضمان اعتماد السلطة التشريعية أي

استخدام مقترح لهذه الأموال "الجديدة". وإذا لم تكن هذه المتطلبات معمول بها، فقد تقلل السلطة التنفيذية عمداً الإيرادات في الموازنة المقترحة التي تقدمها إلى السلطة التشريعية، من أجل الحصول على موارد إضافية للإنفاق حسب تقدير السلطة التنفيذية، بدون وجود رقابة من السلطة التشريعية.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل إنفاق أي أموال ناجمة عن الإيرادات الأعلى من المتوقع، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل إنفاق الإيرادات الفائضة، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية إنفاق الإيرادات الفائضة، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على الإنفاق الإضافي بعد حدوثه فقط.

نموذجياً، يحدث الاعتماد التشريعي الخاص بالإنفاق الإضافي بخلاف ما ورد في الموازنة المقررة من خلال تبني الموازنة التكميلية. ولكن قد توجد أيضاً إجراءات رسمية أخرى للحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تبني الموازنة التكميلية. إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم المعلومات حول عملية الاعتماد.

**117.** هل تسعى السلطة التنفيذية إلى الحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق إلى مستويات أقل من المذكورة في الموازنة المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات (أي الإيرادات الأقل من المتوقعه بالأساس) أو أسباب أخرى خلال فترة تنفيذ الموازنة، وهل يلزم عليها القيام بذلك من الناحية القانونية؟

- a. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لمستويات أقل من تلك المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات أو أي أسباب أخرى، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية.
- b. تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، إلا أنه لا توجد ضرورة قانونية للقيام بذلك في القانون أو التشريع.
- c. يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، إلا أنه في واقع الممارسات العملية، تنفذ السلطة التنفيذية هذه التخفيضات قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- d. لا يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل الإنفاق لأقل من المستويات المقررة، و في واقع الممارسات العملية، تنفذ السلطة التنفيذية هذه التخفيضات قبل الحصول على الموافقة من السلطة التشريعية.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### **الإرشادات:**

يفحص السؤال 117 ما إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى للحصول على اعتماد من السلطة التشريعية قبل تقليل النفقات لأقل من المستويات المذكورة في الموازنة المقررة كرد فعل للقصور في الإيرادات أم لا، وهل يلزمها فعل ذلك بمقتضى القانون أم لا؟ وتطلب الممارسة الجيدة اعتماد السلطة التشريعية للتغيرات الحادثة في الإيرادات أو النفقات فيما يتعلق بالموازنة المقررة. على سبيل المثال، إذا تم جمع إيرادات أقل بخلاف المتوقع خلال العام، يجب على السلطة التشريعية اعتماد أو رفض أي تخفيضات مقترحة في النفقات التي تم تنفيذها كنتيجة لذلك. إذا لم يتم العمل بهذه المتطلبات، يمكن للسلطة التنفيذية أن تغير تكوين الموازنة إلى حد كبير في السلطة التقديرية الخاصة بها، بدون رقابة من السلطة التشريعية.

نموذجياً، يحدث الاعتماد التشريعي الخاص بالمقترحات لتقليل الإنفاق لأقل من المستويات الواردة في الموازنة المقررة كجزء من الموازنة التكميلية. ولكن قد توجد أيضاً إجراءات رسمية أخرى للحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تبني الموازنة التكميلية. إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم المعلومات حول عملية الاعتماد.

لاختيار الإجابة "أ"، يلزم على السلطة التنفيذية بموجب القانون أو اللوائح الحصول على الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية قبل تنفيذ تقليل النفقات كرد فعل للقصور في الإيرادات، وهي تقوم بذلك في واقع الممارسات العملية. ويسري الخيار "ب" إذا كانت السلطة التنفيذية تسعى نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تنفيذ هذه التخفيضات، ولكنها غير ملزمة بفعل ذلك بمقتضى القانون. ويسري الخيار "ج" إذا كانت السلطة التنفيذية ملزمة بمقتضى القانون بالسعي نحو الحصول على الاعتماد من السلطة التشريعية قبل تنفيذ هذه التخفيضات ، ولكنها لا تقوم بذلك في واقع الممارسة العملية. ويسري الخيار "د" إذا لم يكن اعتماد السلطة التشريعية مطلوباً بمقتضى القانون لكي يتسنى للسلطة التنفيذية تنفيذ هذه التخفيضات، ولا تحصل السلطة التنفيذية على الاعتماد التشريعي في واقع الممارسة العملية. تنطبق الإجابة "د" إذا وافقت السلطة التشريعية على تخفيض النفقات بعد حدوثها فقط.

118. هل قامت اللجنة الخاصة بالسلطة التشريعية بفحص تقرير المراجعة على الموازنة السنوية المقدمة من قبل جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟

- a. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية خلال ثلاثة أشهر من إتاحتها، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات.
- b. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية خلال ستة أشهر (ولكن بعد أكثر من ثلاثة أشهر) من إتاحتها، وقامت بنشر تقرير بالنتائج والتوصيات.
- c. نعم، قامت اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية، ولكن بعد إتاحة التقرير لأكثر من ستة أشهر أو لم يتم بنشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات.
- d. لا، لم تقم اللجنة بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يدور السؤال 118 حول الرقابة/اللاحقة بعد تنفيذ الموازنة. ويبحث إذا كانت اللجنة قامت بفحص تقرير المراجعة حول الموازنة السنوية المقدم من قبل جهاز الرقابة الأعلى أم لا، وإذا نتج عن ذلك تقرير رسمي بالنتائج والتوصيات أم لا. الموضوع الأساسي هو متى تحديداً بعد إصدار جهاز الرقابة الأعلى للتقرير قامت السلطة التشريعية بمراجعته. لا ينطبق هذا السؤال على الفحص التشريعي الخاص بالتنفيذ الدوري الخاص بالموازنة المقررة خلال فترة تنفيذ الموازنة المعنية، والذي يتم تقييمه بشكل منفصل. وأيضاً، يستفسر السؤال تحديداً عن التقرير السنوي الخاص بجهاز الرقابة الأعلى، وليس عن تقارير المراجعة الأخرى والتي ربما يقدمها جهاز الرقابة الأعلى. (يستخدم تقرير المراجعة هذا للإجابة عن السؤال 100).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تكون اللجنة التشريعية قامت بفحص تقرير المراجعة السنوي خلال ثلاثة أشهر من إصداره من قبل جهاز الرقابة الأعلى، ثم أصدرت تقريراً (أو تقارير) بالنتائج والتوصيات. (لاحظ أن فترة ثلاثة أشهر توضع في الاعتبار فقط عندما تكون السلطة التشريعية في حالة انعقاد).

تنطبق الإجابة "ب" عندما تقوم اللجنة بفحصه خلال ستة أشهر من إصداره (ولكن بعد أكثر من ثلاثة أشهر)، ثم أصدرت تقريراً بالنتائج والتوصيات. حدد الإجابة "ج" إذا قامت لجنة بفحص تقرير المراجعة السنوي بعد أكثر من ستة أشهر من إتاحتها أو إذا لم يتم بنشر أي تقارير بالنتائج والتوصيات. تنطبق الإجابة "د" حيث لم يتم فحص تقرير المراجعة السنوي من قبل أي لجان.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تقرير المراجعة، وتقديم نسخة من التقرير (التقارير) الخاص بها. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم اللجنة ومتى قامت بمراجعة تنفيذ الموازنة.

119. هل تم تنفيذ عملية تعيين (أو إعادة تعيين) الرئيس الحالي لجهاز الرقابة الأعلى بطريقة تضمن استقلاليته أو استقلاليتها؟

- a. نعم، يكون تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية فقط، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن يتم تعيينه.
- b. لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بتعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.
- c. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يختص السؤال 119 بعملية تعيين الرئيس الحالي لجهاز الرقابة الأعلى (SAI). تختلف إجراءات التعيين بشكل كبير عبر الدول، وأيضًا عبر الأنواع المختلفة من أجهزة الرقابة العليا. وأيضًا، الاتفاقيات والممارسات غير الرسمية يمكنها أن تؤثر بشكل كبير على الاستقلالية/الفعالية الخاصة برئيس جهاز الرقابة الأعلى. بينما تجعل هذه العوامل من الصعب تصميم مقياس موحد يمكن من خلاله تقييم جميع أجهزة الرقابة العليا مع وضع هذا العامل الخاص في الاعتبار، يركز هذا السؤال على ما إذا كان يجب على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية تعيين أو اعتماد تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى كوسيلة لضمان استقلالية جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التنفيذية أم لا. وبالرغم من ذلك، إذا تم تنفيذ هذا التعيين بطريقة أخرى لا تضمن استقلالية رئيس جهاز الرقابة الأعلى، يجب النظر في هذه الطريقة أيضًا.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب على السلطة التشريعية أو السلطة القضائية تعيين (أو إعادة تعيين) رئيس جهاز الرقابة الأعلى، أو اعتماد توصيات السلطة التنفيذية كطريقة تضمن استقلاله أو استقلاليتها عن السلطة التنفيذية. (كما ذكر بالأعلى، يمكن كذلك قبول طرق بديلة.) حدد الإجابة "ب" إذا كانت عملية التعيين لا تضمن استقلالية رئيس جهاز الرقابة الأعلى، مثلًا، قد تقوم السلطة التنفيذية بتعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون موافقة نهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.

بغض النظر عن الإجابة التي حددتها، قم بوصف كيفية تعيين رئيس جهاز الرقابة الأعلى.

120. هل يجب أن يمنح أي فرع آخر من الفروع التابعة للحكومة بخلاف السلطة التنفيذية (مثل السلطة التشريعية أو السلطة القضائية) الموافقة النهائية قبل إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى (SAI) من منصبه؟

- a. نعم، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى إلا من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته.
- b. لا، يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.
- c. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يعالج السؤال 120 الطريقة التي قد تتم بها إقالة رئيس أو الأعضاء الكبار لجهاز الرقابة الأعلى من المنصب. يعتمد هذا السؤال على أفضل الممارسات المحددة في إعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن مبادئ المراجعة (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf)، بما في ذلك المعايير التي تهدف إلى ضمان استقلالية المنصب عن السلطة التنفيذية.

لاختيار الخيار "أ"، لا يجوز إقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى إلا من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية، أو أن السلطة التشريعية أو السلطة القضائية يجب أن تمنح الموافقة النهائية قبل أن تتم إقالته. على سبيل المثال، يمكن أن تمنح السلطة التشريعية أو السلطة القضائية الموافقة النهائية بعد إجراء عملية خارجية محددة، مثل الإجراءات الجنائية. ففي حين أن السلطة التنفيذية يمكن أن تقوم بعمل الإجراءات الجنائية، فإن الموافقة النهائية للسلطة القضائية – أو لأحد القضاة – تعد ضرورية لإصدار حكم بوجود مخالفة تقضي بإقالة الرئيس من منصبه في رئاسة جهاز الرقابة الأعلى. يمكن اختيار الخيار "ب" إذا كان يمكن أن تقوم السلطة التنفيذية بإقالة رئيس جهاز الرقابة الأعلى بدون الحصول على الموافقة النهائية من السلطة القضائية أو السلطة التشريعية.

### 121. من الذي يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟

- يحدد جهاز الرقابة الأعلى موازنته الخاصة (أي يقدمها إلى السلطة التنفيذية، التي تقبلها مع بعض التعديلات أو بدون، أو يقدمها إلى السلطة التشريعية مباشرة)، أو يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو هيئة أخرى مستقلة)، ويكون مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاجها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية، ويكون مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية، ولا يكون مستوى التمويل متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يستفسر السؤال 121 عن من يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى (SAI)؟ لضمان موضوعية مراجعات الموازنات الحكومية، هناك مكون مهم آخر من مكونات استقلالية جهاز الرقابة الأعلى عن السلطة التشريعية وهو مدى تقرير موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال كيان بخلاف السلطة التنفيذية، وما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه الموارد الكافية لإتمام السلطات الموكلة إليه.

تتطلب الإجابة "أ" إذا كان مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاجها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه، و/ما أن يحدد جهاز الرقابة الأعلى موازنته الخاصة ثم يقدمها إلى السلطة التنفيذية (التي تقبلها مع بعض التغييرات أو بدون) أو يقدمها مباشرة إلى السلطة التشريعية، أو يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو هيئة مستقلة أخرى). وتسري الإجابة "ب" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التنفيذية (لا توجد توصيات من جهاز الرقابة الأعلى)، ويكون مستوى التمويل متنسفاً بشكل كبير مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه. ويسري الخيار "ج" إذا كان يتم تحديد موازنة جهاز الرقابة الأعلى من خلال السلطة التشريعية أو السلطة القضائية (أو أي كيان مستقل آخر)، إلا أن مستوى التمويل لا يكون متنسفاً مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل



تنفيذ المهام الموكلة إليه. وتسري الإجابة "د" إذا كانت السلطة التنفيذية هي من يحدد موازنة جهاز الرقابة الأعلى، وكان مستوى التمويل غير متسق مع الموارد التي يحتاج إليها جهاز الرقابة الأعلى من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه.

122. هل تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى (SAI) السلطة التقديرية لتنفيذ المراجعات التي يرغب فيها؟

- يمتلك جهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
- يمتلك جهاز الرقابة الأعلى سلطة تقديرية ضخمة، إلا أنه يواجه بعض القيود.
- يمتلك جهاز الرقابة الأعلى بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه قيوداً ضخمة.
- لا يمتلك جهاز الرقابة الأعلى أي سلطة تقديرية لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها.
- لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يستفسر السؤال 122 عن نطاق سلطات تقصي الحقائق لجهاز الرقابة الأعلى وفق ما يحدده القانون.

يستفسر السؤال 97 عن أنواع المراجعات الثلاثة – المراجعات المالية أو مراجعات الالتزام أو مراجعات الأداء - التي يقوم جهاز الرقابة الأعلى بتنفيذها. ويستفسر السؤال عما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى مقيداً من الناحية القانونية (ليس فقط من خلال نقص القدرات أو عدم كفاية الموازنة) عن تنفيذ أي شكل من أشكال المراجعة أو تقصي الحقائق فيما يتعلق بالمخالفات في أي برنامج أو نشاط.

وهناك العديد من أمثلة القيود. على سبيل المثال، لا يسمح لبعض أجهزة الرقابة الأعلى من خلال مسؤولياتها القانونية بمراجعة مشروعاتها المشتركة أو غير ذلك من الترتيبات العامة / الخاصة. ويسمح للآخرين بتنفيذ المراجعات المالية فقط، ويحظر عليهم تنفيذ مراجعات الأداء أو مراجعات القيمة مقابل النقود. لا تمتلك بعض أجهزة الرقابة الأعلى في بعض الدول المسؤولية القانونية لمراجعة الترتيبات بما في ذلك أموال النفط أو أموال الاستقرار، أو الأنواع الأخرى للأموال الخاصة أو الأموال خارج الموازنة. وقد لا تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى القدرة على مراجعة المشروعات التجارية التي تتطوي على القطاعين الخاص والعام.

لاختبار الإجابة "أ"، يجب أن تتوفر لجهاز الرقابة الأعلى كامل السلطة التقديرية في القانون لتقرير المراجعات التي يرغب في تنفيذها. تسري الإجابة "ب" في حالة وجود قيود، إلا أن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية لتنفيذ تلك المراجعات التي يرغب بها. تسري الإجابة "ج" إذا كان جهاز الرقابة الأعلى لديه بعض السلطة التقديرية، إلا أنه يواجه بعض القيود القانونية. تسري الإجابة "د" إذا لم يكن جهاز الرقابة الأعلى يمتلك السلطة التقديرية على الإطلاق لاختيار المراجعات التي يرغب في تنفيذها.

يمكن أن يفيد الرجوع إلى إعلان ليما للإرشادات التوجيهية حول تعليمات التدقيق (http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LimaDeclaration.pdf) عند الإجابة على هذا السؤال حيث إن بنوده تفيد في تحديد النطاق المناسب لمسؤولية ونطاق اختصاص جهاز الرقابة الأعلى.

123. هل تمت مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من قبل وكالة مستقلة؟

- a. نعم، قامت وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس سنوي.
- b. نعم، قامت وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على الأقل مرة واحدة خلال السنوات الخمس الماضية، ولكن ليس بشكل سنوي.
- c. لا، ولكن قامت وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى بإجراء مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس منتظم.
- d. لا، لم تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من وكالة مستقلة ولا من خلال وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعمل السؤال 123 على تقييم ما إذا خضعت عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى للمراجعة من خلال وكالة مستقلة أم لا ولأي مدى. قد يكون الأخير هو نظير لجهاز الرقابة الأعلى أو منظمة دولية أو مؤسسة أكاديمية تتمتع بالخبرة المطلوبة، أو وكالة محلية مستقلة تتمتع بضمان الجودة وتعمل في مجال التقارير المالية

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تقوم وكالة مستقلة بإجراء ونشر مراجعة لعمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى على أساس سنوي. تنطبق الإجابة "ب" إذا تم عمل مراجعة خلال السنوات الخمس الماضية، ونشرها، ولكن لا يتم إجراؤها سنويًا. حدد الإجابة "ج" إذا كان هناك وحدة داخلية لجهاز الرقابة الأعلى تقوم بمراجعة عمليات المراجعة الخاصة به على أساس منتظم، ولكن لا تقوم وكالة مستقلة بهذه المراجعة. تنطبق الإجابة "د" إذا لم تتم مراجعة عمليات المراجعة الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى من وكالة مستقلة ولا من خلال وحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى.

إذا كانت الإجابة "أ" أو "ب"، يرجى تحديد اسم الوكالة المستقلة ومتى قامت بالمراجعة، وقدم نسخة من التقرير الصادر. إذا كانت الإجابة "ج"، يرجى تحديد اسم الوحدة داخل جهاز الرقابة الأعلى التي وكل إليها إجراء هذه المراجعات.

124. ما هو مدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في جهاز الرقابة الأعلى وشهادته في جلسات الاستماع في اللجان الخاصة بالسلطة التشريعية خلال 12 شهرًا الماضية؟

- a. كثيرًا (أي خمس مرات أو أكثر).
- b. أحيانًا (أي ثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات).
- c. نادرًا (أي مرة أو مرتان).
- d. مطلقًا.
- e. لا ينطبق / أخرى (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يختص السؤال 124 بالتفاعل بين جهتين رقابيتين هامتين ويعمل على تقييم مدى المدخلات عالية المستوى التي يقوم بها جهاز الرقابة الأعلى إلى عمل اللجان التشريعية. تتفاعل العديد من أجهزة الرقابة العليا مع السلطة التشريعية بطريقة ما، ولكن تختلف طبيعة تركيز هذا التفاعل. يعمل هذا السؤال على فحص هذا الوجه من خلال السؤال، بالرجوع إلى 12 شهرًا الماضية، ومدى مشاركة رئيس فريق العمل أو كبير فريق العمل في المؤسسة المالية المستقلة وشهادته في جلسات الاستماع الخاصة بلجان السلطة التشريعية. الهدف هو تقييم مدى مشاركة ممثل جهاز الرقابة العليا المعني في اجتماع لجنة تشريعية ليس فقط بالحضور وإنما بمشاركة فعالة (مقارنةً بملاحظ سلبي، يعمل كمورد فقط عند الحاجة إليه). يمكنك الرجوع إلى التسجيلات الرسمية الخاصة باللجان التشريعية ومواقع الويب والتقارير السنوية الخاصة بجهاز الرقابة الأعلى، والإصدارات الصحفية والتغطية الإعلامية، على سبيل المثال. حدد الإجابة "أ" إذا حدث ذلك خمس مرات فأكثر؛ "ب" لثلاث مرات أو أكثر، ولكن أقل من خمس مرات؛ "ج" مرة أو مرتان، و"د" أبدًا.

## القسم 5: مشاركة الجمهور في عملية وضع الموازنة

### مقدمة:

إن إشراك الجمهور هو تكملة ضرورية لشفافية الموازنة. وتوفير الوصول إلى معلومات الموازنة ليس سوى خطوة أولى، ويجب أن يرافقها من جانب جميع المؤسسات ذات الصلة (السلطة التنفيذية والتشريعية وجهاز الرقابة الأعلى) توفير الفرص للجمهور للاشتراك في كل مرحلة من المراحل الأربعة لعملية وضع الموازنة.

والأسئلة الواردة في هذا القسم من استبيان الموازنة المفتوحة في غاية الأهمية؛ وسوف تشكل الإجابات عن هذه الأسئلة أول مكتبة بيانات حول تواجد الممارسات الجيدة لإشراك الجمهور في مختلف أنحاء العالم. والتعليقات والاستشارات لإجابات الباحثين ضرورية ويجب أن تقدم في جميع أنحاء الاستبيان بالكامل، ولكن يجب أن يتم تقديمها في هذا القسم بشكل أكثر لأنها سوف تسمح لشراكة الموازنة الدولية (IBP) وشركائها في الأبحاث ببناء مجموعة موثوقة ودقيقة لأمثلة الممارسات الجيدة في إشراك الجمهور أثناء عملية وضع الموازنة.

125. هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة التي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات أثناء تكوين الموازنة السنوية (قبل جدول الموازنة في البرلمان)؟

- نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير والمسؤولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول الموازنة.
- نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير من خلالها تقديم مدخلات خاصة بهم حول الموازنة.
- نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عملياً لكل فرد).
- لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصريّة" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAPS الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و "الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: [http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum\\_vertical.pdf](http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum_vertical.pdf).

يرجى الوضع في الاعتبار فقط آليات المشاركة التي قامت بوضعها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية المكلفة من قبل الحكومة لتنفيذ آليات المشاركة ("السلطة التنفيذية") والمستخدم حاليًا لتسمح للجمهور بالمشاركة في تكوين الموازنة السنوية، بما في ذلك المناقشات السنوية لما قبل الموازنة. لا ينبغي لآليات المشاركة التي تستخدم من قبل الوزارات المركزية فقط أن تستخدم للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال السلطة التنفيذية، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية. يمكن لآليات المشاركة أن تتضمن عددًا من مختلف القضايا، مثل سياسة الإنفاق والضرورية، مستويات التمويل والإيرادات، وتخطيط الشؤون المالية الكلية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تكوين الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث تتفاعل منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسؤولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية).

وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسئولي الحكومة. تشمل الأمثلة على مقابلات الجمهور والتبادلات النقاشية المتعمدة عبر الإنترنت.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آلية استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تكوين الموازنة السنوية. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية منظمة وراسخة وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. يجب أن تشمل الأمثلة على المسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير وتدرجات الاستشارة السياسية والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت السلطة التنفيذية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تكوين الموازنة، ولكن:

(1) لم يتم تأسيس الآليات وتحدثت فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

(2) تقوم السلطة التنفيذية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد السلطة التنفيذية بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح مع الخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يكون هناك تسجيل عام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعامة) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

تشتمل بعض أمثلة الآليات التي ربما تستحق الإجابة "ج" على الخطوط الساخنة، وإعلانات الفيسبوك، واجتماع واحد مع منظمة غير حكومية حيث يوجد به تسجيل عام.

يجب على الباحثين تقديم دليلًا لدعم اختيار الإجابة "ج".

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

126. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 125، هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تكوين الموازنة السنوية؟

- نعم، تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لإشراك الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تكوين الموازنة السنوية.
- لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

**الإرشادات:**

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية الخاصة "بالحصريّة" ويفحص مجهود السلطة التنفيذية للوصول إلى المواطنين من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العمليات القومية. والتأكيد هنا على مجهودات السلطة التنفيذية في السعي للحصول على آراء الأفراد من العامة من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العملية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تسعى السلطة التنفيذية للوصول إلى الأفراد من المجتمعات المعرضة للخطر و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر وغير الممثلة. يجب على الباحثين تقديم دليل لتوضيح مجهودات الحكومة وإجراءاتها. يجب أن يتحدث الباحثون مع مسؤول (مسؤولي) الحكومة المعنيين وبالتالي التأكد من مصدر بديل مثل ممثلي المجموعات المعرضة للخطر / غير الممثلة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة لتضمين الأفراد المعرضين للخطر / غير الممثلين أو المنظمات التي تمثلهم، في آليات المشاركة أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات مشاركة شعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

127. خلال مرحلة تكوين الموازنة، أي من العناصر الرئيسية التالية تعمل مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على تغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:

1. قضايا الاقتصاد الكلي
2. توقعات الإيرادات، والسياسات والإدارة
3. سياسات الإنفاق الاجتماعي
4. مستويات العجز والدين
5. مشروعات الاستثمار العامة
6. خدمات عامة

- a. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين العناصر الستة كلها
- b. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
- c. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل عنصرًا واحدًا على الأقل (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه

- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.  
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في جميع الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التنفيذية خلال تكوين الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل المشاركة الشعبية على تغطية عناصر أخرى -- ولهذا السبب يمكن الإجابة على الأسئلة الأخرى التي تعمل على تقييم مشاركة السلطة التنفيذية مع الجماهير خلال تكوين الموازنة على أساس المشاركة في عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه -- بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعد "العناصر الرئيسية" هي ما ذكرت بالأعلى فقط. إذا كانت مشاركة السلطة التنفيذية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير فقط (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

128. هل تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة والتي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات في مراقبة تنفيذ الموازنة السنوية؟

- a. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة يمكن للأفراد من الجماهير والمسؤولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول تنفيذ الموازنة.  
b. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة من خلالها يمكن للأفراد من الجماهير تقديم مدخلات خاصة بهم حول تنفيذ الموازنة.  
c. نعم، تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة خلال مرحلة تنفيذ الموازنة، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عمليًا لكل فرد).  
d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.  
e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصريّة" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAPS الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و"الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: [http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum\\_vertical.pdf](http://c.ymcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum_vertical.pdf).

يرجى الاعتبار بأن آليات المشاركة التي قامت بوضعها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية من قبل الحكومة لتنفيذ آليات المشاركة فقط ("السلطة التنفيذية") تستخدم حاليًا لتسمح للجمهور بالمشاركة في تكوين الموازنة السنوية. إذا قامت السلطة التنفيذية بتعيين وكالة تنسيق مركزية لتنفيذ آليات المشاركة من خلال عملية الموازنة القومية، يجب على الباحثين وضع تلك الآليات في الاعتبار. لا ينبغي لآليات المشاركة التي تستخدم من قبل الوزارات المركزية فقط أن تستخدم للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال السلطة التنفيذية، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تنفيذ الموازنة السنوية. يمكن لآليات المشاركة أن تتضمن عددًا من القضايا المختلفة، مثل إدارة الإيرادات، وتوصيل الخدمات العامة، وتنفيذ مشروعات الاستثمار العام، بما في ذلك المشتريات، وإدارة مخططات التحول الاجتماعي.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم السلطة التنفيذية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تنفيذ الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث تتفاعل منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسؤولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية). وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسؤولي الحكومة. تشمل الأمثلة على اجتماعات الجماهير وعبر الإنترنت والتبادلات النقاشية وآليات الشكاوى من المشتريات والمراقبة المجتمعية والحوار.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آليات استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تنفيذ الموازنة السنوية. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية مؤسسة ومكونة جيدًا وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. تشمل الأمثلة على جلسات الاستماع للعامة والمسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت السلطة التنفيذية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تنفيذ الموازنة، ولكن:

1) لم يتم تأسيس الآليات وتحديث فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

2) تقوم السلطة التنفيذية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد السلطة التنفيذية بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح مع الخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يقدم الباحثون الدليل على أن الحكومة تقوم بعقد آليات مشاركة لها نوع من التسجيل العام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعامة) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

تشتمل الأمثلة على الخطوط الساخنة وإعلانات الفيسبوك والاجتماعات مع المنظمات غير الحكومية والتي يكون لها تسجيل عام.

يجب على الباحثين تقديم دليلًا لدعم اختيار الإجابة "ج".

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.



129. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 128، هل تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة للسعي إلى الحصول على المدخلات من القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تنفيذ الموازنة السنوية؟

- a. نعم، تتخذ السلطة التنفيذية خطوات ملموسة للحصول على المدخلات من الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل القطاعات المعرضة للخطر وغير الممثلة من الشعب في تنفيذ الموازنة السنوية.
- b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
- c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية الخاصة "بالحصريّة" ويفحص جهود السلطة التنفيذية للوصول إلى المواطنين من المجموعات المعرضة للخطر و / أو غير الممثلة في العمليات القومية. والتأكيد هنا على جهودات الحكومة القومية للحصول على المدخلات من الأفراد من العامة والمعرضين للخطر و / أو غير ممثلين في العمليات القومية خلال تنفيذ الموازنة السنوية.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تسعى السلطة التنفيذية للوصول إلى الأفراد من المجتمعات المعرضة للخطر و / أو منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأفراد والمجتمعات المعرضة للخطر وغير الممثلة. يجب على الباحثين تقديم دليل لتوضيح جهودات الحكومة وإجراءاتها. يجب أن يتحدث الباحثون مع مسئول (مسؤولي) الحكومة المعنيين وبالتالي التأكد من مصدر بديل مثل ممثلو المجموعات المعرضة للخطر / غير الممثلة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تتخذ السلطة التنفيذية القومية خطوات ملموسة لتضمين الأفراد المعرضين للخطر / غير الممثلين أو المنظمات التي تمثلهم، في آليات المشاركة أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات مشاركة شعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

130. خلال مرحلة تنفيذ الموازنة السنوية، أي من العناصر الرئيسية التالية تعمل مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على تغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:

1. التغييرات في ظروف الاقتصاد الكلي
2. توصيل الخدمات العامة
3. تجميع الإيرادات
4. تنفيذ الإنفاق المجتمعي
5. تغييرات في مستويات العجز والدين
6. تنفيذ مشروعات الاستثمار العام

- a. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين العناصر الستة كلها
- b. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
- c. تغطي مشاركة السلطة التنفيذية مع المواطنين على الأقل عنصرًا واحدًا على الأقل (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في جميع الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التنفيذية خلال تنفيذ الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل المشاركة الشعبية على تغطية عناصر أخرى -- ولهذا السبب يمكن الإجابة على الأسئلة الأخرى التي تعمل على تقييم مشاركة السلطة التنفيذية مع الجماهير خلال تنفيذ الموازنة على أساس المشاركة في عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه -- بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعد "العناصر الرئيسية" هي ما ذكرت بالأعلى فقط. إذا كانت مشاركة السلطة التنفيذية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير فقط (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

131. عندما تشترك السلطة التنفيذية مع الجماهير، هل تقدم معلومات مسبقة شاملة حول عملية المشاركة، بحيث يمكن للجماهير المشاركة بشكل غير رسمي؟

يجب أن تشمل المعلومات الشاملة على ثلاثة على الأقل من العناصر التالية:

1. الغرض
2. المجال
3. القيود
4. المخرجات المقررة
5. العملية والإطار الزمني

- a. يتم تقديم معلومات شاملة في الوقت المناسب قبل مشاركة المواطنين في كل من مرحلتَي تكوين وتنفيذ الموازنة.
- b. يتم تقديم معلومات شاملة في الوقت المناسب قبل مشاركة المواطنين قبل مرحلة واحدة فقط من الاثنتين (التكوين أو التنفيذ).
- c. يتم تقديم المعلومات في الوقت المناسب في كل من أو في واحدة فقط من المرحلتين، ولكن ليست شاملة.
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يتعلق هذا السؤال بمبدأ "الانفتاح" في المبادرة العالمية للشفافية المالية، ويناقش إذا كانت السلطة التنفيذية تقدم المعلومات ذات الصلة عن عملية المشاركة قبل حدوث مشاركة الجماهير حتى تساعد المواطنين على المشاركة بشكل فعال أم لا. ويناقش هذا السؤال ما إذا تم توضيح "قواعد مشاركة العامة" مسبقاً وبالتفصيل، حتى يتمكن الأفراد الراغبون في المشاركة من معرفة الكيفية، ومتى يمكنهم ذلك، وما هو المتوقع إدخاله، ومتى ولمن، وما إلى ذلك، ولا يغطي هذا السؤال مادة المشاركة والتي تتم تغطيتها من خلال السؤالين 127 و130.

تعني المعلومات غير الشاملة أن الحكومة تقدم معلومات تشتمل على عنصر واحد على الأقل ولكن أقل من ثلاثة من العناصر المذكورة أعلاه.

يشير الغرض إلى شرح مختصر لسبب إجراء مشاركة جماهيرية، بما في ذلك أهداف السلطة التنفيذية من المشاركة مع الجمهور.

يشير النطاق إلى ما يدور في إطار موضوع المشاركة وأيضاً خارج موضوع المشاركة. على سبيل المثال، قد يشتمل النطاق على كيفية إدارة السياسة الحالية ولكن لا يشتمل على مواصفات السياسات نفسها.

تشير القيود إلى ما إذا كانت هناك قيودًا صريحة على المشاركة أم لا. كمثال على القيود، أي تغيير في السياسة لا ينبغي أن يتكلف (أو التخلي عن الإيرادات) أكثر من مبلغ محدد أو ليس لديه تكلفة مالية صافية.

تشير المخرجات المقررة إلى ما تتمنى السلطة التنفيذية تحقيقه كنتيجة للمشاركة. تعد مراجعة سياسة لتعكس آراء المواطنين أو مستخدمي الخدمة بشكل أفضل أو لتحسين طريقة إدارة برنامج معين من أمثلة المخرجات المقررة.

تشير العملية إلى طرق مشاركة الجماهير والخطوات التقديرية في العملية. على سبيل المثال، قد تكون العملية ببساطة هي استشارة تعتمد على الإنترنت، مع نشر ملخص لمدخلات الجماهير والاستجابة الرسمية. قد تشمل العملية على خطوات متزامنة أو متداخلة، وقد تتم في جولة واحدة أو جولتين أو أكثر من المشاركة.

يشير الإطار الزمني إلى تواريخ معينة ستحدث فيها الخطوات التقديرية، أو خلاله سيتم الانتهاء منها وتواريخ البداية والنهاية للمشاركة بأكملها.

يسري الخيار "د" إذا لم تقم السلطة التنفيذية باستخدام آليات المشاركة الجماهيرية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

132. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 125، هل تقدم السلطة التنفيذية المعلومات للجماهير عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية؟

- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي يتم تلقيها وتقرير تفصيلي عن كيفية استخدام المدخلات في تكوين الموازنة السنوية.
- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها وملخص عن كيفية استخدام المدخلات في تكوين الموازنة السنوية.
- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يشمل على/ها قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها/أو تقريراً أو ملخصاً عن كيفية استخدامها.
- لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التنفيذية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير، والتي تستخدم في تكوين الموازنة السنوية، وكيف / لماذا.

ونحن نعني "بالتسجيل الخطي" وثيقة تنتج وتصدر من خلال وكالة الموازنة الرئيسية (وزارة المالية والخزانة) التي تعد إجراءات المشاركة وتشتمل عليها.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأنها لم يستخدم، ولماذا، وكيف)

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور و

- تقرير غير مفصل، مثل وثيقة مكونة من فقرات قليلة، عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها. توفر هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات (أي مستند خطي يتم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تكوين الموازنة.

133. مع الوضع في الاعتبار الآليات المحددة في السؤال 128، هل تقدم السلطة التنفيذية المعلومات للجمهور عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين للمساعدة في مراقبة تنفيذ الموازنة السنوية؟

- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي يتم تلقيها من الجمهور وتقرير تفصيلي عن كيفية استخدام المدخلات في المساعدة لمراقبة الموازنة السنوية.
- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها وملخص عن كيفية استخدام المدخلات للمساعدة في مراقبة الموازنة السنوية.
- نعم، تقدم السلطة التنفيذية تسجيلاً خطياً يشتمل على/ما قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها/و تقريراً أو ملخصاً عن كيفية استخدامها.
- لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التنفيذية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير خلال تنفيذ الموازنة السنوية، والتي توضع في الاعتبار لتحسين مراقبة الموازنة، وكيف / لماذا.

ونحن نعني "بالتسجيل الخطي" وثيقة تنتج وتصدر من خلال وكالة الموازنة الرئيسية (وزارة المالية والخزانة) التي تعد إجراءات المشاركة وتشتمل عليها.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات (أي مستند خطي) يتم تلقيه من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأنها لم يستخدم، ولماذا، وكيف)

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها (أي مستند خطي) من الجمهور و
- تقرير غير مفصل، مثل وثيقة مكونة من فقرات قليلة، عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها. تمنح هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية أخذ أو عدم أخذ هذه المدخلات في الاعتبار من قبل السلطة التنفيذية خلال مراقبة الموازنة.

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التنفيذية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات (أي مستند خطي) يتم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفِ المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التنفيذية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مرحلة تنفيذ الموازنة.

134. هل تم تضمين آليات المشاركة في الجدول الزمني لتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية؟

- a. نعم، قامت السلطة التنفيذية بتضمين المشاركة في الجدول الزمني لتكوين مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية وبتاح الجدول الزمني للجمهور.
- b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
- c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ "الاستدامة" و"الأطر الزمنية" و"التكامل" للمبادرة العالمية للشفافية المالية ويناقش قدرة السلطة التنفيذية على ربط آليات المشاركة مع العمليات الإدارية التي تستخدم لإنشاء الموازنة السنوية.

يرجى الوضع في الاعتبار أن "الجدول الزمني" يشير إلى وثيقة تحدد مواعيد التقديم من الكيانات الحكومية الأخرى، مثل الوزارات أو الحكومات الفرعية في الدولة إلى وزارة المالية أو أي وكالة حكومية مركزية مسؤولة عن الأمور الخاصة بتنسيق تكوين الموازنة. يشار إلى هذه الوثيقة أحياناً بتقويم الموازنة وهي نفس الوثيقة المشار إليها في السؤال 53.

تنطبق الإجابة "أ" إذا قامت السلطة التنفيذية المحلية بتأسيس مجموعة واضحة من الإرشادات التي تمكن المواطنين والعاملين المدنيين من فهم متى تستخدم آليات المشاركة حتى يمكن تضمين مدخلات المواطنين في الموازنة السنوية. لاختيار الإجابة "أ"، يجب إتاحة الجدول الزمني للجمهور قبل بدء عملية إعداد الموازنة.

تنطبق الإجابة "ب" إذا لم تؤسس السلطة التنفيذية مجموعة واضحة من الإرشادات لتمكين المواطنين والعاملين المدنيين من فهم متى تستخدم آليات المشاركة حتى يتم تضمين مدخلات المواطنين في الموازنة السنوية أو إذا لم تستخدم السلطة التنفيذية آليات المشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة أو تنفيذها.

135. هل تستخدم وزارة مركزية واحدة أو أكثر آليات المشاركة والتي يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات خلال تكوين أو تنفيذ الموازنة السنوية؟

- a. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة مفتوحة يمكن للجماهير والمسؤولين الحكوميين من خلالها تبادل الآراء حول الموازنة.
- b. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة مفتوحة يمكن لأفراد من العامة من خلالها تقديم المدخلات حول الموازنة.
- c. نعم، تستخدم وزارة مركزية واحدة على الأقل آليات مشاركة خلال مرحلة تكوين الموازنة أو تنفيذها، ولكن تجذب هذه الآليات بعض الآراء المخصصة فقط، أو تدعو السلطة التنفيذية أفراد أو مجموعات معينة لمناقشة الموازنة (لا تتاح ممارسة المشاركة عملياً لكل فرد).

d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.

e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

بينما يركز السؤالان 125 - 135 على آليات المشاركة التي تستخدمها وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية فقط حاليًا للسماح بمشاركة الجماهير في عملية الموازنة القومية، يستفسر هذا السؤال عن آليات المشاركة المستخدمة من قبل الوزارات المركزية للسماح للجماهير بالمشاركة في عمليات الموازنة القومية. وهكذا، لا يجب استخدام آليات المشاركة المستخدمة من قبل وزارة المالية أو وكالة الموازنة الرئيسية أو وكالة التنسيق المركزية للإجابة عن هذا السؤال. إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة تستخدم من خلال وزارة مركزية واحدة أو أكثر، يرجى تحديد أعمق أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين و / أو تنفيذ الموازنة السنوية.

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية حول "الحصريّة" و "الإطارات الزمنية" ويعمل على تقييم مدى تفاعل آليات المشاركة المستخدمة من خلال السلطة التنفيذية وتتضمن الحوار بين الطرفين المواطنين والسلطة التنفيذية.

تتخذ صياغة هذا السؤال والإجابات عليه من نطاق IAPS الخاص بالمشاركة الجماهيرية، وخاصةً مع الوضع في الاعتبار مفاهيم "المشاركة" (الخيار "أ" في الإجابات) و "الاستشارات" (الخيار "ب") انظر: [http://c.yimcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum\\_vertical.pdf](http://c.yimcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/imported/IAP2%20Spectrum_vertical.pdf).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تستخدم الوزارة المركزية آليات مشاركة مفتوحة تشرك الجماهير في تكوين أو تنفيذ الموازنة السنوية. ويعني ذلك أن مشاركة الجماهير تمارس فعليًا حيث تتفاعل منظمات المجتمع المدني و / أو الأفراد من الجماهير ومسؤولي الحكومة، ولديهم الفرصة للتعبير عن آرائهم فيما يعتبر حوارًا شعبيًا بينهم (أي منتديات للمناقشة عبر الإنترنت وشخصية). وأيضًا، يجب أن تكون الآلية مفتوحة لأي منظمة مجتمع مدني و / أو أفراد من الجمهور يرغبون بالمشاركة. بتحديد هذه الإجابة، يجب أن يقدم الباحث الدليل لدعم وجود حوار شعبي بين المواطنين ومسؤولي الحكومة. تشمل الأمثلة على مقابلات الجمهور والتبادلات النقاشية المتعمدة عبر الإنترنت.

تنطبق الإجابة "ب" إذا كان هناك آلية استشارة مفتوحة فعليًا حيث يمكن للأفراد من العامة (أي الأفراد و / أو منظمات المجتمع المدني وأيضًا الأكاديميات والخبراء المستقلين ومراكز البحوث في مجال السياسة، ومنظمات الأعمال) تقديم المدخلات الخاصة بهم في تكوين الموازنة السنوية أو تنفيذها. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت الحكومة تستخدم آلية مؤسسة ومكونة جيدًا وليست لأغراض مخصصة. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات استشارية تسعى السلطة التنفيذية من خلالها تحصل الوزارة المركزية على مدخلات المواطنين. يجب أن تشمل الأمثلة على المسوح ومجموعات التركيز وبطاقات التقارير وتدريبات الاستشارة السياسية والمنصات عبر الإنترنت التي تقوم الحكومة بإدارتها رسميًا لطلب المدخلات.

تنطبق الإجابة "ج" إذا قامت الوزارة المركزية بتأسيس آلية أو آليات لتسمح للمواطنين بالمشاركة في مرحلة تكوين الموازنة، ولكن:

(1) لم يتم تأسيس الآليات وتحدثت فقط لأغراض محددة، أو بشكل غير منتظم.

و / أو

(2) تقوم الوزارة المركزية باستشارة و / أو التفاعل مع المواطنين، ولكن هناك سلطة تقديرية لمن تسمح له بالمشاركة، وتحدد الوزارة بشكل كامل أو جزئي عملية التحديد هذه من خلال دعوة مجموعات محددة (على سبيل المثال، أن تقوم بعمل اتصال مفتوح للخبراء من قطاع محدد فقط أو تحديد منظمات معينة). حينما يتعذر على جميع المواطنين و / أو منظمات المجتمع

المدني المشاركة في هذه المرحلة أو مراحل أخرى، ينطبق الخياران "أ" و "ب" إذا لم تمارس الحكومة أي سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة. إذا كان هناك احتمال لحدوث التحديد الذاتي، فمن المهم ألا يتم التحديد من خلال السلطة التنفيذية.

في حالات وجود سلطة تقديرية في تحديد من يسمح له بالمشاركة، لتحديد الخيار "ج"، يجب أن يكون هناك تسجيل عام (تعقد بشكل عام، أو بث دقائق من الاجتماع للعام) بحيث تحصل جميع منظمات المجتمع المدني والأفراد من العامة على معلومات الاجتماع ومن شارك به وما تمت مناقشته.

يجب على الباحثين تقديم دليلاً لدعم اختيار الإجابة "ج".

تشتمل بعض أمثلة الآليات التي ربما تستحق الإجابة "ج" على الخطوط الساخنة، وإعلانات الفيسبوك، واجتماع واحد مع منظمة غير حكومية حيث يوجد به تسجيل عام.

136. هل تقوم السلطة التشريعية أو اللجنة (اللجان) التشريعية ذات الصلة بعقد جلسات استماع و / أو تستخدم آليات مشاركة أخرى يمكن للجماهير من خلالها تقديم المدخلات أثناء المداولات الجماهيرية عن تكوين الموازنة السنوية (مرحلتها ما قبل الموازنة و / أو الاعتماد)؟

- a. نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة، ويمكن أن يشهد أفراد من العامة / منظمات المجتمع المدني.
- b. نعم، يتم عقد جلسات استماع. لا يتم تقديم شهادات من الجمهور خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولكن يتم تلقي المساهمات من العامة من خلال وسائل أخرى.
- c. نعم، يتم عقد جلسات استماع. لا يتم تقديم شهادات من العامة خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولا توجد آليات أخرى يمكن تلقي المساهمة من خلالها، ولكن تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد أو مجموعات معينة للشهادة أو تقديم المدخلات (المشاركة ليست متاحة عملياً لكل فرد).
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية عن "الاستدامة" و "الشفافية" و "التكامل" ويعمل على تقييم لأي مدى تعد آلية (الآليات) المشاركة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية متفاعلة ومشاركة في حوار المواطنين والسلطة التشريعية، بدلاً من اقتصرها على السماح للعامة بالحضور أو الاستماع إلى مداولات الموازنة فقط.



يرجى وضع آليات المشاركة التي قامت السلطة التشريعية (بمؤسساتها الكاملة أو موازنتها المعنية / حسابات الجمهور / اللجان المالية الخاصة بها) بتفعيلها وتستخدمها للسماح للجمهور بالمشاركة في المداولات الخاصة بها عن الموازنة السنوية. يشتمل ذلك على المداولات خلال مرحلة ما قبل الموازنة (أي عندما تكون السلطة التنفيذية في مرحلة تكوين مسودة الموازنة) ومناقشات الموازنة بعد جدولتها إلى البرلمان وقبل اعتمادها. في مربع التعليق، يرجى تحديد في أي مرحلة من دورة الموازنة قامت السلطة التشريعية بتفعيل آلية المشاركة الجماهيرية.

الآليات التي يصل من خلالها أفراد من العامة إلى أفراد من البرلمان في مقابل السلطة التشريعية (في مؤسساتها الكاملة أو حسابات الموازنة / العامة / اللجان المالية) أو لا يجب الاعتبار بجلسات استماع غير رسمية يتم تنظيمها من قبل مجموعة فرعية من أفراد اللجان للإجابة عن هذا السؤال.

إذا كان هناك أكثر من آلية واحدة، يرجى تحديد أفضل أو أكثر آلية تفاعلية تعكس جهود الحكومة لإشراك مدخلات المواطنين في تكوين الموازنة السنوية. يمكن أن تتضمن آليات المشاركة عددًا من القضايا المختلفة، مثل الإيرادات، وتحديد السياسة، وتخطيط الاقتصاد الكلي (علمًا بأنه تتم تغطية موضوع *التغطية* في سؤال لاحق).

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعقد السلطة التشريعية جلسات استماع حيث يسمح للمواطنين بالشهادة. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت السلطة التشريعية لا تمارس السلطة التقديرية في تحديد/ي المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني يمكنه الشهادة (على سبيل المثال، تحدث المشاركة على أساس من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً).

يجب تحديد الإجابة "ب" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛ ولكن
- توجد وسائل أخرى تستخدم من قبل السلطة التشريعية لتلقي الآراء وتجمعها من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولا تمارس السلطة التشريعية السلطة التقديرية في تحديد المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني الذين يقدمون المدخلات. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات بديلة تسعى السلطة التشريعية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك تسجيل عام يوضح آراء المواطنين والعامة.

يجب تحديد الإجابة "ج" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛
- لا تستخدم وسائل أخرى من قبل السلطة التشريعية لتلقي الآراء والمدخلات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولكن
- تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد / مجموعات قليلة لتقديم المدخلات (من خلال جلسات استماع للعامة أو مكان آخر).

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

137. خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية (مرحلتها قبل الموازنة أو الاعتماد)، أي من العناصر الأساسية التالية تقوم مشاركة السلطة التشريعية مع المواطنين (أو اللجنة التشريعية المعنية الخاصة بالموازنة) بتغطيتها؟

ولغرض هذا السؤال، تعد العناصر الرئيسية هي:

1. قضايا الاقتصاد الكلي
2. توقعات الإيرادات، والسياسات والإدارة
3. سياسات الإنفاق الاجتماعي
4. مستويات العجز والدين
5. مشروعات الاستثمار العامة
6. خدمات عامة

- a. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول العناصر الستة كلها
- b. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول على الأقل ثلاثة عناصر (وأقل من ستة) من العناصر المذكورة أعلاه
- c. تسعى السلطة التشريعية للحصول على المدخلات حول على الأقل عنصر واحد (وأقل من ثلاثة) من العناصر المذكورة أعلاه
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية وهي "الشفافية" و"الأطر الزمنية". يرجى التفكير في مختلف الآليات المستخدمة حاليًا من قبل السلطة التشريعية لتعزيز المشاركة العامة خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية.

يرجى ملاحظة أنه يمكن / قد تعمل مشاركة الجماهير على تغطية موضوعات أخرى، بغرض الإجابة عن هذا السؤال، تعتبر "العناصر الأساسية" هي ما تم ذكره بالأعلى فقط. إذا كانت مشاركة السلطة التشريعية مع الجمهور تغطي عناصر بخلاف الستة المذكورة أعلاه، يرجى تحديد هذه العناصر في التعليقات.

يرجى ملاحظة أن هذا السؤال أيضًا يعمل على تقييم تغطية مشاركة الجماهير فقط (على سبيل المثال، "ما هي القضايا التي تمت دعوة الجماهير لمناقشتها؟") ولا يتم التعامل مع القضايا التي تتعلق بعمق المشاركة أو تحديد المشاركين من خلال هذا السؤال.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

138. هل تقدم السلطة التشريعية المعلومات إلى الجماهير عن كيفية استخدام مدخلات المواطنين خلال المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية؟

- a. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور وتقرير تفصيلي عن كيفية استخدام المدخلات في المداولات التشريعية حول الموازنة.
- b. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها وملخص عن كيفية استخدامها.
- c. نعم، تقدم السلطة التشريعية تسجيلاً خطياً يشمل على/ما قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها/أو تقريراً أو ملخصاً عن كيفية استخدامها.
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس السؤال الميدانين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم السلطة التشريعية للمعلومات إلى المواطنين عن كيفية تلقي مدخلات الجماهير وكيفية استخدام تلك المدخلات خلال المداولات التشريعية (يرجى ملاحظة أن هذه المداولات تشير إلى مرحلتها ما قبل الموازنة والاعتماد). نحن نعني "بالسجل المكتوب" في هذا السؤال وثيقة تم إنتاجها وإصدارها من قبل السلطة التشريعية.

تنطبق الإجابة "أ" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأنها لم يستخدم، ولماذا، وكيف).

تنطبق الإجابة "ب" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) و
- تقرير غير مفصل بالكامل عن كيفية استخدام مدخلات الجماهير أو عن عدم استخدامها. تمنح هذه الوثيقة فكرة عامة فقط عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها في المداولات التشريعية حول الموازنة السنوية (علمًا بأن هذه المداولات تشير إلى مرحلتها ما قبل الموازنة والاعتماد).

تنطبق الإجابة "ج" عندما توفر السلطة التشريعية وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها من العامة (أي النص المكتوب) أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول الموازنة السنوية.

139. هل تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع للعامة و / أو استخدام آليات مشاركة أخرى يمكن للعامة من خلالها تقديم المدخلات خلال المداولات التشريعية حول تقرير المراجعة؟

- نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة، ويمكن أن يشهد أفراد من العامة / منظمات المجتمع المدني.
- نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة. لا يتم تقديم شهادات من الجمهور خلال جلسات الاستماع الجماهيرية، ولكن يتم تلقي المساهمات من العامة من خلال وسائل أخرى.
- نعم، يتم عقد جلسات استماع للعامة حول تقرير المراجعة. لا يتم تقديم شهادات من العامة خلال جلسات الاستماع، ولا توجد آليات أخرى يمكن تلقي المساهمة من خلالها، ولكن تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد أو مجموعات معينة للشهادة أو تقديم المدخلات (المشاركة ليست متاحة عملياً لكل فرد).
- لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس هذا السؤال مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية عن "الاستدامة" و"الشفافية" و"التكامل" ويعمل على تقييم لأي مدى تعد آلية (آليات) المشاركة المستخدمة من قبل السلطة التشريعية متفاعلة ومشاركة في حوار المواطنين والسلطة التشريعية، بدلاً من اقتصرها على السماح للعامة بالحضور أو الاستماع إلى مداولات الموازنة فقط.

من الأدوار الدستورية الرئيسية للتشريع في أغلب الدول الإشراف على إدارة الحكومة للموارد العامة. في حين أن جهاز الرقابة الأعلى (SAI) يكون مسئولاً عن فحص حسابات الحكومة ونشر نتائج المراجعات الخاصة بها، فإنه لأغراض المحاسبة، من الضروري أن تقوم السلطة التشريعية بمراجعة ونقد تلك التقارير، والتحقق مما إذا كانت السلطة التشريعية تتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة اعتماداً على توصيات جهاز الرقابة الأعلى.

عقد جلسات استماع للعامة لمراجعة نتائج المراجعة يتيح للجمهور تعلم المزيد حول كيفية إدارة الحكومة لمواردها لسنوات الموازنة التي انتهت، وتتطلب المحاسبة في حالة سوء الإدارة والمخالفات. وبالتالي، فإن مراجعة ومناقشة تلك التقارير بشكل عام يعد من بين المسؤوليات الرئيسية للتشريع.

يرجى العلم بأن "تقرير المراجعة" يشير إلى نفس تقرير المراجعة الذي تم تقييمه في قسم الشفافية الخاص بهذا المسح، أي وثيقة واحدة من الوثائق الثمانية الخاصة بالموازنة التي يجب على جميع الحكومات تقديمها (في هذه الحالة، جهاز الرقابة الأعلى)، وفقاً لأفضل الممارسات.

يرجى وضع آليات المشاركة التي قامت السلطة التشريعية (بمؤسساتها الكاملة أو موازنتها المعنية / حسابات الجمهور / اللجان المالية الخاصة بها) بتفعيلها وتستخدمها للسماح للجمهور بالمشاركة في المداولات الخاصة بها عن تقرير المراجعة.

الآليات التي يصل من خلالها أفراد من العامة إلى أفراد من البرلمان في مقابل السلطة التشريعية (في مؤسساتها الكاملة أو حسابات الموازنة / العامة / اللجان المالية) أو لا يجب الاعتبار بجلسات استماع غير رسمية يتم تنظيمها من قبل مجموعة فرعية من أفراد اللجان للإجابة عن هذا السؤال.

لاختيار الإجابة "أ"، يجب أن تعقد السلطة التشريعية القومية جلسات استماع حيث يسمح للمواطنين بالشهادة. تنطبق هذه الإجابة إذا كانت السلطة التشريعية لا تمارس السلطة التقديرية في تحديد أي المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني يمكنه الشهادة (على سبيل المثال، تحدث المشاركة على أساس من يأتي أولاً يحصل على الخدمة أولاً).

يجب تحديد الإجابة "ب" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛ ولكن
- توجد وسائل أخرى تستخدم من قبل السلطة التشريعية لتلقي الآراء وتجمعها من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولا تمارس السلطة التشريعية السلطة التقديرية في تحديد المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني الذين يقدمون المدخلات. يجب على الباحث تقديم دليل لدعم وجود عمليات بديلة تسعى السلطة التشريعية من خلالها للحصول على مدخلات المواطنين. على سبيل المثال، يجب أن يكون هناك تسجيل عام يوضح آراء المواطنين والعامة.

يجب تحديد الإجابة "ج" إذا انطبق ما يلي:

- تقوم السلطة التشريعية بعقد جلسات استماع عن الموازنة؛
- لا يسمح للعامة بالإدلاء بالشهادة؛
- لا تستخدم وسائل أخرى من قبل السلطة التشريعية لتلقي الآراء والمدخلات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حول الموازنة، ولكن
- تقوم السلطة التشريعية بدعوة أفراد / مجموعات قليلة لتقديم المدخلات (من خلال جلسات استماع للعامة أو مكان آخر)

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تبق المتطلبات للإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كانت السلطة التشريعية لا تستخدم آليات المشاركة الشعبية خلال مداولاتها حول تقرير المراجعة.

140. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) آليات رسمية يمكن أن تقترح الجماهير من خلالها قضايا / موضوعات لتضمينها في برنامج المراجعة الخاص به (على سبيل المثال، التفكير في الوكالات أو البرامج أو المشروعات التي يجب أن تتم مراجعتها)؟

- a. نعم، يحتفظ جهاز الرقابة الأعلى بآليات رسمية يمكن للعامة من خلالها اقتراح القضايا / الموضوعات لتضمينها في برنامج المراجعة.
- b. لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
- c. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يقيم هذا السؤال ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى (SAI) قد قام بوضع آليات رسمية يمكن أن تقترح الجماهير من خلالها قضايا / موضوعات ليتم تضمينها في برنامج المراجعة الخاص به أم لا. وعند البت في جدول أعمال المراجعة لجهاز الرقابة الأعلى، يمكن أن يقوم الجهاز بإجراء عمليات المراجعة على عينة للوكالات والمشاريع والبرامج في الدولة، ويمكن أن يستند هذا الاختيار إلى الشكاوى والاقتراحات المقدمة من أفراد الجمهور. ولتلقى اقتراحات من هذا القبيل، قد ينشئ جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية، مثل إنشاء موقع على شبكة الإنترنت أو خط ساخن أو مكتب (أو تعيين موظفين للاتصال بالجمهور).

141. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAI) معلومات للعامة حول كيفية استخدام المدخلات الخاصة بالمواطنين لتحديد برنامج المراجعة الخاص به؟

- a. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها وتقرير تفصيلي عن كيفية استخدام المدخلات في تحديد برنامج المراجعة الخاص به.
- b. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطياً يحتوي على كل من قائمة المدخلات التي تم تلقيها وملخص عن كيفية استخدام المدخلات في تحديد برنامج المراجعة الخاص به.
- c. نعم، يقدم جهاز الرقابة الأعلى تسجيلاً خطياً يشتمل على/ما قائمة بالمدخلات التي تم تلقيها/أو تقرير أو ملخص عن كيفية استخدامها.
- d. لا يتم الوفاء بالمتطلبات الخاصة بالإجابة "ج" أو أعلى.
- e. لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

يعكس السؤال المبدأين "الشفافية" و"الاستدامة" للمبادرة العالمية للشفافية المالية، ويفحص مدى تقديم جهاز الرقابة الأعلى للمعلومات إلى المواطنين عن مدخلات الجماهير التي تم تلقيها، وتلك التي تستخدم في تحديد برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى. نحن نعني "بالتسجيل المكتوب" في هذا السؤال وثيقة تم إنتاجها وإصدارها من قبل جهاز الرقابة الأعلى.

تنطبق الإجابة "أ" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور و
- تقرير مفصل عن كيفية استخدام المدخلات أو عدم استخدامها (يجب أن يشتمل مثل هذا التقرير على أي المعلومات تم استخدامها وأنها لم يستخدم، ولماذا، وكيف).

تنطبق الإجابة "ب" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:

- المدخلات التي تم تلقيها من الجمهور و
- تقرير غير مفصل بالكامل عن كيفية استخدام مدخلات الجماهير أو عن عدم استخدامها. توفر هذه الوثيقة فكرة عامة عن كيفية استخدام هذه المدخلات أو عن عدم استخدامها لتحديد برنامج المراجعة السنوية الخاص بجهاز الرقابة الأعلى.

تنطبق الإجابة "ج" عندما يوفر جهاز الرقابة الأعلى وثيقة خطية تشتمل على:

- ما تم تلقيه من الجمهور أو
- تقرير (مفصل أو غير مفصل) عن كيفية استخدام المدخلات أو عن عدم استخدامها.

تنطبق الإجابة "د" إذا لم تفي المتطلبات بالإجابة "ج" أو أعلى أو إذا كان الحفاظ على آليات رسمية يمكن للعامة من خلالها اقتراح قضايا / موضوعات ليتم تضمينها في برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى.

142. هل يوفر جهاز الرقابة الأعلى (SAT) آليات رسمية يمكن أن تساهم الجماهير من خلالها في تحقيقات المراجعة (كمستجيبين أو شهود أو ما إلى ذلك)؟

- نعم، يوفر جهاز الرقابة الأعلى آليات رسمية يمكن للجماهير المساهمة في تحقيقات المراجعة من خلالها.
- لا تفي المتطلبات لاختيار الإجابة "أ".
- لا ينطبق (الرجاء التعليق).

#### الإرشادات:

هذا السؤال يشبه السؤال 140 تمامًا، إلا أنه بدلاً من تغطية مساعدة الجماهير في تكوين برنامج المراجعة الخاص بجهاز الرقابة الأعلى، يركز على ما إذا كان جهاز الرقابة الأعلى قد قام بعمل آليات يمكن أن تشارك من خلالها الجماهير في تحقيقات المراجعة. بالإضافة إلى طلب مشاركات الجمهور لتحديد جدول أعماله للمراجعة، قد يرغب جهاز الرقابة الأعلى في تقديم فرص رسمية لمنظمات المجتمع المدني والجمهور للمشاركة في تحقيقات المراجعة الفعلية، كشهود أو كمجيبين.